الطبعة الثانية



ابراهيم نافع

الفتنة الكبرى
عاصفة الخليج





ابراهيم نافع

الفتنة الكبرى

عاصفة الخليج

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس : ٩٢٠٠٢ يو ان

المحـــــتويات

الصفحة



إهــــداء

إلى الإنسان المصرى فى كل زمان وفى كل مكان ، وفى كل أرض ، وفى كل دار .

إلى الإنسان المصرى حامل أمانة الكلمة ، حامى حمى الأديان ، المؤمن بالواحد الأحد ، المدافع عن الحق والصدق والفضيلة ، المبشر بالخير والعدل والجمال ، المحارب من أجل السلام ، والأمان والطمأنينة .

إلى الإنسان المصرى صانع الحضارة الذى أضاء الدنيا نورًا وتنويرًا . وعلّم الدنيا ما لم تكن تعلم ، فهو المعلم الذى أمسك بالقلم وسطر على الورق ، وهو المهندس والبنّاء والمشيد الذى بنى وأقام وشيّد حضارة لا تموت ، وهو الطبيب المداوى لجراح وآلام البشر ، وهو الفنان والأديب والرسام والمثّال الذى صور فأبدع وهو الذى أخرج روائع النغم ، وهو الذى حفظ فخلد وهو الذى شرّع فعدل ، وهو الذى عبد فأخلص ، وهو الذى حارب فحرر .

إلى هذا الإنسان المصرى العظيم أقدم هذا الكتاب ، بعضا من نفحاته ، ونفحات من إبداعه . . وصفحات من خلقه .

ابراهــيم نافــع

المؤامرة

عندما بدأت فى كتابة فصول هذا الكتاب أو هذه المأساة التى عشناها كلنا وأصابت منا جراحا لن تندمل ، وأدخلت فى صدورنا الكآبة والحزن ، لم تكن هذه السطور التى أكتبها الآن هى مقدمة هذا الكتاب ، ولكن هذه الواقعة المريبة التى وصلت إلى مسامعى من مصادرها الموثوق بها قد قلبت كل الموازين ، وجاءت بآخر ما كنت أتوقعه لتتحول آمالى إلى حقيقة مرة تحكى وتقول .

وللحق فلم أكن أتصور للحظة واحدة ـ ومن منا كان يتصور ـ أن ما جرى أمام العالم من عدوان صدام حسين على دولة جارة ورفيقة له على درب العروبة والدين واللغة والمصير ، وأن احتلاله لدولة الكويت .. ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والقوانين الدولية والعربية .. لم يكن إلاّ سيناريو لفيلم إجرامى قد جرى إعداده من قبل . وشاركت فيه أطراف عربية مسئولة . قرأت السيناريو الصدامى وأجازته وباركته ، وأعلنت موافقتها عليه قبل أن تتحرك الدبابات العراقية لتدوس كرامة بلد عربى ، وتغرس فى التراب استقلال دولة عربية ، بل إن هذه الأطراف العربية المسئولة قد التزمت الصمت المريب فى بداية أيام الغزو العراقى للكويت ، وعندما تكلمت لم تدن العدوان صراحة ، ولكنها اكتفت باللف والدوران حول ما حدث ، وكأنها تلتمس العذر للباغى فيما جنت يداه وتكسب مزيدا من الوقت حتى يلتهم الذئب الحمل ويهضمه تماما .

« آخـــر شىء كنت أتوقعـــه
.. هـــو ما حــــدث فعــــلا »

● ونستون تشرشل ●

وإذا كنت لم أصدق للوهلة الأولى أن تكون هناك مؤامرة ، المتآمرون فيها عرب منا وفى موقع القيادة فى بلادهم ، ويتشدقون كل يوم وكل ساعة بالحرية والتحرر وبحقوق الإنسان العربى فى الحرية والاستقلال والعيش الحر الكريم ، إلاّ أننى بعد أن علمت وسمعت من أكثر من مصدر موثوق به ، وتأكدت من حقيقة وأبعاد المؤامرة الخبيثة وجدت أنه من حق كل إنسان عربى أن يعرف كل ما جرى وكل ما دار فى الخفاء ، حتى يعرف حقيقة الدور الذى يلعبه من يدّعون على الملأ أنهم سيحررون القدس ويعيدون فلسطين إلى أهلها ، ويرفعون رأس العرب ، ويضعون فى جيب كل عربى ما يكفيه لكى يعيش ويتعلم ويتوظف ويتزوج ويسكن فى شقة جميلة تتسع له ولأولاده ، هذا الدور المريب الذى لم أجد له عنوانا إلاّ كلمة : المؤامرة .

والذى كشف أبعاد هذه المؤامرة أمامى ، هذه الواقعة التى حدثت فى الفترة التى سبقت مباشرة الحرب البرية لتحرير الكويت ، بعد بدء القصف الجوى للمواقع الاستراتيجية فى العراق ، والتى نقلها إلينا أكثر من شخص وتأكدنا تماما من دقة تفاصيلها كما حدثت بالضبط :

* المكان : بغداد العاصمة العراقية .
* التوقيت : الرابع من ديسمبر ١٩٩٠ .

* الوجود : ثلاثة .. الملك حسين ملك الأردن ، وياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير ، وعلى سالم البيض نائب الرئيس على عبد الله صالح رئيس اليمن .

كان الهدف أمام الثلاثة الذين ذهبوا معا إلى بغداد أن يقنعوا الرئيس صدام حسين بأن يقبل أى صيغة مناسبة للانسحاب من الكويت بعد ما اتضحت خطورة الموقف ، وظهر واضحا لكل ذى عينين أن العالم جاد كل الجدية فى تحرير الكويت .

لأنه بصرف النظر عن أحقية العراق فيما جرى أو فى جور الموقف الكويتى وعدم استقامته ، أو حتى فيما يرون من أن الائتلاف الدولى ظالم وغير قائم على أسس مشروعة ، فإنهم يرون أنه من مصلحة العراق الحد من خسائره وأن يقبل أى صيغة للانسحاب وأن يعلن هذه الصيغة بحيث يمنع حدوث الحرب البرية .

والذى حدث كما تقول الواقعة : أن الملك حسين تحدث فى بداية اجتماعهم بصدام حسين عن صمود العراق والقيادة العراقية والشعب العراقى العظيم ، وأنه بالرغم من أن هناك أكثر من دولة تحارب العراق ورغم تحرك ترسانة الأسلحة الأمريكية بكامل عتادها وقواتها الرهيبة واستخدامها أحدث أنواع الصواريخ ، إلاّ أن العراق ما زال صامدا ، وهو فى حد ذاته مكسب كبير للأمة العربية مع التأكيد بأن الأردن مستمر فى دعم الموقف العراقى أيا كان .

انتهى كلام الملك حسين ..

ليتحدث من بعده أبو عمار ولكن بتعبيرات عائمة وغير محددة فى اتجاه معين .

وتحدث على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى وقال : يا فخامة الرئيس إنى أرى أن الوضع خطير ، وأيا كانت المقدمة النظرية أو منطقية ومشروعية الموقف العراقى ، فإن النتائج ستكون خطيرة جدا لو استمر الحال على هذا الوضع ، وإنه لابد من حسم الموقف بأسرع ما يمكن بإعلان عراقى بقبول الانسحاب من الكويت ، بالإضافة إلى صيغة معينة لتسوية الخلاف فى نطاق عربى أو أى شىء من هذا القبيل ، مع ضرورة إعلان استعداد العراق للانسحاب فى فترة معقولة حتى لا يكون

لدى الائتلاف ، وبالذات الجانب الأمريكى ، ذريعة للاستمرار فى العمليات الجوية . بل إنه حتى عمليات القصف الجوى لابد وأن تتوقف ، وهذا يتطلب إعلان قرار واضح بالانسحاب غير المشروط بسرعة .

وتحدث صدام حسين ووجه جانبا كبيرا من حديثه إلى ما قاله على سالم البيض ، خاصة أن الملك حسين كان قد تحدث بصيغة كان يلف بها ويدور حول الموضوع حتى أنه لم يذكر صراحة مسألة الانسحاب مباشرة ، بل تحدث عن الدوائر التى تتحرك الآن وعن الرمال المتحركة التى يقف عليها العرب كلهم والعمليات العسكرية الدولية . أو بمعنى آخر لم يقل كلاما مباشرا ، بعكس على سالم البيض الذى تكلم مباشرة وبصراحة مطلقة .

وقد رد الرئيس صدام حسين وقال : إن العراق صامد ، ولابد من الاستمرار فى المعركة لأن الأهداف التى بدأ من أجلها لم تكن مجرد الكويت ، بل كانت أهدافا أكبر من ذلك بكثير وتتعلق بالوضع الاستراتيجى فى المنطقة كلها ، لإصلاح الخلل الذى حدث بعد الانهيار الذى جرى فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، وبعد الخلل فى العلاقات الدولية ، الذى لا يصلحه إلا مواجهة صريحة من جهة قادرة وقوية مثل العراق . وإنه سيتحمل هذا ، وإن الأمريكيين لا يجرأون على الدخول فى عمليات برية ضد العراق لأن هذا سيكلفهم الكثير .

وتحدث صدام حسين عن القوات العسكرية العراقية والأسلحة الموجودة لديها ، وأنه حتى لو فقد ١٠٠ ألف جندى عراقى لا يهم ، فلقد فقدوا من قبل ٨٠٠ ألف فى الحرب مع إيران ولم يتأثروا كثيرا .

بعد ما انتهى الحديث خرجوا ، ولكن الرئيس صدام استبقى على سالم البيض وقال لمن حوله : أحب أن أتحدث معه على انفراد ، خاصة أننى لم أقابله منذ فترة طويلة ، لنتحدث عن الأوضاع فى اليمن .

وعندما خرج الملك حسين وياسر عرفات ، تحدث صدام حسين مع على سالم البيض الذى بقى وحده معه وسأله عن الحال فى اليمن . ثم قال له بلهجته العراقية :

إلا جوللى ، عمك مش حاطك فى الصورة واللا ايه بالضبط ؟ . قال له على سالم البيض : خيرا . قال صدام : ألم يقل لك المعركة دى تمت إزاى والحرب كلها ، وفى أى إطار دارت ؟ . قال له على سالم : والله أنا متابع المراسلات اللى بينكم . قال له صدام : لا سيبك من المراسلات وسيبك من الاتصالات ، قبل قيامنا بدخول الكويت ألم يقل لك على الاتصالات التى تمت والاتفاق بيننا .. اتفاق حصل .. قال على سالم : والله ما عندى فكرة .

قال صدام : لا لازم تعرف علشان تبقى فاهم إن الذى حدث تم تنفيذا لاتفاق تم منذ مدة بينى وبين الملك حسين وياسر عرفات وعلى عبد الله صالح ، هناك اتفاق محدد ، وأن العملية ليست مقصورة على الكويت وإنما كانت ستتطور وتشمل الجانب الشرقى من السعودية ، وسنعيد تشكيل الوضع فى منطقة الخليج ، ومن ثم سنعيد تشكيل الوضع العربى والوطن العربى كله ، وهذا سوف يحدث ثورة فى القدرة العربية على مواجهة كافة الأطراف ، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو العالم الخارجى كله وإيران وتركيا وكل الجيران ، سيغير الوضع الاستراتيجى تماما.

انتهى كلام صدام حسين لعلى سالم البيض نائب رئيس اليمن الذى لم يكن يعلم أبعاد المؤامرة التى رسم فصولها واتفق على كل تفاصيلها مع الرئيس على عبد الله صالح ومع ياسر عرفات والملك حسين ، وبالقطع فقد أذهلته المفاجأة ولكنه لم يتكلم ولم يعلق حتى خرج من العراق ليحكى كل شيء ولكى نعرف نحن أبعاد المؤامرة التى حيكت خيوطها فى الظلام ، لنتأكد أن الغزو العراقى للكويت لم يكن ضربة رأس من صدام حسين وحده ، ولكنه كان تنفيذاً لمخطط تآمرى اشترك فيه رئيس اليمن ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية وملك الأردن ، كلهم تحت قيادة المهيب الركن صدام حسين .

ولا تعليق لنا أكثر مما قاله على سالم البيض لبعض مقربيه والذى كشف فيه كل أبعاد المؤامرة كاملة .

ولكن دعونا نقلها صريحة : لقد كان غزو الكويت مؤامرة كاملة الأركان نسجت خيوطها فى الخفاء ، ولكن الله وحده شاء أن ينكشف سترها وستر المتآمرين لنعرف أن أكثر الأبواب أمنا هو الذى قد يجيء منه الخطر ، وكما قال ونستون

تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عندما أخبروه أن هتلر قد قرر غزو بلاده : « آخر شيء كنت أتوقعه هو ما حدث فعلا » .

ولقد كانت المؤامرة مقدمة طبيعية تحذر وتنذر بأن الزلزال قادم فى الطريق .

ولسوف يصرخ كثيرون منكرين ومخفين لهذه الواقعة ، ولكن مصادرى لهذه الواقعة أثق فيهم تمام الثقة .

وكعادتى تقديسا لميثاق الشرف الصحفى ، لن أبوح بأسمائهم حتى الموت .

الأخطر من ذلك كله هو ما رواه لى بعض الدبلوماسيين عما قاله الرئيس صدام حسين بعد انتهاء المعارك لبعض قادة الدول المجاورة له ، من أن الملك حسين هو الذى قاده إلى الوقوع فى شراك حرب الكويت ، كما أوقعه فى نفس الشراك فى حرب إيران ، مثلما أوقع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى شراك حرب عام ١٩٦٧ .

ولا نجد ما نقوله أكثر من اللهم لا اعتراض ، هذا هو قدر الأمة العربية فى رجال أرادوا أن يطفئوا نور الشمس لكى يعيش عالمنا العربى فى ظلام ما بعده ظلام ، وأن نتأخر أكثر مما تأخرنا وألا نغادر مكاننا فى آخر الصفوف ، كما تعودنا ، كأنه مكتوب علينا أن نظل أمة تتفرج ولا تتحرك ، تصمت ولا تتكلم ، تبارك ولا تشارك .

وإذا كنا قد قرأنا معاً فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب ما كان يحاك بالأمة العربية من شراك إثم عظيم وما ينسج حول شعوبها من مصايد إفك وخداع مبين ، وما يراد بها من مؤامرات تحير العقول وتغمد الخناجر فى الظهور ، فإننى أردت أن أقدم فى هذه الطبعة الثانية من هذا الكتاب بعض الردود على أهم وأخطر الكتب والكتابات العربية وغير العربية التى ظهرت على الساحة بعد توقف آلة الحرب فى الخليج وحتى يومنا هذا .

ولا نريد أن نطيل ونزيد فى أن هذا هو قدرنا ، ذلك « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . وعلينا أن نقول لقدرنا ، ولو مرة واحدة فى العمر ، إننا أهل للتغيير وأهل للمواجهة وأهل للتحدى .

إبراهيم نافع

القاهرة فى يناير ١٩٩٣

الـــــــزلزال

كانت الساعة قد اقتربت من الرابعة صباحا من فجر الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بتوقيت القاهرة ، عندما تم إيقاظ الرئيس مبارك لإبلاغه بنبأ غزو القوات العراقية للكويت ، وفيما بعد وصف الرئيس حسنى مبارك شعوره فى تلك اللحظة « بالصدمة » ، فقد كان قد تابع فى تلك الليلة آخر تطورات « مباحثات جدة » بين الوفدين العراقى والكويتى ، وعلم أن كل وفد قد عاد إلى بلاده بعد الجولة الأولى من المفاوضات ، وأن نتيجة تلك الجولة الأولى من المفاوضات لم تكن « مرضية تماما » للطرف العراقى . لكن على أية حال ، فإن مفاوضات جدة كانت مجرد جولة أولى لم يكن منتظرا أن تُحسم فيها كافة الأمور ، لا سيما وأنه - أى الرئيس مبارك - كان قد اتفق قبل أيام مع الرئيس العراقى على أن تكون « جولة جدة » كمقدمة تعقبها جولات أخرى تتم فى بغداد ، والكويت .

فى تلك الليلة لم يخف الرئيس مبارك شعورا بعدم الاطمئنان ، لكنه لم يرد أن يتدخل بشكل سريع فى التطورات لكى يتيح لكل طرف الفرصة لاستقبال وفده العائد من السعودية ، وتدارك الموقف ، خصوصا بعد أن نقلت وكالات الأنباء تصريح سعدون حمادى - رئيس الوزراء العراقى السابق - حول اتفاق الطرفين - العراق

والكويت ـ على استئناف عملية التفاوض فى بغداد بعد أيام ، إضافة إلى أن الرئيس مبارك كان قد سمع بنفسه قبل أيام تأكيدات من الرئيس صدام حسين بأنه لن يستخدم القوة العسكرية لحل مشاكله مع الكويت ، وتأكد أيضا من أن تلك « التأكيدات العراقية » قد أُبلغت لأطراف أخرى عربية ودولية .

لذلك .. كانت الهزة « عنيفة » .

فرغم أن المنطقة قد شهدت « زلازل » قوية من قبل ، إلاّ أنه لم يسبق لها أن شهدت طوال تاريخها الحديث ـ الذى يمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ قيام دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها بتلك الصورة ، ولم يسبق أن استُخدمت « القوة العسكرية » العربية فى تلك الاتجاهات غير المألوفة .

كان الانطباع الأول للقيادة المصرية ، أن المنطقة قد وصلت إلى « نفق مظلم » لن تخرج منه بسهولة ، فقد أدرك الرئيس مبارك أنه طالما أن « قواعد التعامل » بين الرؤساء قد تحطمت ، فإن أمورا كثيرة فى سبيلها لأن تتحطم . فقد كان ثمة اتفاق بعدم استخدام القوة ، وقد استخدمت ، وبصورة غير متوقعة ، وكان مبارك الذى عمل بكل طاقته واتصالاته خلال أسبوعين على حصار الأزمة ، وحذر من اتساعها ، ومن

تدخل « العناصر الدولية » فيها ، كان يعلم جيدا التداعيات المحتملة لأزمة من هذا النوع تحدث فى منطقة « الخليج » بالذات وفى وقت اتضحت فيه معالم « نظام دولى جديد » أرسيت فيه قواعد مختلفة عما كان سائدا من قبل ، إضافة إلى أنها أزمة كان طرفها « شخص » مثل صدام حسين .

فى تلك الساعات الأولى من صباح الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كانت هناك تحركات مكثفة ينبغى القيام بها ، فالشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات كان يقوم بزيارة لم تكن قد انتهت لمصر ، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية لا يزال منعقدا فى القاهرة ، وكافة وزراء الخارجية العرب متواجدون فى مصر ، وهناك اتصال لابد أن يتم بالرئيس العراقى ، وبعدد كبير من القادة العرب للتشاور حول التحرك المنتظر ، وهناك أيضا سيل من الاتصالات يتدفق على القاهرة من أغلب قادة المنطقة والعالم ، فقد كانت القاهرة هى التى تحركت بقوة وبكثافة لاحتواء الأزمة قبل عدة أيام ، إضافة لذلك فقد كانت هناك أمور كثيرة ينبغى التفكير فيها ، مثل مصير « مؤتمر القمة العربى » الذى كان قد تم الاتفاق على انعقاده فى القاهرة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ ، والذى كان من المنتظر أن يكون « حدثا » هاما فى مسار المنطقة .

رغم كل ذلك ، كان هناك شىء أكثر أهمية فى سبيله للتحرك ، وهو دور مصر الذى يظهر فى تلك الفترات الصعبة من تاريخ الأمة العربية ، وهو دور له قواعد واضحة تم إرساؤها منذ سنوات طويلة تعود إلى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتم اختباره أيضا فى مواقف مختلفة ، وفى مواجهة أزمات متعددة ، ولم يكن لتحالف مؤقت مع العراق فى إطار مجلس تعاون اقتصادى أن يؤثر فيه ، ولم يكن أيضا لأية « مكاسب » سريعة قصيرة أن تجعله يهتز . لكن أيضا ، كانت تلك الأزمة معقدة بدرجة لا تماثلها فيها أية أزمة سابقة ، وكان على مصر أن تلعب « الدور » بأساليب جديدة ، وآليات مختلفة فى إطار نفس الثوابت التى تحددها الجغرافيا ، والتاريخ ، والثقل البشرى والثقافى والسياسى الذى تمثله مصر .

لقد مارست مصر دورها خلال الخمسينات والستينات بطريقة معينة كانت لها محدداتها ، وملابساتها المختلفة ، واستند هذا الدور على سياسات وآليات معينة يمكن فهمها فى إطار الظروف الداخلية ، والإقليمية والدولية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت . وخلال السبعينات تغيرت الأساليب ، والآليات لكن بقى « الدور » كما هو بنفس قدرته على الفعل والتأثير والمبادرة ، كان ذلك قبل أن تحدث الوقائع الشهيرة التى جرت عام ١٩٧٧ ، والتى بدأت بإعلان الرئيس السادات استعداده لزيارة القدس ، وهو الإعلان الذى أدت تداعياته التالية إلى أوضاع معقدة استمرت لسنوات طويلة ، واجه خلالها دور مصر الإقليمى تحديات هائلة خصوصا مع بدء فترة حكم الرئيس حسنى مبارك ، وهى الفترة التى شهدت « ترشيدا » مستمرا لهذا الدور فيما يتعلق بأساليبه وآلياته . إلاّ أن جوهر « التوجهات » التى يستند عليها هذا الدور قد استمر طوال الثمانينات ، وأدى فى نهاية الأمر إلى تحول عام فى توجهات المنطقة لا سيما بالنسبة لقضايا « الصراع » التى أثرت على استقرار هذه المنطقة الهامة من العالم ، وهى القضايا التى تحكّم فيها بشكل رئيسى ذلك الصراع العميق الجذور بين العرب وإسرائيل ، وذلك قبل أن تسيطر على الاهتمام « أزمة » الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، التى انتهت بنشوب الحرب فى يناير ١٩٩١ بين العراق وقوات التحالف الدولى ..

لقد كانت هناك اختلافات واضحة بين ذلك « الصراع » وتلك « الأزمة » لكن كانت هناك أيضا نفس القضايا التى تُطرح بشكل طبيعى فى أى صراع ، وأى أزمة ، ومنها الموقف تجاه أسلوب حل كل منها ، وهو أسلوب ينحصر رغم تفريعاته المعقدة فى خيارين هما التسوية السلمية ، أو استخدام القوة العسكرية ، ولكل خيار من هذين الخيارين محدداته ، وأسسه الواضحة ، ومن هذه الزاوية تحديدا يمكن القول بأن المبادىء التى حكمت توجهات الدور المصرى تجاه كل من « الصراع » و « الأزمة » كانت واحدة ، رغم أن الأطراف كانت مختلفة ، والظروف أيضا كانت مختلفة ، ويمكن تحديد هذه المبادىء فى نقطتين :

الأولى : ضرورة حل المشكلات بالطرق السلمية ، وعدم اللجوء للقوة العسكرية فى التعامل معها .

الثانية : أن أساس حل المشكلات يجب أن يكون « الشرعية » العربية والدولية .

ولقد حكم هذان المبدآن توجهات مصر الإقليمية كأكبر قوة تمتلك قدرة على الفعل فى المنطقة ، رغم تغير الأساليب ، والآليات التى يتم من خلالها تطبيق تلك التوجهات ، وهى أساليب وآليات مرنة تتوقف على عدة أمور ، منها طبيعة الأزمة أو الصراع ذاته ، ومدى تدخل العناصر الدولية فيه ، وحدود الدور الذى يمكن أن تمارسه قوة إقليمية فى تلك الصراعات أو الأزمات ، وقواعد اللعبة الدولية فى النظام العالمى القائم .

إن العناصر السابقة التى تمثل « محددات » الدور لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها ، ولا يمكن الإصرار على « شعارات » معينة فى التعامل مع أزمة ، أو صراع لأن « الشعار » سوف يتحول إلى مجرد عبارة جوفاء لن يتبناها أحد فى سياسته ، كما حدث مثلا بالنسبة لمسألة « الحل العربى » فى أزمة الخليج ، فقد كان الحل العربى ممكنا قبل استخدام العراق للقوة ضد الكويت ، وفى الأسبوع التالى للغزو على الأكثر ، وقبل أن يكتسب أبعاده الاقليمية والدولية . لكن هذا « الحل » لم يكن ممكنا بصيغته الحرفية بعد ذلك .

فمبادىء مصر التى تحكم دورها لا تعمل فى فراغ ، فهى مبادىء وضعت لتكون أساسا لسياسة دولة ، ولم توضع لتكون بمثابة « علاقات عامة » يمكن أن تفيد فى التعامل مع الرأى العام ، وليس مع الأزمات المعقدة ، وهى مبادىء لم توضع فى « اجتماع » يعقد فى وقت ما ، وفى ظروف ما ، لكنها وضعت بناء على خبرة دولة خاضت تجربة أربع حروب طاحنة ، انتصرت فى بعضها عسكريا وسياسيا ، وهزمت فى بعضها عسكريا وسياسيا ، وانتصرت فى بعضها عسكريا وهزمت سياسيا ، وهزمت فى بعضها عسكريا وانتصرت سياسيا ، فهى دولة تعلم جيدا قواعد لعبة

القوة ، كما أنها مبادىء وضعت بناء على خبرة خوض عملية تسوية سياسية طاحنة ، أيضا تمت فى ظروف معقدة ، وتضمنت فى جولاتها مفاوضات مباشرة قاسية ، وعمليات تحكيم طويلة المدى ومساومات حرجة أيضا .

لذلك ، فإن مصر كانت تعلم دائما معنى الفرص ، ومعنى القيود ، وتتحرك بناء على التوفيق بين مقتضيات مصلحتها الوطنية ، وبين مقتضيات المصلحة القومية العربية ، فلم تواجه مصر فى أى وقت من الأوقات مشكلة « أولويات » فيما يتعلق بالمصلحة المصرية والعربية ، فقد كانت رؤية القيادة المصرية دائما أن « تحقيق المصلحة العربية » هو مصلحة مصرية ، وأنه بدون السعى لتحقيق المصالح القومية لا يمكن الحديث عن دور ، وهو ما جعل مصر فى الفترة الحرجة خلال أوائل الثمانينات عندما كانت العلاقات العربية المصرية لا تزال مقطوعة رسميا ، ولم تكن إسرائيل قد أكملت انسحابها بعد من الأراضى المصرية ترسي مبدأ « توازن الالتزامات » بحيث لا يكون أى التزام مصرى تجاه أى طرف على حساب التزام آخر ، وإذا تعارضت ، فإن الإجابة المصرية واضحة وهى « أولوية الالتزامات العربية » فى الإطار الذى تسمح به الظروف لخدمة المصالح العربية .

لقد تعاملت مصر إذن مع الصراع العربى الإسرائيلى على أساس « التسوية السلمية » والاستناد إلى الشرعية الدولية ، ولم يكن هناك خيار آخر بالنسبة لها فى تعاملها مع أزمة الخليج ، فلم يكن ممكنا أن تقع مصر فى نفس التناقض الذى أوقعت أطراف أخرى نفسها فيه ، فكل تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية مثلا قائم على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة ، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة ، ومع ذلك تأتى المنظمة فى أزمة الخليج لتتبع سياسة يفهم منها أنها - بصورة أو بأخرى - تؤيد عدوانا مسلحا يبتلع دولة عربية ، بما يعنى أن أساس شرعية المطالب الفلسطينية - وهو المواثيق الدولية والعربية - لا يحترم ، ولا يعترف به من قبل منظمة التحرير ، وهكذا تأثرت القضية الفلسطينية سلبا بموقف المنظمة ، وتأثر « دور » المنظمة نفسه فى ظل قضيتها الرئيسية .

وتحتاج بعض تلك الأمور إلى تفصيل لفهم أسس الموقف المصرى تجاه أزمة الخليج ..

فمنذ أن بدأ الدور المصرى الإقليمى يعتمد على مبادىء حل الخلافات بالأساليب السلمية القائمة على الشرعية كانت تلك المبادىء تستند على أساس واضح ، وهو قرارات الأمم المتحدة باعتبارها ممثلة للشرعية الدولية ، ولكن فى نفس الوقت كانت « الآلية الأخرى » تعمل . فعندما تفجرت الخلافات بين العراق والكويت حاولت مصر نظرا لخطورة الأزمة ، ونظرا لطبيعتها الخاصة كخلافات عربية - عربية ، احتواء الأزمة فى النطاق العربى ، مع محاولة منع استخدام القوة العسكرية لأنها كانت تدرك أن استخدام القوة فى منطقة كالخليج تحديدا سيؤدى إلى « تدويل » الأزمة بالضرورة ، والدخول إلى مرحلة تعتمد فيها الأزمة على « الشرعية الدولية » ، ولم تكن لدى مصر مشكلات مع « الشرعية الدولية » لكن كانت المشكلة أن الأزمة ستخرج من الأيدى العربية وقواعد الشرعية العربية التى يتضمنها ميثاق وأعراف جامعة الدول العربية ، وهو ما سيفتح الطريق لاحتمالات لا يمكن السيطرة عليها .

لقد كانت الخلافات العراقية الكويتية مستندة على « اتهامات متبادلة » تمثل فى النهاية خلافات يمكن حلها بعدة طرق منها « التفاوض » أو التوفيق أو التحكيم . واستطاعت مصر والسعودية ترتيب لقاء جدة للتفاوض ، لكن اتضح أن ما حدث فى جدة لم يكن تفاوضا بين دولتين ، إنما كان قيام دولة بتقديم « إنذار نهائى » للدولة الأخرى بقبول شروطها ، وكان رفض الكويت لذلك مسألة طبيعية ، وتفجرت أزمة « الغزو » فحاولت مصر احتواءها مرة أخرى بعد ساعات من نشوبها ، لكن هذه المرة على أسس محددة ، فى الوقت الذى كانت فيه « الأمم المتحدة » قد أصدرت قرارها الأول رقم « ٦٦٠ » وذلك قبل أن يصدر أى بيان عربى منفرد أو جماعى ، وسارت الأمور بعد ذلك كما سيتضح من « فصول الكتاب » . لكن فى هذا الإطار ، فإن هناك بعض النقاط التى ينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

١ - إن العراق حاول قبل الأزمة بفترة طويلة بكافة الطرق « احتواء » الدور

المصرى بمبادئه المعروفة ، وليس احتواء مصر ، فاحتواء مصر مسألة لا تُطرح هكذا ببساطة ، وذلك عن طريق ربط مصر بشبكة من العلاقات ، وتقديم إغراءات معينة كان من الممكن أن تحقق نوعا من الاستفادة ، لكن كان الموقف المصرى الأول لضبط تلك المحاولات هو رفض « عسكرة » مجلس التعاون العربى ، فما كانت تحتاجه المنطقة هو « مجلس تنمية اقتصادية » وليس « محوراً عسكريا » ، فعلى الرغم من كافة المحاولات العراقية التى ساندتها بعض الأطراف العربية إلاّ أن مصر فى النهاية اتخذت مواقفها على أساس مبادئها الثابتة القائمة على ميثاق الجامعة العربية أولا ، وميثاق الأمم المتحدة ثانيا ، واتضح للعراق أن مراهنته على « الاحتواء » للدور المصرى فاشلة تماما .

٢ ـ إن الموقف المصرى الذى عبرت عنه القيادة المصرية لم يكن ضد دولة العراق ، أو شعب العراق على وجه الإطلاق ـ وهذه نقطة هامة ـ إنما كان ضد عدوان دولة على دولة أخرى ، أيا كانت الدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها ، عربية أو غير عربية ، فالسياسة المصرية لم تعترف مطلقا بأن القوة هى « الوسيلة » لحل المنازعات ، فأسلوب حل المنازعات يجب أن يكون « سلميا لا عسكريا ويبدأ بالتفاوض » ، وأساس الحل يجب أن يكون الأساس الثابت الذى لا خلاف حوله ، وهو المواثيق العربية أولا ، والمواثيق الدولية ثانيا .

٣ ـ إن أهداف عملية الغزو لم تكن مقصورة على الكويت ، فقد كانت « الإمارات العربية المتحدة » جزءاً من مخطط صدام حسين كما اتضح من « شكواه » التى أرسلها إلى الجامعة العربية ، ومن الطبيعى أن الوصول إلى الإمارات العربية سيتم عبر السعودية . وقد اتضح فيما بعد حجم ترسانة أسلحة الدمار الشامل التى كان العراق يقوم ببنائها ، والتى تشير بصورة معينة إلى أن الرئيس العراقى كان يهدف إلى الهيمنة على منطقة الخليج بأكملها ، وهنا كان موقف مصر « تاريخيا » بمعنى الكلمة ، فلولا معارضة مصر لمبدأ « الهيمنة » ولولا وقوفها مع الشرعية الدولية والعربية ، لكان من الصعب للغاية على دول الخليج أن تطلب مساندة

الدول الأخرى لها للدفاع عن نفسها ، لأن صدام حسين كان يعتمد على إثارة مشاعر الشارع العربى فى كل مكان ، وكان يقحم موضوع « إسرائيل » فى الأزمة ، وأيدته فى هذا عدة دول عربية ، هذه ناحية .

والناحية الأخرى هى أن الرئيس مبارك عمل على إتاحة فرصة كافية لصدام حسين لكى يعود إلى رشده قبل أن تتفاقم الأزمة التى لم تكن لتفرق بين صدام ، والعراق ، ولم يصدر البيان المصرى إلاّ فى نهاية يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، وقام بتعطيل عملية إصدار مجلس الجامعة العربية لقراره أكثر من ٤٨ ساعة حفاظا على العراق ، لكن صدام حسين لم يتوقف .

٤ ـ إن قرار استخدام القوة العسكرية ضد العراق قد تم بناء على « الشرعية الدولية » المتمثلة فى قرارات مجلس الأمن الدولى ، بعد مهلة كافية تماما للرئيس العراقى . وفى هذا الإطار ، لم تكن القوات المصرية والسورية التى أُرسلت إلى الخليج « قوات رمزية » ، فقد اشتركت فى العمليات وقامت بمهمات عسكرية أساسية لتحرير الكويت ، وذلك فى إطار مزدوج من الشرعية الدولية ، والشرعية والمصلحة العربية .

فقد أُرسلت القوات إلى الخليج فى إطار الشرعية الدولية ، والعربية المتمثلة فى قرارات قمة ١٠ أغسطس بالقاهرة ، والقرارات الدولية ، واشتركت فى العمليات العسكرية بناء على ذلك ، لكن أسلوب عملها العسكرى كان مختلفا عن بقية القوات المتحالفة ، فقد التزمت القوات العربية ـ المصرية والسعودية والسورية وغيرها ـ بعدم دخول الأراضى العراقية رغم أن الخطة العسكرية كانت تقتضى التركيز على الالتفاف حول القوات العراقية ، كما التزمت بأسلوب قتال لا تطلق من خلاله « رصاصة » واحدة دون ضرورة قصوى على القوات العراقية ، وأن تتعامل معهم « كأشقاء » .

إن عملية الخليج قد تمت إذن تحت مظلة الشرعية الدولية ـ أيا كان رأى أى طرف فى تلك الشرعية ـ وكان الموقف المصرى فى هذه النقطة هو « أنه طالما أن

الشرعية الدولية يجب أن تُطبق على العدوان العراقى ضد الكويت ، فلابد من تطبيقها عند حل الصراع العربى الإسرائيلى » ، وقد أثير هذا الموضوع خلال فترة استمرار العمليات العسكرية فى الخليج ، واستطاع الرئيس مبارك فى ذلك الوقت أن يحصل على « وعد » من الإدارة الأمريكية بانتهاج نفس السياسة الخاصة باحترام الشرعية الدولية فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، والعمل على تسوية القضية الفلسطينية على أساس تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد جاء هذا الوعد من كل من الرئيس الأمريكى بوش أثناء زيارته للقاهرة إبّان الأزمة ، ومن جيمس بيكر وزير الخارجية ، بالإضافة إلى تأكيدات مباشرة على ضرورة تحريك القضية وتنشيطها فور انتهاء أزمة الخليج .

هذا هو « الربط » فى المفهوم المصرى بين الأزمة والصراع ، وهو المفهوم الذى أدى إلى تلك الجهود المكثفة التى تمت بعد ذلك لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى على أساس قرارات الأمم المتحدة التى كانت الإدارات الأمريكية تتردد فى التركيز عليها . ولسنا فى حاجة للقول بأن المفهوم المصرى « للربط بين الأزمة والصراع » يختلف جذريا عن مفهوم صدام حسين ، الذى كان يهدف إلى جعل الانسحاب من الكويت قضية مرتبطة ، أو مرتهنة بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية ، وقطاع غزة . وجوهر الخلاف واضح ، فقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن « أزمة الخليج » لم تنص مطلقا فى أى من بنودها على دخول الكويت فى مفاوضات مع العراق كشرط لانسحاب العراق من الكويت ، فقد ألزمت هذه القرارات العراق بالانسحاب دون قيد أو شرط ، بينما نجد أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى (٢٤٢ و ٣٣٨) قد جعلت الانسحاب الإسرائيلى مشروط بالتفاوض أولا (حسب القرار ٢٤٢) ، على أن يتم التفاوض بين إسرائيل وبين الأطراف العربية المعنية (حسب القرار ٣٣٨) تحت رعاية مناسبة .

إن نصوص قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى أيضا كانت تترك دائما مجالا واسعا للتفسير ، والاختلاف ، فعباراتها الأساسية عامة

ومطّاطة ، لكن القرارات الخاصة بأزمة الخليج كانت دقيقة ، ومحددة ، ولا تترك مجالا للتأويل أو التفسير ، ولم تكن هناك دولة مسئولة يمكن أن تتحرك خارج تلك الأطر المحددة . هذه بعض الفوارق البسيطة بين مفهوم « الربط » المصرى وحدوده ، ومفهوم « الربط » العراقى الذى كان يهدف ، ليس إلى حل القضية ، فالقضايا لا تحل بتلك الطرق ، لكن إلى التمسح بالقضية الفلسطينية ، وإثارة الشارع العربى بإثارتها ، تماما مثلما كان صدام حسين يتمسح بالإسلام - وهو بعثى علمانى - فى حين أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى كان مجتمعا فى القاهرة فى اليوم الأول للغزو قد أدانه بشدة ، وهذا - مرة أخرى - فارق هام بين سياسة ملتزمة ، وسياسة تهدف إلى إثارة الرأى العام أكثر مما تهدف إلى حل المشاكل المعقدة .

إن النقطة الهامة فى إطار ما سبق هى أن « مبادىء » السياسة المصرية التى أرسيت واختبرت منذ نهاية السبعينات فيما يتعلق بكيفية التعامل مع « الصراعات » قد حكمت الموقف المصرى تجاه أزمة الخليج ، بما يعنى أن هذا الموقف كان استمرارا لنفس الخط الذى اتبعته مصر من قبل مع تغييرات محددة للملاءمة مع الواقع الجديد ، لكن النقطة الأكثر أهمية هى أن مصر قد استطاعت أن تحوّل ، أو تساهم فى تحويل « الآليات » التى اتبعت فى التعامل مع أزمة الخليج لتصبح آليات تتبع فيما بعد فى إقرار تسوية عادلة للصراع العربى الإسرائيلى ، بحيث أصبح موقفها من « التسوية » بعد انتهاء أزمة الخليج هو امتداد لمواقفها وتوجهاتها خلال الأزمة نفسها ..

ولعلنى لا أبالغ إذا قلت أن الإصرار المصرى مع إصرار أطراف عربية أخرى ، قد أدى إلى إعلان الرئيس بوش فى كلمته أمام الكونجرس الأمريكى فى ٦ مارس ١٩٩١ أن الولايات المتحدة مستمرة فى اعتقادها بأن السلام الشامل فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام ، وأن ذلك يؤدى إلى توفير الأمن والاعتراف

لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأن أى شىء مخالف لذلك ، كما ذكر الرئيس بوش ، سوف يؤدى إلى فشل الاختبار المزدوج للعدل والأمن .

ولقد كانت المبادىء التى تحكم الدور المصرى دائما هى تسوية المشكلات بالطرق السلمية والاستناد إلى « الشرعية » الدولية والعربية ، وقد أكدت مصر التزامها بتلك المبادىء فى أزمة الخليج ، وعملت على أن يتم « حل » أزمة الخليج وفقا لهذا .. ثم ، وهو الأهم أنها مارست جهودها لكى تطبق نفس المبادىء بالنسبة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وتمكنت من الحصول على هذا الوعد الأمريكى بالاستناد إلى الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات مجلس الأمن . إضافة إلى ذلك ، فقد أكدت « أزمة الخليج » على القواعد الجديدة للتعامل فى النظام الدولى الآخذ فى التشكل ، وهى قواعد تمثل « مناخا » ملائما لبدء عملية تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى .

لذلك .. فخلال كافة اللقاءات والاتصالات التى أجرتها القيادة المصرية ، كان التركيز الأساسى يتم على « الربط » بمفهوم أن تسوية أزمة الخليج يجب أن تتبعها تسوية للصراع العربى الإسرائيلى ، على نفس « الأسس » التى أصبحت تمثل المبادىء الأساسية للنظام العالمى الجديد ، والتى تتمثل فى تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية ، والاستناد إلى الشرعية الدولية ، وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة ، إضافة إلى « مبدأ » آخر حكم إدارة أزمة الخليج ، وكان من المفترض أن يحكم إدارة تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وهو أهمية التنسيق لحماية ، أو رعاية مصالح كل طرف من الأطراف ، فى إطار قيام كل طرف بالتعبير عن آرائه ومواقفه ومصالحه بصورة واضحة دون أن تصل « المواجهات الصريحة » بين الأطراف خلال عملية التنسيق إلى حد « المصادمات » ، وهو ما حدث بالفعل فى المرحلة التالية لأزمة الخليج .

لقد كشفت أزمة الخليج أيضا عن تطور جديد فى النظام العالمى ، وهو تراجع

دور الاتحاد السوفيتى « كدولة عظمى » ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل وصل إلى احتمالات تفكك الاتحاد السوفيتى أيضا . وقد طرح هذا كله مشكلة دور الاتحاد السوفيتى فى عملية السلام ، وهى مسألة تعاملت معها مصر فى ضوء المستجدات الجديدة فى أزمة الخليج ، كما تعاملت معها أيضا فى ضوء طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى ذاته ، فطبقا للفقرة (٣) من قرار مجلس الأمن رقم « ٣٣٨ » فإن مؤتمر السلام يجب أن يعقد تحت رعاية مناسبة . وكان رأى مصر منذ فترة ما قبل أزمة الخليج ، هو أن الولايات المتحدة تبقى هى « الإشراف المناسب » للمؤتمر ، وذلك فى وقت كانت دولة عربية أخرى لها ارتباطاتها القوية بالاتحاد السوفيتى ترى أهمية الدور السوفيتى فى التسوية كمشارك أساسى .

لم تكن مصر مطلقا ضد هذا « الدور » لكن كانت وجهة نظرها أن مشاركة الاتحاد السوفيتى فى جهود السلام لن تتم إلاّ بشرطين :

١ - إن إسرائيل تصر على أن يعيد الاتحاد السوفيتى العلاقات السياسية بينه وبينها قبل بدء التفاوض ، لأنه ليس من الممكن - من وجهة نظرها - أن يقوم طرف ما بلعب دور فى التسوية دون أن تكون له علاقاته بالطرفين .

٢ - كان العائق الثانى هو تلك الضغوط التى تمارس على الاتحاد السوفيتى للسماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، « فاتفاقيات هلسنكى » الخاصة بحقوق الإنسان كانت أساسا للضغط على الاتحاد السوفيتى ، بل إن الولايات المتحدة قد ربطت سريان الاتفاقيات التجارية بينها وبين الاتحاد السوفيتى بموضوع الهجرة .

فى ذلك الوقت - وقبل أزمة الخليج - نبهت مصر الدول العربية الأخرى ومنظمة التحرير لهذه الأمور ، وأوضحت لهم ما يمكن أن ينتج عنه الإصرار على دور الشريك الكامل للاتحاد السوفيتى ، وقد أوضحت التطورات التالية صحة الرأى المصرى ، فلقد وافق الاتحاد السوفيتى على كافة الشروط الإسرائيلية ، وتحدثت قيادة الاتحاد السوفيتى مباشرة مع الأطراف العربية حول أهمية قبول الشروط التى تضعها

الولايات المتحدة كإطار لعملية السلام ، وهو ما يوضح إلى أى حد تعاملت مصر بمرونة مع المتغيرات التى حكمت النظام الدولى حتى قبل أن تنشب أزمة الخليج .

ولقد كانت إحدى المشاكل الأساسية التى أدارت مصر من خلالها تلك العلاقة المعقدة بين المبادىء التى حكمت تسوية أزمة الخليج ، والمبادىء التى يجب أن تحكم الصراع العربى الإسرائيلى ، هى أن عددا من الدول العربية ، ومنها الأردن ومنظمة التحرير قد وضعت نفسها فى موقف بدت فيه وكأنها لا تحترم الشرعية الدولية ، التى تستند على مواثيق الأمم المتحدة ، وكان الموقف المعقد هو موقف منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت فى جوهر موقفها تؤيد « عدوانا مسلحا » على دولة أخرى فى حين كانت تطالب بشيء آخر فى الصراع العربى الإسرائيلى . وقد تأثرت مصالح كل طرف أيد العدوان العراقى بطريقة أو بأخرى ، لكن كانت المشكلة هى أن أسس تسوية الصراع العربى الإسرائيلى يمكن أن تتأثر سلبا ، فلقد ظهر أن أطرافا عربية مختلفة تستهين بالشرعية الدولية .

وأقولها للتاريخ ..

لولا ثبات الموقف المصرى المسئول والملتزم بالشرعية الدولية ، والمصالح العربية العليا ، لولا أن هذا الموقف كان من القوة بحيث تمكن من « تغطية » المواقف الأخرى والحد من تأثيراتها السلبية ، وكان من الفعالية بحيث استطاع التأثير فى اتجاه « ربط » أسس تسوية الأزمة بتسوية الصراع .. لولا ذلك لتأثرت إلى حد كبير كل احتمالات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، ولتأثرت أية احتمالات لعقد مؤتمر دولى للسلام فى وقت سريع بعد انتهاء أزمة الخليج ، ولتأثرت فى النهاية « القاعدة المفترضة » لإسناد مؤتمر السلام وهى الشرعية الدولية .

لقد تمكنت مصر من إيجاد « ربط » سياسى حيوى بين التعامل مع أزمة الخليج ، والتعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك بدون ضجة وبدون انفعال أو إثارة ، فقد كان قد ثبت منذ وقت طويل أن المصالح القومية العربية لا تتحقق

بالإثارة والغوغائية أو استخدام القوة العسكرية فى اتجاهات خاطئة لتحقيق « أحلام » وليس « أهدافا » سياسية .

ونعود إلى البداية ..

فقد كان على القيادة المصرية فى الساعات الأولى من يوم ٢ أغسطس أن تتخذ « موقفا » تجاه الغزو العراقى للكويت ، ولم تكن تلك المسألة تمثل معضلة بالنسبة لمصر ، فقد كانت لديها مبادئها الثابتة ، ولم يكن متصورا ، أن توافق مصر على عدوان تقوم به دولة ضد دولة أخرى ، لذا كان موقفها استمرارا لمقتضيات دورها الإقليمى ، وفيما بعد كان عليها أن تعمل فى اتجاه آخر ، وهو « الربط » بين تسوية تلك الأزمة التى تم « تدويلها » وبين تسوية قضية العرب الأساسية بحيث يتم تطبيق نفس المبادىء بالوسائل الملائمة .

وهو ما فعلته مصر ..

الفصـــــل الأول

أقــدام الجنــود
لا ترسم مستقبل الأمم

« سيحاول أن يجعلنا ننسى من خرج على القانون ، ونحاكم القانـون »

● من أقوال البطل فى مسرحية « ميراث الريح » ●



ذات يوم جلس معاوية بن أبى سفيان مع عمرو بن العاص ، وكلاهما من دهاة العرب المعروفين بالمكر والدهاء يتفاخران ، فقال عمرو مفاخرا بمكره : إنى ما دخلت فى شىء يوما وأردت الخروج منه إلاّ وخرجت كما أردت ، فرد عليه معاوية بقوله : أما أنا فإنى ما دخلت يوما فى شىء أردت الخروج منه فيما بعد .

وكسب معاوية معركة الدهاء السياسى ، لأن الأكثر دهاء هو من لا يدخل فى شىء يحتاج إلى البحث عن طريق للخروج منه .

وفى يوم من الأيام كان صدام حسين يقول أشياء مشابهة ، وكان يدرك إلى حد ما منطق الدخول والخروج من الكوارث ، لكن الأهم من ذلك أنه كان يدركه دائما فى وقت متأخر ، وبعد أن يكون قد أخطأ ، وبعد أن تكون الأمور قد وصلت إلى نقطة اللا عودة ، ويبدو أنه اعتاد على ذلك .

ففى عام ١٩٨٠ أخطأ الرئيس العراقى خطأه السياسى الكبير فى المجال الإقليمى بعد فترة قصيرة من محاولته عزل مصر ليستفرد بالعرب ، على حد قول الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات ، فقام بتصعيد الصراع مع إيران وغزو أراضيها فى ظروف تشبه إلى حد كبير نفس الظروف التى قام خلالها بغزو الكويت ، وبنفس الطريقة فى حسابات اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية ، وبعد ٣ سنوات من الغزو بدأ فى توجيه نصائحه كعادته إلى إيران لكى توقف الحرب التى كانت قد بدأت رياحها تسير فى الاتجاه المضاد له ، فيما أسماه برسائل صدام حسين إلى شعب وجيش إيران .

وفى إحدى تلك الرسائل ، وبالتحديد تلك الرسالة التى خرجت من بغداد فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٣ قال بالحرف الواحد « إن زمن الغزو قد تراجع إن لم يكن قد ولّى ، وإن الرأى العام العالمى أصبح يرفض توسع أى دولة على حساب دولة أخرى لتغيير الخارطة السياسية للدول ، ومن يعتمد مثل هذا الأسلوب أصبح يجد الرفض الواسع من قبل شعوب العالم بما يضعه فى مأزق جدى لا يستطيع الخروج منه إلاّ بالتراجع الفعلى عنه » .

لقد كان الرئيس العراقى يدرك إذن تلك الحقائق البسيطة منذ وقت طويل ، لكن يبدو أن عدم امتلاكه ترسانة الأسلحة الكيماوية التى امتلكها فيما بعد أو الصواريخ أرض/ أرض

متوسطة المدى ، وغيرها من عناصر القوة العسكرية هو الذى دفعه نحو رؤية الأمور بشكل أفضل ، وعندما امتلك تلك العناصر تصور الأمور بشكل مختلف ، واختلطت لديه بعض الحقائق الثابتة فى إدارة الصراعات المسلحة ، خاصة تلك الصراعات التى تنشب فى مناطق استراتيجية ذات أهمية قصوى للأطراف الرئيسية فى النظام الدولى .

ولقد كان التساؤل الأول ، والعاجل الذى دار فى الأذهان عقب قيام القوات العراقية بغزو الكويت ، والذى احتار الجميع فى إيجاد إجابة مقنعة له هو : كيف يتصور دهاة العراق الذين دخلوا بقواتهم أحد أبواب الجحيم طريقة الخروج من هذا الباب ؟ .

فلقد وضعوا أنفسهم فى مواجهة الأمة العربية فى مجموعها ، وفى مواجهة العالم بشرقه ، وغربه ، وبجميع اتجاهاته السياسية ، وفى مواجهة حقيقة أساسية تقرر أن الوضع الذى نتج عن الغزو لن يستمر ، ولم تكن هناك إجابة لهذا السؤال ، بل إن أية محاولة للإجابة كانت تسفر فى النهاية عن أسئلة جديدة بلا جواب أيضا .

ورغم انتهاء الحرب ، لا تزال تلك النقطة غامضة - رغم القصة التى تواترت عن المؤامرة الأساسية فى حد ذاتها - وربما لن تتضح إلاّ بعد أن يتحدث هؤلاء الذين ساهموا بشكل أو بآخر فى صناعة هذا القرار ، إن قُدّر لهم أن يتحدثوا فى يوم من الأيام . إن المسألة كلها تبدو الآن وكأنها لحظة غيبوبة غرقت فيها قيادة دولة فى التفاصيل والتكتيكات وحسابات القوة المعقدة دون النظر إلى الاستراتيجيات والثوابت البسيطة للغاية . وقد يفيد تفقد ميدان القتال فى الليلة السابقة للمعركة - كما يقولون - فى فهم هذه الأمور .

السحب السوداء تتجمع

بدأت السحب تتجمع فى منتصف يوليو ١٩٩٠ برسالة من العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحمل اتهامات صريحة للكويت ودولة الإمارات العربية بتجاوز حصصهما المحددة لهما من قِبَل « الأوبيك » فى انتاج النفط ، ثم بخطاب للرئيس العراقى فى ذكرى ثورة تموز (يوليو) اشتعل الموقف فى أعقابه ، وبدا أن شيئا ما يقترب من الأفق ، ولكن لم يكن فى تلك اللحظة متصورا أبدا أن هذا الشىء هو غزو شامل واحتلال . وسادت تصورات مختلفة حول المدى الذى يمكن أن تتطور إليه الأحداث .

وفى وسط هذا الجو الملبد بالغيوم الثقيلة ، وفى ظل حالة القلق الشديد والهواجس التى أمسكت بأنفاس الإنسان العربى فى كل مكان والتى فجرتها الأحداث ، كانت عملية تقييم شاملة للموقف تجرى فى القاهرة التى كانت قريبة للغاية من بؤرة الأحداث ، وخرجت

بعد عملية التقييم عبارة هامة ترددت فى دوائر صنع القرار فى مصر عززتها مؤشرات كانت قد رُصدت منذ وقت طويل مضمونها « أن الموقف خطير للغاية ، وأن تلك الأزمة ليست مثل كل الأزمات السابقة ، وأن مسار التصعيد يجب أن يتوقف بأية وسيلة ، وفى أقرب وقت ، لأن اتصالات معقدة كانت قد بدأت تدور مهددة بنقل الأزمة إلى مستوى جديد لا يمكن السيطرة عليه » .

وبدأت مصر تتحرك على أعلى مستوى ، فكانت رحلة الـ ١٨ ساعة يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ التى قام بها الرئيس مبارك وزار خلالها بغداد ، والكويت ، وجدة لاحتواء الأزمة قبل أن تتفاقم وتتحول إلى كارثة . وكنت ضمن الوفد المرافق للرئيس فى الجولة السريعة .

وكان تقدير القاهرة للموقف يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية تمثل مبرراً كافيا للقلق وهى :

١ ـ أن العراق يمكن أن يندفع ليورط نفسه مرة أخرى لا سيما فى ظل الحالة الانفعالية السائدة فى بغداد ، والتى كانت ناتجة عن الحملة الدولية القوية التى وُجهت للعراق فى ذلك الوقت ، والتى كانت التصريحات العراقية غير المسئولة واحدة من أسبابها الأساسية ، والتى تمت خلالها عملية كشف واسعة عن نشاطات العراق المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية ، وترددت معلومات حول مدفع « عملاق » يقوم العراق بإنتاجه ، وأجهزة تفجير تستخدم فى إنتاج أسلحة نووية يقوم بتهريبها ، ونشاطات واسعة فى مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وهى الحملة التى اعتقد صدام حسين أنها مقدمة لضربه وإجهاضه عسكريا ، وكان من المهم فى تلك اللحظات محاولة « ضبط إيقاع » وتهدئة السلوكيات العراقية .

٢ ـ أن منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لدول العالم أجمع خاصة الدول الصناعية ، والعظمى بما تحويه من موارد ، ونظرا لطبيعة المعادلات القائمة سياسيا بها ، ولحجم القوة العسكرية التى تمتلكها الدول الخليجية والتى لا تتيح لها مقاومة التهديدات باستخدام القوة العسكرية ، لذلك فإن أية محاولة عراقية لتهديد المعادلات التقليدية فى المنطقة لن تمر بسهولة ، وتحمل فى طياتها مخاطر شديدة يجب احتواؤها قبل أن تتصاعد .

٣ ـ أن القضية الفلسطينية كانت قد وصلت فى تلك الفترة إلى منعطف خطير اتسم بالركود بعد توقف الحوار الأمريكى الفلسطينى إثر عملية أبو العباس الشهيرة على شواطىء إسرائيل ، وهى عملية كانت ملابساتها معروفة جيدا ، وكان من شأن أى تصعيد

الموقف فى منطقة الخليج أن يحيل القضية الفلسطينية وجهود تحريكها من الركود إلى التجمد .

فى ظل هذه العناصر ، وتلك المخاوف التى انتشرت فى سماء الأمة العربية ، وفى ظل حالة القلق المتزايد من نشوب خلاف يصعب احتواؤه بين أشقاء فى الخليج ، وفى ظل مخاوف أكبر من أن يتحول نزاع طارىء إلى مواجهة دامية لا يعرف أحد ماذا سوف تسفر عنه لو تدخلت أطراف غير عربية « تحوم » فى سماء المنطقة بما قد يؤدى إلى رفع درجة حرارة الأحداث بشكل قد يعيد نزيف الموارد ، وتدمير القدرات بعد انتهاء حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران . فى ظل كل ذلك كان من الضرورى ألاّ تُترك الأمور تسير دون تدخل ، ودون تحرك سريع يبعد كل أعواد الثقاب قبل أن تلامس صفائح البترول .

عبر هذا الممر المحفوف بالأشواك والمخاطر بدأت خطوات الرئيس مبارك باتصالات هاتفية مكثفة مع الرئيس العراقى صدام حسين ، واتصالات مماثلة مع الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت ، واتصالات ثالثة مع الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين ، واستقبال ومباحثات مع العاهل الأردنى الملك حسين ، ولقاء مع وزير الخارجية العراقى طارق عزيز لتكتمل دائرة الحوار ، وسيناريو الأحداث المتلاحقة التى لا تتوقف . وكان من المفترض أن المدن العربية الثلاث : بغداد ، الكويت ، جدة ، بالإضافة إلى القاهرة تملك مفاتيح حل الأزمة ، ولم يكن قد اتضح فى هذا الوقت أن صدام حسين يفكر فى حل آخر .

وقبل أن تبدأ رحلة الوساطة المصرية التى قام بها الرئيس مبارك فهمت منه الحقائق التى تلقى مزيدا من الضوء على جنبات الأزمة ، وفهمت منه الخطوط العامة التى تحكم تحركاته ، والتى تركزت فيما يلى :

١ ـ أنه حريص كل الحرص على احتواء الأزمة داخل إطارها العربى وألاّ تخرج خارج جدران البيت العربى .

٢ ـ أنه يخشى من خروج الأزمة من نطاقها الإقليمى العربى إلى النطاق الدولى .

٣ ـ عدم السماح لأية أصابع خفية بالتحرك من خلف الستائر لزيادة تعقيدات الأزمة فوق ما فيها من تعقيدات ، خاصة أن قوى أجنبية قد بدأت تتحرك بالفعل ، وبدأت تلك القوى تطرح قضايا لم تكن تُطرح من قبل بصورة واسعة فى مواجهة العراق تحديدا : كأمن الخليج ، وما يسمى بزيادة المخاوف الإسرائيلية من تصاعد القوة العسكرية فى المنطقة ، وأثرها على موازين القوى فى النظام الإقليمى .

كانت تلك الآليات الثلاث تمثل أسس التحرك المصرى فى هذا الوقت ، فقد كانت مصر تحرص على حل الأزمة عربيا ربما أكثر من حرص العراق « المزعوم » على حلها عربيا ، وكانت تحرص على منع تصاعد الأزمة إلى المستوى الدولى ، ومنع تدخل أطراف أجنبية فيها ، أكثر مما حرصت عليه الأطراف التى أيدت العراق فى غزوه للكويت ، والتى زعمت أن الموقف المصرى خلال الأزمة كان تغطية عربية للتدخل الدولى الذى بدأ بفعل غزو الكويت ، وقد نشرت صحيفة « الأهرام » قبل الغزو بأيام قليلة تلك المعلومات ، بل إن مصر حذرت من إمكانية أن تكون هناك « مصيدة » تُنصب للأمة العربية ، وأنه لابد لنا من أن نتيقظ وأن نفتح عيوننا جيدا لما يُحاك لنا فى الخفاء خاصة وأن هناك مؤشرات غير مطمئنة ظهرت خلال الشهور الأولى لعام ١٩٩٠ ، لكن يبدو أن صدام حسين كان قد حزم أمره ، ولم يعد يسمع شيئا ، ولم يكن أصدقاؤه الذين سيتكشّف دورهم أكثر وأكثر فى وقت قادم ، يسمعون شيئا هم أيضا . ومن الضرورى أن أقرر هنا أن مصر لا تؤمن بمنطق المؤامرة ، أو أن التاريخ تسيّره مؤامرات دولية تُحاك ضد الوطن العربى لتوريط نظمه ، فالمخططات دائما موجودة ، وقائمة ، والمهم ليس وجودها ، لكن المهم ما الذى نفعله نحن لمواجهتها ؟ .

فإذا افترضنا بالفعل أن مصيدة كانت تُحاك « كما أشرنا نحن أنفسنا » ، فلماذا تورط صدام حسين فيها ، ثم عاد يصرخ فيما بعد مقررا أن الغرب الاستعمارى والصهيونية كانوا يخططون لتدميره ؟ وأقرر هنا أننا كنا نحاول أن ننبههم بكل طريقة لما هم مقبلون عليه فى العراق لكنهم كانوا مغيبين تماما .

لقد كانت الآلية الرابعة لتحركات مبارك فى هذا الوقت أنه سوف ينبه كل الأطراف التى سوف يلتقى بها بأن هناك شيئا ما يُحاك لضرب التضامن ، لا سيما فى فترة شهد فيها التضامن العربى بوادر مشجعة ربما أكثر من أى وقت مضى فى السنوات العشر الماضية ، فقد كانت القمة العربية التالية قد تقرر عقدها فى القاهرة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ ، وتوافرت لها كل مقومات النجاح التى لم تتوافر لقمم عربية أخرى من قبل عودة مصر ، وعودة روح الجدية العربية ، والإحساس العربى المشترك بالمسئولية الكاملة فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة التى شهدها العالم شرقه وغربه ، وكانت الخارجية المصرية قد أعدت ورقة حول كيفية التعامل مع المتغيرات الجديدة فى العالم ، وأعدت جهات أخرى أوراقا مماثلة . وعلى المستوى العربى كانت متغيرات هامة للغاية قد بدأت تتبلور كبدء مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الليبية ، وبدء تقارب أخوى بين مصر وسوريا ، وتحسن تدريجى فى علاقات سوريا والعراق ، وسوريا ومنظمة التحرير

الفلسطينية بما يعنى أن المنطقة كانت مقبلة على واحدة من أكثر مراحل التاريخ العربى قوة .

فليس صحيحا إذن ما ورد فى بعض الكتب التى صدرت بعد الأزمة من أن الصورة فى العالم العربى كانت صورة سوداوية حالكة مما قد يدفع القارىء دفعا لاستنتاج أن السلوك العراقى كان طبيعيا وأن الأزمة كانت محتمة .

إن هذه النظرة الضيقة تجاهلت بالفعل تطورات رئيسية اتسمت بالإيجابية فى النظام الإقليمى العربى ، ولم يكن هناك أدنى شك لدى مختلف المعنيين بأوضاع هذا النظام فى أهميتها ، ولم يكن الخلاف الذى ظهر لدى مناقشتها فى ندوات عديدة يدور حول وجودها من عدمه ، وإنما حول مدى تأثيرها .

وربما يكون من المفيد الآن تقديم الأدلة الدامغة على أن العالم العربى كان يمر فى ذلك الوقت بمرحلة إيجابية عندما وقع الغزو العراقى للكويت ، لأن التطورات الإيجابية التى شهدها النظام العربى خلال النصف الثانى من الثمانينات كانت واضحة تماما ، وبالتالى فالذى حدث يقينا أن الغزو العراقى للكويت أطاح بهذه التطورات الإيجابية التى كانت تتفاعل باتجاه إخراج العالم العربى من أزمته ، ولم يكن الغزو العراقى نتاج أزمة عربية متفاقمة .

ودليلنا على ذلك كله هو :

١ – نجاح الوساطات العربية المتعددة ، والتى برزت بينها بصفة خاصة الوساطة السعودية ، فى وضع حد للصراع المغربى الجزائرى منذ عام ١٩٨٧ . فالتقى رئيس الجزائر وملك المغرب ، ثم تعددت الزيارات بينهما حتى تم استئناف العلاقات الدبلوماسية فى مايو ١٩٨٨ ، مما أتاح التوصل إلى توافق لأول مرة حول كيفية تسوية أزمة الصحراء . واستمر التحسن فى العلاقات بين البلدين ليخلق مناخا إيجابيا فى منطقة المغرب العربى كلها ، وصولا إلى تأسيس اتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ متزامنا مع إنشاء مجلس التعاون العربى .

٢ – عودة مؤسسة القمة العربية للعمل من جديد فى ديسمبر ١٩٨٧ بعد توقف استمر حوالى خمس سنوات منذ انعقاد قمة فاس . وانعقدت بعد ذلك ثلاث قمم عربية أخرى : فى الجزائر والدار البيضاء وبغداد نفسها فى فترة عامين فقط .

٣ – التطور الكبير المتمثل فى استكمال عودة العلاقات المصرية – العربية الشاملة ،

وعودة مصر إلى موقعها فى جامعة الدول العربية منذ قمة الدار البيضاء فى يوليو ١٩٨٩ والاتفاق على عودة الجامعة العربية إلى مقرها الطبيعى فى القاهرة .

وفى هذا السياق تم حل أهم عقدتين واجهتا العلاقات العربية - العربية وهما موقفا ليبيا وسوريا ، بل وتنامت العلاقات سريعا بين مصر وكل من الدولتين على نحو أثار دهشة الكثيرين الذين لم يصدقوا ما حدث من تقدم هائل فى العلاقات بين مصر وليبيا على مختلف المستويات . كما قدمت العلاقات المصرية السورية العائدة نموذجا غير معهود لتحييد الخلافات بحيث لا تؤثر على حسن الروابط وإمكانات التضامن .

٤ - الإيقاع الوحدوى السريع الذى عاشه شطرا اليمن بدءا من عام ١٩٨٩ وصولا إلى إعلان الوحدة بالفعل فى مايو ١٩٩٠ فى وضع إقليمى أتاحت أجواؤه الإيجابية السعى إلى تجنب الحساسيات المتعلقة بالقلق الذى تسببه هذه الوحدة لدول الخليج العربية . فعلى سبيل المثال بعث رئيسا شطرى اليمن عشية الوحدة برسالة إلى القمة العاشرة لمجلس التعاون الخليجى فى مسقط (ديسمبر ١٩٨٩) لطمأنة قادة دول المجلس ، وللتأكيد على أن هذه الوحدة سوف تسهم فى تدعيم الأمن والاستقرار بالمنطقة وليس العكس . كما صدر تأييد سعودى للوحدة اليمنية خلال زيارة رئيس الشطر الشمالى (السابق) للرياض فى ٢٥ فبراير ١٩٩٠ ، حيث أعلن الملك فهد مباركة بلاده لهذه الوحدة دون حدود .

٥ - ولقد واكب ذلك كله تحسن عام فى العلاقات العربية - العربية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية : فقد تشكلت لجنة عليا مشتركة بين السعودية واليمن الشمالى (سابقا) عام ١٩٨٩ ، وبدأت الاتصالات لحل مشكلات الحدود بين دول عديدة بهذه المنطقة . فعلى سبيل المثال تم ترسيم الحدود بين السعودية وعمان فى ديسمبر ١٩٨٩ ، وتم التوصل إلى تفاهم على حل مسألة الحدود بين اليمن الجنوبى وعمان فى فبراير ١٩٩٠ . وقد كفل هذا التفاهم استمرار الاتصالات بين اليمن الموحد وعمان فى هذا المجال رغم التدهور فى العلاقات اليمنية الخليجية عموما بعد الغزو العراقى للكويت .

ومعنى ذلك كله باختصار شديد أن الإيجابيات التى تحققت قبل الغزو العراقى للكويت ، والتى ينكرها الآن بعض الذين ساندوا الغزاة هى بنفسها التى يعيش عليها العالم العربى فى الوقت الراهن .

لكن بدأت أزمة الخليج ليتداعى كل ذلك فى ظل خوف سيطر على الشعور العربى من أن يفتح جرحا عربيا جديدا يهدد بنزيف جديد نحن فى غنى عنه ، وكانت القيادة

المصرية ترى أن هذا النزيف المحتمل يجب أن يتوقف قبل أن يبدأ ، وأن يتم احتواء هذا الموقف الطارئ حتى لا يتخذ ذريعة لتدخل خارجي يقلب المائدة فوق رؤوس العرب ويشعل المنطقة مرة أخرى بنيران الحرب .

* * *

تلك هي المحاذير التي فهمتها من الرئيس حسني مبارك قبل أن يركب طائرته ، ونركب نحن معه في رحلة طويلة بين ٣ دول عربية لم تستغرق سوى ١٨ ساعة لا يتحملها إلاّ قليلون .

لقد كانت الأزمة ذات شقين : أولهما خاص بقضايا اقتصادية ، وثانيهما خاص بالحدود الجغرافية بين البلدين .

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، فقد ركز الجانب العراقي على قضية حصص البترول في البداية ، وهي القضية التي فجرت الأزمة ، فقد كان العراق يقرر أن الكويت والإمارات العربية تضخان بترولا زيادة عن الحصص المقررة المعلنة بمعرفة الأوبيك ، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقيات جانبية يتم عقدها بالخصم في الأسعار الأمر الذي يؤثر في أسعار البترول العالمية بما يخفضها إلى حدود لا تتماشى مع سعر التكلفة الحقيقية لاستخراج برميل البترول ، وأن كل دولار يخصم من سعر البرميل الواحد يؤثر في إيرادات العراق بحوالي مليار دولار مما يؤثر في موارد العراق ، ويؤثر بالتالي على جهود إعادة الإعمار والبناء خاصة وأن العراق قد خرج من الحرب الإيرانية مدينا بمبالغ تتجاوز ١١٠ مليارات دولار .

وكانت المسألة بسيطة ، وكان من المتصور وقتها أن حلها ممكن ، وأن العراق يحاول الضغط لرفع السعر داخل الأوبيك ، أو زيادة حصة الإنتاج للتصدير استثناء من القواعد ، وكانت الأوبيك ستعقد اجتماعا وشيكا وينتهي الأمر . لكن يبدو أن تلك القضية كانت ذريعة لإثارة قضايا أخرى مرة واحدة . وقد قرر المسئولون الكويتيون في تلك الفترة أن بلادهم لم تتجاوز حصتها من إنتاج النفط ، لكن معلومات أخرى على لسان مسئولين كويتيين أيضا أكدت أن التجاوز كان يحدث بالفعل ، وأن ٨ دول أخرى في الأوبيك بخلاف الكويت والإمارات كانت تفعل ذلك . وأيا كانت حقيقة الأمر فإنها لم تكن قضية تستلزم استخدام القوة العسكرية لحلها ، إلاّ أن الطريقة التي طرحها بها العراق كانت لافتة للانتباه . فقد تم تصوير عملية تجاوز الحصص بالإضافة إلى سحب البترول من بئر الرميلة ، الواقعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها ، وكأنها عدوان كويتي على العراق يستلزم مواجهته ، باعتباره جزءاً من تلك المؤامرة الامبريالية الموجهة ضد العراق بهدف إجهاض قوته . وفي هذا الوقت كان ما يقال سرا يختلف عما يقال في العلن .

ففى محضر اجتماع صدام حسين مع السفيرة الأمريكية فى العراق « إبريل جلاسبى » فى يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٠ ، وهو المحضر الذى سرّبه العراق ، اتسعت القضية واعتبر صدام حسين أن خفض أسعار البترول حرب أخرى ضد العراق ، بما يستلزم ردا عراقيا - لجس نبض الولايات المتحدة تجاه مثل هذا الرد ، لا سيما وأن الرئيس العراقى أضاف فى نفس الاجتماع قضية أخرى ، وهى ما ذكره من أن الكويت كانت فى سنوات الحرب العراقية الإيرانية تتوسع على حساب أراضى العراق ، ثم أضاف قضية ثالثة وهى أن العراق كان يدافع خلال حربه مع إيران عن الأمة العربية ، ولولا ذلك لاندفع الإيرانيون فى المنطقة ، وبالتالى فإن على دول الخليج أن تسهم فى تحمّل الأعباء التى تحمّلها العراق خلال سنوات الحرب .

هنا لا يجب الخلط بين القضايا ، وهو الخلط الذى وقع فيه كثيرون ، فقضية الخلافات الاقتصادية حول أسعار البترول شيء يختلف عن قضية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت ، شيء يختلف عن قضية مطامع العراق التوسعية فى الكويت ، وهو ما يمكن توضيحه كما يلى :

١ - أن قضية أسعار النفط ، وتجاوز حصص الإنتاج قضية قديمة تعالج بين دول الأوبيك بأشكال مختلفة منها ممارسة الضغوط ، لكن ليس منها التهديدات بالغزو ، كما أن الكويت ليست وحدها التى كانت تتجاوز حصص الإنتاج ، ولم يكن العراق وحده هو الذى يضار من جراء ذلك . وعلى سبيل المثال ، كانت هناك قضية « مشابهة » و « متوازية » بين العراق والإمارات ، ولم يكن العراق يتصور بالطبع أنه يمكن أن يصعدها إلى « قصف جوى » للإمارات ، وقد كانت لديه تصورات حول وسائله للتعامل معها ، وكان يمكن لهذه الوسائل أن تتبع مع الكويت . وعموما ، فإن هذه القضية حسمت قبل الغزو وارتفعت أسعار البترول بشكل يفترض أن يرضى العراق .

٢ - أن قضية « الحدود » العراقية - الكويتية قديمة ، وكانت بعض فصولها قد شهدت تهديدا عراقيا باحتلال الكويت ، لكن منذ وقت مبكر استقرت هذه المسألة على أساس تسويتها بالمفاوضات التى كانت تتعثر فى بعض الأحوال ، وكان العراق « يرفض » الاستمرار فيها ، أو يرفض ، أو يؤجل التفاوض حولها فى معظم الأحوال ، فاستمرار المشكلة بالنسبة له كان أفضل من حلها . ولم تكن مسألة الحدود مثارة فى يوليو ١٩٩٠ عند حدوث أزمة « الحصص النفطية » ، ولم تأت كمجرد تداعيات للأحداث والاتهامات المتبادلة ، لكن كان إدخالها إلى « الأزمة » مقصودا من جانب العراق .

ولم يكن إدخالها « مقصودا لذاته » ، أى أن العراق لم يكن يرغب فى حلها كمشكلة حدود ، لكنها كانت مبررا واضحا لتنفيذ ما يريده ، وما كان يريده يتجاوز بكثير النفط والحدود ، وحتى « الأموال » ، فقد كان يريد الكويت كلها ، فالغزو كان نتيجة لقرار « محدد » ومتعمد ، ومخطط ، وليس تداعيا لأحداث اختلط فيها الحابل بالنابل .

وفى هذا الوقت كانت بقية القضايا قد أثيرت ، فالعراق بدأ يطالب بمنفذ واسع على الخليج وتأجير جزيرتى وربه وبوبيان ، ويطالب بأكثر من ١٠ مليارات دولار من الكويت تسدد نقدا وإلغاء الديون المستحقة عليه للكويت ، وهى أمور من الواضح أنها كانت تستلزم وقتا طويلا للتفاهم حولها ، ولا يمكن حسمها فى جلسة تفاوض واحدة أو حتى عشر جلسات . المهم أنه بمجرد وصول الرئيس مبارك إلى بغداد فى بداية رحلته ، استقبله الرئيس العراقى بعناق طويل قبل أن تجمعهما جلسة مفاوضات مغلقة اقتصرت عليهما فقط ، دامت لمدة ساعتين ، انتهت باتفاق بين الرئيسين على أن يتحدثا تليفونيا بعد أن تنتهى محادثات الرئيس مبارك فى الكويت وجدة .

وفى تلك الجلسة تعهد الرئيس العراقى للرئيس مبارك بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الكويت ، وهو التعهد الذى ترتبت عليه أمور كثيرة فيما بعد ، وهو أيضا التعهد الذى أنكر الرئيس العراقى أنه ذكره ، وادعى أنه قال فقط إنه لن يستخدم القوة المسلحة حتى لقاء جدة . ويبدو أن العراق لم يحسن « تزييف » محضر اجتماع صدام - جلاسبى الذى سرّبه ، فقد ذكر الرئيس العراقى للسفيرة الأمريكية عقب اتصال الرئيس مبارك به خلال وجودها أنه اتفق مع الرئيس مبارك على أن يلتقى ولى عهد الكويت مع عزة ابراهيم - نائب رئيس مجلس قيادة الثورة - فى السعودية لعقد اجتماع بروتوكولى ، ثم ينتقل الاجتماع بعدها إلى بغداد لبحث الأمور بين الجانبين . ولم يذكر المحضر أن الرئيس العراقى ذكر للسفيرة الأمريكية أنه تعهد للرئيس مبارك بعدم استخدام القوة ، وهو ما ذكرته هى فى شهادتها عقب انتهاء الحرب ، واقتصر المحضر على تسجيل عبارة « ونحن من جانبنا لن يحصل أى شىء إلى أن نلتقى بهم ، وعندما نلتقى ونرى أن هناك أملا ، لن يحصل شىء » . ولم يوضح المحضر ما إذا كان صدام يعنى بكلمة نلتقى ، لقاء جدة فقط ، أم لقاءات بغداد والكويت أيضا ، أو ربما كان يتوقع أن تُحسم مسائل الحدود ، والجزيرتين ، وإلغاء الديون ، ومنح العراق ١٠ مليارات دولار ، وبترول الرميلة فى جلسة واحدة ، خاصة وأن المعلومات المؤكدة تشير إلى أن عزة ابراهيم لم يكن لديه أصلا تفويض بالتفاوض خلالها لكن بتقديم المطالب فقط ، وانتظار « الأمل » الذى لا يجعل العراق يستخدم القوة العسكرية .

كان العراق قد قرر استخدام القوة العسكرية قبل إجتماع جدة ، وكانت قيادته متأكدة أن الكويتيين سيحاولون التفاوض وهو موقف لا يقبله العراق بالطبع . وقد أشار صدام حسين نفسه إلى ذلك فى محضر آخر تم تسريبه من بغداد حول اجتماع صدام حسين مع القائم بالأعمال الأمريكى بعد الغزو فى يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ ، وحسب نص محضر اللقاء ، فقد قال صدام حسين لجوزيف ويلسون بالحرف الواحد « هناك من يتحدث عن السرعة التى حصل بها العمل - يقصد الغزو - وأن هذا يعنى أن النوايا سبقت اجتماع جدة . نعم مثل هذا الاحتمال سبق اجتماع جدة ، والمترافق مع العمل الوطنى للكويت - يقصد الثورة الداخلية المزعومة التى يقول إنها جرت فى الكويت - ولكن لم يكن هذا الاحتمال رقم واحد الذى كنا نتصرف بموجبه » . وعبارات صدام حسين واضحة تماما ، بل إن محضر صدام - جلاسبى الذى سبقت وقائعه الغزو وبعدة أيام يتضمن تهديدات صريحة للولايات المتحدة إذا ما تدخلت لمساندة الدولتين العربيتين فى أزمتهما مع العراق .

ولقد أدرك الرئيس مبارك في وقت مبكر أن هناك شيئا ما يتم التفكير فيه فى بغداد ، فعندما هبطت طائرته فى مطار الكويت قادمة من بغداد عقب لقائه مع صدام والذى تناول الأزمة أساسا ، صدرت تصريحات من بغداد تقرر أن الرئيسين مبارك وصدام لم يناقشا سوى العلاقات الثنائية بين البلدين . وفضل الرئيس مبارك أن يتجاوز عن تلك التصريحات ، فقد كان دور مصر كما حدده هو تهيئة المناخ ، وتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة ، والاتفاق على آلية للالتقاء تاركا التباحث لأطراف المشكلة ، فدور مصر المتصور فى تلك الفترة كان إبطال مفعول القنبلة ، تاركا إزاحتها بعد ذلك للأطراف المباشرة . لكن فى مواجهة تلك « النوايا » المصيرية كانت عملية خداع ولا أتجاوز إن قلت عملية كذب تتم من الجانب العراقى ، لذلك كانت الصدمة التى تحدث عنها الرئيس مبارك إثر سماعه أنباء الغزو ، فلم يكن يتصور أن تقاليد التعامل بين الرؤساء قد انحدرت إلى هذه الدرجة . لكن يبدو أن الرئيس العراقى كان قد فقد الخيط الرفيع الفاصل بين قواعد إدارة اللعبة السياسية الداخلية وبين إدارة العلاقات مع الدول الأخرى .

ولقد قال البعض فى كتبهم إن « **مصداقية الرئيس مبارك أصبحت فى الميزان** » **عندما وقع الغزو ، لأنه سبق أن نقل تأكيدات إلى جميع الأطراف بأن صدام لا ينوى استخدام القوة ضد الكويت .**

وتعليقنا على ذلك ينصب على جانبين :

أولهما : أن ما حدث كان يخص مصداقية صدام لا مبارك ، لأن الرئيس مبارك نقل

ما سمعه من صدام الذى كان مخادعا حين تحدث بصياغة أراد أن يفهم منها الرئيس مبارك معنى معينا ، ويتيح له فى الوقت نفسه أن يزعم بعد ذلك أنه كان يقصد معنى آخر . فقد فهم مبارك أن استخدام القوة غير وارد لدى صدام ، فى حين عاد الأخير ليعلن بعد ذلك أنه كان يقصد عدم استخدام القوة إذا نجح اجتماع جدة .

فمن الطبيعى أن مبارك كان يتعامل مع صدام حتى ذلك الوقت بحسن نية مفترضا أن لدى العراق قدرا منها ، وأن لديه الحد الأدنى من حسن تقدير ما يمكن أن يترتب على أى مغامرة عسكرية من عواقب . ولذلك فعندما يعد صدام ثم يحنث فى وعده ، فهذا لا علاقة له بمصداقية مبارك والسياسة الخارجية المصرية ، وإنما له علاقة وثيقة باستقامة الموقف العراقى ، وبمصداقية صاحب الوعد .

وثانيهما : أن أحدا فى العالم كله لم يكن يتصور فى ذلك الوقت ، بل وحتى ليلة الغزو نفسها ، أن يصل التهور العراقى إلى حد القيام بغزو الكويت ، بل ولم يكن الكويتيون أنفسهم ينصورون ذلك ، بدليل أنهم لم يقوموا بأى استعداد على أى مستوى . فكيف يعقل مطالبة مبارك بأن يتوقع – وهو يقوم بوساطته التى كان يأمل فى نجاحها – أن يواجه رئيسا مخادعا ؟

طلقات قبل الفجر :

كانت الساعات الأولى من يوم ٢ أغسطس أشبه بالكابوس ، فلم يكن أحد يتوقع أن يحدث الاجتياح العراقى للكويت بعد ساعات قليلة من انتهاء لقاء جدة ، خاصة وأن سعدون حمادى ـ رئيس الوزراء العراقى السابق ـ الذى كان أحد أعضاء الوفد العراقى قال عقب انتهاء اللقاء إن الطرفين سوف يستأنفان مباحثاتهما فى بغداد .

وفى الحقيقة أن أكثر الأفكار المطروحة فى ذلك الوقت جموحا كانت تتصور إمكانية قيام العراق باحتلال المناطق المتنازع عليها بين البلدين ، بالإضافة إلى الجزيرتين ، أما احتلال الكويت كاملة ، فلم يكن من الأمور المتصورة على الإطلاق .

لقد فتح العراق إحدى بوابات جهنم على مصراعيها أمام الأمة العربية بعملية مرفوضة ومدانة بكل المقاييس مهما كانت الدعاوى ، وبدون مبررات معقولة يمكن فهمها ، فليس بأقدام الجنود نرسم مستقبل الأمم ، كما قال الكاتب الأيرلندى برنارد شو . وكانت المسألة كلها تبدو كالكابوس ، فخلاف عربى يمكن حله بالحوار أو التفاوض أو اللجوء إلى الجامعة العربية قد حُل بالرصاص فى ستر الليل بطريقة تسببت فى « وأد » تضامن عربى

شامل أوشك أن يرى النور ، وأدت إلى انتقال دفة السيطرة بشكل سريع إلى مجلس الأمن الدولى ، وكانت الأمور واضحة ، فلقد خلق الغزو موقفا شديد الخطورة فى المنطقة ، والعالم كله ، فالغرب لن يسكت أو يقف مكتوف الأيدى وله مصالحه الاستراتيجية واحتياجاته البترولية ، ولا سيما أن تصعيدا دوليا ضد العراق كان مستمرا طوال الشهور السابقة للغزو ، وبغض النظر عن أن مواقف العراق وتصريحاته هى التى خلقت هذا التصعيد .

كان السؤال المحير هو : ما الذى دفع العراق إلى غزو الكويت وهو يعلم أن العالم لن يصمت إزاء ذلك ، وأن البنوك ستجمد أموال العراق والكويت معا ، وأن مجلس الأمن سيقرر عقوبات اقتصادية وعسكرية ضده ، وقد يتدخل عسكريا أيضا حسب قواعد المنطق للدفاع عن مصالحه ؟ ومن الواضح أن العراق وقع فى سلسلة من سوء التقدير ، فقد كان صدام حسين يتصور أن الأمر الواقع سيفرض نفسه على الجميع فى النهاية ، وأن عملية ابتلاع الكويت وهضمها لن تستغرق سوى ٣ أسابيع على الأكثر ، وأن منطق رد الفعل الدولى ضد أفعال إسرائيل سوف يتكرر معه ، وأن السعودية لن تجرؤ على استدعاء القوات الأجنبية ، وأن الولايات المتحدة نفسها لن تراهن بإلقاء قوتها العسكرية ، وهيبتها فى مستنقع الأزمة من أجل أسرة الصباح طالما أن صدام حسين وعدها صراحة فى لقائه مع جلاسبى ، بأنه سيحافظ على مصالحها فى المنطقة .

لكن سرعان ما بدأت معتقدات الرئيس العراقى تتهاوى ، فقد اجتمعت كلمة العالم التى قلما تجتمع على موقف واحد ضد العراق ، وكان واضحا منذ الدقائق الأولى أن الأمر الواقع لن يُفرض ، وأن العراق سوف لا يجنى ثمار تلك المغامرة العسكرية فى وقت قادم . وبدأ الحصار الاقتصادى الخانق ، والحصار المالى وتجميد الأموال التى تصور أنها أصبحت فى خزائنه ، كما بدأت مؤشرات حول إمكانية توقف ضخ البترول عبر الأنابيب ، فى ظل عدم وجود من يشتريه ، أو ينقله . لكن تلك المؤشرات المبدئية لم تكن كافية للرئيس العراقى لكى يتراجع ، وظل يعتقد أنها أمور ستنتهى مع الزمن ، وأنه أعد نفسه لمواجهتها منذ وقت طويل . وكان هاجسه الأساسى يدور حول ما إذا كان ثمة تدخل عسكرى سيحدث ضده ، وهو الأمر الذى سيطر على لقائه مع جوزيف ويلسون القائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد ، وهو اللقاء الذى حرص خلاله على توضيح موقفه للولايات المتحدة ، وعلى محاولة دفع الولايات المتحدة لعدم التدخل مؤكدا أنه لن يقوم بالإضرار بمصالح الولايات المتحدة بأية صورة . والغريب أنه استخدم فى بعض عباراته صيغا تهديدية مقررا أنه ينصح الولايات المتحدة مخلصا كما نصح إيران من قبل ، وكانت العبارة الأولى له فى ذلك اللقاء « لسنا

مستغربين من أن تشجب الولايات المتحدة عملا من هذا النوع خاصة عندما لا تكون طرفا فيه ، ولكن أردت أن أقول إن على أمريكا أن لا تندفع تحت استشارات خاطئة إلى عمل تجد نفسها معه قد وضعت موضع الإحراج » .

وفى موضع آخر من اللقاء قال « نحن نعرف أن مصالحكم هى تجارتكم واستمرار حصولكم على النفط ، فأين هو الخطر الذى يجعلكم تناقشون العمل العسكرى الذى سوف تهزمون به ؟ » .

وفى وقت مبكر أيضا حتى قبل هذا اللقاء كانت المسرحيات الهزلية السياسية العراقية قد بدأت ، فقد أعلنوا فى البداية أكذوبة اسمها « حكومة الكويت الحرة » ، وأعلنت تلك الحكومة من بغداد ، وليس من الكويت بعد يومين من البحث والتنقيب عن أسماء تبدو للعالم كويتية ، بعد أن رفض الكويتيون الانضمام إلى تلك الحكومة ، ويبدو أن هؤلاء الأشخاص قد أجبروا على أن يكونوا وزراء تحت تهديد السلاح خاصة وأنه لم يسمع صوت أى منهم ، ولم يرهم أحد بعد ساعات من إعلانهم الوحدة الاندماجية مع العراق . ثم أعلنت قيادة العراق أنها سوف تنسحب من الكويت ، التى لم تكن أيضا حتى هذا الوقت جزءا من العراق ، وتأكيدا للتقاليد المتوقعة منهم فى الحوار قالوا إنهم لا يعطون ذلك ـ الانسحاب ـ استجابة لمطالب الدول العربية أو مطالب القوى العظمى ، أو لسبب ما وصفوه بالجعجعة الفارغة هنا وهناك ، وإنما يفعلون ذلك التزاما بمبادئهم وانسجاما مع أنفسهم ، وأرفقوا إعلان الانسحاب بتهديد أية قوة تحاول التدخل فى شئون العراق أو الكويت ، وهو ما كان يعنى أنهم لن ينسحبوا فعليا لكى يحافظوا على أمن الكويت . وكان واضحا أن التصور العراقى فى تلك اللحظة هو أن تصبح الكويت « جمهورية موز » على غرار جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية ، أو أن تصبح على الأقل نموذجا آخر لأفغانستان كارميل ، لكن عندما سارت الأمور فى اتجاه غير متوقع فعلت قيادة العراق ما كانت ترغب فيه بالفعل « اندماجا مع مبادئها واتساقا مع نفسها » ، فقامت بضم الكويت ، ثم حولتها إلى محافظة عراقية .

وانطلقت النداءات من مصر ، ومن أماكن أخرى كثيرة لكن لم يكن هناك أحد فى بغداد على استعداد لسماع أجراس الخطر ، ولم يكن أحد منهم على استعداد لفهم أنهم قدموا فرصة نادرة لضرب العراق عسكريا أو إجهاضه اقتصاديا ، وكان وزير الإعلام العراقى مشغولا بالأحاديث التليفزيونية التى يبشر العراقيين فيها بالعسل واللبن ، وبأنهم أصبحوا على وشك أن يكونوا دولة عظمى قادرة ، تمنح الأصدقاء وترشو المنافسين والأعداء ، ولم يكن يتصور ـ بالطبع ـ أنهم قد أصبحوا على حافة أخرى ، وهى حافة الهاوية ، ولم يكن

يتصور أنه بعد ٧ شهور من الغزو ستُطرح سيناريوهات احتمالات تقسيم العراق ، ومحاكمة قادته كمجرمى حرب .

وتبقى نقطة خطيرة ، ربما لم يأت الوقت الملائم لطرحها علنا ، وكشف أسرارها بحكم السمة العربية الشهيرة التى تتمثل فى عبارة « عفا الله عما سلف » لكن من المؤكد أنه فى وقت ما سوف يتضح كل شيء . وتتركز تلك النقطة باختصار حول سؤال هام هو : هل كانت الخطة تتوقف فقط عند حدود غزو الكويت ، أم أنها كانت أوسع من ذلك ؟ وما هو دور الأطراف العربية الأخرى التي اتضح منذ اللحظات الأولى أنها ضالعة فى العملية العراقية ؟ وإذا كانت هناك عملية تآمرية أوسع ، فلماذا لم تكتمل حتى النهاية ، وتوقفت عند حد إثارة اليمن بشكل خافت لمشكلاتها الحدودية مع السعودية ، وإطلاق الملك حسين للحيته ومطالبته بالعودة إلى لقبه الهاشمى القديم ، ومحاولات السيد ياسر عرفات إفشال القمة العربية الطارئة فى القاهرة ، واحتكاكات الفريق عمر البشير بالقادة السعوديين فى القمة ، وتهديدات طارق عزيز وزير خارجية العراق لقادة الخليج خلالها ؟ .

لكن يمكن القول الآن إن تعبير « مجلس التآمر العربى » الذى ذكره الرئيس مبارك خلال لقائه بالفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى لم يأت عفوا ، فقد كانت أمور كثيرة تُدبر منذ وقت طويل ، وكان ثمة تنسيق يجرى لإلهاء مصر وإبعادها عن جريمة غاية فى الخطورة . وربما يدرك الجميع فى وقت قادم أن مصر وضعت يدها بشكل مبكر على مؤشرات محددة ، فهى من الضخامة بحيث يستحيل إلهاؤها ، ويصعب إبعادها ، ولا ينفى ذلك أنها شعرت بالصدمة عندما سمعت أنباء الغزو العراقى للكويت ، فقد كانت لديها بحكم تراثها التاريخى تصورات ومفاهيم قوية راسخة حول حدود المعقول واللا معقول .

وإذا كان التنسيق الجارى لإلهاء مصر عن الجريمة الخطيرة المبيتة لم يكن مفهوما على وجه التحديد ، إلا أن بعض الخيوط قد بدأت تتجمع الآن لدى القيادة المصرية حيث لم تكن وقتها إلا مجرد أحاسيس ، ومنها على سبيل المثال :

١ – أن يطلب صدام من الرئيس مبارك ، تأجيل عملية المصالحة بينه وبين الرئيس حافظ الأسد حتى شهر نوفمبر ، أى بعد الغزو والاحتلال .

٢ – بعض التمتمة أو الهمهمة التى كان يتحدث بها الملك حسين أمام الرئيس مبارك عن مكة والمدينة وعن الشريف جده ، وكلام آخر لم يكن مفهوما ، كان يقال أو يحشر فى الأحاديث دون أى داع !

٣ - كان هناك لقاءات شبه تآمرية . ففى اجتماع من اجتماعات قمة التعاون العربى ، زار صدام الملك حسين فى الصباح لمدة ساعة ونصف الساعة ، ثم التقى بعد ذلك بالرئيس على عبد الله صالح .

٤ - وصول مدير المخابرات العراقية إلى القاهرة قبل الغزو بحوالى ١٥ يوما ، وطلبه أن يتعاون جهاز المخابرات المصرية معهم ، إلى درجة الاشتراك فى بعض الاغتيالات . وأفهمتهم مصر أن جميع أجهزتها لا تشترك على الإطلاق فى مثل هذه العمليات ، وأنها مرة أخرى غير مقتنعة بقضية دمج أجهزة المخابرات بين البلدين ، أو مع دول مجلس التعاون العربى .

الفصــل الثـانـى

الفرصـــة المفقـــودة

« وندعو العرب إذا انحرف العراق - لا سمح الله - عن هذه المبادىء (عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى) أن يجيّشوا عليه الجيوش إذا انحرف وذهب إلى قطر عربى وأعجبته قوته وأراد أن يطبقها على عربى ، فمن المشروع ومن المبادىء ومن الأخلاق أن يجيّش العرب على العراق جيوشهم ويوقفونه عند حده »

● من كلمة صدام حسين خلال استقباله أعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٨ ●



أسرار القمة العربية الطارئة بالقاهرة

في ظل سباق محموم مع الزمن الذى تتلاحق فيه الأحداث والمواقف بأسرع من تردد الأنفاس داخل الصدور ، وتحت مظلة من الغيوم السوداء التى تنذر بخطر داهم يهدد أمن العالم العربي ، ووسط تدفق أسلحة الدمار التى تتخذ حالة التأهب القصوى ، وبينما بدأت آلات الحرب تنتظر الأمر بالتحرك ، والأساطيل وحاملات الطائرات تحكم حصارها على المنطقة .. فى ظل هذا السيناريو الملتهب بدت بارقة أمل على أرض القاهرة ، إثر النداء الذى وجهه الرئيس مبارك للأمة العربية بقوله : « إن أمام العرب فرصة لا تزيد عن أربع وعشرين ساعة لإيجاد حل عربى تحت مظلة عربية للأزمة تكون بديلا عن التدخل العسكرى الأجنبى الذى سوف يجرى بعد قرارى مجلس الأمن تحت مظلة الشرعية الدولية » ، وهو النداء الذى بدأ فى أعقابه بساعات قليلة توافد الزعماء العرب إلى القاهرة لتعقد أخطر قمم العرب الطارئة فى تاريخ جامعة الدول العربية ، فى محاولة للخروج من المأزق الخطير الذى وضع صدام حسين الأمة العربية فى مصيدته .

ومن المعروف أن الرئيس مبارك لم يقم فى تلك اللحظات الحرجة بالدعوة إلى تلك القمة إلاّ بعد استشارة عدد من القادة العرب حول عقدها ، بل لم يكن مبارك هو الذى اقترح عقدها ، لكن اقترحها زعماء آخرون ، وذلك من خلال الاتصالات التليفونية التى جرت مع رئيس سوريا ورئيس الجزائر والرئيس الليبى ، بأن يقوم الرئيس مبارك بالدعوة إلى القمة على أن يصلوا إلى القاهرة بعد ساعات من الدعوة إليها ، فلم تكن القمة « مصيدة » تم التخطيط لها ، كما حاولت وسائل إعلام الأردن والعراق الترويج لذلك ، لكنها كانت محاولة جادة لوقف التصاعد ، وإنهاء الموقف المتأزم بشكل حاسم ، وإيجاد مخرج للعراق لكى ينهى تورطه فى الكويت . ولم يكن النداء الذى وجهه مبارك يحذر من وقوع حرب فى أقل من ٢٤ ساعة ، فلم تكن القوات المتواجدة فى الخليج تكفى لذلك ، لكنه كان يحذر من شيء أخطر ، وهو بدء انفلات الأزمة من الأيدى العربية ، فلقد كانت لديه معلومات كاملة حول ما يدور ، وكان من الواضح بالنسبة له أنه إذا لم تُحسم المشكلة خلال يومين على الأكثر ، فإن حسمها لن يكون عربيا ..

ولم يدع الرئيس مبارك إلى عقد قمة تجتمع وتتفرق فقط لكن قمة لإيجاد حل واضح المعالم يقوم على أربعة محاور :

١ ـ الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت .

٢ ـ عودة الحكومة الشرعية للكويت .

٣ ـ تكوين قوة سلام عربية كحاجز أمن بين الطرفين .

٤ ـ الشروع فورا فى مفاوضات عراقية كويتية لبحث أسباب النزاع من جذورها ، وتتمثل فى :

(أ) تحديد نهائى وقاطع لمسألة الحدود بين البلدين .

(ب) التعويضات المستحقة للعراق على الكويت بشأن البترول المسحوب من آبار عراقية إن وجدت .

(جـ) مسألة إلغاء أو تخفيف الديون الكويتية على العراق بسبب حرب الخليج .

تلك هى المحاور التى وضعها الرئيس مبارك والتى رفضها العراق فى واحدة من لحظات غيبوبته ، وربما يتضح لهم الآن أنها كانت فرصتهم الكبيرة التى فقدوها وأفقدوها للمنطقة العربية ، ويتضح أيضا من المقارنة بما حدث بعد ذلك الفارق الهائل بين ما كان ممكنا أن يحصل العراقيون عليه ، وبين ما فقدوه بالفعل ، فقد كان من الممكن أن يحصل العراق بمقتضى تلك النقاط على تعويضات ، وتُلغى ديونه ، وتُسوى نزاعاته الحدودية مع الكويت ، لكن قادة العراق كانوا يفكرون فى شىء آخر اتضح عندما أتى وفدهم إلى قمة القاهرة .

ولقد كان ثمة تصور ساد فى الأيام الأولى للغزو مضمونه أن العملية كلها ليست أكثر من عملية تأديبية ـ بالمفهوم العراقى ـ أو على الأكثر عملية سطو مسلح واسعة النطاق تقوم بها دولة ضد دولة أخرى ، لن تلبث أن يعود بعدها الجيش العراقى بغنائمه إلى أراضيه ، لكن بمرور الساعات بدأ يتضح أن العراق قد دخل الكويت ليبقى فيها . ولم تكن تلك القناعة الأخيرة قد استقرت تماما عندما عُقدت قمة القاهرة الطارئة ، فقد كان الرئيس مبارك وعدد كثير من القادة العرب لا يزالون يتصورون إمكانية أن ينسحب العراق من الكويت ، لذا فقد كانت اجتماعات الرئيس مبارك بالوفد العراقى برئاسة طه ياسين رمضان ـ الذى جاء متأخرا ساعة كاملة عن موعده مع الرئيس مبارك ـ قبل القمة مفاجأة جديدة اتضح خلالها أن العراق لا ينوى سحب قواته بالفعل ، وليس هذا فقط ، بل إنه لا ينوى التفاهم حول أى

شيء ، بل أيضا لم يكن الوفد مخولا لتقديم أية أفكار جديدة ، ويبدو أنه أتى إلى القاهرة فقط لإدارة عملية تفجير المؤتمر بالاشتراك مع أطراف عربية أخرى وزعت عليها الأدوار جيدا .

أما خارج القاهرة فلقد كانت الأوضاع تتدهور بشكل سريع لتؤثر على المناخ العام لمؤتمر القمة ، فقد كانت ملامح الصورة كما يلى :

١ ـ الجنود العراقيون مازالوا يحتلون أرض الكويت ، وما قيل عن الانسحاب وإحلال جنود من الجيش الشعبى محل الجيش النظامى ، كانت عملية أشبه بلعبة ساذجة لم تكن تعنى أكثر من أن عملية « سطو شعبى » ستبدأ بعد انتهاء عملية السطو الرسمى .

٢ ـ بدأ الخراب يحل بصورة واسعة بالاقتصاد الكويتى عندما قام العراق باعتبار الدينار الكويتى مساويا للدينار العراقى ، وهى أمور طرحت كلها جانبا فكرة أن العراق يمكن أن يحصل على تعويضات ، وبدا أن الكويت هى التى يمكن أن تطالب بتعويضات .

٣ ـ إن العالم كله بدأ يتحرك عسكريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التى صنعت رأيا عاما أمريكيا وعالميا أصبح متقبلا تماما لأى إجراء عسكرى ضد العراق ، على أساس أن المشكلة لم تعد مشكلة « شرق أوسط » ، ولكنها مشكلة عالمية تمس أمن العالم وتهدد اقتصاده . وقد بدأت القوات الأمريكية تنتشر على الأرض السعودية فى مواجهة القوات العراقية على خط الحدود بين السعودية والكويت ، ولم يكن ممكنا ألاّ تفعل السعودية ذلك ، إذ لم تعد تثق بعد غزو الكويت المباغت فى أية وعود عراقية بعدم الاعتداء ، خاصة وأن الملك فهد سمع أيضا هو الآخر قبل الغزو تلك العبارة العراقية التى تؤكد عدم وجود نية عراقية للقيام بعمل عسكرى ضد الكويت ، بل إن معاهدة عدم التدخل المبرمة بين البلدين والتى وقعت فى ظروف مفاجئة وغامضة كانت مدعاة أكبر للقلق ، فلم يكن السعوديون يدركون حتى لحظة الغزو الأسباب الكامنة وراء طلب العراق توقيعها .

٤ ـ بدأت الأساطيل وآلات الحرب الدولية فى التدفق إلى المنطقة منذرة بمواجهة عسكرية ، فى ظل مطالبات دولية للعراق بالانسحاب ، لكن لم يفعل بعض العرب شيئا إلاّ رفض التدخل الأجنبى بينما بدأت مقاليد الأمور شيئا فشيئا تنتقل إلى مراكز صنع القرار خارج المنطقة .

في وسط كل ذلك كان العمل العربى الإيجابى الوحيد هو تلك القمة التى عقدت فى القاهرة ، والتى كانت فرصة حقيقية للتحكم فى مسار الأحداث عربيا . وإن كانت ككل الفرص العربية .. مفقودة .

كانت المسائل غير مفهومة فى نهاية القمة ، فلم يكن واضحا فى الساعات الأولى بعد انتهائها هل فشلت القمة ، أم نجحت ؟ لكن كان الشعور السائد هو أن العادة العربية هى الفشل حيث ينجح الآخرون ، والنجاح فقط فى النيل من بعضنا البعض ، وتجريح بعضنا البعض ، وفى كيل الشتائم والاتهامات . لقد كانت قمة القاهرة تاريخية بصرف النظر عن معايير النجاح والفشل التقليدية ، لأنها على الأقل كشفت مواقف كل الأطراف ، وحددت الخيط الأبيض من الخيط الأسود !

وكانت الصورة الواضحة هى أن هناك انقساما بين الدول العربية لكنه كان انقساما فى أيامه الأولى ، ولم يتطور إلى ما تطور إليه بعد ذلك ، فجميع الدول العربية بدون استثناء - ماعدا العراق - قد أدانت الغزو فى اجتماعات القمة وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وإن كانت هناك تحفظات على قضية دخول القوات الأجنبية فى منطقة الخليج ، وخلافات أخرى فى الرؤى حول وسائل وسبل حل القضية ، بالإضافة إلى أن القمة شهدت سلوكيات سياسية عربية لم تشهدها قمة عربية من قبل ، فقد أرسى الوفد العراقى نوعا من سلوك « البلطجة » فى التعامل مع وفود الدول الخليجية الأخرى .

ماذا جرى داخل الجلسات المغلقة ؟

ولعلى كشاهد عيان لكل ماجرى فى قمة الإنقاذ العربى ، أستطيع أن ألقى الأضواء حول كل الاتجاهات والأفكار والتيارات التى دارت داخل الجلسة المغلقة التى تحدث فيها الملوك والأمراء والرؤساء .

● الاتجاه الأول :

كان يقوده العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن ، وينادى بتشكيل وفد ، يتولى رياسته مبارك ، يذهب إلى بغداد قبل صدور قرارات القمة للتشاور مع الرئيس العراقى صدام حسين . ولا أدرى لماذا كان إصرارهم لكى يكون الرئيس مبارك هو رئيس هذا الوفد العربى ، وهم يعلمون تماما ما جرى بين الرئيسين من قبل عندما تعهد الرئيس صدام أمام مبارك بالتزامه ثم فعل غيره ، فقد أكد له أنه لن يغزو الكويت ثم أرسل دباباته لتدوس كرامة شعبها وكرامة العرب . والأغرب من هذا كله أن صدام حسين خرج ليقول بنفسه من جديد

إنه كان يعنى بهذا الكلام أنه لن يقوم بعملية الغزو إلاّ بعد اجتماع جدة بين الوفدين العراقى والكويتى ، متناسيا أن الحديث فى بغداد والكويت وجدة خلال زيارة مبارك لم يكن يتضمن من قريب أو بعيد موضوع اجتماع جدة ، وأن اجتماع جدة قد تم الاتفاق عليه بعد ذلك ، بالاتصالات الهاتفية فى وقت لاحق ، وهذا يعنى التناقض الخطير فيما يقوله صدام حسين .

وكلنا يعلم أن مصر كانت على استعداد تام مع المملكة العربية السعودية لحضور قمة عربية محدودة فى جدة ، بشرط أن يتم الاتفاق أولا على أن يقبل صدام حسين مبدأ الانسحاب وعودة الشرعية إلى الكويت .

وكان الملك حسين قد اتصل بالرئيس مبارك بعد ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ وطلب الحضور إلى الاسكندرية فورا للقاء به .

ووصل الملك حسين فى الساعة السادسة مساء إلى الاسكندرية ، وبعد أن أجرى مع الرئيس مبارك حديثا مختصرا اقترح مبارك عقد مؤتمر قمة مصغر فى جدة خلال أيام قليلة ، وذلك لإعداد سيناريو عربى يخرج به العراق من المأزق الذى وقع فيه مع محاولة حفظ ماء وجهه .

ثم اتصل الرئيس مبارك بخادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز لمناقشة هذا الاقتراح ، فكان من رأى خادم الحرمين أنه إذا اقتصر الاجتماع على تبادل الاتهامات والسباب بين الأطراف فسوف تكون نتيجته الفشل الكبير .

وقال الرئيس مبارك إن الاجتماع المقترح سيقوم على أساس نقطتين يهمس بهما الرئيس صدام حسين للملك حسين ثم للرئيس مبارك دون إعلان ، وهما انسحاب العراق من الكويت ، وعودة الشرعية إليها ، وعلى هذا الأساس وافق خادم الحرمين على هذا الاقتراح .

وعلى الفور اتصل الرئيس مبارك بصدام حسين ـ وكانت هذه هى أول مرة يتصل فيها الرئيس مبارك بالرئيس العراقى بعد غزوه للكويت بسبب غضبه الشديد من هذا العمل المخادع ـ وقال له بالحرف الواحد « إننى اتفقت مع الملك حسين على عقد قمة مصغرة على أساس نقطتين سوف يشرحهما لك الملك عند زيارته لبغداد » .

وبعد انتهاء المكالمة واصل الرئيس مبارك حديثه مع الملك ، وقال إننا سوف نصدر بيانا هادئا يعبر عن موقف مصر نطالب فيه بانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها ، وهنا أبدى الملك انزعاجه من ذلك وقفز من فوق كرسيه مطالبا بتأجيل البيان حتى

لا يكون ذلك سببا فى نسف جهوده فى بغداد . ثم طلب أيضا تأخير صدور أى بيان مماثل من الجامعة العربية التى كان وزراء خارجيتها مجتمعين فى القاهرة فى نفس اليوم .

فقام الرئيس مبارك بإجراء الاتصالات مع عدد من وزراء الخارجية العرب الموجودين فى اجتماعهم فى القاهرة ، وكان من بينهم الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، وطلب منهم فى حضور الملك حسين تأجيل بيانهم حتى الساعة الثالثة من مساء ٣ أغسطس ١٩٩٠ لكى تتاح للملك حسين فرصة كافية لبذل الجهد لإنقاذ الموقف .

وفى الساعة العاشرة والنصف صباح يوم الجمعة ٣ أغسطس ١٩٩٠ اتصل الرئيس مبارك بالملك حسين ردا على مكالمة كان الملك حسين قد طلب فيها الرئيس قبلها بحوالى الساعة - أكد الرئيس للملك على أهمية الإسراع فى الحصول على موافقة صدام حسين بصفة خاصة على النقطتين الأساسيتين التى يقوم عليهما اقتراحه .

وتوجه الملك حسين بعدها إلى بغداد ، وحاول الملك الاتصال بالرئيس تليفونيا فى الساعة الواحدة وعشرين دقيقة غير أنه تعذر إتمام هذا الاتصال ، ثم عاود الملك الاتصال بالرئيس مبارك من عمان فى الساعة الرابعة والنصف وأخبره بأن الجانب العراقى قد وافق على حضور القمة المصغرة .

وعندما سأل الرئيس مبارك الملك حسين عما إذا كان الأخ صدام قد وافق على التعهد بالانسحاب من الكويت وعدم التعرض لحكومتها الشرعية ، رد الملك بأنه لم يبحث أية تفاصيل مع الرئيس صدام حسين .

ومن هنا فشلت القمة المحدودة المقترحة فى جدة قبل أن تبدأ .

وكان من الواضح بعد ذلك أن الهدف من هذه الزيارة التى قام بها الملك وما بعدها هو تأجيل صدور أى بيان بإدانة الغزو ، ومع ذلك لم يتضمن البيان الذى أصدرته الخارجية المصرية مساء نفس اليوم (مساء الجمعة ٣ أغسطس) **إدانة للعراق** ، وإنما اكتفى بإبداء الأسف لما حدث . وطالب البيان بانسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية وتصفية الخلافات القائمة بين البلدين بالطرق الودية .

ونعود سريعا إلى ما كان يجرى داخل جلسات المؤتمر .. إن العراق ومنظمة التحرير واليمن أرادوا تكوين وفد ، برئاسة مبارك ، يذهب إلى بغداد لعرض مشروع القرارات العربية قبل التصويت عليها ، وليس بعد التصويت وإصدارها وإعلانها للعالم كله .

وكانت حجتهم فى ذلك أن الرئيس العراقى صدام حسين قد أبلغهم أنه على استعداد لمناقشة جميع القضايا ، وعند سؤالهم : هل الرئيس صدام حسين على استعداد لمناقشة الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية ، وإلغاء جميع الاثار المترتبة على ذلك ؟ قالوا : إن الرئيس صدام حسين قد أبلغنا أنه على استعداد لمناقشة الوضع فى العالم العربى كله من نواحى الثروات ، والسيادة ، وشرعية الدول الأخرى .

وكان يقينا أن يفشل هذا الاتجاه ، لأنه لا يمس أصل القضية وهو احتلال أرض عربية بقوة السلاح وإسقاط النظام الشرعى ، وهو مبدأ مرفوض من جميع الدول العربية والعالم أجمع . بجانب هذا كله فإن الوفد العراقى ـ داخل مؤتمر القمة ـ لم يشر لا من قريب أو بعيد إلى أن هناك فرصة ـ مجرد فرصة ـ لتغيير موقف العراق أو ليتزحزح عنه قيد أنملة . ولو كان الوفد العراقى قد أبدى استعداده لكى يغير موقفه المتشدد بلا مبرر ، لكان الموقف قد تغير ، ولكن رئيس الوفد العراقى قال بصراحة إنه لا يوجد أى احتمال للتغيير ، وأن عملية الوحدة ، قد تمت برضاء الشعبين العراقى والكويتى ، متناسيا أن هذه الوحدة قد فُرضت فرضا وبقوة السلاح على الشعب الكويتى .

● ● ونصل إلى الاتجاه الثانى :

وتقوده الجماهيرية الليبية والجزائر ، ومن رأيهما ، أنه بصرف النظر عن إدانتهما للغزو العراقى ، فلا أحد يبرر أو يقبل غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى ، ولكنه لا يجب أن نعطى الشرعية للقوات الأجنبية بدخول الأراضى العربية لكى تشن حربا ضد العراق .

وكان خادم الحرمين الملك فهد قد أعلن فى المؤتمر أن القوات السعودية لن تعتدى على أحد إلاّ إذا بدأ هو بالاعتداء . ويجب ألاّ ننسى أن الجماهيرية الليبية نفسها كانت هدفا مباشرا لضربة أمريكية .

● ● أما الاتجاه الثالث داخل مؤتمر الإنقاذ العربى ، فقد اتفقت فيه ١٢ دولة عربية على الآتى :

١ ـ أن الدول العربية لا تريد أن تعطى أى غطاء أو مظلة للتدخل الأجنبى فى المنطقة .
٢ ـ أن إدانة الموقف ليس هى الأمر المهم ، فقد أدانه الجميع ، ولكن المهم هو تغيير الموقف الحالى .

كيف ؟

لو كانت هناك فرصة لتغيير الموقف ، فإنه كان من الممكن أن يقوم العراق بإزالة الحشود العسكرية على حدود الدول المجاورة ، وأن يكف عن التصريح بالتدخل فى شئون الدول الأخرى الداخلية ، خاصة أن العراق كان يتحدث فى تلك الأيام بأسلوب يقارب هذا الأسلوب الذى كانت تستخدمه إيران ضد المملكة العربية السعودية . ومن الغريب والمحير حقا أنه ـ أى العراق ـ كان يستخدم لغة دينية تتناقض تماما مع التوجه البعثى العام ، وهو توجه « علمانى » وبعيد كل البعد عن الالتزام بالدين والسنة .

ومن هنا كان لزاما على الرئيس حسنى مبارك أن يحسم هذه القضية ويطرح مشروع القرار للتصويت عليه ، باعتبار أنه ليس هناك بديل من اتخاذ القرارات ، خاصة وأن الملك حسين نفسه قد رفض رئاسة الوفد الذى كان مقترحا إيفاده إلى بغداد للاجتماع بصدام حسين وإقناعه بالانسحاب من الكويت وقبول قرارات القمة العربية .

ولو أننى أعلم أن الرئيس مبارك كان يعتبر أن القرارات الصادرة ليست على مستوى الحدث الكبير الذى هز الأمة العربية من أعماق جذورها ، وأعلن ذلك فى حديثه إلى الملك حسين قبل أن يتم عرض القرارات للتصويت .

فى نفس الوقت فإن الرئيس مبارك رأى أنه إذا لم يبادر بالاستجابة إلى تدخل عربى ، فإن البديل المقابل على الفور هو التدخل الأجنبى .

وفى ظل تعنت عراقى ـ لسوء طالع الأمة العربية ـ بعدم الانسحاب أو عودة الشرعية للكويت ، يزيد من تمزق الثوب العربى ، ويفتح نوافذ الخلاف على مصراعيها ، كان لا مفر ولا مهرب من القبول بالمشروع الذى أعدته الدول العربية الاثنتا عشرة وطرحه للتصويت ، وهو ما صدر به المؤتمر وأنهى به أعماله .

لقد كنت أتلفت حولى داخل أروقة المؤتمر العربى الطارىء ، وعلامات استفهام قوية تحلق فوق رؤوس هذا الجمع العربى الكبير ..

ولقد كان الرئيس ياسر عرفات هو صاحب أول علامة استفهام حلقت فوق كل الرؤوس .. ولا أدرى لماذا كان هذا موقفه من أخطر قضية يعيشها ويتجرعها فى ألم الوطن العربى كله .

كنت أجد له بعض العذر فيما فعل ، ربما لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة ومساندة بلا حدود لإسرائيل ، وما تقوم به هذه الأخيرة من احتلال لوطنه ومن

قمع لا يعرف الرحمة لانتفاضة شعبه ، ومن تدفق للهجرة اليهودية لدياره ، ومن قطع للحوار الأمريكى الفلسطينى .

إلاّ أننى لم أكن أفهم ما هو سر تأييد ياسر عرفات - وهو أكثر إنسان فى الدنيا قد أصابه هول الغزو والاحتلال هو وشعبه كله - للغزو العراقى للكويت الذى يقلب كل موازين القوى فى المنطقة ، ويدمر الاستراتيجية العربية بل ويصيبها فى مقتل ، ويهدد قضيته الأساسية ألا وهى العودة للأرض وعودة الوطن الفلسطينى السليب ، بل ويهدد أيضا كيانات دول أخرى فى المنطقة تظللها سحابات القلق والخوف وعدم الاستقرار .

الأغرب من هذا ، أنه كان من الواضح أن أبو عمار كان يريد فى كل تحركاته واتصالاته داخل أروقة المؤتمر ، تمييع الموقف وإحالة القضية بأى وسيلة إلى « لجنة » ، فالمهم عنده هو عدم اتخاذ قرار حاسم يقطع ويمنع فرق التخاذل والتراجع والتسويف من أن تأخذ مكان الصدارة .

كان يتحرك بين الوفود يد بيد مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقية ، الذى كان يهدد وبصوت عال بعضا من وفود دول الخليج ودول عربية أخرى بأنه - أى العراق - سوف يقلب عاليها سافلها .

ولم أكن أتصور أن أبو عمار يمكن أن يفتعل موقفا يهدد فيه بالانسحاب من مؤتمر عقد لإنقاذ العرب من شر ما فعلوا بأنفسهم .

فقد كنت أتجول مع صديقى محفوظ الأنصارى رئيس تحرير الجمهورية داخل أروقة المؤتمر ، والتقينا بأبو أياد رحمه الله ، الرجل الثانى فى منظمة « فتح » كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، ووقفنا نتكلم ، ومر إلى جوارنا أبو عمار الذى قال موجها كلامه بحدة لأبو أياد : لا تتحدث إلى محفوظ الذى يكتب بعد صدور الأوامر إليه .

ورد محفوظ الأنصارى : إننا لا نتلقى أوامر من أحد ، وإننا نكتب بحرية ما تمليه علينا ضمائرنا .

فانفعل أبو عمار وقال بصوت عال : حرية صحافة تمس المقدسات ، وظل يردد كلمته وهو يمشى فى طريقه بين وفود الدول العربية .

وحاول هانى الحسن عضو الوفد الفلسطينى ، وسعيد كمال السفير الفلسطينى فى القاهرة أن يخففا ما قاله أبو عمار وتغيير دفة الحديث ، إلا أن أبو عمار عاد من جديد وكأنه لا شغل ولا شاغل له إلا هذه القضية ، وقال موجها كلامه مرة أخرى إلى محفوظ

الأنصارى : نحن لا نخاطب عملاء إسرائيل . ورد محفوظ الأنصارى بحدة : هذا الكلام خطير يا أبو عمار ، ولا بد من التوقف عنه .

وكان رد أبو عمار قبل أن ينصرف أنه مسئول عن كلامه .

وقلت للزميل محفوظ الأنصارى : لا تصعّد الموقف الآن ، أبو عمار يريد خلق مشكلة لينسحب من المؤتمر .

وفى هذه اللحظة كان الرئيس مبارك فى طريقه إلى الجلسة ومعه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، وفوجئنا بأن أبو عمار يذهب إلى الرئيس مبارك شاكيا ومتباكيا ، من أن أحد الصحفيين المصريين قد أهانه ، وأنه سوف ينسحب من المؤتمر !!

وقال له الرئيس : موجود معنا نقيب الصحفيين . وصالحوا أبو عمار ـ وقال للرئيس بن جديد : يبدو أن هناك خلافا قديما بينه وبينهم .

وقال الزميل مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين لأبو عمار : إنك تعلم جيدا أن الصحافة المصرية تقف معك فى خندق واحد لنصرة القضية الفلسطينية باعتبار أن القضية الفلسطينية هى قضية مصرية فى الأساس ، واننا لم نبدأ الخلافات معك ولكن أسبابها تعلمها أنت جيدا ، وهى صادرة من معاونيك عندما يمس أحدهم مصريا بأى سوء .

أما الحكاية الأخرى لأبو عمار داخل المؤتمر :

فقد وقعت عندما صدرت قرارات القمة العربية ، ليتوجه أبو عمار على الفور إلى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ أيامها ـ وكان بالصدفة أيضا يتحدث معنا ، ليزعم أن وزير الخارجية المصرى قد قال له من قبل ، إن المادة السادسة فى قرارات القمة تحتاج إلى إجماع الأصوات عليها وليس بالأغلبية كما يجرى وفقا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية ، وكان قرار القمة ينص على الاستجابة إلى طلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة والدفاع عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى .

ورد عليه د . عصمت عبد المجيد بهدوء الواثق المتمكن : إن ما تقوله ليس صحيحا على الإطلاق ، ولم أقله فى أى مكان ، لأننى رجل قانون وأفهم ما أقول . إن المادة السادسة التى أحفظها عن ظهر قلب تقول بالنص ما يلى :

« إذا وقع اعتداء على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء حق دعوة المجلس للانعقاد فورا ، ويقرر المجلس التدابير اللازمة

لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى الإجماع رأى الدولة المعتدية » .

وأضاف د . عصمت عبد المجيد قائلا : « إن هذه المادة تتحدث عن تدابير أو عن إنشاء قوة حفظ سلام عربية ولا تتحدث عن استجابة بعض الدول العربية لمطلب من المملكة العربية السعودية أو دول الخليج ، ولو كان الأمر يتعلق بإنشاء قوة سلام عربية فقد كان من المحتم أن يقرر المجلس التدابير اللازمة ، وتكون الموافقة عليها بالإجماع ، ويكون من حق الأمين العام للجامعة أن يشرف عليها . ولكن القرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العربى الطارىء مرة أخرى هو مجرد الاستجابة للمملكة العربية السعودية إذا طلبت من أى دولة من الدول العربية التى وافقت على القرار نقل القوات المسلحة إليها ، وهو يعنى بكل وضوح أن العلاقة بين هذه القوات والمملكة العربية السعودية علاقة ثنائية أو هى توصية بمعنى أصح بالقبول . وإذن فإن نص المادة السادسة فى ميثاق الجامعة العربية لا ينطبق على هذا القرار على الإطلاق » .

ولم يعلق ياسر عرفات !

الحكاية الأخيرة من حكايات أبو عمار وقعت فى نفس اليوم ، عندما كان الدكتور مفيد شهاب أستاذ القانون الدولى يشرح للصحفيين موضوع الاجماع والأغلبية فى قوانين الجامعة العربية وقال : إن جميع الدول العربية قد أدانت الغزو ولكنها لم تختلف إلاّ على الأسلوب ووسائل مواجهة الموقف .

ويتدخل أبو عمار موجها كلامه للدكتور مفيد شهاب : إننى أختلف معك فى التفسير القانونى للمواد .

ورد د . مفيد شهاب بحسم : يا أبو عمار ، إننى عربى فى المقام الأول ، وإنى أستاذ فى القانون أدرّس مواده فى الجامعة ، وأعلم علم اليقين أنه إذا كان هناك من يتحدث فى القانون فهو أنا .

أما علامة الاستفهام الثانية التى حيرتنى وحيرت كل من حضر المؤتمر وكل أفراد الشعب العربى من حولنا فقد كانت من نصيب الرئيس التونسى زين العابدين بن على ، فإنه لم يفهم أحد لماذا غاب الرئيس التونسى عن مؤتمر الإنقاذ العربى ، وهو الذى قال للرئيس حسنى مبارك فى الاتصال التليفونى إنه موافق على الحضور والمشاركة فى الجهد الجماعى للخروج من الأزمة التى أوقعنا العراق فى مصيدتها ؟.



□ د . مفيـــــد شهـــــاب





د . عصمت عبد المجيـــــد

ولا أحد يعرف لماذا عدل عن رأيه ، وقال لمصر بعد ذلك إنه يطلب تأجيل جلسات المؤتمر لمدة يومين أو ثلاثة ، رغم أن الرئيس حسنى مبارك قد أعلن فى دعوته لعقد مؤتمر القمة الطارىء أننا فى سباق مع الزمن حتى لا تتدهور الأحداث أكثر مما تدهورت .

ولقد احترت واحتار معى طابور طويل من عقلاء هذه الأمة عندما خرجت علينا الإذاعات والصحف العراقية بفيض من نهر شتائمها المفزعة لتصفنا بالخيانة ، وتنعتنا بالتآمر وتتهمنا بالتخاذل ، وتتحول الساحة العربية إلى مرتع للتراشق المسموم وغير المفهوم ، بالاتهامات التى ركبت جياد الحمق والرعونة ، ليضيع صوت العقل وينخرس فم الحكمة . وبدلا من أن نزيل أسباب الكارثة التى سقطنا فى وحلها وطينها حتى أعناقنا ، وبدلا من أن نقول للغاصب ارفع يديك عن أخيك ، وبدلا من أن نقول للمعتدى اسحب دباباتك وجنودك إلى ديارهم وكفاهم نهبا وسلبا واغتصابا فى أرض الأشقاء ودور الإخوة فى الدين والدم واللغة والمصير .

بدلا من هذا كله ، فتحنا ميكروفونات الشتائم ، ومن خلفها تصرخ أبواق الحقد والكراهية والشر والغدر والقتل وأكل حقوق البشر ، بل وأكل والتهام الدول بأكملها .

ووقتها وجدت نفسى أتساءل : ماذا جرى لحكام العراق ؟ أين حكمة الأجداد وأين عقل الأمة وأين ذهب الفكر ، وأين راحت البصيرة ؟ .

إن الرئيس العراقى صدام حسين بنفسه يطلق أبواق غضبه ويصب فى آذاننا بياناته وكأننا قد حررنا القدس ، وهاهو يسلط علينا زبانية صحافته الذين يتم تعيينهم على درجات وظيفية حكومية أو برتب عسكرية .

قرارات عربية

المهم . انتهت قمة الإنقاذ ، ولا أحد يعلم وقتها ماذا يخفى لنا غد الأمة العربية ودبابات الغزو مازالت تدوس كرامة شعب عربى صغير مسالم ، والباغى مازال ممسكا بفريسته لا يريد أن تفلت منه ، والفريسة مكسورة الجناح لا تملك من براثن المعتدى فكاكا ولا خلاصا .

والعالم العربى يتقاذفه تياران : واحد أرعن آثم فى بغداد لا يريد أن يتزحزح خطوة واحدة عن غبّه ، والثانى يغطى غالبية الأمة العربية - فى تلك الأيام الأولى للأزمة - عاقل متزن محدد الفكر خالص النوايا ، يدعو إلى وحدة العرب وتضامنهم ومداواة جروحهم بأنفسهم ونرك الخلافات ونبذ الفتن ، حصاده هو مؤتمر الإنقاذ العربى الذى شهدته القاهرة ودعا إليه الرئيس حسنى مبارك الذى لا يقف مع زيد ضد عمرو ، ولا يبغى إلا وجه الحق ولا ينطق إلا بالصدق ، ولا يريد إلا إصلاح ما أفسده البغى وعودة ما ضاع بسبب العدوان ، وتضامن الأهل وتصافى الإخوة حتى لا يشمت فينا الشامتون ، وحتى لا نصبح بفرقتنا وعنادنا أضحوكة العالم كله .

كان كل ما تملكه الأمة العربية من حصاد صوت العقل وحكمة الفكر هو ما خرجنا به من قرارات قمة الإنقاذ العربى رغم ما جرى فيها من مناوشات وقذائف كلامية وغير كلامية ، وما أعقبها من شتائم انطلقت من عاصمة شقيقة تهيل علينا أكواما من اتهامات الخيانة والتآمر والتخاذل ، لأننا قلنا كلمة الحق ، وقلنا للمخطىء أنت مخطىء وقلنا للعالم كله من هو المعتدى ومن هو الباغى ، ومن هو الذى اقتحم حرمة الديار واستباح الحرمات ودفع جنوده يدوسون بأقدامهم الكرامة العربية ، ونحن كلنا إخوة فى الدين واللغة والهم والمصير ؟ .

ولكن ..

ماذا كانت قرارات القمة العربية تقول لنا ، وماذا تقول للعالم من حولنا ؟ وماذا

تعنى ؟ هل كانت كافية لكى تشفى غليل أمة عربية أنهكها القلق وأخذ منها الخوف كل مأخذ ، أم أنها كانت قرارات مثل قرارات أى قمة عربية قبلها أو حتى بعدها تنتهى بمجرد أن تخرج إلى الناس ؛ لأنها لا تملك أى قوة دفع لتأخذ طريقها نحو التنفيذ الفعلى ؟.

إن أية قراءة متأنية دون تشدد ، ودون انفعال لقرارات القمة العربية وللظروف المحيطة بالقمة فى ذلك الوقت توضح أمور كثيرة أهمها :

□ **أولا :** لعل أول شيء يمكن أن نخرج به من هذه القرارات أنه ليس فى مقدور أحد أن يناطح العالم وحده ، ويقف بمفرده فى مواجهة الإجماع العالمى ، وأن هذه القرارات العربية ماهى إلاّ رسالة موجهة إلى صدام حسين أنه « لا يمكن فى ظل العقل والمنطق أن تناطح وتقف وتركب رأسك فى مواجهة الكرة الأرضية بأسرها . لا أحد يقف معك ، حتى الذين لم يصوتوا مع القرارات أدانوا العدوان واغتصاب الدول بالقوة . وإنك لن تفلت أبدا مهما كانت الظروف ومهما طال الوقت بغنيمتك ، فإن عصر الغابة قد ولّى واندثر » .

□ **ثانيا :** إن هذه القرارات تزيل الخلط بين السبب والنتيجة . والسبب معروف : لقد قام العراق بغزو دولة عربية جارة مسلمة ، وعضو فى الجامعة العربية ، وعضو فى الأمم المتحدة مثل العراق ، وأسقط حكومتها الشرعية ، واستباح أموالها وقواتها ، ومسح اسمها من على الخريطة العربية والعالمية بوحدة مزعومة لم يطلبها شعبها ولم يرغب فيها يوما .

ألم يكن من حق جيران هذه الدولة العربية التى أعتدى عليها أن يحذروا بطش العراق ، ويأمنوا شره . ومن يثق فى الذئب لكى يقف حارسا على باب حظيرة الحمل ؟.

ألم يكن من حقهم دفاعا عن ديارهم أن يطلبوا من مجتمع دول العالم، وليس أمريكا وحدها ، ومن الدول العربية الوقوف إلى جانبهم ، ومساندتهم وقوات البغى والغدر والعدوان تلامس دباباتها وصواريخها حدود بلادهم ، وأسلحتها الكيميائية الحارقة القاتلة على مرمى حجر من ديارهم وعيالهم وأرزاقهم ؟.

ياله من لوغاريتم عراقى غريب يقول للشعب العربى : إن الغزو والبغى والاحتلال على يد صدام خير من الإنقاذ على يد قوات عربية وأجنبية .

ماذا يختار العرب ؟ . جنة العدوان أم نار الإنقاذ ؟ .

☐ **ثالثا :** إن وسائل الإعلام العراقية كانت تحاول خلط الأمور فى الأذهان ـ القول بأن القوة الأجنبية التى ذهبت لتقف فى وجه البغى والعدوان وتمنع الشر قبل وقوعه هى قوة عسكرية أمريكية .

ومعروف للدنيا كلها فى ذلك الوقت من خلال الإذاعات والصحف والأقمار الصناعية وقنوات التليفزيون ، أن القوة الأجنبية ليست مقصورة على أمريكا وحدها ، بل يشارك فيها العالم كله غربه وشرقه شماله وجنوبه : الولايات المتحدة الأمريكية ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ كندا ـ استراليا ـ قوات على الأرض وأساطيل تحكم حصارها على المعتدى .

☐ **رابعا :** إنهم فى بغداد كانوا يخلطون الحق بالباطل ، ويرفعون رايات الدين ويتدثرون بعباءة الإسلام وهو برىء منهم ومن ذنوبهم ومما يقترفون . ويدّعون أنهم ما ذهبوا إلى الكويت إلا لتحرير القدس ، وكان قادتهم يحتاجون إلى درس فى جغرافية الكون .

ويدّعون أنهم فى حملة دينية إسلامية لتحرير الأماكن المقدسة .

آخر ماكان يمكن أن نتصوره أن حكام العراق قد نصبوا أنفسهم حماة للإسلام ، وخلفاء رسول الله فى الأرض ، خاصة بعد أن ادّعى صدام أنه من نسل الرسول ﷺ !.

ونعود إلى قرارات القمة العربية بشكل محدد ، فقد كانت تلك القرارات بالكاد على مستوى المسئولية ، وكانت فى ظل الملابسات والظروف السابقة التى أحاطت بالقمة وجرت داخلها هى أفضل ما يمكن الخروج به فى ظل وجود خلية داخلية ، كانت تهدف إلى إفشال القمة تماما ، وهو ما أدركه الرئيس مبارك فى الدقائق الأولى لبدء الجلسة المغلقة ، وربما قبل أن تبدأ الجلسات . وتوضح القراءة التحليلية للقرارات الاتجاه العام السائد فى المنطقة العربية فى هذا الوقت قبل أن يزداد الأمر سوءا وتتسع الفجوة بين التيارات العربية :

١ ـ القرار الأول يؤكد قرار مجلس الجامعة العربية ، وبيان مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية ، وكليهما يرفض العدوان العراقى ويدينه ، ويطالب بالانسحاب الفورى ، وعودة الشرعية إلى الكويت .

٢ ـ والقرار يؤكد الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وهو القرار الذى رفض فيه المجتمع الدولى العدوان العراقى وأدانه وطالبه بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية. وأيضا قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الخاص بالعقوبات والإجراءات القسرية ضد العراق .

ومعنى قبول القمة العربية للقرار الدولى بمعاقبة العراق أن تلتزم به وتقوم بتنفيذ هذا القرار الدولى .

وأتذكر هنا ما قاله الزعيم الليبى معمر القذافى لنا بصدق داخل أروقة المؤتمر :

« لكم كنت أتمنى أن تكون لدى الوفد العراقى فى المؤتمر السلطات والإمكانات لتغيير الموقف العراقى بما يتلاءم مع الظروف الحالية وإعطاء فرصة للقمة ، ولكننى على يقين من أن هذا الوفد ليس لديه أى فرصة أو أى إمكانية للتغيير أو للتعديل ، وأنه قد أتى بتعليمات محددة لا يمكنه الخروج عنها . إن القرار كما نعلم فى يد الرئيس صدام حسين » .

٣ ـ وأكدت القمة أيضا التزامها بقرار مجلس الأمن الخاص بضم العراق للكويت ، وهو قرار إجماعى صدر عن مجلس الأمن ، وصوتت فيه اليمن إلى جانب الحق فى نيويورك بينما امتنعت عن التصويت عليه فى قرار قمة القاهرة .

٤ ـ وهناك قرارات واضحة مثل القرار رقم (٣) من قرارات القمة العربية الذى أدان عدوان العراق على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بضم الكويت إليه ، أو بأى نتائج أخرى تترتب على غزو الأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا ، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/٢ وهو يوم الغزو .

٥ ـ أما القرار الخامس فهو يتكلم عن نفسه بنفسه ، وهو ينتقل من الانسحاب وتأكيد سيادة الكويت وضمان بقائها إلى التعامل مع التهديدات العراقية لدول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية بعد أن حشد العراق قواته على الحدود ، وتأكيد التضامن العربى الكامل مع السعودية ودول الخليج . وأيدت القمة المملكة السعودية ودول الخليج فى الاجراءات التى اتخذتها إعمالا لحق الدفاع الشرعى ، وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والتى تقضى

بالآتى : « تعتبر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة أو أكثر منها أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا ، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة لصد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

٦ ـ كما أشارت قرارات القمة العربية الى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، وهى خاصة بالحق الفردى والجماعى فى الدفاع عن النفس ضد الأعمال العدوانية ، وبالذات المسلحة ، خاصة أن وضع الكويت والسعودية هو وضع الدفاع الشرعى عن النفس . وقد أدمج هذا النص فى ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة احتمالات عجز الهيئة الدولية ممثلة فى مجلس الأمن عن دفع العدوان عن الدول فرادى وجماعات .

٧ ـ وإذا نحن قرأنا بتأن وروية القرار رقم (٥) نجد فيه نصا يقول : « على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت ، وعودة السلطة الشرعية للكويت » .

وهذا يعنى أن العقوبات التى وافقت عليها القمة العربية ، تنتهى بانتهاء أسبابها . ويعنى لو انسحب العراق وعادت الشرعية الكويتية تسقط العقوبات .

٨ ـ ومن المؤكد أن القرار رقم ٦٦١ يعد واحدا من القرارات النادرة والفذة والفريدة فى النظام العالمى ، فهو يطبق على الدول الخارجة على النظام الدولى والقانون الدولى . وهذا القرار خرج من صلب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وعن طريقه تدخلت أمريكا عسكريا فى كوريا ، وتم تطبيقه على نظام ايان سميث فى روديسيا ، وتم على أساسه فرض العقوبات على حكومة بريتوريا العنصرية فى جنوب أفريقيا .

٩ ـ ونصل إلى القرار السادس ، والذى أثار من حوله بعض الذين وصفهم الرئيس حسنى مبارك بأنهم جاءوا إلى المؤتمر ليغيروا دفته إلى بحار مجهولة ، أكثر من علامة استفهام رغم أنه كان أكثر وضوحا من شمس الظهيرة .

وهو القرار الخاص بالاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة ، دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ، ضد أى عدوان خارجى .

وواضح أن هذا القرار يقوم على أساس التضامن والتكامل العربى ، صحيح أنها - أى القمة - لم تشكل القوة العسكرية المطلوبة ، ولكنها أعطت التصريح الواضح بتكوينها وقيامها ، وفتحت الباب فى إطار من الشرعية العربية لكى تساند الدول العربية ، وتشارك فى نظام الدفاع الشرعى الجماعى ضد تهديدات تتعرض لها دولة عربية ، وأعمالا تمس سيادتها وسلامة أراضيها ، خاصة أن هذا التهديد ليس تهديدا غيبيا ولا هو أمر مبالغ فى تصوره ، حيث أن هناك مثالا حيا أمام المجتمع الدولى وهو الغزو العراقى للكويت والحشود العراقية على حدود السعودية .

١٠ - والقرار الأخير للقمة هو تكليف القمة العربية لأمين عام الجامعة العربية برفع تقرير خلال ١٥ يوما إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه فى هذا الشأن ، وأن تكون هناك متابعة جادة لتنفيذ قرارات القمة العربية .

وانتهت القمة العربية .

لكن الأحداث تصاعدت فى أعقابها ، فقد وضح أن العراق يرفض قرارات القمة ، ولم يكن أمام مصر وسوريا تحديدا إلا أن ترسلا قواتهما إلى الخليج ، بالإضافة إلى قوات مغربية استجابت لقرارات القمة ولمقتضيات الأمن القومى العربى الذى تهدد من داخله بصورة أخطر من أى وقت مضى . وبالطبع كان مؤلما ، أن ترسل قوات عربية لمواجهة قوات عربية أخرى ، لكن المؤكد أنه لو لم ترسل تلك القوات لكان الوضع أشد ألما ..

وفى بغداد ، وفى عمان ، وفى عواصم عربية أخرى ، بدأت ردود فعل فورية تجاه القمة ، وكأنها ردود فعل جاهزة من قبل ، بل إن الشتائم العراقية لم تنتظر انتهاء أعمال القمة ، ووصفت القمة بأنها « مصيدة » ، وبأنها انتقام مصرى من العراق بسبب ما حدث فى قمة بغداد التى دفع صدام حسين الدول العربية خلالها عن طريق التهديدات إلى تعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية ، وهى أمور كلها لم تكن فى حاجة إلى تعليق ، بل إنها كانت تتضمن اعترافا عراقيا صريحا بما فعلوه فى قمة بغداد ، ولا يمكن بالطبع تصور أن حكاما مخضرمين كالملك حسين يمكن الإيقاع بهم فى مصيدة .

وعموما ، فربما أدرك الأشقاء فى العراق والأردن ، بعد أن انتهى كل شىء ، أن تلك القمة لم تكن فخا ، ولا مصيدة ، ولا انتقاما مصريا ، لكنها كانت فرصة مفقودة لخروج العراق من مأزقه بكرامة قبل أن تضطره القوات المتحالفة إلى الخروج من الكويت بالصورة المؤلمة التى شاهدها العالم كله على شاشات شبكات التليفزيون العالمية ، والتى ستظل فى الذاكرة لسنوات طويلة قادمة .

الفصل الثالث

جمهورية الخوف

« إن المستقبل ليس لى . وإن استمرت أيامى هكذا فلن يفرق شىء بينى وبين حتفى .. إن هذا يعنى بالنسبة لى انتحارا ، وللانتحار وسائل عديدة ، فبينما ينتحر البعض بإغماد السلاح فى صدورهم ، يتعاطى آخرون السم ، أما أنا فتقضى علىّ الدقائق والساعات » .

● من رواية هنرى باربوس « الجحيم » ●



صدام حسين يتقدم نحو الهاوية

كانت علامة الاستفهام الكبيرة التى حيرت العالم كله خلال شهور الأزمة - وربما لا تزال تحيره حتى الآن - اسمها صدام حسين ، ولم تكن مجرد علامة استفهام واحدة ولكن إلى جوارها ألف علامة تعجب وضعت أمام كل عبارة ينطق بها ، وكل تصرف يقوم به . فقد كان الرئيس العراقى لغزا حقيقيا ، معقدا ، حتى بالنسبة للذين يعرفونه عن قرب .

لم يكن أحد يفهمه أو يثق فى كلامه ، ووعوده ، أو حتى فى خطوته القادمة . كان لا يهمه أن يشعل نيران الحرب التى تلتهم الأخضر واليابس ، لا يهمه أن يقف أمام العالم كله موقف التحدى والعناد . لا يريد أن ينسحب من أرض احتلها بالقوة ، ولا يريد أن يترك دولة أراد أن يمحو اسمها من سجلات الأمم .

لا يريد أن يستمع إلى صوت العقل لأنه يعتقد أنه بوقوفه وحده أمام الدنيا بأسرها إنما هو عين العقل ، وهو عين الصواب ، وأن العالم كله مخطىء ، وهو وحده المصيب .

تارة يدخل حربا أغرق فيها شعبه ثمانى سنوات كاملة بحجة أنها حرب مقدسة وماهى بالمقدسة ، وفقد فيها ٨٠٠ ألف إنسان و ٥٠٠ مليار دولار ، ثم نفض يده منها دون مكسب واحد ، ليدخل فى مصيدة الكويت .

وتارة يلعب بورقة الرهائن ، ويتخذ من النساء والأطفال حائطا بشريا يحتمى خلفه ، على حد قول مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا .

وتارة يلهو بحرب السفارات يحاصرها ويقطع عنها الماء والكهرباء والتليفونات ، ثم يقتحم سفارة الصين بجنوده ، ويأسر سفير لبنان الذى لا حول له ولا قوة ، ويحمل جنوده سفير المغرب قسرا إلى بغداد .

يدّعى أنه قرشى ينتسب إلى بيت النبى ﷺ ويؤم المصلين ، إلى آخر مثل هذه الأمور .

على أى حال سأحكى لكم تجربتى معه عن قرب ، وأفتح أمامكم صفحات كتاب يتحدث عن نضاله وأمجاده ، والكتاب كتبه مريدوه واتباعه ، لنحكم ونرى ونتعجب ونعرف من هو صدام حسين ؟

كان لقائى الأول به فى بغداد فى نوفمبر ١٩٨٣ ، وكان سير المعارك مع إيران قد انقلب لصالحها وتراجعت الانتصارات السهلة التى حققها جيش صدام فى بداية الحرب ، وأعاد جيش إيران القوات العراقية إلى داخل حدودها بعد أن كانت قد احتلت مساحات كبيرة من الأرض الإيرانية فى الأيام الخوالى الأولى ، وأصبحت المعارك تجرى على الأرض العراقية ..



□ **حرص صدام حسين فى لقائه مع المؤلف فى بغداد فى نوفمبر ١٩٨٣ على أن تجىء إشارته لمساعدات مصر العسكرية للعراق مقتضبة ، رغم أنه ظل مدينا لها بما يزيد على ٧٨٨ مليون دولار حتى وقت غزوه للكويت .**

ولقد كتبت عن الحرب العراقية الإيرانية منذ أكثر من ١٠ سنوات أنها حرب غير مقدسة ، بلا قضية وبلا حيثيات ، فالعراق لم يتعرض مثلا لعدوان مباشر من إيران يبرر جمع الجيوش والزج بها فى معارك طاحنة تستنزف الطاقات والموارد ، وتفتح أبواب المنطقة لقوى التدخل الأجنبى التى تساعد كلا الطرفين لإبقاء نار الحرب مشتعلة ، وهى تؤكد مقولات قادة إسرائيل إن الصراع العربى الإسرائيلى ليس هو مصدر الخطر فى المنطقة ، ولا هو الخطر الأساسى الذى يهدد الاستقرار فيها .

وكنت منذ بدء اشتعال الحرب أعارض موقف صدام حسين الذى جر بلاده إلى حرب طاحنة مع دولة مسلمة ، منتهزا فرصة ضعف إيران بعد الثورة وتسريح معظم قواتها المسلحة ، معتقدا أنه سوف يحقق انتصارات مدوية سهلة يعيد بها إقليم خوزستان الواقع داخل حدود إيران إلى العراق بحجة أنه جزء من العراق تاريخيا - كما أدّعى بعد ذلك أن الكويت جزء من العراق - ويعيد سيطرة العراق على شط العرب بعد أن رضى فى معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ التى وقّعها بنفسه - عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية - بتقسيمه بين إيران والعراق وإسقاط دعاوى المطالبة بإقليم خوزستان . ثم تحولت دفة الحرب لصالح إيران ، وتماسكت القوات المسلحة الإيرانية وتوحد الشعب الإيرانى ضد الغزو العراقى ، فصد الغزاة واحتل مساحات من أرض العراق .

فتحول موقفى الى تأييد العراق فى دفاعه عن أراضيه بعد أن تحولت الحرب ، التى تصورها صدام نزهة عسكرية لن تستغرق إلاّ بضعة أسابيع ، إلى مجزرة يسيل فيها الدم العراقى بل والإيرانى انهارا ، وتذوب فيها ثروة العراق وثروات دول الخليج فى استنزاف لا نهاية له .

وأحسست أيامها أنى فى حاجة لأن اطمئن الشعب المصرى على صمود العراق ضد الجحافل الإيرانية ، فطلبت موعدا لإجراء حوار مع صدام حسين فى بغداد ، وقوبل طلبى بترحاب شديد بالرغم من القطيعة السياسية وقتها بين العراق ومصر ، وركبت الطائرة إلى بغداد ، وكان أول ما طلبته من سكرتاريته الصحفية هو أية مطبوعات عن شخصية الرئيس العراقى لأفهم جوانبها ، ففوجئت بوجود سيل كبير من الكتب الصادرة عنه بتوجيه من الحكومة العراقية ، وبتمويل سخى من وزارة الإعلام العراقية وأجهزة حزب البعث .

وأذكر أننى أحسست بالحيرة أمام كل هذه الكتب التى أشك أن زعيما سياسيا قد صدر عنه مثلها فى حياته . وأردت اختصارا للوقت اختيار أفضلها ، فسألت سكرتيره الصحفى عن أكثرها توافقا مع وجهة النظر الرسمية العراقية ، فرشح كتابا مطبوعا على ورق فاخر

ألفه الدكتور أمير أسكندر ، وهو كاتب ماركسى مصرى عاش سنوات فى العراق كلاجىء سياسى خلال حكم السادات ، وبتكليف من حزب البعث العراقى ، وبتمويله السخى بالطبع .

وانفردت بالكتاب داخل غرفة فندقى أحاول فهم أسرار هذا الرجل الذى سأجرى حوارى معه فى قصر الرئاسة العراقية بعد يومين ، وتصفحته فى البداية فوجدته بكل أسف يروى قصته منذ طفولته إلى أن أصبح رئيسا للعراق ، كما لو كان يتحدث عن نبى من الأنبياء ، أو مبعوث من مبعوثى العناية الإلهية لإنقاذ الأمة العربية من الضياع ، ومزودا بكافة الصور التى تصور مراحل حياة الزعيم من صباه إلى أن أصبح رجل العراق الحديدى ، كأنها مناسبات تاريخية هامة ينبغى الاحتفال بها وبكل من ينتسب إليه من أفراد أسرته وعشيرته .

وأذكر أنى فزعت من كثير مما قرأته ، ليس لبشاعته فقط ، وإنما لأنه مسجل فى كتاب شبه رسمى أنفق على تمويله حزب البعث الحاكم ، مع محاولات مستميتة من الكاتب « لتنظير » مواضع البشاعة فى تاريخه وإخضاعها عنده للمنهج الماركسى فى التحليل ، واستنباط الأحكام المزيفة منها لإثبات ثورية القائد وحسه التاريخى وبعد نظره وتغليبه « للحسم الثورى » على الاعتبارات العاطفية والإنسانية ، إلى آخر هذا الدجل السياسى المخزى الذى أسجل للتاريخ أن الكتاب الآخر الصادر بنفس التمويل للصحفى اللبنانى فؤاد مطر قد خلا من كثير منه .

وأصابتنى قراءة الكتاب بالاكتئاب قبل أن يحل موعدى معه . وحين جاء الموعد دخلت القصر الجمهورى كعادتى فى مقابلة رؤساء الدول حاملا هدية رمزية باسم « الأهرام » عبارة عن الصفحة الأولى من العدد الأول منه الصادر منذ حوالى ١١٧ سنة ، مطبوعة على لوحة فضية ، وجهاز التسجيل الصغير الخاص بى ، فأحسست أنى أدخل ثكنة عسكرية لا قصرا جمهوريا ، فالدبابات حول القصر ومن مسافة بعيدة جدا وإجراءات الأمن لا مثيل لها ، وكل من فى القصر يرتدون الملابس العسكرية . وأول ما فعله اتباع الزعيم هو أن رفضوا دخولى إليه بالهدية وجهاز التسجيل وأخذوهما منى لاختبارهما فيما بعد بالأجهزة الحساسة ، وحين سألت : وكيف أسجل حديثى معه ؟ قالوا : ما أن تنتهى المقابلة حتى تجد شريطا كاملا بها نقدمه إليك لأن القاعة مرتبطة بدائرة تسجل كل ما يجرى فيها .

ودخلت إليه فصافحنى بحرارة ، ولاحظت تجهمه واكتئابه رغم ترحيبه ، وعرفت منه أنه كان مجتمعا قبل قليل بقيادة الجيش ، وأن أنباء الجبهة ليست على ما يرام . ثم انبرى

يقول فى لهجة خطابية : لكن العراق صامد ويدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية .

وبدأت حوارى معه وأنا أتفرس فى ملامحه ، واستعيد بعض المشاهد من حياته التى قرأتها فى الكتاب « المعتمد » عن حياة صدام حسين مناضلا ومفكرا وإنسانا ـ كما جاء على غلاف الكتاب ـ وأحاول أن أفهم كيف يستطيع الزعيم أن يكون دمويا ، ومفكرا وإنسانا فى نفس الوقت ؟.

وانتهى اللقاء . وما أن عدت إلى مكتب السكرتير الصحفى حتى جاء ضابط يقدم لى شريطا يتضمن حوارى معه ، سجلوه بأجهزتهم التى تسجل على أبناء الشعب العراقى خواطرهم وتعد عليهم حتى أنفاسهم .

ونشرت حوارى معه فى « الأهرام » ، وأذكر منه أنه تعمد خلاله ـ كلما اقتضى الحديث الإشارة إلى موقف مصر التى كانت تدعم العراق بالسلاح فى حربه مع إيران بعد أن تحولت دفة الحرب لصالحها ـ أن يشير إلى هذه المساعدات باقتضاب متعمدا أن يقول عنها « مبيعات السلاح المصرى للعراق » ، مع أن خزانة العراق خاوية على عروشها بعد أن استنفدتها الحرب التى نشبت بلا مبرر ، ومع أن السلاح ليس سلعة تباع لكل من يملك الثمن إنما هو فى الأصل وفى الأساس قرار سياسى ، وإلّا لكنا بعناه إلى إيران وقد كانت تبحث عنه من كل مصدر .

مع أن العراق لم يكن يدفع ، وإنما كانت السعودية والكويت ودول الخليج ـ التى هددها فيما بعد بالدمار ـ هى التى كانت تدفع ثمن فاتورة السلاح المصرى للعراق ، ولو كانت ظروف مصر الاقتصادية على حد تعبير الرئيس حسنى مبارك تسمح بتقديمه بلا مقابل لما ترددت .

● ● وقد قال لى الرئيس حسنى مبارك فيما بعد : إن ديون العراق لمصر حتى يوم أول أغسطس ١٩٩٠ ، عشية الغزو العراقى للكويت ، قد بلغت على وجه التحديد ٧٨٨,٦٣٠ مليون دولار ، وهى تشمل مستحقات وزارة الإنتاج الحربى ، ومستحقات المصدرين وشركات مقاولات قطاع عام وخاص ، ومستحقات شركة مصر للطيران ، ومستحقات المصريين العاملين فى العراق التى لم يحصلوا عليها ، وأنه قد تم إبلاغ مستحقات مصر هذه إلى مجلس الأمن للنظر فى التعويضات عن الأضرار التى لحقتنا نتيجة عدم حصولنا على ديوننا لدى العراق . ● ●

كما لاحظت خلال حديثى مع الرئيس صدام حسين أنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى عشرات الآلاف من المصريين المكافحين الذين تطوعوا للقتال فى جيش العراق وفى

الخطوط الأمامية ، أو أجبرتهم السلطات العراقية على ذلك تحت وطأة التهديد ، إلى جانب عشرات الآلاف الأخرى الذين كانوا يحرسون مرافق العراق الداخلية فيما يسمى بالجيش الشعبى ، وعشرات الآلاف الأخرى التى كانت تدير عجلة الاقتصاد العراقى وتحول دون توقفها بسبب تجنيد الرجال للمعركة - حتى أنه كان من المشاهد المألوفة فى العراق أن ترى محلا تجاريا عراقيا يديره مصرى ، ويقتسم لقمة الخبز التى يكسبها مع أرملة عراقية وأولادها اليتامى بعد أن مات زوجها فى الجبهة ، أو مع أسرة صاحب المحل العراقى المجند على خطوط المعارك .

وهؤلاء المصريون المكافحون الصابرون هم الذين دهمتهم البولدوزرات العراقية بعد أن وضعت الحرب العراقية أوزارها ، بعد تهليل وتطبيل وزمر عن الانتصارات العراقية التاريخية فى تحرير « الفاو » ، كأن الفاو كانت أرضا إيرانية أخذها العراق ، مع أنها أرض عراقية احتلتها إيران لفترة ، ثم قام العراق بالدم العراقى والمصرى ، وبالمال الخليجى والسعودى بإجلاء إيران عنها ولا شىء أكثر من ذلك .

وأذكر أنى خلال احتدام معارك الفاو وسقوط الصواريخ الإيرانية على بغداد ، سافرت إلى بغداد مرة أخرى لأجرى حوارا آخر مع صدام حسين بعد أن وصلت الحرب إلى مرحلة خطيرة ، ولأطمئن الشعب المصرى على صمود شعب العراق المهدد بالجحافل الإيرانية ، فمررت بنفس الإجراءات الأمنية الصارمة .

* * *

وأعدت قراءة « السيرة الصدامية » لأفهم المزيد من أسرار شخصيته فازددت فزعا وحيرة فوق حيرتى .

ولكنى سمعت وأنا فى بغداد هذه المرة همسا مكتوما ، ولم أجد وسيلة للتحقق من صحته لأن الألسنة فى العراق خرساء ، والأجهزة هناك تعد على العراقيين وغير العراقيين أنفاسهم . لكنى سمعت فيما بعد ومن وزير خارجية خليجى مثقف أثق فى صدقه ، أنه كان على موعد مع صدام فى بغداد فى الصباح فتأخر وصول الرئيس العراقى ثم دخل إلى مكتبه فى الحادية عشرة صباحا ، واعتذر للوزير بأنه كان وراءه « وجبة » أخّرته ، فتقبل الدبلوماسى المهذب اعتذاره باسما ، وبعد الاجتماع تساءل أية وجبة هذه التى يتناولها المرء فى الحادية عشرة صباحا حيث لا موعد إفطار ولا غداء ؟ وأسر بتساؤله لسفير بلاده فى بغداد ، فمال على أذنه هامسا « طال عمرك لا تسأل . وجبة فى العراق تعنى « وجبة إعدام » لبعض المعارضين والمتهمين بالتآمر على الرئيس » .

ولولا أنى قد قرأت الكتاب المعتمد عن حياة الرئيس العراقى مناضلا ومفكرا ، وإنسانا لصعب علىّ أن أصدق هذا الهمس أو غيره . لكنى عدت إلى الكتاب وراجعته من جديد فوجدته ناطقا بأن هذا الهمس ليس غريبا على حياة ما يطلقون عليه منقذ الأمة العربية ، لأن ماضى الإنسان دليل ومرشد إلى حاضره ومستقبله ، لنعرف من هو صدام حسين الذى أشعل بعناده وركوب رأسه نيران حرب لم تبق ولم تذر .

فهل نتصفح معا بعض صفحات هذا الكتاب :

كتاب الموتى

عدد صفحات الكتاب ٣٦٦ صفحة ، ومحلى بالصور التى تصور كل مراحل حياة الزعيم منذ صباه المبكر إلى أن أصبح جبار العراق الأوحد ، ويصور جميع أفراد عائلته الكريمة من السيدة والدته .. إلى السيد عمه الذى تزوج أمه ونشأ صدام فى حضانته بعد موت أبيه وهو بعد جنين ، إلى أخيه « أوهام » حارس مدرسة العوتيات الابتدائية ، إلى أخيه « برزان » الذى اعتبره تلميذه وحارسه ، والذى ألف مرجعا قيما عنوانه « محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين » ثم غضب عليه لفترة ، إلى صور متعددة لشباب صدام ولتنكره فى زى بدوى خلال هروبه من العراق إلى سوريا ، إلى مجموعة كبيرة من صور حياة الزعيم العائلية مع السيدة قرينته وأولاده .

كل هذا بجانب صورة لشجرة نسب صدام حسين ، التى بذل البعث العراقى جهدا كبيرا لإعدادها وتزييفها بحيث تنتهى بنسب صدام حسين التكريتى إلى الإمام علىّ بن أبى طالب ، التى لم يستح المؤلف الماركسى من أن يوردها فى الكتاب مشيرا إلى شرف النسب الدينى لصدام البعثى العلمانى . وفيما بعد أيضا أعلن على الدنيا - فى رده على إحدى رسائل السلام التى وجهها إليه الرئيس حسنى مبارك - أنه ينتسب إلى بيت النبى ﷺ .

والكتاب أيضا لا يخلو من صور البيت الذى أختبأ فيه ، والعمارة التى مشى من أمامها ذات يوم ، إلى آخر كل هذه الترهات الصبيانية .

لقد اخترت بعض المشاهد من حياة الزعيم منقذ الأمة العربية ، وموحدها تحت جنازير الدبابات لكى أعيد نشرها دون تعليق إلا فى أضيق الحدود . وكل ما أطالب به هو أن نتذكر أن هذه الفقرات ليست منشورة فى كتاب يهاجم صدام حسين ، وإنما يمدحه ويدلل على عبقريته وصلابته الثورية وأنه أمل الأمة العربية والمهدى المنتظر ، وأن هذا الكتاب قد صدر بتمويل عراقى رسمى وحزبى ، وليس بتمويل جهة معادية للعراق .

ولنبدأ معا قراءة هذا المشهد المثير :

يبدأ الكتاب بمشهد « نضالى » مبكر للزعيم صدام حسين وهو طفل عمره ١٠ سنوات أمّى لا يقرأ ولا يكتب حين زاره طفل من أقربائه يتعلم ، فتاقت نفسه للتعليم ، وحين رفضت أسرته - عمه وأمه - إدخاله المدرسة لم يمتثل لقرارهما وإنما فرّ من بيت أسرته بقرية الشويش تحت جنح الليل ، بلا مال ولا زاد ، فى رحلة طويلة محفوفة بالخطر إلى بيت خاله فى تكريت ، حيث ألحقه بالمدرسة . وبدأت مسيرة الزعيم النضالية بهذا المشهد المبكر الذى يحمل كل معانى الإرادة والتصميم ، والإدراك المبكر لمسئولياته « التاريخية » القادمة على نحو ما توحى به صياغة هذه الفقرة من الكتاب « القيم » .

أما ما لم يقله الكتاب ، فهو ما يردده البعض من أن الزعيم قد بدأ مسيرته النضالية فى سن العاشرة بشراء مسدس ، أو بالحصول عليه من مصدر ما ليثبت رجولته المبكرة ، وأنه فر إلى بيت خاله هربا من الشرطة وليس طلبا للعلم . ومهما كانت هذه المعلومة صعب التحقق منها ، فإن مسيرته الدموية فيما تلا ذلك من مراحل حياته تجعل منها شيئا قابلا للحدوث ، أو على الأقل للمناقشة .

ويمضى الكتاب فيقول :

انضم الزعيم فى شبابه المبكر لحزب البعث العراقى ، ثم حدث حادث يورده الكتاب بالنص هكذا فى ص ٤٣ :

« فى تلك المرحلة قُتل شخص يدعى سعدون الناصرى فى مدينة تكريت ، وكان من رجال السلطة المتحمسين لعبد الكريم قاسم ، فلم تجد أجهزة الأمن من تعلّق عليه مسئولية قتله سوى أكتاف ذلك الشاب الهادىء الرصين الذى كان يعود إلى قريته كلما انتهت أيام الدراسة ليمارس حياة الفلاحين مع أقاربه ، والذى اسمه صدام حسين ، وليس لأى سبب مفهوم سوى أنه مناضل بعثى تعرفه أرض منطقته » .

ودخل المناضل الشاب السجن . وعن هذه المرحلة يقول الكتاب على صفحات ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ :

وذات صباح جاء من يخبره بأن قضيته قد سحبت من محكمة العرف العسكرى الأول إلى محكمة الشعب - أى محكمة المهداوى - فأيقن أنهم يريدون إعدامه مع المتهمين معه من أقاربه ورفاقه .

وكان رد الفعل الأول فى نفس صدام هو أن يحاول الخلاص بالقوة من هذا الكمين

الذى يدبر له . واتفق مع شخص يدعى « عونى رفاعى » على أن يجلب له ـ أثناء ذهابهم إلى التحقيق ـ مسدسات يستعينون بها على محاولة تخليص أنفسهم قبل أن تبدأ المحاكمة ويجد نفسه مع رفاقه طعما سائغا لمقصلة المهداوى . وشرح لرفيقيه فى القضية الخطة التى يدبرها ، كان أحدهما ابن عم أمه والثانى ابن عمه ، شابان مثله . أما خاله وعمه اللذان كانا متهمين معهم فلم يفاتحهما . غير أنه عاد فتريث فى تنفيذ الخطة إذ خشى أن تنفرد السلطة بخاله وعمه وهما لا يستطيعان الهرب . وبعد فترة قصيرة ، وكان المد القومى قد بدأ يشتد مرة أخرى أعيدت أوراق القضية إلى العرف العسكرى الأول ، فألغى قراره باستخدام القوة للخلاص من المحاكمة ، وبقى فى السجن ستة أشهر ، ثم أفرجت عنه المحكمة وبرأته من التهمة التى ألصقت به .

عاد إلى القرية ، وكل مساء كان يخرج ليكتب على جدران البيوت ، ومبانى المؤسسات شعارات البعث « من العوجة إلى تكريت » ، وكان المارة يقرأون كل صباح كلمات جديدة لا يعرفون من كتبها ، وبعض هذه الكلمات لا تزال تحتفظ بها جدران تكريت حتى الآن .

وأقبل عليه ذات يوم رفيق حزبى اسمه « عطا حسين السامرائى » ، وهو من قريته « العوجة » حيث كان مازال يعيش مع عمه ووالدته ، وقال له : إن الحزب يريدك فى بغداد .

فى صباح اليوم التالى سلك طريقه على الفور نحو العاصمة ، واتجه الى بيت مسئوله الحزبى ، وكان يومها « عبد الخالق السامرائى » الذى لم يكن لديه صورة واضحة عما يريده الحزب منه ، ولا المهمة التى يريد القاءها على عاتقه . قال له السامرائى : سيمر عليك أحمد طه العزوز ، وكل ما أعرفه أنه سيأخذك الى الجهة الحزبية التى طلبتك ، وهناك سيقولون لك ماهو الواجب الذى عليك أن تؤديه .

بعد ساعات طرق بابه « أحمد طه العزوز » وصحبه الى شخص آخر اسمه « اياد سعيد ثابت » ، نظر إليه اياد بعمق وقال له بصوت هادىء رزين واضح النبرات : « الواجب » هو ضرب عبد الكريم قاسم ، فهل أنت مستعد ؟.

على الفور أجاب صدام حسين بصوت فيه رنين فرح : بالطبع أنا مستعد .

لقد اعتبر تكليفه بهذا « الواجب » تكريما له ، فمثل هذه المهمة الكبيرة عندما توكل اليه وهو الحزبى الحديث العهد بنضالات الحزب ، لا بد وأن تنطوى على تقدير خاص له .

لم يكن استخدام السلاح غريبا عليه ، فلقد امتلك أول مسدس وهو فى العاشرة من عمره حين كان هاربا من بيت اسرته فى طريقه إلى تكريت كى يدخل المدرسة رغما عنهم ، ولكن استخدام المدفع الرشاش كان يحتاج الى بعض التدريب ، فأداه بسرعة فى منطقة تعرف باسم « الحصوة » .

كان عبد الكريم قاسم قد اعتاد أن يسلك شارع الرشيد فى ذهابه من بيته الى مكتبه بوزارة الدفاع ، أو أثناء عودته من مكتبه الى بيته فى « العلوية » .

ولذلك كان لابد أن يكون شارع الرشيد مسرحا للعملية . أستأجر الحزب شقة فى شارع الرشيد ، أقام فيها صدام حسين ورفاقه الذين يشاركونه تنفيذ الخطة ، وفى الخارج كان هناك من يراقب الطريق ليعرف الاتجاه الذى يسلكه قاسم ، فاذا كان قادما من ناحية الباب الشرقى فستكون كلمة السر « شكرى » ، واذا كان قادما من ناحية وزارة الدفاع فستكون كلمة السر « محمود » ، والفرق بين الاثنين هو رصيف الشارع الذى سوف تمر بجانبه سيارة « الزعيم الأوحد » حتى تكون تحت مرمى البنادق الرشاشة .

فى السابع من شهر أكتوبر ـ تشرين أول عام ١٩٥٩ كانت مجموعة من الشباب واقفة على رصيف شارع الرشيد الموازى لاتجاه السيارات الذاهبة ناحية الباب الشرقى . كانت عيونهم كلها مركزة على السيارات التى تعبر الطريق ، وايديهم فوق الزناد ، وكان المرء يستطيع أن يميز بينهم ذلك الشاب النحيل الذى يضع على أكتافه « جاكتة » طويلة تبدو وكأنها ليست له ، وهى بالفعل لم تكن له ، كانت « جاكتة » خاله استعارها من دولاب ملابسه دون أن يدرى حتى يسمح طولها الظاهر بتغطية الغدّارة التى يحملها الى جانبه . وكانت مهمة هذا الشاب فى تنفيذ الخطة أن يحمى رفاقه الذين سوف يطلقون النار على سيارة « الزعيم » ، وأن يغطى انسحابهم بعد تأدية واجبهم ، ويكون هو آخر من ينسحب .

غير أنه عندما وجد نفسه وجها لوجه أمام الدكتاتور ، لم يتمالك نفسه . نسى التعليمات كلها . رأسا أطلق عليه الرصاص ، وانهمرت النار على السيارة من الغدارات والرشاشات الأخرى . كانوا خمسة ، ولكن اثنين منهم تعطلت غدارتيهما فبقيت الأخريات تلقين على سيارة الزعيم الأوحد كل عنف الجماهير المكبوت فى صدرها .. هذه باسم شهداء الموصل ، وهذه باسم شهداء البصرة ، وهذه باسم شهداء كركوك ، وهذه باسم شهداء بغداد ، وهذه باسم كل الشيوخ والنساء والأطفال الذين ماتوا موتا مجانيا فداء لجنون السلطة ، وهذه حتى تختفى أفاعى الجبال المسعورة التى تزحف فى غابة لا يمكن أن يعيش فيها الإنسان ، أما هذه فمن أجل بعث هذه الأمة ، من أجل حريتها ووحدتها وغدها الأفضل ، من أجل الدفاع عن أحلام البسطاء بحياة ليس فيها فقر ولا خوف ولا مذلة .

هل مـــات ؟ .

لقد نفد الرصاص من غدارات الشباب ، ولا بد أن يكون قد لقى حتفه . انسحبت المجموعة ، وانسحب من ورائها صدام وإذا به يسمع طلقات رصاص نطاردهم . كان واحدا من شرطة المرور يحتمى بسيارة ويرمى رصاصه عليهم ، التفت اليه وقبل أن يحاول إطلاق الرصاص عليه ، رماه الشرطى واختفى سريعا خلف السيارة . أصابته الطلقة فى رجله ، ولكنه لم يشعر بها لحظتها ، كان يريد فقط آنذاك أن يتأكد من انسحاب المجموعة إلى سيارة تنتظرهم بالشارع الفرعى الذى يقطع عرضيا شارعى الرشيد والكفاح ، وكان واحد من أفراد المجموعة قد أصيب وصدره ينزف ولا يكاد يقوى على السير .

وعندما وصلوا الى المكان الذى توجد به السيارة النى يفترض أن تنتظرهم ، وجدوا السيارة ولم يجدوا السائق ، ووقفوا ينتظرون لحظات أطول من الدهر وبينهم سمير النجم - كان سفيرا للعراق فى مصر - وصدره بنزف . نظر صدام حسين الى عبد الكريم الشيخلى وقال له : لن ننتظر هنا أكثر من هذا الوقت ، لا بد أن نأخذ سيارة بالقوة من هذه السيارات الموجودة فى الطريق . وبالفعل سحب غدارته على أحد السائقين وتوقف الرجل مذعورا ، وقبل أن يصعدوا الى سيارنه وصل على حسون سائق سيارتهم . وضعوا سمير النجم داخل السيارة بسرعة ، وصعد عبد الكريم الشيخلى الى المقعد الأمامى ، واتخذ صدام مكانه خلف السائق .

ولم يكن يعرف الى أين سوف يذهبون . كان على حسون يعرف مكان « الوكر » الذى يختبئون فيه حسب تعليمات القيادة ، غير أن سمير النجم قال وهو فى قمة الألم : إننى أموت ، يجب أن تحملونى إلى المستشفى .

بدا أن رفاقه يميلون الى الخضوع لرأيه ، والسائق نفسه أخذ ينحرف بسيارته عن الطريق الذى كان يسير فيه ، وكأنه وافق هو أيضا على الاتجاه الى المستشفى . فجأة تنبه صدام الى وجهتهم فقال : الى أين ؟ قال على حسون : الى المستشفى . لكزه صدام بيده من خلف مقعده وقال له : سر فى طريقك إلى الوكر وإلا فإنى سوف أطلق عليك النار من الخلف .

كان الذهاب الى المستشفى هو الجنون بعينه ، اذ سرعان ما ينكشف أمرهم ، وتكون الكارثة ليس بالنسبة لهم كأفراد فحسب ، وإنما بالنسبة للتنظيم الحزبى كله . واذا كان الموت ينتظرهم أو ينتظر بعضهم فى الوكر ، فإن الموت سوف يَطْبُق عليهم بالقطع اذا حاولوا الذهاب الى المستشفى ، ولذلك قرر صدام أن يتجهوا الى الوكر مباشرة وأن يتجاوزوا آلام رفيقه النازف حتى لا ينزف الحزب كله .

أمام بيت مسوّر يحمل على بابه رقم ٧٢١ فى منطقة الكرادة الشرقية (حى من أحياء بغداد) وقفت السيارة وهبط منها ركابها . دخلوا الى البيت الذى كان يحتوى على طابقين : أربع غرف فى طابقه الأرضى ، وغرفة واحدة فى الطابق العلوى . والى يسار البيت حيث مدخل الحديقة كان ثمة مستودع أرضى يختبىء فيه السلاح : مجموعة من الرشاشات طراز تومسون وشترن وسترلتك .

عندما دخلوا الردهة وجدوا خالد على صالح ، وكان عضو قيادة أيامها فى حزب البعث العربى الاشتراكى ، وبعد برهة قصيرة لحق بهم أثنان من الذين اشتركوا معهم فى العملية ولم يركبا معهم السيارة التى اقلتهم الى هذا المكان : حاتم حمدان العزاوى ، وأحمد طه العزوز .

كانت حالة سمير النجم تتدهور ، فالدم ينزف من صدره ، والطبيب الذى كان من المفترض أن يلحق بهم لم يأت بعد ، وهو لن يأتى أبدا ، وكان لابد من مواجهة الوضع كما هو بشجاعة بل بقسوة تتطلب فى بعض اللحظات ، مثلما هى هذه اللحظة ، قوة تفوق صخر الجرانيت فى صلابته (!!!) وعلامات التعجب هذه من عندنا .

وبعد أن اتجهوا الى البيت الذى كان معدا سلفا لكى يختبئوا فيه ، أحس الزعيم بألم الرصاصة التى أصابت ساقه . فماذا فعل ؟.

الجواب نجده على الصفحة رقم ٥٠ :

لم يستطع أن ينام حتى الصباح . وقبل ساعة من طلوع الفجر ، نهض صدام حسين من فراشه فجأة وهو يحس بجمرة موقدة تتلظى فى ساقه ، ألم حاد مرعب لم يستشعر مثله من قبل . أدرك أن الرصاصة داخل ساقه هى التى تتسبب فى كل ما يعانيه الآن . أين الطبيب ؟ ما من طبيب يمكن أن يأتى إلى هنا أو أن تذهب اليه ، ليس هناك معنى للانتظار ، يجب أن تكون طبيب نفسك . فقرر على الفور بإرادته الفولاذية أن يجرى العملية لنفسه .

بهت الرفاق الذين تحلقوا حوله بعد أن تحسسوا أنينه المكتوم . كيف يمكن له أن يستخرج الرصاصة من جسده بنفسه ؟ قال لهم بصوت خفيض حبسه الألم : أنا لا انتظر الطبيب الذى يأتى أو لا يأتى ، ونظر لأحمد طه العزوز وقال له : هل لديك الشجاعة لتقوم بالعملية أم أقوم بها أنا ؟ من الأفضل أن أمد ساقى هكذا وتجريها أنت ، أما إن لم تستطع فسأفعلها أنا . قال أحمد : وكيف يمكننى أن أجريها ؟ وبأى أداة ؟ نظر إليه صدام بثبات ، وقال كأنه يتحدث عن شخص آخر : احضر شفرة حلاقة جديدة ومقصا ، ابدأ بقص اللحم

الذى يغطى الطلقة على شكل صليب ، وبعد القص عقّم المقص بالنار وأدخله داخل الجرح وأخرج الطلقة .. هذا كل شيء .

عندما انتهى أحمد طه العزوز من إجراء العملية كانت يداه ترتجفان وعيناه لا تقويان على النظر إلى وجه صدام . صب كمية من اليود فوق الجرح ، ووضع بداخله كمية من القطن ، ولفه بطبقات كثيفة من الشاش ، ثم تنفس الصعداء ، وتوقف . وكان صدام حسين قد غلبه الإغماء من شدة الألم ، ومرت لحظات قصيرة ولكنها ثقيلة وبطيئة مثل دهر ، وقد تركزت على وجهه عيون الرفاق ، ولكنه ما لبث أن فتح عينيه ونظر إليهم وقال : صار كل شيء طبيعيا الآن .

بعد برهة تحامل على نفسه ونهض من مقعده ، وقال لهم : يا رفاق أنا لن أبقى فى الوكر بعد الآن . اقترح عليهم أن يتركوا الوكر جميعا ، ما عدا سمير النجم الذى لا يستطيع بصدره النازف أن يغادره .

فرّ المناضل من العراق إلى سوريا فى مغامرة يحرص الكتاب على تصويرها كالأسطورة ، فعاش فيها ٣ شهور ، ومنها إلى القاهرة حيث عاش فيها ٣ سنوات وبضعة شهور والتحق خلالها بالدراسة التى انقطع عنها خلال سيرته النضالية . ثم وقع الانقلاب ضد عبد الكريم قاسم وقتل ، وعاد عبد السلام عارف للسلطة . وعاد صدام إلى بغداد حيث ألحقه الحزب عضوا فى مكتب الفلاحين المركزى . لكن السبل تفرقت بعد قليل بين عبد السلام عارف وحزب البعث العراقى ، فبدأ الحزب يعد لانقلاب ضده .

مازلنا نقرأ معا ما يكتبه الرفاق فى حزب البعث العراقى فى كتاب رسمى معتمد من القيادة القطرية ، عن الزعيم المناضل والقائد الملهم ، فى رحلة نضاله الدموية حتى قفز إلى كرسى السلطة فى العراق ، محطما فى طريقه كل الرؤوس وكل القيادات بل وكل الرفاق والأصدقاء الذين وقفوا معه فى الشدائد ، وحموا ظهره ويومه وغده فغدر بهم جميعا . فالقمة لا تتسع إلا لواحد فقط اسمه صدام حسين .

وصلنا فى رحلة النضال العظيم إلى نقطة الخلاف التى وقعت بين الرئيس عبد السلام عارف وحزب البعث العراقى ، والتى بها وصلت القطيعة بينهما إلى نقطة اللاعودة .

نقلب معا صفحات الكتاب الذى يقول فيه مؤلفه أحد فلاسفة حزب البعث العراقى على صفحات ٨٠ و ٨١ و ٨٢ :

وعاد الأمل فى القيام بعمل ثورة ضد نظام عبد السلام عارف يداعبهم من جديد مع

النمو المطرد فى قوة التنظيم ، واجتمعت القيادة لتدرس خطتها ، وتقدر الموقف تقديرا كاملا .

كان السلاح الذى يملكونه مازال قليلا ، فطلبوا السلاح من القيادة القومية . وأخذوا يصنعون قنابل يدوية محلية من مادة الـ « تى . إن . تى » – وكان صدام حسين وعبد الكريم الشيخلى يصنعانها بأيديهما بعد أن يجمع مادتها رفيق لهما اسمه « غالب محمود » من صيادى السمك ، وهو زوج شقيقة صدام حسين ، ويشاركهما فى هذه العملية صبى صغير اسمه « برزان » ، وهو أخ صدام من أمه .

فى إحدى الأمسيات جلس صدام حسين مع عبد الكريم الشيخلى يتدارسان الوضع ويحسبان حساباتهما مرة أخرى ، وإذا بالساعة تبلغ الواحدة بعد منتصف الليل ، فنهض صدام حسين يريد أن يذهب . إلى أين ؟ قال : لكى أبيت فى الوكر الذى نخفى فيه السلاح . قال له عبد الكريم : إن دوريات الشرطة نشطة فى هذه الأيام ، ومن الأفضل أن تقضى بقية الليل عندى . وفى تلك الليلة هوجم بالفعل وكر السلاح وأنقذ صدام بالمصادفة ، ولكن لا صدام ولا عبد الكريم كان يعرف أن وكر السلاح المركزى قد داهمته السلطة .

فى اليوم التالى ذهب إلى « وكر » السلاح نفسه ، وكان وكرا رئيسيا فيه مركز طباعة ومركز اختفاء لعبد الكريم الشيخلى ، وفى صحبته بالسيارة كان عبد الكريم الشيخلى وطلال الفيصل . هبط صدام من السيارة وذهب ناحية باب البيت ودق الجرس ، وإذا به فجأة يجد مدفعا رشاشا مصوبا نحو خاصرته ، ومن خلف الباب صوت يصرخ فيه : قف لا تتحرك . إذن فقد وقع الصيد السمين فريسة سهلة فى أيدى أعدائه . غير أن صدام الذى يملك أعصابا قوية وباردة إلى حد لا يصدق ، وضع قناعا ثلجيا على وجهه ، وسأله وكأن شيئا لم يحدث : أليس هذا بيت محمد ؟ .

صرخ الصوت من الداخل مرة أخرى : أقول لك لا تتحدث ، ارفع يديك . وبنفس الأعصاب القوية والصوت المحايد أجابه صدام : أخى ما هى قصتكم ؟ رشاشات ؟ ما هذا ؟ ألاّ توجد حكومة ؟ هل سابت الدنيا ؟ وفى نفس الوقت كان يمد يده بسرعة إلى المسدس الذى يحمله ، وما أن وضع يده على الزناد حتى صرخ فى الشرطى وهو يسحب طلقة من مسدسه : ارم الرشاشة يا كلب .

ودخل المناضل السجن مرة أخرى ، وبدأ يفكر فى الهرب منه ثم نفذه بهذه الطريقة النضالية التى تنم عن قدر عال من الشهامة . على الصفحة ٩٢ يقول المؤلف عن الهروب الشهم للمناضل المهيب الركن :

وعن طريق الرسائل المتبادلة نظمت عملية الهروب الجديدة مع « سعدون شاكر » هذه المرة . أرسل له صدام يقول : استطعنا إقناع الجنود بعد عمليات غسيل دماغ شاقة ومستمرة ، وسنضعهم ونحن فى طريقنا إلى المحكمة أمام الأمر الواقع ، وعليك أن تنتظرنا فى المكان المحدد واليوم المحدد .

وفى ذلك اليوم المحدد كانوا فى طريقهم إلى المحكمة : صدام حسين وعبد الكريم الشيخلى وحسن العامرى ، واستطاعوا إقناع الجنود بالذهاب إلى مطعم « الجندول » بشارع أبى نواس لتناول طعام الغداء ، واتفقوا مع سعدون شاكر أن ينتظرهم بسيارته خارج الباب من جانب المغسل ، وهو باب عندما يفتح يفضى رأسا إلى الشارع العام . وتكون السيارة مفتوحة الأبواب ، فإذا حاول الجنود المقاومة فى آخر لحظة تنتزع منهم بالقوة رشاشاتهم ويتم الهرب .

واتفق الثلاثة على أن يهرب فى البداية اثنان منهم ، والثالث يبقى مع الجنود (وكانا اثنين فقط) ويحاول إقناعهما بالاختفاء معا بعد أن يعدهما بالتكريم عندما تنجح الثورة ، فإذا قبلا فنعم ، وإذا لم يقبلا فإنه سيعود معهما إلى السجن . ووقع الاختيار على حسن العامرى أن يكون الرفيق الثالث . وعندما فتح الباب الخلفى للمطعم - باب المغسل - كانت سيارة سعدون شاكر واقفة مفتوحة الأبواب . دخل فيها بسرعة صدام حسين وعبد الكريم الشيخلى ودار محركها على الفور وانطلقت ، أما ثالثهم حسن العامرى فلقد رفض حارساه فكرة الهروب بشدة ، وأصرا على العودة به إلى السجن مرة أخرى !!! .

وعلامات التعجب الثلاث هذه من عندنا .

اقتربت محاولات حزب البعث للانقلاب على عبد الرحمن عارف - الذى تولى الحكم بعد شقيقه - من النجاح . ويستطرد المؤلف عن هذه اللحظات الحاسمة بالنص على صفحات ١٠٩ و ١١٠ من الكتاب بقوله :

كل شيء أصبح منتهياً الآن ، الخطة جاهزة للتنفيذ ، الرفاق مستعدون ، ساعة الصفر تحددت ، والأوامر على وشك أن تصدر من القيادة بالبدء فى التنفيذ بعد ساعات قليلة .

ولكن جرس الباب يدق ، ويذهب أحمد حسن البكر ليرى من يدق الباب فى هذه اللحظة شديدة الحرج والخطورة ، ثم يعود لهم بعد برهة ، وقد بدا على وجهه القلق العنيف والتعب النفسى البالغ ، حاملا بيده رسالة طرحها أمام أعضاء القيادة المجتمعين وهو يقول : اسمعوا هذه الرسالة التى جاء بها أحمد مخلص الضابط بالاستخبارات العسكرية : « أخى

أبو هينم بلعنى أنكم ستقومون بثورة بعد ساعات . تمنياتى لكم بالتوفيق ، وأتمنى أيضا أن أشارككم . التوقيع عبد الرازق النايف مدير الاستخبارات العسكرية » .

وأسقط فى يدهم ، دارت رؤوسهم ، ومادت الأرض تحت أقدامهم ، وكأن كرة الحديد قد مستهم ، وبدا أن كل شىء قد صار الآن قبض الريح ، كل الآمال الكبيرة تتقوض فى لحظة ، كل الخطط والترتيبات والنضالات الطويلة باتت هشيما تذروه الرياح ، بل إن الكارثة تلوح شيئا فشيئا أكبر وأفدح ، إن الحزب كله قد أصبح فى هذه الساعة مهددا تهديدا خطيرا بالتصفية الشاملة ، فضلا - بطبيعة الحال - عن أن الجالسين هنا الآن سوف يواجهون بعد لحظات عقوبة الإعدام .

ونهض بعض الرفاق من أماكنهم ، وأخذوا يمشون فى الغرفة جيئة وذهابا ، كأنهم يتحركون فى قفص حديدى صغير ، وانطلق واحد منهم ، وقد بدت أمامه النهاية المفجعة واضحة وضوح السطور القليلة الحاسمة التى حملتها الرسالة ، صارخا فى وجه الآخرين مدينا تلك التحالفات - التى كان يوافق عليها منذ لحظة - التى أدت إلى هذه النهايات المدمرة ، واعتبر التحالف مع « الداوود » آمر لواء الحرس الجمهورى هو الذى قاد إلى إفشاء أسرار الثورة ، وأفضى إلى هذه الكارثة .

ولكن الآن ليست هذه الساعة ساعة لوم أو ندم أو العجز فى النهاية ، لا يليق هذا برجال يوشكون على القيام بثورة ، لابد من مخرج - ولكن من يقود إلى المخرج ؟.

تكلم صدام حسين وأوقف المناقشات التى تولول بعبارات اللوم والندم ، وقال فى حسم مطلوب ومتوقع فى تلك اللحظة : أنا اقترح أن نقبل مشاركته .

ونظر إليه الجميع ، وقد عقدت الدهشة ألسنتهم ، ولكنه كمن يتلو قرارا أكمل : اقترح أن يذهب إليه الرفيق أحمد حسن البكر ومعه حردان التكريتى وصالح مهدى عماش ، أو اثنان منهما ، ويقولون له : نحن نقبل .. حيّاك الله ، وما كنا نتصور من قبل أنك تريد أن تشاركنا .

ويعرضون عليه الموقع الذى يرضيه بعد الثورة فيما عدا رياسة الجمهورية ، ولكن بشرط هو تصفيته فورا أثناء الدخول إلى كتيبة الدبابات أو بعد ذلك .

وبعد حديث قصير من صدام عن الضرورات الثورية ، قال : إننى أخجل من أن أقترح نفسى فى يوم ما لمهمة ـ ولكن هذه المهمة لأ أظن أننى أخجل منها ـ إننى أقترح

عليكم ترشيح الرفيق صدام حسين للقيام بهذه المهمة بدون مناقشة التفاصيل ، ويترك له اختيار اللحظة المناسبة لتصفيته .

ورفعوا أيديهم بالموافقة بالإجماع !!!

ونجح الانقلاب ، وتم تعيين عبد الرازق النايف رئيسا لوزراء العراق كطلبه . وهدأت الأوضاع نسبيا لكن صدام لم يهدأ - يقول الكتاب بعنوان : « الفارس يسترد ثورة شعبه » على صفحات : ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ :

اثنا عشر يوما لم ينم فيها إلا نوما متقطعا قلقا سرعان ما كان يفيق منه ويفتح عينيه فى الليل ، وكأنه يحاول أن يزيح من أمامهما كابوسا فى منامه . تلك كانت من أقسى أيام حياته .

لا ، لم يعد ثمة معنى للانتظار أكثر من ذلك وما بقى فى قوس الصبر منزع .

خرج مبكرا من بيته فى الصباح ، وطلب عقد اجتماع سريع للقيادة القطرية ، وبعد فترة قصيرة كان أعضاء القيادة يجلسون فى أماكنهم ، فيما عدا الرئيس أحمد حسن البكر الذى كان منصبه الجديد يحول دون خروجه من القصر فى ذلك الوقت ، وفيما عدا - أيضا - عزة مصطفى وعبد الله سلوم اللذين سافرا إلى القاهرة قبل قيام الثورة وعندما عرفا بتوقيتها ، بعد أن زعم كل منهما أن لديه عملا هناك لا يستطيع أن يؤجله .

كان اجتماعا قصيرا لم تتردد فيه سوى بضع كلمات قليلة حاسمة ، قال لهم صدام حسين : إننى لم اجتمع بكم يا رفاق لكى نعيد مناقشة القرار الذى اتخذناه فى اليوم السابق على الثورة بشأن تصفية عبد الرازق النايف ، فهذا القرار لا يناقش ، ولكنى أردت فقط أن أقول لكم إنه قد حان الوقت ، و المسألة تعتمد على الجانب الفنى السريع .

قالوا : إننا موافقون تماما واختر الوقت الذى تراه مناسبا .

قال : غدا هو الوقت المناسب .

وانفض الاجتماع السريع الطارىء .

وبعد الاجتماع ، بدأ يتصل بمجموعة من الرفاق ، يثق بهم شخصيا ، ويطلب إليهم الوجود فى القصر الجمهورى غدا قبل الظهيرة ، وكان من بينهم عجاج الأحمد الهزاع ، ثم اتصل بحراسة الباب الخارجى للقصر ، وطلب منهم أن يسمحوا لهم بالدخول فى الموعد المحدد .

ومرت ليلة بطيئة ثقيلة كأنها تحمل فوق كل لحظة من لحظاتها جبلا من الصخر ، وما كادت شمس الثلاثين من تموز - يوليو - تبزغ حتى كان صدام حسين يتهيأ للتوجه نحو القصر . ودخل على الفور إلى مكتب رئيس الجمهورية الرفيق أحمد حسن البكر ، وعرض عليه ما تم فى اجتماع القيادة نهار الأمس ، فوافق على قرار القيادة ، وشرح له صدام الخطوط العريضة لما سوف يحدث بعد تناول طعام الغداء فى هذا اليوم .

كان طعام الغداء يومها غزالا مشويا ذبحه حماد شهاب وجلبه إلى القصر ، ولكن قبل أن يدخلوا غرفة الطعام توقف صدام حسين مع حماد شهاب قليلا ، وانتحى به جانبا وقال له : أبو رعد هذه المسألة ستتم اليوم ، سأتخلص من هؤلاء ! قال أبو رعد وهو يضحك : هل ضبطت الأمور كلها ؟ قال أبو عدى : كل شىء قد ضبط .

ثم نظر فى عينيه نظرة مباشرة وقال سريعا فى حسم : عندما نخرج من غرفة الطعام وتراني ادخل إلى مكتب الرئيس لا تدخل أنت ، ليس لك حاجة بها ، توجه إلى اللواء المدرع العاشر على الفور وطوق القصر ، ادخل رعيل الدبابات إلى داخل السياج الخارجى للقصر لأن عبد الرازق النايف لا ينبغى أن يفلت ، فإذا حاول الإفلات سأقتله . ومن المحتمل أن تحدث مضاعفات ونقتل نحن هنا ، فوحدات القصر تدين كلها بالولاء له ، بما فى ذلك الحراسات الداخلية فى القصر ، بالإضافة إلى حرّاسه الشخصيين وهم اثنا عشر حارسا مسلحين بالرشاشات يحيطون به . فإذا حدثت تلك المضاعفات وقتلنا هنا ، فإنك تستطيع أنت ومن يتبقى من الحزب أن تتسلموا السلطة وتتوكلوا على الله .

على مائدة الطعام كان الرئيس أحمد حسن البكر يجلس وإلى جانبه عبد الرازق النايف وحردان التكريتى وصدام حسين ، وحماد شهاب ، وسعدون غيدان ، وصالح مهدى عماش ، وكان حماد شهاب يضحك وهو يقول : طعام اليوم غزال كله .

انتهى الطعام وخرج من الغرفة سريعا ، كان حردان التكريتى يسير إلى جانبه وهو لا يعرف ، نظر إليه صدام حسين وقال له : « أبو سعد » اليوم تكون المسألة منتهية . قال حردان : اليوم ؟ .. أبا عدى نتفاهم . صعدا الدرج المؤدى إلى مكتبه ، جلسا لحظة ثم نظر إليه صدام فى عينيه مباشرة ، وقال له : أبو سعد المسألة لا تحتاج إلى تفاهم .

قال حردان : حسنا . ولكنه لا يتوقع أن تتم العملية فى نفس اليوم ، ومع ذلك عاد يقول : أبو عدى ، أنت تقوم بالعملية فى هذا النهار ، أخوى سوف تقتلنا ، كيف يمكن إتمامها فى هذا الظهر ، الحرس كله يدين بولائه لعبد الرازق النايف ؟ . قال له صدام : كل شىء تم ترتيبه .

تركه جالسا فى مكتبه وهو يظن أنه اقتنع بتأجيل العملية إلى ساعة أخرى غير هذه الظهيرة ، وهبط الدرج مسرعا لا يلوى على شيء ثم دخل غرفة المرافقين ، وقعت عيناه على الرفاق الذين واعدهم ، قال لهم دون أن ينظر إلى وجوههم : اتبعونى . واجتاز بسرعة غرفة السكرتير ، وكان يقف بها إلى جانب السكرتير سعدون غيدان ، ودخل مباشرة إلى مكتب رئيس الجمهورية . وكان الرفيق البكر جالسا إلى مكتبه وصالح مهدى عماش جالسا أمامه ، أما عبد الرازق النايف فكان جالسا وظهره نحو الباب الخارجى للغرفة .

سحب صدام حسين مسدسه ووجهه نحو عبد الرازق النايف وصاح به : أرفع يديك ، التفت النايف إليه وقال : لماذا ؟ فلما رأى المسدس موجها إليه وضع يديه على عينيه ، وقال : عندى أربعة أطفال . قال له صدام : لا تخف أنت وأطفالك ، لن يحدث لكم شيء ، إذا سلكت سلوكا طبيعيا . عبد الرازق أنت تعرف أنك دخيل على الثورة ، وأنك حجر عثرة فى طريق الحزب ، وهذه الثورة دفعنا من أجلها دم القلب حتى رأيناها ، إن قرار الحزب هو إزاحتك من طريقه .

انتزع مسدسه من جانبه ، وهو يسمع المسدسات فى أيدى رفاقه من خلفه تنسحب طلقاتها ، ووقف صالح مهدى عماش يريد تخفيف الموقف قائلا : انتظروا ودعونا نتفاهم . توجه إليه صلاح عمر العلى وجرّه من يده وأجلسه على مقعده ، فجلس دون أن يحاول التحرك مرة أخرى .

قال عبد الرازق النايف بعد أقل من لحظة : ماذا تريدون منى ؟ سحبه صدام من يده ودخل به إلى غرفة مجاورة وهو يقول له : عبد الرازق نحن لن نقتلك ، هذا هو ما لك علينا ، أما الذى عليك لنا فهو ألاّ تحاول أن تتحرك أية حركة تدفعنا إلى قتلك ، ولابد من أن تخرج من العراق ، فأين تريد أن تتوجه ، فى أية سفارة ؟ .

قال النايف : أذهب إلى لبنان .

قال صدام : لا ، قال النايف : طيب إلى الجزائر .

قال صدام : لا ، قال النايف : إذن إلى المغرب .

قال صدام : موافقــون .

رفع صدام حسين سماعة التليفون فرد عليه عامل السويتش : نعم سيدى . فقطع السلك على الفور ، ونظر إلى برزان وجعفر الجعفرى وقال لهما : أنتما تقفان هنا إلى جانبه ، ولا تتحركان من هذا المكان حتى لو انتقل الكون من موضعه ، وإذا حاول أن

ينهض من مقعده ، أو إذا سمعتم صوت إطلاق نار فى الخارج ومقاومة أطلقوا عليه النار فورا . هل سمعت يا عبد الرازق ؟ قال : نعم سمعتها .

خرج من الغرفة بعد أن أغلقها وتوجه إلى مكتب الرئيس ، سحب صالح مهدى عماش من يده وخرج به من المكتب إلى غرفة السكرتير فوقعت عيناه على سعدون غيدان فاندفع نحوه صدام وقبله وهو لا يدرى ماذا جرى ، قال سعدون : أبو عدى ما هى القصة ؟ قال له صدام : انتهينا من عبد الرازق النايف حسب اتفاقنا . أبو سمرة هذا صالح مهدى عماش معك تذهبان الآن مباشرة إلى كتيبة الدبابات وتجلسان هناك . فذهبا رأسا . وكان طه الجزراوى قد توجه إلى وزارة الدفاع ، حيث كان مبلغا من صدام حسين أن يكون واجبه فى مقر وزارة الدفاع ، بينما كان اللواء حماد شهاب يحيط السياج الخارجى للقصر بدبابات اللواء المدرع العاشر .

كل شىء كان يجرى بهدوء وحزم وسرعة غريبة ، وكأنها مشاهد مثيرة فى فيلم سينمائى . توجه صدام مسرعا صوب الرفاق ، وكان الحرس الخاص بعبد الرازق النايف مازال فى فناء القصر الجمهورى ، وقد أوعز صدام حسين إلى الرفاق باعتقالهم وتجريدهم من السلاح ، وفى لمح البصر وجد كل منهم من ألقى به على الأرض بحركة سريعة وشد وثاقه بعد أن جرده من سلاحه .

ذلك كله جرى وحردان التكريتى لا يدرى أن كل شىء قد تم . رآه صدام نازلا على الدرج من الدور الأعلى وهو يتمخطر ، قال له : حردان أين أنت ؟ قال : لماذا ؟ قال له صدام : حسبتك قد توجهت إلى مقر القوة الجوية . كل شىء قد تم الآن ، امض على الفور وأطلق طائراتك . ركض أبو سعد إلى غرفة المرافقين واتصل بمقر القوة الجوية ، وبعد لحظات كانت طائرات السلاح الجوى تحوم فى سماء بغداد .

حتى هذه اللحظة كان كل شىء يسير بدقة وإحكام ونجاح . ولكن كيف يتم نقل عبد الرازق النايف من القصر ؟ كيف يتم ذلك دون أن يستشعر الحرس الجمهورى الذى كان يدين له بالولاء ، أو أى جندى فى كتيبة الدبابات بأن ثمة شيئا غير عادى قد حدث له ؟ على الأقل حتى يتم إخراجه من العراق هذه الليلة .

نظر صدام حسين إلى حردان التكريتى وقال له : جهز لنا طائرة فى معسكر الرشيد لتنقل عبد الرازق النايف سفيرنا فى المغرب . ثم توجه إلى الغرفة التى يجلس بها النايف وقال له : عبد الرازق سنخرج أنا وأنت الآن من القصر ، وتذكّر أن مسدسى فى مكانه تحت السترة ، وسنمر على الحرس فى طريقنا ، سيؤدون لك التحية فتؤديها لهم بشكل

عادى ، وستتوجه إلى سيارتك الرسمية يرفرف عليها العلم على جانبها فتركبها ، تركب أنت أولا وأنا إلى جانبك ، وبالطبع أنت تعلم أن أية حركة أو أية كلمة سوف تبدر منك داخل السيارة تعنى أنك سوف تتكوم على نفسك وتموت على الفور .

- هل أنت موافق ؟

قال النايف : موافق .

خرج عبد الرازق النايف والى جانبه صدام حسين من الغرفة ، وهما يسيران بهدوء جنبا لجنب ، بينما الحرس الجمهورى يؤدى التحية لرئيس الوزراء وهو يرد عليهم التحية بانضباط عسكرى ، وهم لا يعلمون أن هذه هى المرة الأخيرة فى حياته التى يتلقى فيها مثل هذه التحية . وعند الباب الخارجى كانت أبواب السيارة مفتوحة ، دخل فيها أولا ثم جلس إلى جانبه صدام حسين ، وفى المقعد الأمامى جلس إلى جانب السائق صلاح عمر العلى ، بينما كان قسم من الرفاق قد توجهوا إلى معسكر الرشيد ليصاحبوا السيد السفير الجديد إلى مقر عمله فى المغرب .

فى معسكر الرشيد كانت الطائرة قد أدارت محركاتها ، وعند سلمها وقف برزان وسعدون شاكر وجعفر الجعفرى وعدنان شريف ينتظرون المسافر الذى لن يعود إلى بغداد مرة أخرى . وصعد عبد الرازق النايف إلى الطائرة وأخذ الرفاق مقاعدهم من حوله . وقبل أن يهبط صدام من الطائرة ، أخرج مسدس عبد الرازق النايف الذى كان قد انتزعه منه ، وسلمه إليه ، وقال له : هذا مسدسك ، أما الطلقات فسوف يعطيها لك سعدون شاكر عندما تصلون إلى هناك .

عندما ارتفعت الطائرة فى سماء بغداد ، أخرج صدام حسين منديله ومسح دموعا سقطت من عينيه ، وكان الكابوس الرهيب قد مضى بعيدا فوق السحاب ، وفوق الأرض استعادت الثورة روحها .

عادت به السيارة إلى القصر الجمهورى ، دخل مكتب الرئيس البكر ونظر إليه وقال : بقى إبراهيم الداوود . ولم يكن الداوود يومها فى العراق ، كان فى الأردن يفتش على قطاعات من الجيش العراقى موجودة هناك منذ حرب ١٩٦٧ ، فاتصل حردان التكريتى بضابط بعثى سابق اسمه « حسن النقيب » وقال له : اعتقلوا الآن إبراهيم الداوود . ولكن النقيب الذى لم يكن يعرف شيئا عما جرى ، كان يدّعى أنه لا يسمع ساعتها . قرر صدام على الفور إرسال طائرة بها عدد من الرفاق ، على رأسهم صلاح صالح ، لإلقاء القبض على الداوود بعد أقل من ساعة .

ثم جلس على مقعده أمام مكتب الرئيس ، وأخرج من جيبه بهدوء ورقة وضعها أمام الرفيق أحمد حسن البكر . كانت الورقة تتضمن « بيان ٣٠ تموز / يوليو » الذى كان قد أعده من قبل .

تناول الرئيس الورقة وقرأها ، وأخذ يعيد كتابة البيان بخط يده ولاحظ أن التوقيع هو : أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ، فسأله : ماذا تعنى بهذه العبارة ؟ . قال أبو عدى : فى حساباتى أنه لا حردان التكريتى ولا صالح مهدى عماش يكون أحدهما قائدا عاما للقوات المسلحة .

تابع الرفيق البكر كتابة البيان ، ثم نهضا وخرجا من الغرفة وتوجها معا صوب مبنى الإذاعة . وفى تمام السابعة من مساء ٣٠ تموز - يوليو ١٩٦٨ انطلقت أمواج الأثير لتعلن على جماهير الشعب العراقى ، وعلى الأمة العربية ، وعلى العالم أجمع أن ثورة السابع عشر من تموز - يوليو قد تطهرت ، وأن حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق قد استعاد شعبه واسترد ثورته .

هذه بعض مشاهد من مسيرة الزعيم صدام النضالية قبل أن ينفرد بحكم العراق . أما مسيرته النضالية والدموية بعد الانفراد بالسلطة فى العراق ، وخلال حرب السنوات الثمانى المريرة ضد إيران ، ثم غزوه الكويت وتهديد دول الخليج ، فإن ما سوف يصدر عنها من كتب محايدة وغير ممولة من صدام وحزبه فى العالم ، سوف يفوق فى تقديرى ما صدر من كتب عن هتلر وموسولينى مجتمعين ، ومجازر الحرب العالمية الثانية ، وسوف يصبح مادة دسمة للمتخصصين فى تسجيل صفحات التاريخ الدموية والحالكة السواد .

مذابح جماعية

كانت سيرة صدام حسين كما وردت فى الكتاب « الرسمى » غريبة ، فقد صعد إلى كرسيه على تل من جماجم زملائه ورفاقه فى الحزب والحكومة ، واعتمد القتل والتصفية كوسيلة عادية للصعود إلى السلطة والاستمرار فيها ، ولم يستثن أحداً من رصاصاته حتى أخلص أصدقائه الذين ساندوه فخذلهم ، ورفعوه فشردهم ، ونصّبوه قائدا عليهم فقتلهم جميعا .

ولم تقتصر ممارسة صدام للعبة القتل على صراعات السلطة التى كانت تدور داخل المجموعات الحاكمة - مع ملاحظة أن الكتاب لم يتناول عمليات القتل الجنونية التى مارسها

صدام منذ توليه مقعد الرئاسة ، وهى أخطر ألف مرة مما عرضته الصفحات السابقة – لكن امتدت لعبة الموت إلي الشعب العراقى نفسه ، ووصلت إلى استخدام القوة العسكرية بشكل غير مسبوق ضد مجموعات مختلفة من الشعب ، خاصة الأكراد الذين دفن الآلاف منهم أحياء فى الموصل وأربيل بعد أن تم اغتصاب النساء وتشريد الأسر ، وبيع الأطفال فى سوق بغداد بثمن ٢٠ ديناراً لكل طفل كردى . ووصلت الدموية إلى استخدام الأسلحة الكيماوية ضد قرية حلابجه الكردية ، ليقتل فى يوم واحد ما يقرب من ٥ آلاف كردى ، فيما يشبه « دير ياسين » جديدة تتكرر عام ١٩٨٨ .

الاقتراب من الهاوية

لقد تحول عراق صدام حسين ، كما هو واضح من سيرته فى السلطة ، وسيرته فى إدارة شئون الدولة إلى « جمهورية خوف » ، كما يعبر عنها كتاب آخر ليس من كتب الحزب ، وهو كتاب سمير الخليل ، الذى لم يضع اسمه الحقيقى على غلافه خوفا من بطش صدام حسين به فى الخارج . فقد أصبح العنف يشكل لغة السياسة فى العراق منذ عام ١٩٦٨ ، أى بوصول البعث إلى السلطة ، وتصاعد هذا الاتجاه إلى درجة غير معقولة بعد تولى صدام حسين الحكم . وكانت النتيجة المترتبة على ممارسة هذا الكم الهائل من العنف ، تفشى الرعب بين المواطنين ، وأصبح الخوف هو مصدر شرعية النظام الحاكم ، وقوة فعالة له فى السيطرة على الدولة ، وتحول الحوار السياسى والمناقشات فى الشئون العامة إلى أمر خطير قد يصل بأطرافه إلى المقصلة .

وحقق بعث صدام حسين أعظم انتصاراته بخلق هذا العالم من الخوف ، وتحول الإنسان إلى مجرد كائن حى بلا صوت وبلا رأى .

واتجه البعث نحو صناعة « زعيم مقدس » بعد ذلك ليتحول العراق بعد عدة سنوات إلى « دولة الزعيم » . ففى مدخل كل قرية أو مدينة عراقية تجد صورة بالحجم الطبيعى لصدام حسين محاطا بأضواء الفلورسنت ، بالإضافة لصوره فى كل متجر ومدرسة ، أو نقطة شرطة أو مبنى عام ، حتى المكاتب الخاصة لا تخلو من ذلك ، ويستحيل على أى مسئول رسمى أن يظهر أمام كاميرات التليفزيون بدون أن تكون صورة الرئيس من خلفه .

ومن ناحية أخرى ، فإن صدام حسين يحتل عدة مناصب هامة فى الدولة ، فهو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وقائد مجلس قيادة الثورة ، والسكرتير العام للقيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكى ، ورئيس المجلس الأعلى

للتخطيط ، ورئيس لجنة الاتفاقيات ، ورئيس المجلس الأعلي للزراعة ، ورئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية . هذا فضلا عن الألقاب التشريفية التى يحملها مثل : القائد ، والزعيم ، والمناضل ، والمهيب ، وحامل اللواء ، وفارس الأمة العربية ، وبطل التحرير القومى ، والأب القائد ، والفارس المغوار . ولم يقتصر الغزو الصدامى الفج على ذلك فقط ، بل إنه كان يمتد إلى وسائل الإعلام المرئية ، والمسموعة والمقروءة ، فعلى سبيل المثال يتم ترديد اسم صدام حسين فى الإذاعة من ٣٠ إلى ٥٠ مرة فى الساعة مصحوبا بالألقاب التى تناسب الحال ، فضلا عما تمطره نشرات الأخبار من برقيات التهنئة والخطب المتملقة وبث البرامج والأغانى الوطنية التى تشيد بمجده ، ومزاياه وفضائله .

ويتم عرض أفلام فى التليفزيون لعدة ساعات يوميا تصور صدام وهو فى أوضاع مختلفة : مرة باللباس العربى ، وأخرى فى بزة عسكرية ، أو يعانق بعض الشخصيات الأجنبية فى المطار ، أو يرتدى أحدث الموديلات العالمية ، أو يقرأ القرآن الكريم ، أو يعطى محاضرات فى العلوم ، أو يحل ضيفا على الإفطار فى رمضان لدى مواطنين بسطاء لا يتوقعون حضوره ، وهكذا . كذلك يعرض التليفزيون أفلاما تصور قصة حياته ، ويعيد إذاعتها مرارا وتكرارا على الجماهير لكى يحفظوا عن ظهر قلب كيف تم اختياره عضوا فى الحزب بعد أزمة السويس ، ثم عضوا فى فريق الاغتيالات السياسية ، ومحاولته اغتيال عبد الكريم قاسم فى ١٩٥٩ ، وأنه كان معتادا على استخدام البنادق منذ نعومة أظافره ، وجسارته وولائه للحزب ، وشجاعته فى إنقاذ رفاقه بالاستيلاء على سيارة تحت التهديد ، والرصاصة التى أنتزعت من ساقه بنوجيه منه فى المخبأ ، والانضباط الحديدى الذى أدى به لسحب مسدسه ضد الرفاق الضعفاء ، وذكاءه المتقد الذى مكّنه من أن ينقذ نفسه قبل مجىء الشرطة ناركا بعض رفاقه خلفه .

ويواصل كتاب « جمهورية الخوف » سرد ملامح عملية صناعة القديس ، فيذكر أن التليفزيون كان يصور الزعيم فى نفس الوقت وهو يغدق الهدايا على الناس ، أو يفتح خطا تليفونيا ساخنا مع بعضهم لتلقى الشكاوى ، أو يوزع أجهزة التليفزيون أو أوراق النقد المطبوعة أثناء تجواله . ولم يقتصر الغزو الإعلامى لعقلية المواطن العراقى على وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ، بل امتد إلى النظام التعليمى ، فكراسات المدارس تحمل صورته فى الصفحات الأولى ، وكلماته وأقواله فى الصفحات الأخيرة . ويرتدى الفتيان العراقيون قمصانا تحمل صوره فى أوضاع مختلفة .

والأهم ، أنه عندما يظهر القائد فى مكان ما فإنه يعامل من حوله باحتقار وإزدراء

شديدين ، فيتم تصويره فى الاجتماعات والمؤتمرات التى يحضرها وهو يلقى بنظرات الاحتقار لرجاله حتى الأكثر نفوذا . ويشاهد فى تلك المناسبات أكثر رجاله نفوذا وقد طووا أذرعتهم ، وخفضوا رؤوسهم إلى الأرض ، ويستحيل عليهم أن يدبروا ظهورهم إليه عندما يتركون الغرفة ، بل يتراجعون بوجوههم !

والحقيقة السياسية وراء كل ذلك هى شدة الخوف ، إذ يحتاط الناس لأنفسهم باقتناء صور صدام حسين ، وهى خير ضمان لأمنهم وحياتهم . فتلك الصور هى التعويذة التى تقيهم شر البلية . ولكى يأمن العراقيون على حياة أولادهم ، فإنهم يربونهم على التهليل ليلا ونهارا للبطل المغوار « صدام حسين » . وهكذا تحول العراق إلى ضيعة الزعيم ، أو دولته ، وكلما استشرت هالة الزعامة المصطنعة ، زاد حجم الخوف المحيط بالشعب . وأصبح صدام حسين فى وسعه أن يقول أى شىء دون أن يراجعه أحد خاصة بعد أن أرجع نسبه إلى على بن أبى طالب ، لا سيما وأن الخضوع فترة طويلة لدعاية البعث قد ترك الناس تجمع فى عقولها متناقضات حول الحقيقة فى كل ذلك ، وكانت أبعاد الصورة فى عقولها تتراوح بين السخرية والتصديق .

ومما ساهم فى ذلك هو تطوير صدام حسين « لنظرية جديدة فى الموت » بحيث يتحكم فى الشعب العراقى ، وقادته على كافة المستويات بفعل « الخوف من الموت » . وهى نظرية تحدث عنها السيد « حسن العلوى » فى كتابه الهام : « العراق : دولة المنظمة السرية » . فالقرار العراقى يبدأ من أعلى السلم ، من الموت كأعلى عقاب فى جدول الجزاء ، حلا للصراع الشخصى على السلطة ، وجوابا جاهزا على خروج مظاهرة احتجاج ، وتأديبا للصبيان الذين ورثوا عن آبائهم طريقة الكتابة السياسية على الجدران .

ويبدو أن صدام حسين أراد أن يطبق نظرياته فى ميدان آخر بعيد عن صراع السلطة ، وصراع إدارة عمليات القمع ، فبدأ يفكر فى الخارج منذ وقت مبكر . فقد اتجه إلى شن الحروب ضد الدول المجاورة ، إما ليقوم بتصفيتها بنفس المنطق الذى يتبعه مع منافسيه فى السلطة ، وهو ما حدث مع الكويت ، وإما ليقوم بتأديبها وإجهاض قوتها بنفس الأسلوب المتبع مع الأكراد ، وهو ما حدث مع إيران .

لقد كان صدام يتخيل دائماً أنه يمكن أن يحقق أهدافه « الخارجية » بنفس الطريقة التى يحقق بها أهدافه « الداخلية » . ولم يدرك على الإطلاق - إلا بعد انتهاء الحرب بالطبع - أن النظام الدولى يختلف عن النظام الداخلى ، فإذا كان من الممكن أن تتم السيطرة

على الأمور فى الداخل بقوة العنف ، فإن الخارج معقد لدرجة لا تتيح لأحد تنفيذ السيناريوهات التى يتخيلها ، لكن صدام لم يكن يتصور ذلك .

لقد كان يضع دائما « سيناريو واحد » فإذا لم ينفذ ، كان هناك بالضرورة من يجب أن يكون « ضحية » فى الداخل باعتبار أنه أخطأ خطأ فادحا ، أو أن هناك « مؤامرة » فى الخارج تنفذ ضده . حدث هذا خلال الحرب العراقية الإيرانية مرات عندما كانت بعض الهجمات العراقية تفشل ، وحدث أيضاً عندما كانت بعض الهجمات الإيرانية تنجح ، فقد كان هناك ضحايا عراقيون من الضباط الكبار . كما حدث ذلك خلال غزو الكويت ، عندما « أفلتت » الأسرة الحاكمة فى الكويت مما كان يخطط لها تبعا لسيناريو صدام ، فقد قتل ضابطا عراقيا كبيرا .

ليس هذا غريبا على تفكير صدام ، لكن الغريب أن « بعض الكتابات » تحاول تفسير الوقائع بنفس طريقة صدام فى التفكير . وحسب ما ذكره البعض ، فإن صدام مثلا قد قدّر خلال « هجومه على إيران عام ١٩٨٠ » ، أن الحرب لن تستغرق أسبوعا ، وأن قرارا من مجلس الأمن سوف يصدر عقب بدء القتال بأيام – وكأنه نسّق مع مجلس الأمن – لذا فإن صدام سعى للاستيلاء بسرعة على المناطق التى كان يستهدف ضمها قبل صدور هذا القرار « المتخيل » ، لكن قرار مجلس الأمن لم يصدر ، وبالتالى فهناك « مؤامرة » خارجية لإطالة أمد الحرب بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية بالطبع .

ألم يكن من الممكن أن يضع صدام حسين أو يفكر فى سيناريو آخر ، ألم يكن يقُدّر بأية صورة أن هناك « قوى » قد تدخل لمد أمد الحرب ؟ .. تلك أسئلة لا تطرح فى العادة ، لكن ما يطرح هو أنه ما دام قد فشل « سيناريو صدام » فهناك مؤامرة .

إن ما حدث عام ١٩٨٠ ، حدث عام ١٩٩٠ ، لم يتعلم صدام كثيرا من « درس إيران » واستمر يفكر بنفس طريقة « السيناريو الوحيد » التى تعلمها من خبرة تعاملاته الداخلية مع القوى الأخرى . وربما افترض أن الوضع مختلف ، وأن قوته عام ١٩٩٠ تختلف عن قوته عام ١٩٨٠ ، وبالتالى استطاع أن يبرر « الغزو » لنفسه ، ووضع « سيناريو واحد » مبدئياً هو دخول الكويت ، وأسر الأسرة الحاكمة ، ثم قتلها ، وتشكيل حكومة لعبة بديلة . ولم يحدث ما فكر فيه صدام حسين ، وبالتالى كان يجب « إعدام » الضابط المسئول عن مهمة الهجوم على قصور الحكم فى الكويت ، ثم التفكير فى وجود « مؤامرة » خارجية ، والتصرف تبعا لهذا المنطق .

وتبعا لهذا المنطق ، فقد تناول كتّاب كثيرون هذا الموضوع وركزوا فى كتاباتهم على ما قام به الآخرون ، ولم يركزوا على إدارة صدام حسين للأزمة ، وفى النهاية يظهر أن « ما قام به الآخرون » – وهو بالضرورة تآمر – هو الذى أدى إلى تلك النهاية .

ويبدو هنا أن منطق صدام فى تناول الأمور يجد جاذبية ، لسهولته ، رغم أنه يؤدى إلى كوارث .



الفصـــل الرابـــع

قــوة بلا عقـــــل

« أليست خطة بارعة ، لنطـرد الأتراك من آسيا ، ولنقطع أرز لبنان ، ونبن سفننا ، ثم نطرق الحديد وهو ساخن ، ونبعث بيانا إلى أقاصى العالم الأربعة ، وندعو إلى فلسطين كل من لا يأكل لحم الخنزير .. وهنالك أثبت بالوثائق القاطعـة أننـــى مــن سلالـــة هيرودس » .

● من مسرحية

فريدرش شيلر « اللصوص » ●



وبدأ صدام حسين يجلس على الطاولة كأى لاعب بوكر ، وبدأ يلقى بأوراقه فى كل اتجاه بعد أن تحولت المنطقة كلها إلى غابةٍ تتشابك فيها كافة أنواع الأسلحة ، معتقدا أنه يدير صراع حكم التاريخ بانتصاره فيه فى النهاية ، وأن الوقت فى صالحه وأنه ليس عليه إلاّ أن يطيل الوقت بقدر ما يستطيع ، وأن يستمر فى طرح مبادرات لشق الجبهة الدولية التى بدأت تتكون ضده مع الاستمرار فى إطلاق تهديداته وسيتكفل الزمن بفرض الأمر الواقع . وظل صدام حسين يمارس تلك اللعبة غير مدرك أن مبادراته غير الجادة التى لم تكن أكثر من مساومات ساذجة لن توقف النهاية الحتمية للأزمة ، وإن كانت ستؤجلها بعض الوقت .

وعندما ننظر الآن إلى تلك المرحلة التى أعقبت انتهاء القمة العربية ، والتى شهدت سيول المبادرات والتهديدات والسلوكيات العراقية غير المعقولة ، نكتشف ببساطة أن لعبة صدام الأساسية كانت أن يضع « العالم » فى موقف لا يتمكن فيه من اكتشاف ما الذى يريده صدام حسين ، وبالتالى تظل عملية التفتيش عما يريده لغزا إلى أن ينشق التحالف فلا تنشب الحرب ، أو يظهر حدث جديد فى المنطقة يصرف الاهتمام عما يحدث فى الخليج أو تحل أيام الحرارة الشديدة ، أو البرودة الشديدة أو الرياح العاصفة لتجعل عملية بدء القتال صعبة . وظل يمارس ألعابه مركزا انتباهه ، وحواسه وكل مشاعره على منتصف مارس (١٩٩١) ، فقد كان على استعداد لأن يدفع نصف حياته وتصل الأزمة إلى هذا الوقت دون أن تنشب الحرب ، ولا يعرف أحد على وجه الدقة ما الذى خطط صدام ليفعله فى هذا التاريخ الذى يواكب بدء العواصف وبداية شهر رمضان ، لكن قدره لم يمهله ، فقد انتهى كل شىء قبل منتصف مارس بوقت طويل .

فى تلك الأيام كانت الطريقة العراقية فى إدارة الأزمة غريبة ومبهمة ، فلم يكن صدام يريد أن يقدم بديلا ، أو حتى منطقا معقولا لما فعل ، ولا يريد أن يخرج من حفرة النار التى سقط فيها بكامل إرادته ، وربما كان لا يعرف كيف يخرج منها ، المهم أن الألعاب استولت عليه ، ولم يعد قادرا على الفكاك منها . لكن فى تلك الظروف بدأت ظاهرة أخرى أخطر بكثير من ألعاب صدام حسين فى الظهور ، فقد كان مفهوما أن يقوم الرئيس العراقى بكل ما يستطيع للتخلص من المأزق ، وفرض الأمر الواقع لكن لم يكن مفهوما أن يظهر له أتباع ، ومريدون يقفون إلى جانب الظلم ، ويصفقون له .

وبدأنا فى تلك الفترة نكتشف أمورا كثيرة .

اكتشفنا أن أبواق الدعاية العراقية بقدر ما استطاعت أن تخلط الأوراق وتلوى أيدى الحقائق ، فقد تسللت وسط الجماعات والأحزاب السياسية ، بل ووسط نفر من المثقفين يروجون مجموعة من الأفكار المغلوطة ليس هدفها الحل والربط وردع المعتدى ، ولكنها لغة أقرب إلى ثرثرة المقاهى السياسية .

واكتشفنا أيضا أن حاملى أبواق الدعاية العراقية هنا وفى الوطن العربى يرتدون مسوح الثورية والقومية ، ويضعون فوق أكتافهم عباءة الليبرالية والراديكالية ، وكثيرون منهم بكل أسف لا يعرفون حتى ماذا تعنى هذه الشعارات الهائلة وماذا تقول .

ولم تتوقف حملات بغداد ضد مصر طوال أزمة الخليج ، لكنها ازدادت شراسة بل إنها قد وصلت إلى درجة البذاءة . وفى تلك المرحلة ، وعندما وصلت الأمور إلى تلك الدرجة لم يكن من الحكمة مناقشة السفهاء ، والمغاوير ، أو مناقشة رجل وصل به جنون العظمة إلى درجة إصدار وثيقة تعكس بدائيته فى التفكير ، وعدم الفهم ، يظهر فيها صدام حسين بكل أسمائه الخالدة التى وصلت إلى ٩٩ اسما ، تماما مثل أسماء الله الحسنى ، وهو ما كان يعنى أن جنون صدام يزداد ، ويصعب إيقافه .

ولقد وصلت هذه الحالة بصدام حسين إلى اللعب بكل أوراقه ، ووصل الأمر فى النهاية إلى اللعب بورقة الوثائق السرية ، وهى لعبة خطرة كان واضحا أنها سوف تضر به ، وبالعلاقات العربية وتقاليدها - أكثر مما تفيده .

لقد كشف العراق خلال الأزمة عدة وثائق تصور أنها سوف تقلب الموقف لصالحه ، أو سوف تكشف على الأقل مواقف حرصت الأطراف الأخرى على إخفائها ، وبالطبع فعدد من تلك الوثائق قد تم الاستيلاء عليه خلال فترة الاحتلال من قصر أمير الكويت وولى العهد ، ومن الوزارات الكويتية ، وأهمها تلك الوثيقة التى نشرتها صحيفة « الثورة العراقية » وذكرت فى تقديمها لها أنها - أى الوثيقة - تكشف تفاصيل مذهلة عن العلاقات التى كانت تربط حكام الكويت السابقين بالمخابرات المركزية الأمريكية ، والأدوار الخطيرة المنوطة بهم فى التآمر على العراق ، وعلى عدد من دول المنطقة .

وهذه الوثيقة عبارة عن رسالة وجهها مدير عام الإدارة العامة لأمن الدولة الكويتى ، العميد فهد الأحمد الفهد ، إلى وزير الداخلية الشيخ سالم الصباح بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٨٩ إثر عودته من زيارة قام بها ، ومدير مباحث الأحمدى - حسب الوثيقة - إلى مقر وكالة

المخابرات المركزية الأمريكية فى واشنطن ، وهى زيارة تذكر الصحيفة أنها تمت بصورة سرية حتى لا تثير حساسية دول مجلس التعاون الخليجى والعراق وإيران . وقد تم الاجتماع الكويتى الأمريكى الذى حضره « وليام وبستر » مدير المخابرات المركزية يوم ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ .

وبصرف النظر عن صحة الوثيقة ، أو عدم صحتها ، فإنها تكشف عن وجود تعاون بين أجهزة الأمن الكويتية ، والمخابرات المركزية ، وبالطبع كان العراق يهدف من كشفها إلى تأكيد وجهة نظره بأن هناك مؤامرة كويتية خططت ضده ، بما يبرر قيامه بغزو الكويت ، ولسنا فى مجال الدفاع عن الكويت ، فأهل الكويت أقدر على الدفاع عن أنفسهم ، لكننا نشير هنا إلى عدة أمور قد تكون هامة فى فهم مثل هذه الأشياء :

١ - بواقعية كاملة ، فإن التعاون بين الأجهزة الدولية فى مجال التدريب والمعلومات وغيرها أمور قائمة ومعروفة ، ويثبت نفس المحضر أن الجانب الرئيسى من التعاون الكويتى الأمريكى كان يدور فى هذا الإطار ، ولم يكن هناك تنسيق ضد العراق ، وإن كان هناك تبادل معلومات .

٢ - إن تقارير مختلفة تثبت وجود تعاون عراقى إسرائيلى ، وتعاون وتنسيق عراقى إيرانى وصل لدرجة أن الرئيس العراقى نفسه قد أتهم إيران بعد الحرب بأنها قد غدرت به بما يدل على وجود تعاون غير معلن لابد أنه ضد الأطراف الخليجية ، بالإضافة إلى وجود تعاون عراقى مع جنوب أفريقيا حصل العراق بمقتضاه على أسلحة ، ومدافع من طرازات مختلفة .

٣ - إن تبادل النصائح بين الأجهزة والدول مسائل قائمة أيضا فى عالم اليوم ، وطالما لم تصل الأمور إلى درجة « التآمر » فإن أغلب الأمور تظل مقبولة ، ولا نريد فى هذا الإطار الدخول فى تفاصيل « التعاون العراقى الإسرائيلى » إلا أن هناك رسائل حقيقية - كانت مصر تعلم بها - تذهب وتجىء بين الطرفين مباشرة أو عن طريق أطراف ثالثة .

أما الوثيقة الثانية التى كشفها العراق ، والتى تدور حول « الملحوظة » التى كتبها أمير الكويت إلى الشيخ سعد العبد الله ، على الخطاب الذى كان الملك فهد قد أرسله له يدعو الكويت لحضور لقاء جدة قبل الغزو بأيام ، **فهى ملحوظة هامة بالفعل لكنها لا تقرر جديدا** ، فكل دولة تسعى فى المقام الأول لتحقيق مصالحها الوطنية خاصة إذا ما كانت تلك المصالح تتعرض للتهديد ، وليس هناك شىء فى أن يقول أمير الكويت للشيخ سعد أن يضع

فى اعتباره مصلحة البلاد الوطنية فى المقام الأول ، ليس فى مواجهة العراق فقط – كما تحاول الإيحاءات العراقية أن تقرر – لكن فى مواجهة الحلفاء الخليجيين أيضا .

من الصحيح أن تلك العبارة ربما جعلت الشيخ سعد متشددا بعض الشيء فى محادثات جدة ، لكنها فى النهاية مجرد مفاوضات . ويبدو أن العراق لم يكن يريد أن يتم أى تفاوض فعلى ، بل شيء أشبه بالإيجاب والقبول وينتهى كل شيء . وليس لدينا تعليق أكثر من ذلك على « الوثيقة » ، فالكويتيون أقدر أيضا على التعليق على الوثيقة ، وهى مسألة ترجع أساسا إلى « لقاء مبارك – صدام » الذى تم قبل الغزو بأيام ، والذى قيلت فيه العبارة الشهيرة حول عدم قيام العراق بغزو الكويت ، والتى أصر صدام حسين فيما بعد على أنه قال « إنه لن يغزو الكويت حتى اجتماع جدة » ، ويفترض العراقيون أن الرئيس مبارك « طمأن » الكويتيين إلى أن العراق لن يقوم بغزوهم ، وبالتالى تضمن ذلك نصحا لهم بالتشدد في المفاوضات طالما أن الغزو لن يحدث .

فى هذا الإطار أريد أن أوضح عدة نقاط :

١ – إن صدام حسين قال للسفيرة الأمريكية ابريل جلاسبى – ليس حسب النص الذى كشفه العراق للقاء ، لكن حسب البرقيات التى أرسلتها هى للخارجية الأمريكية – إن الرئيس مبارك قد قام بترتيب لقاء بين وفد كويتى ، ووفد عراقى فى « جدة » ، وبعد ذلك سوف يصل ولى العهد الكويتى إلى بغداد أيام ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ يوليو على الأكثر (وكان لقاء صدام – جلاسبى قد تم يوم ٢٥ يوليو) ، وإننى أبلغت مبارك بأن شيئا لن يحدث إذا أعطانا الكويت بعض الأمل .

وحتى لو افترضنا أن هذا هو ما قيل « لمبارك » بالحرف ، فإنه لم يكن متصورا أن يحصل صدام على « الأمل » فى لقاء جدة وحده ، وأن لقاءات تالية كانت قد تقررت فى بغداد ثم الكويت تصور الجميع أنها قد تحمل « الأمل » الذى ينتظره صدام حسين . بل إن عبارة السفيرة الأمريكية فى برقيتها كانت واضحة ، وهى « إنها شعرت بالراحة عندما سمعت هذا الكلام » ، وبالطبع فإنها فهمت المعنى الحقيقى الذى حاول صدام أن يتنصل منه ، وهو أنه طالما أن المفاوضات ستبدأ فلن يكون هناك عمل عسكرى ، فقد تطول المفاوضات ، لكنها دائما تتضمن تنازلات ، ولم يتصور أحد أن قضايا معقدة تعالج فى لقاء واحد .



□ قال صدام حسين للسفيرة الأمريكية إنه أبلغ الرئيس مبارك فى لقائه به يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ أن شيئا لن يحدث إذا أعطانا الكويت بعض الأمل

٢ – إن ما حدث بالضبط فى لقاء الرئيس مبارك مع صدام حسين فى ٢٤ يوليو هو أن الرئيس العراقى قال للرئيس مبارك : « يا أبا علاء » إن حكام الكويت مذعورون رغم أننى لا أنوى القيام بأى عمل عسكرى ، وأعتقد أنك تستطيع أن تنتهز الفرصة وتطلب منهم ما تشاء وأن تطرق الحديد وهو ساخن لأنهم سوف يبادرون بالاستجابة لمطالبكم ، وسوف يتعاملون معها على نحو يختلف عن الأسلوب الذى أتبعوه معكم فى الماضى ، إننى سوف أعمل – والحديث لصدام – على بحث كافة المسائل المختلف عليها فى المحادثات التى اتفقنا على إجرائها فى جدة ثم فى عاصمة البلدين ، وآمل فى التوصل إلى تسوية مرضية خلال هذه المباحثات .

ولقد سألت بنفسى الرئيس صدام حسين ونحن فى طريقنا إلى الطائرة ، وكان يقف

إلى جانبه الرئيس حسنى مبارك ، عن سر الحشود العراقية ، فقال لى بالحرف الواحد وكأنه يتهكم : يا أخ إبراهيم إن الكويت لا تحتاج إلى حشود عسكرية كبيرة .

لم يكن ممكنا إذن أن يتم استنتاج أن صدام حسين يعد بعدم القيام بأى عمل عسكرى إلى أن تبدأ المحادثات . وهو ما تم تأكيده أيضا خلال اللقاء الذى تم بين صدام حسين والدكتور أسامة الباز فى ٢٦ يوليو ، فلم يكن حديث صدام يحمل معنى التهديد بالتعامل مع الكويت بالقوة إذا لم يتجاوب الوفد الكويتى مع المطالب العراقية ، ولم يكن الرئيس مبارك ليقبل الاستمرار فى « وساطة » إذا كان قد لمس صراحة أو ضمنا أن الرئيس العراقى يقصد ذلك ، فالرئيس مبارك لم يكن ليقبل أن يحمل رسالة إنذار بالويل ، وهو ما أكده للرئيس العراقى فى واحدة من رسائله العديدة له خلال الأزمة .

ومن هنا ، فإن ظاهر الأمور يختلف عن باطنها ، ولم يكن مبارك ليدفع الأزمة فى طريق المزيد من التأزم ، كما يحاول العراق أن يوحى بذلك من خلال وثيقته التى كشفها ، فلكل دولة تقديراتها ، وكل قيادة أوعى بمصالح بلدها .

لكن ما أريد قوله هو أن العراق قد حاول أيضا أن يلعب بورقة « الوثائق » بالإضافة إلى أوراقه الدعائية . والوثائق السابقة تظهر إلى أى مدى لم يتأثر أحد بهذه الأمور ، وإلى أى مدى يمكن فهم الوثائق فى جانبها الصحيح . لكن يظل أن ورقة الوثائق خطيرة ، فلكل دولة أوراقها ، وإذا سادت هذه الروح فإن مناخ عدم الثقة سوف يسود ، ولعل ذلك يوضح لماذا كان الرئيس مبارك « ينذر » من كانوا يهاجمون مصر خلال الأزمة بألاّ يضطرونه إلى الكشف عما لديه ، وكان لديه الكثير .

قبل أن يفيق

ولقد كنا نتصور أن العراق سيدير أموره الخارجية بشكل أفضل ، وأنه قد يطرح مبادرات تساهم فى إيجاد حل حقيقى مقبول للأزمة ، وأنه لن يتبع فى سياسته لإدارة الأزمة نفس الأساليب التى يتبعها لاستمالة الرأى العام العربى والإسلامى ، لكن الصورة كانت على هذا الجانب أيضا سوداء تماما ، فقد كانت مبادرات العراق مستحيلة التنفيذ ، وكأنه يطلقها لكى لا يقبلها أحد ، وكأنه لا يريد بها حل الأزمة ومخاطبة صناع القرار ، لكن يريد بها إحداث فرقعات ، وبيع أحلام جديدة للرأى العام ، لكى يتصور أنه سيتراجع فى آخر لحظة ، لكنه لم يفعل ، فقد كان أسير نفس الأحلام التى أطلقها ، وعندما أفاق ، كان الوقت قد مر ، وكان كل ما يطلقه من مبادرات غير كاف للتعامل مع واقع تحول بالفعل ، ولم يكن أمام صدام إلا أن يركع ، وقد فعل .

ففى الأسبوع الثانى من أغسطس ١٩٩٠ خرج علينا صدام حسين بمبادراته التى ستحل كل مشاكل الشرق الأوسط فى خبطة واحدة وتؤكد زعامته للمنطقة ، وتشعل الأفراح فى كل قلب عربى : إنه مستعد لمناقشة عدة ترتيبات للوضع فى الكويت بشرط أن تنسحب سوريا من لبنان ، وإسرائيل من الأراضى المحتلة ، مع انسحاب متبادل بين العراق وإيران ، قبل أن ينسحب هو وحده ، وفقا لقاعدة الأقدم فالأحدث إلى أن نصل إن شاء الله إلى أحدث هذه الاحتلالات وهو احتلال العراق للكويت ، فيتم بشأنه ساعتها وضع ترتيبات لحالة الكويت ، مع الأخذ فى الاعتبار ما أسماه صدام حسين بالحقوق التاريخية للعراق فى أرضه ، واختيار شعب الكويت ، وبغير ذلك فلا انسحاب ولا أمان ولا استقرار ولا عودة للشرعية .

ومع أنه من الصعب فى ذلك الوقت على أحد أن يأخذ ما يصدر عن العراق من مبادرات وشعارات - تتغير من يوم إلى يوم - مآخذ الجدية ليناقشها ويحكم عليها ، فإننا حاولنا أن نناقش صدام حسين . فحتى لو ألغينا عقولنا وكذبنا شواهدنا ، وصدقنا أنه يريد تحرير الأراضى المحتلة فى الشرق الأوسط على طريقة الجماعات الإرهابية ، بأخذ رهينة والمساومة للإفراج عنها مقابل الاستجابة للمطالب ، كانت قمة السخرية أنه يساوم - إن صدقه أحد - بأخذ رهينة عربية وشعب عربى وأمة عربية مستقلة ذات سيادة ، وكان الأجدر به أن تكون هذه الرهينة قطعة من أرضنا المحتلة فى إسرائيل ، التى أعطاها ظهره مرتين : مع إيران ، وفى غزو الكويت ، فكيف يكون لندائه هذا أية قيمة لدى من يحتلون الأرض العربية ، وهو قد قدم لهم على طبق من فضة السند القانونى لاحتلالهم أراضى الغير . ومن يصدقه إن قال هذا أو أعلنه .

لقد غاب عنه فى هذه المبادرة ، أن هناك منطلقات دولية بالفعل لجميع القضايا التى طرحها فيها . فيحكم قضية فلسطين - على سبيل المثال - قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، ويحكم الأراضى العربية المحتلة فى سوريا نفس القرار . أما الوضع فى لبنان فيحكمه قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ . وأما بالنسبة لانسحاب سوريا من لبنان فتحكمه قرارات القمة العربية فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ وتقرير اللجنة العربية الثلاثية . أما الانسحاب بين العراق وإيران فيحكمه قرار مجلس الأمن رقم ٥٨٩ .

إن الذى كانت تقوله مبادرة العراق بكل وضوح هو أنه يرفض الانسحاب من الكويت ، وأنه يحاول تغطية رفضه لمناقشة الانسحاب من الكويت بجرنا إلى الحديث عن المشاكل المزمنة ، بما قد يوحى - وخاصة للمجتمع العربى - بأنه يطرح مشروعا يحل جميع المشاكل القائمة ، فى حين أنه من المفروض لو كانت المبادرة جادة وصادقة أن يقبل

ما قرره مجلس الأمن فى قراره رقم ٦٦٠ من انسحاب العراق انسحابا فوريا وغير مشروط من الكويت ، وما قرره فى القرار رقم ٦٦٢ برفض ضم الكويت إلى العراق .

كذلك لم يصدقه أحد حين دعا إلى الجهاد المقدس لتحرير المقدسات الإسلامية فى مكة والمدينة . والجميع يعرفون توجهات حزب البعث العلمانية التى لا تعرف مثل هذه اللغة الدينية ولا تفهمها ولا تمارسها .

إن كل العقلاء وغير المأجورين كانوا يعرفون أن العراق لا يستهدف من تلك المبادرة المزعومة ، وتلك النداءات سوى شىء واحد هو الاستفادة من عنصر الوقت لتكريس احتلاله للكويت وتغيير واقعها السكانى بجلب العائلات العراقية للإقامة فيها ، وترحيل العائلات الكويتية إلى العراق وطمس معالم هذا البلد العربى الشقيق .

إن الجميع كانوا يعرفون ذلك ويعونه ، فكان من الأجدى البعد عن هذه الترهات التى لم تعد تجوز على الشعوب . كما أن العزف على الشعارات البراقة بتحرير الأرض العربية والدفاع عن المقدسات الإسلامية ضد الأجانب ، والعزف على نغمة العاطفة الدينية والإسلامية ، أدوات تجاوزها من زمن طويل وعى الشعوب العربية والإسلامية ، لكنهم فيما يبدو كانوا يتوهمون غير ذلك ويصدقون أوهامهم التى رسموها فى أحلامهم .

إن الشعارات الخلابة لم تعد تؤثر فى شعوبنا العربية والإسلامية ، لأنها لا تصدّق إلا الواقع ، ولا تقتنع إلاّ بالحقائق الملموسة ولغة العصر القائمة على المنطق والإقناع وحدهما ، وليس على الدجل السياسى والديماجوجية المرفوضة .

على سبيل المثال أيضا ، فإنه فيما يتعلق بالبعد السعودى العراقى ، فإن المبادرة المزعومة كانت تحاول أن تتجه به إلى ما يلى :

١ - تسليط الأضواء على موضوع وجود القوات الأجنبية فى السعودية ، كما لو كان هو الموضوع الأساسى وليس احتلال الأرض الكويتية هو السبب وهو النتيجة أيضا ، وتلك مغالطة مكشوفة تماما .

٢ - إظهار أن العراق يعترض على وجود القوات الأمريكية فى السعودية ، ولكنه لا يعترض على وجود قوات عربية هناك ، ولكن بشرط أن يشارك فى اختيارها ، وأن تكون ترتيبات وجودها وواجباتها محددة بقرار مجلس الأمن . أى أن العراق يرفض الدور العربى فى إرسال قوات للسعودية ، وفى هذا

الموقف تناقض واضح وغريب ، ففى الوقت الذى يرفض فيه العراق دور مجلس الأمن بالنسبة للكويت ، فإنه يطالب به بالنسبة للسعودية .

٣ - المطالبة بتجميد قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق ، وأن تطبق فقط على من يخرق الترتيبات المشار إليها ، أى على إسرائيل وسوريا وإيران فى حالة عدم انسحابها من الأراضى التى تحتلها أو توجد فيها .

إذن فإن الهدف من وراء هذه المبادرة كان هو السعى إلى التخلص من قرار المقاطعة ، والالتفاف حول الحملة الموجهة ضده بسبب احتلاله للكويت ، وتهديد الدول العربية الأخرى .

إن الشعوب لا تعيش إلا بالديمقراطية والحرية الحقيقية ، وحق التعبير عن الرأى وحق الاختلاف مع الآخرين بغير سحلهم فى الشوارع ، وإعدامهم رميا بالرصاص ، فهل كان لديه شىء من ذلك نستطيع الاقتناع به لنعرف بعد ذلك نواياه المقدسة لتحرير الأرض مقابل الإفراج عن الرهينة شعب الكويت .

لقد نسى الرئيس صدام حسين أو تناسى ، وهو يعلن عن خطته الكبرى لحل القضية العربية ، أنه يتحدث عن حق العراق التاريخى فى الكويت ، ولم يكن هناك من يصدقه ، فلقد كان أول إعلان صدر عن العراق بعد كارثة الاحتلال هو بدء الانسحاب الوهمى من الكويت ، ثم أسفر ذلك عن تمثيلية مضحكة هى إحلال قوات جديدة بما أسماه « الجيش الشعبى » وتدعيم مراكز جيش الاحتلال العراقى للكويت ، ثم طلع علينا بمهزلة « حكومة الكويت الحرة المؤقتة » التى ناشدت رئيس العراق - فى استعطاف واسترحام - الانضمام النهائى والأبدى إلى الوطن الأم .

هل كانوا يتصورون أن هناك من يصدق هذه الترهات الساذجة ؟.

إن الشعوب والحكومات أكثر وعيا مما كانوا يظنون ، مأساتهم أنهم مازالوا يعيشون فى ظل أوهام ثلاثين عاما ماضية ، ويحلمون بزعامة لن تجىء أبدا إلى حكم يقتل بالرصاص من يخالفه فى الرأى ، ويشنق شعبه ، ويصرع كل صاحب رأى حر ، ويهدد بالويل والثبور كل من لا يصدق أكاذيبه ومزاعمه .

لقد عفا الزمن على هذه الديماجوجية السياسية وحلم مواجهة القوى العظمى والخروج منها منتصرين سياسيا . أما ما حدث مع جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ فلم يكن ليتكرر مرة أخرى لاختلاف الظروف العالمية والإقليمية ، ولسبب آخر أكثر إقناعا هو أن عبد الناصر واجه

هذه القوى العظمى باسترداد قناة تجرى فى أرض بلاده ، وليس باحتلال أرض دولة عربية ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة ، والجامعة العربية .

وما لم يعرفه صدام حسين هو أن إدارة أزمة على نمط أزمة الخليج بنفس عقلية ١٩٥٦ التى أدار بها عبد الناصر أخطر معارك حياته وهى معركة القناة ، لن تخلق سوى كارثة عظمى لكل الدول العربية وأولها العراق نفسه ، وأنه سوف يبدد طاقات الأمة العربية لسنوات لا يعرف إلا الله كم عددها ، وسوف يعيد المنطقة كلها إلى الوراء ، بعد أن كانت قد لاحت أمامها بوادر فرص التقدم بعودتها إلى حظيرة التضامن العربى قبل أن تقع الكارثة فوق رأس الجميع .

ثم من الذى أعطى صدام حسين حق التخطيط لحل كل مشكلات العالم دفعة واحدة ؟ ومن الذى أعطاه هذا الحق وهذا التفويض العالمى ، كما لو كان يملك مقدرات العالم فى يمينه ؟ . من الذى أعطاه الحق فى أن يطلب أن تنسحب القوات التى استجابت لمطلب السعودية لمساندتها والدفاع عن أراضيها ، وأن تحل محلها قوات عربية ، يحدد مجلس الأمن حجمها وجنسيتها وواجباتها وأماكن وجودها بين القوات العراقية والسعودية . وأن يحدد أيضا شرطا آخر عجيبا وغريبا ومحزنا ، وهو ألا يكون من بينها قوات مصرية ، وهذا نص بيانه - لأن مصر اتخذت منها أمريكا متكأ لها فى نوازعها ضد الأمة العربية . قوات مصر التى ساندت العراق فى حربه الطويلة ضد إيران ، والتى دافعت عن كل أرض عربية تعرضت للعدوان فى كل التاريخ العربى ، والتى أشاد بها صدام حسين نفسه حتى قبل غزو قواته للكويت بأيام ، وربما بساعات ؟ .

كل ذلك لأن مصر أدت واجبها القومى وأدانت احتلال أرض عربية جديدة ووقفت ضده .

ومع أن المغالطة كانت واضحة فى إشارته إلى « قوات تابعة لحكومة مصر » استمرارا للعزف على النغمة المفضوحة فى محاولة للتفرقة بين الشعب المصرى وحكومته ، والتى يتصور صدام حسين والذين سدد لهم بعض الفواتير فى مناسبات متعددة نعلمها جيدا - ولم يحن الوقت بعد لتعريتها والكشف عنها - أنها سوف تؤتى ثمارها فى استجداء تأييد الشعوب العربية .

ولقد قلنا وقتها له بكل تواضع ، إن حكومة مصر لا تستأجر قوات أجنبية ولا قوات من المرتزقة ، وأن قواتها من صلب أبناء شعبها الصادق الصابر على رزايا الزمن وبلاوى

الأيام وأذى بعض الأشقاء من طلاب الزعامة ، وأنه - أى الشعب المصرى - قد تلقى الإشارة وفهمها على وجهها الصحيح ، وليس كما يحلم صدام حسين .

لقد فهم الشعب المصرى ، أن رئيس العراق الذى يحلم بالزعامة العربية ، يدين كل شعب مصر بالتآمر مع أمريكا ضد الأمة العربية .

أما ثالث بنود المبادرة الصدامية العالمية لحل قضايا الشرق الأوسط فكان الذى يطالب فيه بوقف الحصار ضد العراق ، وإلاّ فإنه والخيرون من أبناء الأمة العربية وشعب العراق سوف يتعرضون بشدة للمخططات العدوانية والنزعات الشريرة إلى أن يخرج أصحابها مدحورين ملعونين من المنطقة يجرون أذيال الخيبة والعار ، مختتما تلك الفقرة الحماسية بذلك القرار البليغ « والله أكبر وليخسأ الخاسئون » .

وكان الموقف المصرى ، أننا لا نتمنى لشعب العراق أن يعانى من آثار هذا الحصار ، ولا أن يدفع أبناء العراق ثمن أحلام قائدهم صدام حسين وقيادة حزبه ، غاليا ، ولا نريد للعراق أبدا أى أذى ، ونطمح فى أن يتغلب نداء العقل وتغليب المصلحة العربية العليا على أهواء حكام العراق وتطلعاتهم ، وفى أن يدخر قادة العراق قوته التى أهدرها من قبل فى حرب ضارية طويلة مع إيران ، وفى هذه الكارثة العربية الجديدة للمعركة الحقيقية التى ينبغى أن نتوجه لها كلنا ، وهى تحرير الأرض العربية ، وليس لاحتلال دولة عربية وتهديد دول عربية أخرى .

لقد كان الأولى بالرئيس صدام حسين أن يخرج علينا مجيبا على سؤال محدد ، وأن يجيب عنه دون لف أو دوران أو مراوغة : هل هو مستعد للانسحاب من دولة الكويت ، والتراجع عن قرار ضمه لها ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وقبول عودة الشرعية إليها ، وتسوية الخلافات القائمة بين العراق والكويت بالتفاوض باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ؟ .

كان هذا هو السؤال الوحيد الذى تستطيع إجابته وقتها وقف حصار العد التنازلى باتجاه الحرب .

لكن صدام حسين لم يتراجع ، أو لم يتقدم خطوة واحدة أكثر عقلانية ، وظلت تلك المبادرات المستحيلة تمثل صلب إدارته للأزمة حتى فاجأته الحرب ، وحتى قامت مقاتلات وقاذفات القوات المتحالفة بتلقينه درسا لمدة شهر كامل استمرت خلالها الغارات المكثفة ضد القوات والأهداف الاستراتيجية العراقية . ولأنه لا يخضع إلاّ للقوة ، فقد بدأ يتنازل ويقدم

« مبادرات » لاحت فيها لأول مرة كلمة الانسحاب ، التى لو كانت قد ظهرت ، ولو فى شكل تورية ، قبل ١٥ يناير لما نشبت الحرب واستغرق الأمر ٢٩ يوما كاملة من صدام ليفهم أنه يجب أن يتنازل . وفى ١٥ فبراير قدم مبادرته الأولى لما بعد الحرب ، ولكن كانت هناك شروط ، ولم يكن أحد على استعداد لقبول شىء أقل من الانسحاب بلا شروط .

جاءت المبادرة فى شكل بيان لمجلس قيادة الثورة العراقية فى وقت كانت الحرب البرية فيه على الأبواب .

وكان المتأمل للغة هذا البيان وكلماته ، وما احتوى عليه من بنود يلاحظ أنه قد تضمن نقطة إيجابية واحدة ، أما باقى نقاطه فقد تكفلت بمحو أية آثار لهذه الإيجابية بعد عدة سطور .

فمجلس قيادة الثورة العراقية ، أى صدام حسين ، حيث لا أحد غيره فى العراق يجرؤ على التفكير أو المبادرة بعرض قبول التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، أى يقبل بمبدأ الانسحاب من الكويت بعد أن كان يرفض ذكر كلمة « الانسحاب » أو حتى كلمة « الكويت » فى كل بياناته وبلاغاته ، لكنه يضع لهذا القبول - وعلى الطريقة العراقية فى الادعاء والتضليل - شروطا تعجيزية تجعل من قبول القرار حبرا على ورق لا يغير من واقع الأوضاع ولا يلبى قرار مجلس الأمن .

فهو يشترط وبعد مقدمة بلاغية مليئة بالعبارات الجوفاء ما يلى :

١ - إلغاء مجلس الأمن لكل قراراته الصادرة ضد العراق بمجرد وقف إطلاق النار ، وإلغاء كل الآثار المترتبة عليها .

٢ - انسحاب إسرائيل من فلسطين والأراضى العربية التى تحتلها فى الجولان ولبنان .

٣ - أن يكون « الترتيب السياسى » الذى يتفق عليه - يقصد بالنسبة للكويت - منطلقا من إرادة الشعب الكويتى - بالطبع - وطبقا لممارسة ديمقراطية حقيقية فى الكويت أيضا - وليس فى العراق بالطبع .

٤ - إلغاء كل الديون المترتبة لدول الخليج والدول المتحالفة على العراق وعلى دول المنطقة التى تضررت من العدوان ، ولم تشارك فى الحرب بإرسال قوات إليها - يقصد غالبا حليفيه اليمن والأردن لكى ينالا بعض التعويض عما كان قد وعدهما به من غنائم لن يستطيع أن يوزعها عليهما فى ذلك الوقت .

٥ – تعهد الدول التى اشتركت فى الحرب بتمويلها بإعادة بناء ما دمرته فى العراق ، وذلك – وبالحرف الواحد – طبقا لأفضل المواصفات على نفقاتها الخاصة ودون أن يتحمل العراق أية تكاليف .

٦ – أن تترك لدول الخليج بما فيها إيران – إيران التى حاربها العراق ٨ سنوات ، فقتل نصف مليون من أبنائها وفقد ٨٠٠ ألف عراقى فى معاركه معها – مهمة إجراء ترتيبات الأمن فى المنطقة وتنظيم العلاقة فيما بينها بدون تدخل خارجى .

٧ – إعلان منطقة الخليج منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية ومن أى شكل من أشكال الوجود الأجنبى .

هذه هى الشروط التى غطى بها صدام حسين ضعفه واضطراره لإعلان الاستعداد للانسحاب من الكويت لأول مرة ، تحت وطأة الضربات الجوية لجيشه ، بعد أن كان يستشيط غضبا إذا ذكر أحد أمامه كلمة « الكويت » ويصر على أن اسمها هو « المحافظة رقم ١٩ من العراق » ، أو كلمة « الانسحاب » ويعتبرها مرادفا لكلمة الخيانة .

ففى تلك الفترة أصبح الانسحاب ممكنا ، لكنه تحت غطاء تعبير بلاغى معتاد من العراق اسمه « التعامل » مع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ لكن بشروط بعضها يمكن مناقشته ، والبعض الآخر لا يثير سوى العجب ، كشرط إسقاطه ديون العراق لدول الخليج ودول الحلفاء ، وإسقاط ديون « حلفاء العراق لدى هذه الدول » .

أما ما كان يستحق ما هو أكثر من العجب فهو شرط قيام المجتمع الدولى – الذى ظل يتوسل لصدام حسين ٦ شهور كاملة أن يعلن فقط استعداده للانسحاب من الكويت لكى يتجنب العالم الحرب – بإعادة تعمير العراق وإعادة بناء كل ما دمرته الحرب المهلكة التى جرها صدام حسين على شعبه ، ووفقا لأفضل المواصفات ، والحساب مدفوع مقدما والفواتير خالصة الثمن ، ومن دون أن يتحمل العراق أية تكاليف مالية كما جاء فى البيان .

ومع أن قرار مجلس الأمن يطالب بالانسحاب غير المشروط من الكويت ، وإعادة الشرعية الكويتية ، فقد كانت شروط العراق الهزلية وغير الهزلية موضعا للمناقشة كما لو كانت قابلة للبحث والدراسة ، لكن المناقشة كانت تسفر عن تساؤلات لا إجابة لها :

أولا : هل من الممكن حتى لو قبلت إسرائيل الانسحاب من الجولان ولبنان أن يتم هذا الانسحاب خلال شهر كما يطالب البيان ، وتنفيذ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بالانسحاب من سيناء استغرق ٣ سنوات وعلى مراحل ؟ .

وهل يتوقع أحد أن تقبل إسرائيل بهذا الانسحاب لمجرد حل مشكلة عربية هى مشكلة احتلال العراق للكويت وإعادة شعبها المشروع إليها ؟ وما هى مصلحة إسرائيل فى ذلك ونحن فى عالم تحكمه المصالح ؟ وهل ستقبل به فقط إنقاذا لماء وجه صدام حسين ؟ .

وماذا إذا رفض المجتمع الدولى الربط بين القضيتين ، وقد رفض من قبل ، هل تبقى الأوضاع على ما هى عليه ، وهل يخدم ذلك جهود حل قضية فلسطين واحتلال إسرائيل للجولان ولبنان التى تجمدت بسبب غزو الكويت وما جرّه على المنطقة من ويلات الحرب ؟ .

ثانيا : ما هو معنى شرط أن تنطلق الترتيبات التى يتفق عليها بالنسبة للكويت من إرادة الشعب وفقا لديمقراطية حقيقية وليس انطلاقا من امتيازات أسرة حاكمة ، كما قال البيان ؟ ألم يكن ذلك يعنى التدخل فى الشئون الداخلية لدولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وعضو فى الجامعة العربية والأمم المتحدة والمنظمة الإسلامية ومجلس التعاون الخليجى ؟ ومن منح العراق سلطة الرقابة على الترتيبات السياسية لدول أخرى مستقلة ؟ .

وما معنى الحديث عن ديمقراطية حقيقية كشرط من شروط انسحاب العراق من الكويت .. والعالم بأجمعه يعرف أن النظام العراقى « برىء » من أية شبهة ديمقراطية منذ جثم على أنفاس الشعب العراقى بالحديد والنار فى عام ١٩٦٨ وإلى الآن ؟ ثم ماذا عن امتيازات الطبقة الحاكمة فى بغداد والحزب الذى فوق الجميع ، وأموال العراق التى بددها فى مغامراته العسكرية وطموحاته التوسعية ، وعلى أجهزة الدعاية والإعلام بسفه لم يسبق له مثيل ؟ هل استشار أحد الشعب العراقى فى كل ذلك ؟ .

لقد كان من الواضح للعيان أن البيان العراقى ليس مبادرة جديدة ، فهو تكرار لما سبق وأصدره صدام حسين فى ١٢ أغسطس ٩٠ وأسمته أجهزته « مبادرة لحل الأزمة » .

فإن كان هناك جديد فى ذلك البيان ، فهو فقط فى أنه أضاف بندى إسقاط ديون العراق

وحلفائه ، وإعادة بناء العراق وفقا لأفضل مواصفات الهزليين ، والذى لا يتصور أحد صدورهما ضمن مبادرة جادة .

ولم يكن هناك تفسير لهذا البيان سوى محاولة النزع الأخير لتجنب المواجهة البرية أو تأجيلها مع القوات المتحالفة ، بعد أن فقد العراق بكل أسف ثلث قواته المدرعة وكل قوته البحرية ، وتم تجميد سلاحه الجوى ، وبعد جميع الدلائل الموجودة على مسرح العمليات والتى توحى بأن الهجوم البرى أصبح وشيكا أو خلال أيام قليلة . ولم يبق إلاّ أن تشن القوات المتحالفة هجومها البرى فتعزل الكويت عن العراق فى عملية خاطفة ، وتقع قوات العراق المتمركزة فى الكويت فى قبضتها ويصبح أمر استسلامها بعد ذلك مسألة وقت لا أكثر .

وبعد أن كان القائد المغوار يتحدث بصلف وكبرياء عن أنه ليس هناك احتمال الواحد فى المليون فى هزيمة العراق فى الحرب ، خرج ببيان يتلمس الطريق إلى تفادى المعركة البرية التى أصبحت فيها هزيمته مؤكدة بنسبة مليون إلى واحد . ولكنه وفقا للقاعدة المعروفة بأن الإنسان عندما يزداد ضعفا تزداد مطالبه ، وكعادته فى الصلف والغرور ، راح يملى شروطا كشروط المنتصر ، وينسى أنه فى الحرب ليس هناك مجال للمراوغة ولا للعبارات الطنانة ، فإما الفوز ، وإما الاستسلام بغير قيد ولا شرط .

ولم تمض أيام قليلة ، حتى بدأت المعركة البرية ، ولم تمض ٧٥ ساعة على بداية المعركة البرية حتى كان صدام حسين قد أفاق ، لكن بعد فوات الأوان ، فقد استسلم بلا قيد وبلا شرط ، تاركا كل مبادراته السابقة لتوضع فى المكان اللائق بها على صفحات التاريخ .

فى النهاية ، لعل إحدى أهم العبارات ذات الدلالة التى ذكرت بعد الحرب ، هى العبارة التى وردت فى تقرير « البنتاجون » الذى صدر فى أبريل ١٩٩٢ ، حول حرب الخليج ، والتى تقرر « أن قوات التحالف لم تلحق الهزيمة بقوات صدام حسين فحسب ، بل ألحقت الهزيمة باستراتيجيته أيضاً ، فقد هزمت استراتيجية صدام حسين السياسية والعسكرية هزيمة منكرة » .(*) فقد أوضحت هزيمة صدام أن كافة « ألعابه » السياسية - وليس روادعه العسكرية فقط - لم تكن ذات جدوى بالنسبة له فى إدارته للحرب ، إذ أنها

(*) Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress, Pursuant to Title V of the Persian Gulf Conflict Supplemental Authorization and Personnel Benefits Act of 1991 (Public Law 102-25), Chapters 1 through VIII, (April 1992).

كانت غير مقنعة ، وغير فعالة ، فلم يكن أحد ليقتنع « بالربط » الذى عبر عنه صدام حسين ، أو بحسن نواياه فى طرح مبادراته ، لذا لم يتحرك أحد لمساندته ، أو دعمه ، بل إن من ساندوا تلك المبادرات الإعلامية وقت الأزمة - بافتراض أنهم كانوا صادقين ، وليسوا متآمرين أو مغيبين عن الوعى - قد فهموا مغزاها بعد انتهاء الحرب ، بعد أن أدركوا أن كل أوراق صدام حسين كانت جوفاء ، فعلى حد قول إحدى العبارات التى وردت فى تقرير البنتاجون : « رغم أن صدام حسين لا يزال فى السلطة ، فقد شلت مكانته السياسية ، وشاب آماله السياسية عدم اليقين ، وأصبح الآن شخصاً منبوذا على الصعيد الدولى ، وقد افتضحت آماله بقيادة تحالف مضاد للغرب من الشعوب العربية والإسلامية على أنها تبجحات خطيرة : وفى نهاية المطاف فارغة ».[*] وبعيدا عن تقرير البنتاجون ، فإن كل ما طرحه صدام حسين كان لإدارة أزمته ، وليس لحل أزمات عربية وإسلامية ، وكان هذا بالضبط هو ما فهمه العرب والمسلمون ، فمزاعم صدام حسين حول « الوقوف ضد الغرب » كانت فى حقيقتها موقف مساومة » يراد به التقرب إلى الغرب .

لقد كان كل ما يفعله صدام مفهوما تماما ، لكن لا يعلم أحد حتى الآن ما هى حسابات صدام حسين التى جعلته يتصور أنه يمكن أن يلعب « بأوراق فارغة » ، وأن يؤثر بمثل هذه الأوراق .

كما أن طريقة العراق فى إدارة الأزمة هى نفس طريقته فى إدارة العلاقات قبلها مع الولايات المتحدة ، طريقة تعتمد على « المواجهات الكلامية » المباشرة بصرف النظر عن « حقائق القوة » . كان العراق خلال الأزمة يطرح مشروعات ، ومشروعات ، لتحرير المنطقة ، والعالم الثالث ، وهو يدرك جيداً أن قوته لا تسانده . وقبل الأزمة دخل فى مواجهاته الشهيرة مع الولايات المتحدة ، والتى تصاعدت خلال عام ١٩٩٠ ، واتضحت فى خطاب « صدام » فى قمة مجلس التعاون العربى فى عمان ، واتضحت كذلك فى مطالبته بخروج السفن الأمريكية من الخليج ، ولم تكن هناك حقائق قوة تسنده .

كان العراق ، يتعرض بالتأكيد لحملات دعائية ، واستفزازات ، وهى نفس الحملات والاستفزازات التى تعرضت لها ليبيا قبله بشهور قليلة بسبب ما سمى بالنشاط الكيميائى الليبى فى « الرابطة » ، لكن المسألة لم تتجاوز مع ليبيا هذا الحد ، رغم تصاعدها على

(*) المصدر السابق .

مستوى التوقعات إلى طرح احتمالات توجيه ضربة عسكرية ، وخلافه ، أما ضربات العراق فقد تصاعدت فى عدة اتجاهات ، أهمها :

١ - اتجاه الولايات المتحدة الذى اتضح فى أوائل عام ١٩٩٠ .
٢ - اتجاه إسرائيل الذى اتضح فى أبريل ١٩٩٠ .

وكان من المفهوم وقتها أن ما يقوم به العراق مجرد « كلام » ، فلم يكن ليتمكن من توجيه ضربة ما للولايات المتحدة ، ولا لإسرائيل ، وصدام نفسه لم يقل إنه سيضرب إسرائيل بل سيرد إذا قامت هى بضربه ، ثم توسع بعد ذلك إلى مدى - تتجاهله الكتابات التى تتناول السلوك العراقى - وصل إلى تهديد إسرائيل إذا ضربت أية دولة عربية ، وكان مفهوما أن ذلك لن يحدث ، رغم أنه أمر جيد أن يقول العراق ذلك .

إن ما لم يفهمه من يتناولون « سلوك العراق » فى كتاباتهم وفى تصريحاتهم وكأنه رد فعل للضغوط التى مورست ضده ، أن العراق كان يقدم ما يغذى به الحملة ضده ، فهو يعلن عن امتلاكه أسلحة كيميائية صراحة ، ويعلن عن امتلاكه « صاروخ مضاد للصواريخ » ، (العابر) ، ويعلن أنه سيطلق قمرا صناعيا إلى الفضاء فى عيد ميلاد الرئيس صدام ، وأنه صنع أجهزة « كريترون » .

هذا ما يتجاهله هؤلاء الكتّاب ، والسؤال هنا : لماذا كان الرئيس العراقى يعلن عن امتلاكه أسلحة وقدرات لم يكن يمتلكها ، كالصاروخ المضاد ، أو القمر الصناعى ؟ بالطبع فإن الدول الأخرى كانت تفهم تلك الأمور ، لكن وسائل الإعلام ربما لم تكن تفهم ذلك ، وربما وجدت فى كل هذا ما يغذى الحملة ضد العراق ، وربما أرادت القيادة العراقية نفسها ذلك .

كان هذا كله « تمهيدا » لموضوع الكويت ، وهو ما لم تحاول الكتابات التى صدرت بعد الحرب أن تؤكده ، كما لم تحاول أن تقطع بهدف قيام العراق بدفع السعودية لتوقيع اتفاقية « عدم اعتداء » ، مع أن هناك ما يربط البلدين - رسميا - وهو اتفاقية « دفاع مشترك » . والأمر واضح ، فلم يكن من الممكن تصور أن العراق يخشى من عدوان سعودى بحكم موازين القوة ، لكن المتصور أن هدف العراق كان « طمأنة » السعودية مقدما عندما تقف قواته على حدودها .

إن اتجاه الضرب العراقى « الثالث » الأكثر جدية ، كان اتجاه « الخليج » ، أما الاتجاهان السابقان فقد كانا لأهداف خاصة بالتمهيد لهذا الاتجاه الثالث ، ولم يحاول أحد أن يجيب عن عدة أسئلة هامة :

ما الذى فعله العراق ضد الولايات المتحدة خلال مرحلة التهديدات ؟ أو ما الذى فعله ضد إسرائيل خلال نفس المرحلة ؟ وما الذى كان من الممكن أن يفعله ؟ ولماذا تقوم دولة تعرف أنها مستهدفة من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وبريطانيا بفتح جبهة مواجهة جديدة ، ثم تقوم بغزو ؟ .

خلال الأزمة طرحت تلك الأسئلة بصورة أخرى ، فالعراق يطرح مشروعات لتحرير كل المناطق المحتلة ، ولحل كل مشاكل المنطقة ، والهدف لم يكن كذلك (تحرير الأرض أو حل المشاكل) لكن الهدف كان « الكويت » !

الفصل الخامس

المراوغ الأكبر

« وظل يكذب ويكذب حتى صدق نفسه » .

● اميل زولا فى قصته « الطاغية » ●



سوف يذكر التاريخ هذه الساعات الحرجة من تاريخ الأمة العربية والتى سبقت الغزو الصدامى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ ، ولسوف يظل المؤرخون والكتّاب والمحللون يتحدثون عن هذه الساعات المصيرية ، ويتوقفون عندها طويلا بوصفها الساعات التى سبقت الكارثة . وهل هناك كارثة أعظم من كارثة غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بدبابات القهر والبغى والعدوان .

وفيما بين ذهاب الرئيس حسنى مبارك إلى بغداد يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ فى محاولته التاريخية لاحتواء الأزمة العنيفة التى وقعت بين العراق والكويت ، واللقاء المغلق المنفرد مع الرئيس صدام حسين والذى أكد له فيه أنه لن يستخدم القوة العسكرية ولن يغزو الكويت ، ثم سافر الرئيس فى نفس اليوم إلى الكويت ومنها إلى جدة فى سعيه الجاد لرأب الصدع - جرت مياه كثيرة فى البحر العربى المتلاطم الأمواج العاصف الرياح ، أغلبها مياه عكرة ملوثة بالنيات السود ، ومن بينها مثلا تصريحات طارق عزيز وزير خارجية العراق ، وطائرة الرئيس حسنى مبارك مازالت فى الجو فى طريقها من بغداد إلى الكويت ، تصريحات خبيثة تقول : إن اللقاء الذى يجمع بين العراق والكويت فى جدة هو لقاء بروتوكولى . ولم يرتح الرئيس لكلمة لقاء بروتوكولى . وهل كانت رحلة الرئيس الشاقة بين عواصم الدول الثلاث لمجرد أن يجلس العراقيون والكويتيون فى لقاء دبلوماسى ، لمجرد شرب القهوة وتبادل الكلمات . ولقد رأى الرئيس مبارك أن هذه بادرة غير طيبة من الجانب العراقى لاتدل أبدا على حسن نياته ، بل إن المسئولين فى الكويت توجسوا خيفة ، وقابلوا التصريحات العراقية بخوف واندهاش .

وعندما عاد الرئيس إلى القاهرة فجر الأربعاء ٢٥ يوليو ، كلف الدكتور أسامة الباز مدير مكتبه للشئون السياسية بالسفر إلى بغداد فورا ، ونقل رسالة شفهية إلى الرئيس صدام حسين هدفها التعرّف على النوايا الحقيقية للعراقيين ، وللإجابة عن سؤالين محددين :

١ - لماذا أصدر طارق عزيز تصريحاته المغلفة ، ولم يكن يصح أبدا أن يقال إن لقاء جدة هو لقاء بروتوكولى ، والمفروض أن يكون اللقاء هدفه تسوية الخلافات بين العراق والكويت بالطرق الودية ؟ .

- لماذا لايشترك طرف ثالث مع العراق والكويت لتهدئة الجو وخلق مناخ مناسب للتفاهم ، والتدخل عند وقوع خلاف حاد بين الطرفين المتنازعين ، وحتى لا تحتدم المشاكل وتتفاقم أكثر وأكثر ؟ .

وحسب معلوماتى ، فقد كان الجانب العراقى لايرى أن يكون هناك طرف ثالث فى لقاء جدة ، بحجة أن الدول العربية تسوى خلافاتها فيما بينها وبين بعضها دون تدخل من أحد حتى لو كان عربيا . بينما كان رأى المسئولين الكويتيين غير ذلك بالمرة ، فهم يريدون طرفا ثالثا لتنقية الأجواء ، وللتدخل عندما تحتدم الخلافات بين الطرفين ، بل إنهم كانوا يرون أن تضاف القاهرة إلى أماكن اجتماعات الطرفين بدلا من قصرها على بغداد والكويت وجدة .

وسافر الدكتور أسامة الباز إلى بغداد يوم الخميس ٢٥ يوليو ١٩٩٠ محملا بكل علامات الاستفهام هذه .

فماذا وجد فى بغداد ؟.

وماذا دار بينه وبين الرئيس صدام حسين فى هذا اللقاء ؟.

لقد تحدث الرئيس صدام كثيرا وقال للدكتور أسامة الباز : نحن لم نقصد أن يكون لقاء جدة لقاء بروتوكوليا . الذى نقصده أنه سيكون لقاء تمهيديا ، وستكون اللقاءات التى ستبحث فيها الخلافات هى التى ستعقد فى عاصمتى البلدين حتى يكون الأسلوب مباشرا بينهما ، اللقاء هناك كان مقصودا به البدء ، بدء الحديث ، إنما الكلام يتواصل هنا فى بغداد ثم فى الكويت . وبنفس عبارته : « ولما تمشي الأمور ، والكوايته حيشوفوا إن مفيش حاجة وليست هناك حاجة لطرف ثالث لأنهم بيتعاملوا مع بعض عادى » .

وقال صدام حسين : إننا لسنا أجانب أو غرباء عن بعضنا البعض حتى تكون هناك حاجة إلى وجود طرف ثالث .

وقال الدكتور أسامة الباز : نحن لانقحم أنفسنا فى هذا الشأن ، وإخواننا فى الكويت يقولون إنه فى مرحلة ما هناك حاجة لوجود طرف ثالث ، فقد تصل المفاوضات إلى موقف يكون من الفيد فيه للطرفين معا وجود طرف ثالث .

وقال له د . أسامة الباز : إن الرئيس مبارك أكد لهم فى الكويت ماسمعه منك أنه « لا غزو » ، وأن هذه الحشود ليس المقصود بها الغزو ، وأن العراق لو فكر فى أى عملية

عسكرية ضد الكويت فلن يحتاج إلى حشود . ورد صدام حسين أنه لن يفعل ، ولكن هل الكويتيون خائفون ؟ . وبنفس عبارته : « شفتو الكوايته هناك كانوا خايفين ؟ »

وقال له د . أسامة الباز : والله عندهم حالة قلق وتوتر وعدم الشعور بالارتياح ، لأن الوضع متوتر وهم يعلقون أهمية كبيرة على العلاقة بينكم وبينهم ، وكانوا أثناء حربكم مع إيران يقفون إلى جواركم ويساندوكم ، والآن هم لا يريدون أن تكون عندهم نفس المخاوف التى كانت موجودة بالنسبة لإيران ، ولا يحبون أن يحدث هذا مع طرف عربى ومع العراق بالذات .

وقال صدام حسين بنفس عباراته : « نحن لانفكر فى شيء ولكن لايضر أن يشعروا بهذا الخوف ، وهذا الخوف سيستمر ، لأن الخوف عندما يستمر عندهم من الممكن أن يحفزهم إلى أن يحسنوا التصرف ، ويبطلوا السياسة اللى ماشيين عليها ، والصلف اللى متبعينه ، وسياستهم الخرقاء اللى فيها عدم التزام بالمصلحة العربية لا تجاه مصر ولا تجاه العراق ولا تجاه الفلسطينيين » .

وتحدث الرئيس صدام حسين عن علاقة الكويت بمصر قال :« ماذا فعلوا لكم طوال سنوات طويلة ، وانتم كام والديون اللى عندكم . الديون دى مش نابعة أساسا من المسئوليات التى تحملتوها كالمسئوليات القومية تجاه فلسطين ؟ عملوا لكم إيه دول الخليج والكوايته بالذات ، إيه الدور اللى قاموا به ؟ إحنا لما حاربنا إيران لم نكن نحارب من أجل الدفاع عن العراق فقط، كنا بنحارب أساسا من على خط النار لحماية البحرين والكويت والسعودية، ولما نعمل هذا مايجوش يقولوا إحنا بنساعد وده دين وما أعرفش إيه . لما نيجى نقوله كذا لازم يكونوا فاهمين ان ده هو دورهم ومساهماتهم اللى يقدروا يعملوها ، لأنهم لا عندهم شعب كبير ولا عندهم قوات مسلحة تقدر تعمل شيء . كل اللى يقدروا يعملوه أقل شيء انهم يساهموا بالمال ، والمساهمة بالمال ما تبقاش تيجى تفضلا ويقولوا قروض وكلام فاضى من ده . يقولوا هذه مساهمتى وحصتى كذا . والمفروض أنه بييجى للواحد يقول انت عايز كام ، مش انت اللى تروح تطلب منه ، مش أنت الذى يتسول » .

وتحدث صدام حسين أيضا عن الأوضاع فى الخليج ، وقال بنفس لهجته العراقية : « إن الناس فى الخليج لازم تبطل المسلك اللى ماشيين عليه . هل أنا لما أفكر فى أى شاب فى أى بلد عربى من المغرب أو تونس أو مصر أو السودان أو اليمن والأردن وسوريا ، وشايف بلد مطحون بالمتطلبات ومثقل بالأعباء ، وبعدين لما يتعلم بشق الأنفس ويتخرج ومفيش وظيفة ، ولما يشتغل بيشتغل بدراهم معدودة وقاعد يطرش الدم ، وبعدين يتجند بعد

كده ويروح يحارب . لاعارف يتجوز ولايأخذ شقة ولا أى شىء ، وبعدين يبص يلاقى واحد فى مثل سنه من دول الخليج عمّال يبعزق الفلوس بلا حساب فى معاصى ومهاترات بلا أى حساب . الشاب العربى بيبص للحكاية دى ويلاقى الوضع مختل . إيه اللى يخلى الشاب ده يعمل كده وإيه اللى ميزه عنه ؟ » .

وقال صدام حسين لأسامة الباز بلهجته المعتادة : « هذا الشاب لن يقارن نفسه بالأمريكى أو اليابانى أو الألمانى ، لأن الأمريكى أو الألمانى أو اليابانى هذه شعوب اشتغلت جامد ، وليسوا مثلنا فلا نقارن أنفسنا بيهم . هذه شعوب كدت وكدحت وتحملت الأمرين إلى أن وصلوا إلى ما هم فيه من رفاهية ورغد العيش ، وطبيعى أنهم يتمتعون بثمرات شغلهم وعرقهم . أما إخوانا دول ـ يقصد الكويتيين ـ ماعملوش أى شىء خالص . الثروة البترولية خرجتهم للدنيا . وهما ماعرفوش ان الثروة دى عندهم . الأجانب هم اللى عرفوا انها موجودة وهم اللى طلعوها وباعوها وسوقوها وكل شىء . أصبح لهم ثروة بلا عمل وبلا رصيد حضارى معين ، وده عمل عندهم خلل » .

وكان رد أسامة الباز على الرئيس صدام حسين بعد محاضرته الطويلة :

ـ يافخامة الرئيس بصرف النظر عن ملاحظاتك على سلوك أفراد معينة ، وهذا يمكن أن يحدث لأى بلد عربى وليس فقط هؤلاء . الفكرة هى : هل هذا يعطينا أو يعطى أى بلد الحق فى التعامل مع الدول الخليجية على نحو معين . نحاربهم مثلا أو نفرض عليهم أوضاعا معينة ؟ .

وقال صدام : لا مش لازم بقوة عسكرية ، وإنما لازم يفهموا أن من واجبهم أن يتصرفوا على نحو معين لمساندة الشعوب المطحونة .

وقال له أسامة الباز : هذا يتحقق بالحوار السياسى وبالحديث وبالمودة . وطوال فترة الحرب مع إيران لم يكن الكويتيون أبدا مقصرين . الكوايته بالذات كان الميناء عندهم يعمل كبديل لميناء البصرة بعد ما البصرة ضُربت واتقفلت . وكانوا يعطون قروضا وهم يعرفون أنها لن تدفع ولم يتأخروا إطلاقا . مساهمات مالية كبيرة ، سحبوا جزءا من مدخراتهم حتى يدفعوها ، وقاموا بشراء عتاد عسكرى ومواد وأغذية فى أوقات لم تكن تستطيع العراق شراء مواد عسكرية من أماكن معينة . وتعرضوا بسبب هذا لهجوم إيرانى وانضربوا بصواريخ ، وكانت الجرائد عندهم تقوم بعملية شحن إعلامى فى المنطقة والشعب الكويتى نفسه . عملوا كل هذا ، بل إن عددا كبيرا من الناس كانوا يرون الكوايته متحمسين أكثر من العراق فى الحرب ، وكانوا يستخدمون كل امكانياتهم إعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا

وماديا . اسهموا فى كل هذا ، فلا يجب أن تحاسبهم على أن شابا كويتيا يتصرف بطيش ويبعزق فلوسه على نحو معين .

أما مسألة توزيع الثروات فلابد وأن تطبق ليس عليهم فقط ، بل على كافة الدول العربية . حتى اذا كنت تغلطهم فى هذا ، فما هو الأسلوب الصحيح لتصحيح هذا الوضع ؟ هل تهددهم بالقوة العسكرية ؟ .

قال صدام بنفس لهجته : « لا مش باهددهم بالقوة العسكرية ، لكن كونهم يبقوا خايفين يخليهم يتصرفوا كويس . وانتم وغيركم فى الدول العربية تقدروا تستغلوا هذه الفترة وتحصلوا على ماتريدون » .

ورد عليه أسامة الباز : يافخامة الرئيس نحن نرى ، والرئيس مبارك يقول لك إن المصلحة القومية تتحقق عن طريق تهدئة هذا الوضع وأن نسوى هذا الوضع داخل الأسرة العربية ، المهم أن يكون هناك اتفاق على أهداف قومية وخطة للحصول على تحقيق هذه الأهداف القومية حاليا . لابد أن ننهض بالمجتمع العربى ككل ، ونعمل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وصحية ، ونقيم علاقات طيبة بين الدول العربية وبعضها فى هذا الإطار ، وعندما تأتى فكرة إسهام الدول العربية فى التعبئة للمجتمع العربى ككل يكون هذا واردا . علينا ألا نأخذ المسائل بشكل حاد . وإذا كانوا مقصرين تكلمهم عن طريق الشرح والإفهام ، وإنما ليس عن طريق التهديد . لأن عملية التهديد تجعل الدول العربية لاتشعر أن أمنها أمن واحد ، ومن الممكن أن تشعر أن التهديد يأتى لأمنها من دولة عربية شقيقة . وعندئذ ينتفى مفهوم الأمن القومى ، إذا أحسوا أن قطرا عربيا قد شكل تهديدا عليهم . عندئذ ينتفى مفهوم الأمن القومى فورا . ليست المسألة من الأقوى . من الذى عنده قوات . لسوف يحدث خلل كبير جدا ليس فقط فى العلاقة العربية ، بل فى تحديد الهدف العربى الذى نعمل من أجله كلنا . وأنتم أمامكم فى اللقاءات القادمة فرصة طيبة جدا ، ومهما كان النزاع معقدا حول مسألة الحدود اتفقوا من الآن على أسلوب معين لتسوية الحدود وماهو الأسلوب ، اتجهوا مثلا إلى : « تحكيم أو توفيق أو لجنة مشتركة عربية » .

وتحدث أسامة الباز عن خبرة مصر فى هذه المسائل مثل موضوع طابا ، وقال : القياس مع الفارق طبعا . نحن لانقول أن الوضع بينكم وبين الكويت كالوضع بين مصر وإسرائيل ، ومع ذلك أمكن تسوية النزاع حول هذا الموضوع بتحكيم دولى . وأنتم لاتحتاجون إلى تحكيم دولى . نبحث عن تحكيم عربى . تتفقون أنتم أولا ، وتعملون لجنة توفيق أو لجنة تحكيم بأى أسلوب تتفقون عليه ، وتحددون منطقة استغلال بترولى مشترك

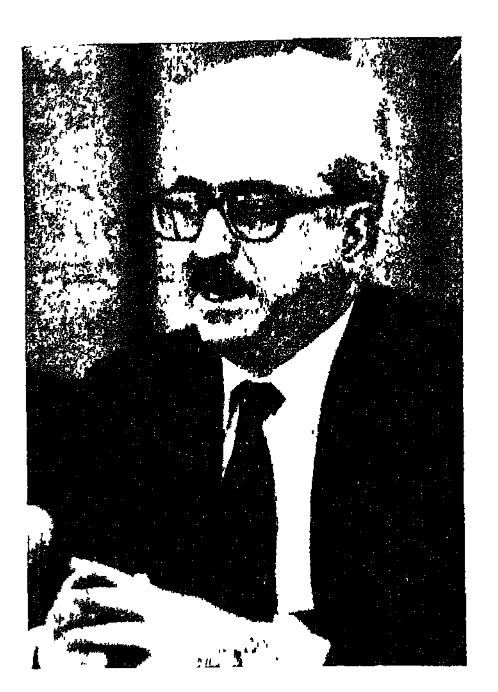
أو منطقة محايدة بينكم وبينهم . كل هذه صيغ واردة بالنسبة للسياسات ، والخلاف حول السياسات البترولية والتسعير وغيره يمكن أن نجعله مسألة ليست بينكم وبين الكويت فقط ، بل مع دول الأوبك . تتفقون أنتم والكويت قبل الذهاب إلى الأوبك على سياسة بترولية معينة ، وإذا حدث وأرادت دولة عربية أن تزيد حصتها ، عليها ألا تتخذ قرارا بمفردها ، ولكن بالاتفاق مع باقى الدول العربية .

وقال له أسامة الباز : أساسا لا يمكن أن نقول إن الكويت كان من مصلحتها عمل خفض فى أسعار البترول ، لأنه لو حدث فما هى الميزة التى ستعود عليها ؟ . سوف يبيعون كمية أكبر وبنفس المبلغ . لم يكن لدى الكويت نية مبيتة أن تقوم بحرب أسعار ضد العراق لأنها ستنالها أولا .

وقال له أسامة الباز : مهما كانوا أغنياء ولكن عندهم نفقات معينة يصرفون عليها وليس لديهم دخل غير البترول . فسوف يتأثرون تماما لو قل الدخل البترولى . ليس لديهم حافز لكى يحاربونك بتروليا . ماهو الحافز هنا ؟ ألم يكن من الممكن أن يستغل الكويت هذه الحرب البترولية أيام الحرب مع إيران وليس بعد الحرب ؟ .

كان الواضح فى حديث الرئيس العراقى إلى مبعوث الرئيس مبارك أن العراق لا ينوى القيام بعملية عسكرية ، وإنما ليس هناك ضرر فى الإبقاء على وجود مظلة من التهديد فوق رؤوس الكويتيين حتى يصبحوا أكثر لينا وأكثر هوادة ، ليس فقط بالنسبة للمباحثات التى سوف تجرى بينهم وبين العراق ، والتى سوف تنعقد الجلسة التمهيدية لها فى جدة وبعدها ستدور المباحثات فى بغداد والكويت ، وإنما أيضا فى تعاملهم مع كافة الأقطار العربية ، وحتى يتعلموا عندما يتعاملون مع دولة مثل مصر ماذا تعنى مصر بالنسبة لهم . وهل يعقل أن مصر تكون مثقلة بكل هذه الديون وهناك أموال تصرف وتبعزق فى الملاهى وشراء أسهم فى أمريكا وأوروبا . المفروض أن عندنا أولويات وعلينا أن نسأل أنفسنا هل عندنا تضامن عربى أم لا ؟.

وقال له أسامة الباز : ليست الوسيلة هى تخويف الأمة العربية ، لأنه عندما تخاف ستفقد عنصر الأمان . ويصبح جزء من الوطن العربى مهددا . وعندما تشعر أقطار عربية أنها مهددة وخائفة ، فإنها ربما فكرت أنه من الأسلم لأمنها لو أن الدول المجاورة لها كانت دولا ضعيفة ، فهذا أحسن وأسلم . وإذا أعطوه مساعدات مالية أو مادية لا يقدمونها بنفس الروح ، وهذا كله ليس فى صالحنا لأنه سيترتب عليه إضعاف الجبهة العربية ككل ، ويحولها إلى أمم ضعيفة غير قادرة والأمن فيها مختل .



□ طـارق عــزيــز





□ د . أسـامـة البـاز

وحسب معلوماتى فإن لقاء صدام حسين بالدكتور أسامة الباز قد استمر لمدة ساعة وخمس وأربعين دقيقة ، وكان صدام خلالها هادئا وهو يتحدث بلا توتر أو ترقب أو استعداد للمعركة ، وذلك قبل أسبوع واحد من الغزو .

وكان الانطباع الذى خرج به مبعوث الرئيس مبارك أنه ليس هناك غزو ، ولكن ليس هناك مانع من زرع القلق أو الخوف عند الكويتيين ، لأن هذا فى صالح العراقيين عند التفاوض معهم . وهو نفس الكلام الذى قاله للرئيس مبارك عندما قابله فى بغداد : « روح دلوقتى حنلاقى ركبهم ملخلخة واطلب اللى انت عايزه » ! .

كان الرئيس صدام حسين يتحدث لأول مرة بهذا التوجه الغريب وبهذه الروح . فى المرات السابقة كان يتكلم فى كل حديثه ضد إيران وضد دول كثيرة أخرى ، وكان يتحدث عن التضامن العربى فى خطبه العامة ، فى مؤتمر قمة بغداد ، وفى الخطاب الذى قاله هو ، والخطاب الذى قاله الملك حسين ، ولكنها كانت بداية تسخين الموقف والانتقاد الحاد

الذى حدث من عرفات للكويت بالذات ، وكانت عملية من الواضح أن وراءها اتفاق ما . لكن لقد كان من الصعب على المرء أن يربط بين هذا وذاك .

كان التصور الواضح أن الأردن بالذات تبدو الصورة أمامه قاتمة بسبب توقف مسيرة السلام ، وتدفق المهاجرين السوفيت على إسرائيل ، والاحتمالات المتزايدة أنهم متدفقون بالذات على الضفة الغربية ، وهو ما يعنى يقينا طرد بعض السكان الفلسطينيين من أرضهم لكى يحل محلهم المهاجرون الجدد لأنه ليس هناك أرض تكفى . كان التفكير الأردنى ، وحديث الملك حسين المتسم بالتشاؤم فى المدة الأخيرة لثلاثة أسباب :

١ ـ كان الاقتصاد متدهورا ٢ ـ وكانت مسيرة السلام متوقفة ، وقد فشلت أكثر من محاولة لتنشيطها ٣ ـ ومع احتمال تدفق اليهود السوفيت على الأرض المحتلة ، فإن معنى هذا تدفق مزيد من الفلسطينيين من الأرض المحتلة إلى الأردن ، وهذا سيعقد المشاكل هناك من كافة النواحى . فما هو السبيل لمواجهة هذا الموقف ؟. كان دائما هناك خوف أردنى من المستقبل .

*** * ملحوظة :**

من هنا جاءت مذكرة الملك حسين التى أعطاها صدام حسين للرئيس مبارك عن الوضع الاقتصادى الأردنى المتدهور والتخوفات من الهجرة اليهودية . وعندما سأل الرئيس صدام حسين الرئيس مبارك فى آخر اجتماع له معه بالاسكندرية : هل قرأت المذكرة ؟ قال له الرئيس : لا لم أقرأها بعد . وبعدها سافر صدام حسين والملك حسين من الاسكندرية ، وكانت كل الشواهد تقول إن هناك اتفاقا بين صدام حسين والملك حسين فى أكثر من موقف ، وياسر عرفات أيضا كان معهما فى كل مخططاتهما . وكان الملك حسين فى إطار شرحه للأزمة الاقتصادية يشكو من شح دول الخليج فى المعاونة . واشتكى أكثر من مرة من الكويتيين ومن السعوديين أيضا . وقد استغربنا كلام الملك حسين فى مؤتمر بغداد حين ختم خطبته بقوله : « أضاعونى وأى فتى أضاعوا » .

وكان الملك حسين خائفا على الأردن جدا ليس فقط من تدفق المهاجرين السوفيت ، ولكن لأن هناك بعض الإسرائيليين الرسميين ـ مثل شارون ـ كانوا ينادون بإقامة الدولة الفلسطينية فى الأردن ، وطرد التاج الأردنى والأسرة الحاكمة هناك .

ألا يستحق منا صدام حسين هنا أن يفوز دون منافس بلقب المراوغ الأول فى الوطن العربى كله ؟ وألا يستحق منا ومن صدّقه ولعب معه لعبته الخبيثة من وراء ظهر الجميع أن نطلق عليهم لقب : « المتآمرون » ؟ .

الفصل السادس

المتخبطون

« إننا لم نسمع شيئا عن هذا الأمر ،
ولكن إذا قال رئيس لجنتنا شيئا ،
فإنه صادق فيما يقول » .

● من كتاب ريتشارد روفيرى
« جومكارثى » ●



محاولة لفهم المواقف العربية المتناقضة خلال الأزمة

لم يكن ذلك التناقض الذى ظهر فى مواقف بعض الدول العربية تجاه الأزمة قد اتضح تماما فى الأيام الأولى التى أعقبت الغزو العراقى للكويت ، لكن كانت هناك مؤشرات واضحة تشير إلى أن بعض الدول العربية منذ البداية لا ترى أن هذا الغزو عمل مدان ، وكان قادتها يقررون أننا لا يجب أن نتعجل فى إدانته لكى نتمكن من إيجاد حل عربى له . ولم تكن هناك فى الحقيقة علاقة بين الإدانة والحل العربى ، فالغزو فى حد ذاته مدان حتى ولو حُل بعد ذلك بأية طريقة ، إلاّ أن الهدف الحقيقى وراء تلك السياسات المعلنة لهذه الدول كان عدم إدانة السلوك العراقى على الإطلاق .

وفيما بعد اتضح أن بعض تلك الدول لم تفاجأ بالغزو ، وأنه كان لديها مؤشرات واضحة ، إن لم يكن معلومات ، حول النوايا العراقية لغزو الكويت . بل إن هناك ما يشير إلى أن نوعا من التنسيق قد جرى بين أطراف عربية مختلفة ، وبين العراق لقلب المعادلات التقليدية فى المنطقة . إلا أن المعلومات المتواترة ترجح أنه كانت هناك شبهة تواطؤ بين بعض الجهات العربية والعراق .

ولم يبدأ هذا التواطؤ بعد الغزو ، لكن كانت ملامحه قد بدأت فى الظهور قبل الثانى من أغسطس بعدة أسابيع ، وبالتحديد منذ اجتماع مجلس الجامعة العربية فى تونس ، وهو الاجتماع الذى اشترك كل من ياسر عرفات ، وطارق عزيز وزير خارجية العراق خلاله فى الهجوم على مصر ، وعلى زعمائها كمصطفى النحاس ، وعلى قيادتها الحالية ، ثم نفيا بعد ذلك أنهما فعلا ذلك ، بل إن صدام حسين أرسل طارق عزيز إلى القاهرة ليعتذر عما بدر منه بعد أن اتصل بالرئيس مبارك قبل أن يوفد طارق عزيز قائلا له إنه - أى مبارك - إذا لم يقبل اعتذار طارق عزيز فسوف يقيله !

على المستوى ذاته ، فقد كانت العلاقات بين العراق والأردن قد اتخذت طابعا مختلفا فى إطار مجلس التعاون العربى . وبعيدا عن العلاقات العسكرية والاقتصادية التى كانت قد تنامت بينهما ، فإن علاقة جديدة على ما يبدو موجهة نحو مصر كانت قد بدأت تتنامى أيضا . ولا نعرف على وجه الدقة من الذى كان يقترح ، ومن كان يستمع من كل من الملك حسين ، وصدام حسين . لكن ما نعرفه هو أن الشخصين كانا يحاولان بقدر الإمكان تحويل

مجلس التعاون العربى إلى محور عسكرى لم يكن بالتأكيد موجها إلى إسرائيل ، لكنه كان على ما يبدو موجها إلى دول الخليج ، خاصة بعد أن تم الدفع باليمن الشمالى إلى المجلس بكل ما كان يولده ذلك من هواجس لدى المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج ، وهو ما حاولت مصر أن تتجنبه . بل وشهدت الفترة الأخيرة من حياة المجلس مواجهات بين مصر ، وكل من العراق والأردن لم تصل أصداؤها إلى الخارج ، فقد كانت مصر قد أدركت الأهداف الحقيقية لهذا المجلس ، وكانت تنتظر اتضاح الأهداف النهائية . ولا يعنى ذلك أن الصورة لم تكن واضحة لدى مصر منذ البداية ، فقد كانت واضحة ، لكن كان المنطق المصرى هو أنها تستطيع أن تدير التوجهات داخل المجلس حسب ما تراه ، وأن أحدا لن يتمكن أو يجرؤ على فرض أى شىء لا تريده عليها .

فى جانب ثالث ، كان العراق قد أقام علاقة قوية بالجمهورية العربية اليمنية وباليمن الشعبية - قبل أن يصبحا يمنا موحدا - وتوغل حزب البعث داخل كوادر تلك الدولتين وداخل مؤسساتهما المختلفة وخاصة العسكرية ، ووصل الأمر فى النهاية إلى توجيه بغداد نصائح للدولتين ، أو أوامر بالتعجيل بالوحدة اليمنية قبل موعدها المقرر ، وقبل أن يقوم صدام حسين بما قام به تجاه الكويت . وبنفس الطريقة كانت تسير علاقات العراق بالسودان ، فالبعث أرسى بعض أقدامه فى السودان ، وصدام حسين يقدم دعما غير محدود لنظام عمر البشير وصل إلى نقل لواء عسكرى عراقى أو أكثر ، وأسلحة تقليدية متعددة الطرازات ، ومعها أسلحة غير تقليدية إلى السودان للاشتراك فى حرب الجنوب ضد قوات جون جارانج ، وهى الحرب التى كانت مصر ترفض أن تتورط فيها عسكريا فى مواجهة المطالب الرسمية السودانية بذلك ، وترى دائما أن الحل السياسى لها ممكن ، وتتحرك فى هذا الإطار . فى الوقت ذاته كانت علاقات العراق وموريتانيا تشهد تناميا ، وقدم العراق مساعدات مختلفة للحكومة الموريتانية . ولم تكن المساعدات العراقية فى كل الأحوال السابقة تتجه إلى الدولة نفسها أساسا ، فالعراق « أعقل » من أن يبدد موارده هكذا ، لكنها كانت تتجه إلى النظم الحاكمة ، أساسا ، وهى النظم التى كانت تتغاضى عن قيام دولة أخرى - وهى العراق - باللعب الصريح داخلها ، واستقطاب ما تريده من عناصرها السياسية والعسكرية والثقافية .

إذن ، فقد كانت هناك ٥ دول عربية مؤهلة أساسا للسير وراء التحركات العراقية بلا تفكير ، ولتأييد الغزو بشكل أو بآخر حتى إذا كان هذا التأييد يتضمن إضرارا بليغا بالأمن القومى العربى . وبعيدا عمن كانوا من هذه الدول يعلمون بشكل أو بآخر بالنوايا العراقية ، فقد كان الآخرون على استعداد للانقياد الكامل دون تفكير ، انتظارا لأمر واقع يحصلون بمقتضاه على جزء من الغنيمة . بل إنه فى بعض الأحيان لم يطل انتظار بعضهم ، فحتى

قبل أن يستقر الأمر الواقع المتصور باحتلال القوات العراقية للكويت ، كان بعضهم قد حصل بالفعل على جزء من الغنيمة فى صورة دولارات أو ذهب ، ورغم ذلك فقد كانت كل حالة تتم بملامح مختلفة عن الحالات الأخرى ، وكانت بعض الحالات غير مفهومة تماما كالموقف التونسى مثلا .

وكان مجمل مواقف تلك الأطراف خلال الأزمة غريبا ، فقد شارك بعضهم منذ البداية فى إطار أدوار رسمت لهم فى بغداد ، فى محاولة إفساد أو إفشال مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى عقد فى القاهرة بعد الغزو بأسبوع واحد للمساهمة فى تكريس واقع الاحتلال العراقى للكويت ، ومنع اتخاذ أى قرار عربى محدد بشأنه لتصبح القضية فى الهواء . ثم اتخذوا جميعا بعد ذلك مواقف واضحة مؤيدة للعراق ، وعنصرية تماما تجاه دولة الكويت . وعندما كنا نسأل أحدهم نجد الإجابة لديه واضحة ومحددة ، فهم لم يوافقوا على الغزو العراقى للكويت ، ولم يؤيدوه لكنهم يريدون حلا عربيا ، ويرفضون التدخل الأجنبى فى شئون المنطقة ، فالمهم هو تفادى توجيه القوات المتحالفة أية ضربة عسكرية ضد العراق ، أما الكويت والانسحاب منها فإنها قضية أخرى . ولم يستطيعوا بعد ذلك إخفاء مواقفهم تجاه غزو الكويت ، وصدرت أقوال صريحة بأن الكويت هى « شركة عائلية » وليست « دولة » ، وأنه يجب ألاّ يخسروا العراق بسببها . ولم يكن أحد يسمع منهم شيئا عن سبب كل ما حدث ، بل إن منهم من أصبح يتحدث عن « الحق التاريخى » للعراق فى الكويت ناسين أن أغلبهم مجرد حقوق تاريخية لدول أخرى أيضا .

وبعيدا عن الحالات التى كانت تناقضاتها واضحة تماما كمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، نلقى الضوء على بعض تلك المواقف العربية المتناقضة خلال أزمة الخليج :

المــأزق الأردنــى

لقد كان الموقف الأردنى تحديدا ضمن المواقف التى سببت صدمة فى مصر لم تكن تقل عن صدمة الغزو نفسه ، نظرا للعلاقة الوثيقة التى كانت تربط القيادتين والشعبين فى مصر والأردن ، ولأن تلك الدولة كانت إحدى دول مجلس التعاون العربى ، ولأن مصر كانت تتوقع أيضا أن الملك حسين ـ أقدم القادة العرب ـ أكثر حكمة فى رؤية الأمور مما بدا عليه خلال الأزمة .

فموقف الأردن قد أثار كثيرا من علامات الاستفهام حوله وحول موقف قيادته ـ الملك

حسين بن طلال ـ وأثار قدرا هائلا من غضب الرأى العام المصرى بسبب ما أحاط به من غموض فى البداية ، أعطى انطباعا حقيقيا بأن الأردن كان ضالعا مع العراق قبل الأزمة وبعدها ، وأنه ساهم فى تأخير إعلان الموقف المصرى من الغزو يومين كاملين ، بدعوى الأمل فى علاج الموقف المتدهور عن طريق الاتصالات الشخصية مع صدام حسين ، ناهيك عما نشرته الصحف البريطانية والأمريكية من تقارير صحفية تقول أن الملك حسين كان على علم بنوايا العراق الحقيقية تجاه الكويت قبل موعد الغزو بفترة طويلة .

وأستطيع أن أجزم بأن تخبط الأردن فى الأيام الأولى التالية للغزو وتردده ، قد أطلق داخله نوعا من المشاعر الشعبية والعاطفية المؤيدة للغزو العراقى للكويت ـ سأعود إلى محاولة تفسيرها فيما بعد ـ وأن هذه المشاعر الشعبية قد قيدت حركة الملك حسين ، فأصبح أسيرا لها ، حتى أنه بعد تراجعه واعلانه الالتزام بقرارات مجلس الأمن بمقاطعة العراق ، لم يعد قادرا ـ عمليا ـ على الالتزام بها . وقد تبدت هذه المشاعر العدائية المضللة فى إساءة معاملة المصريين الفارين من الكويت والعراق عبر الأردن ، وفى شكواهم من أنهم قد واجهوا داخل الأردن روحا عدائية لا تقل عما واجهوه من العراقيين أنفسهم ، وما واجهوه فى بعض المظاهرات المؤيدة للعراق داخل الأردن .

كان الأردن يواجه لأول مرة أزمة تهدد كيانه تهديدا جوهريا . فقد أخذت تضيق أمامه فرص المناورة ، وتتضاءل الخيارات لديه بسبب ما تفرضه هذه الأزمة على قيادته من ضغوط متعارضة ، أو بمعنى آخر ، فإن القيادة الأردنية واجهت من ناحية ضغوطا نابعة من علاقاتها الثنائية الوثيقة مع العراق ، والتى كانت قد اكتسبت طابعا استراتيجيا فى السنوات الأخيرة ، فضلا عن الضغوط الناجمة عن الوضع الداخلى الذى أظهر تأييدا للعراق . كما أنها كانت تواجه من ناحية أخرى ضغوطا متعلقة بحاجة الاقتصاد الأردنى إلى دول الخليج العربية ، سواء فى شكل تحويلات العاملين الأردنيين فيها والتى تقدر بما يزيد على مليار دولار سنويا ، أو فى شكل مساعدات مالية مباشرة من هذه الدول ، إضافة إلى الضغوط الغربية ، وخاصة الأمريكية . وذلك بخلاف الضغوط المتعلقة بالخطر الإسرائيلى الذى كان أحد دوافع الأردن لتدعيم علاقاته مع العراق ليكون سندا له فى مواجهة أى تهديد إسرائيلى محتمل ، فإذا بتلك العلاقات نفسها تصبح سببا للتخوف من هذا التهديد بعد اشتعال الأزمة ..

** أما هذه المشاعر الشعبية المضللة فلم يكن هناك تفسير لها عند المحللين سوى أن التركيب السكانى فى الأردن ، يجعل لبعض الطوائف الأردنية وخاصة فى الشمال ولاءات عراقية أيا كان نظام الحكم فيه ، واقترن بذلك زيادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين زيادة

كبيرة . فبالإضافة إلى حصول الأردن على أكثر من ٩٠ بالمائة من احتياجاته البترولية من العراق ، وبعضها بأسعار منخفضة ، وإن لم يعلن عن ذلك رسميا ، فقد أصبح العراق سوقا بالغة الأهمية للمنتجات الأردنية الزراعية والصناعية ، وأدى ذلك إلى ارتباط مصالح فئات اجتماعية مؤثرة فى الأردن بهذه العلاقات ، مثل مزارعو وادى الأردن وأصحاب معظم الصناعات التى قد تتعرض للانهيار فى حالة اغلاق السوق العراقية .

يضاف إلى ما سبق أن الفلسطينيين فى الأردن كانوا يشعرون بمرارة شديدة بسبب تدهور ظروف قضيتهم على الساحة الدولية وتراجع جهود السلام ، ووقف الحوار بين أمريكا والمنظمة ، والهجرة اليهودية السوفيتية ، متوهمين أن غزو العراق للكويت يمكن أن يحرك مياه قضيتهم الراكدة ، مع أن الغزو نفسه كان أكبر عامل سلبى أساء إلى القضية الفلسطينية وأدى إلى تراجعها عن بؤرة الاهتمام العالمى ، كما أدى إلى إطلاق يد إسرائيل فى توطين المهاجرين السوفيت وتغيير طبيعة الضفة الغربية فى زحام انشغال العالم بالموقف المتفجر فى الخليج .

ويضاف إلى هذه العوامل أن نظام الحكم والشعب فى الأردن قد أرجعا تدهور الظروف الاقتصادية الأردنية خلال العام السابق - ١٩٨٩ - إلى عدم قيام دول الخليج بالتزاماتها فى دعم الأردن ، وخاصة دولة الكويت التى أوقفت دعمها للأردن منذ فترة لأسباب لا مجال لشرحها هنا .

وخطورة الموقف الشعبى الأردنى المضلل ، أو المحكوم بدوافع مختلفة لا علاقة لها بالقضية الأصلية ، هى أنه فى الفترة الأولى التالية للغزو كان تقريبا الموقف الشعبى الوحيد المؤيد للعراق ، بكل فئاته ، وكان الإعلام الخاطىء عنه يصوره وكأنه يعبر عن الرأى العام العربى ، وهى خديعة حاول العراق استغلالها .

أما خطورة الموقف الرسمى وتخبطه ، فكانت تتمثل فى ذلك الوقت فى أنه مهما كانت دوافعه ، فقد يقدم لإسرائيل فرص استغلال عزلة الأردن دوليا ، وعلاقاته الوثيقة مع العراق للحديث مرة أخرى عن مخططات إسرائيل القديمة بشأن الأردن ، وتهديدها ، وهو ما حدث بالفعل فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٠ عندما أعلنت حالة التأهب العسكرية على الحدود الأردنية الفلسطينية والاسرائيلية من الجانبين .

وكانت مصر فى تلك الفترة على استعداد كامل لفهم الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة ، لكنها لم تكن قادرة على تحمل التوغل الرسمى فى الخداع ، بل والكذب ، وهو الموقف الذى بدأت القيادة الأردنية فى الوصول إليه خلال الشهور التالية للأزمة التى بدأ

الملك حسين خلالها فى التخلى عما بقى له من حسابات الحكمة ، واتهام مصر ، وقيادتها صراحة بأمور يعلم جيدا أنها غير صحيحة ، وتأييد صدام حسين على حساب مصر فى مواقف كان يدرك تماما أن صدام حسين لا يقول الحقيقة فيها ، كما أن الإعلام الأردنى بدأ فى الفترة التالية يتجه نحو مصر ، وكأنها هى التى احتلت الكويت .

وكان الموقف غريبا ، فالملك حسين يقول إن مصر هى التى أفشلت لقاء جدة ، وأن القمة العربية فى القاهرة كانت تستهدف الانتقام من العراق ، وغير ذلك من أمور كثيرة قام الرئيس مبارك فى حينها بالرد عليها بالتواريخ ، والساعات ليثبت زيف ما يقال على الجانب الآخر . فقد كانت مصر على استعداد لفهم أن الملك فى مأزق ، لكنها لم تكن تعلم لماذا يتجاوز الضروريات التى تمليها عليه ظروفه التى كانت تتمثل فى انفلات عام فى الأردن لم يستطع السيطرة عليه ، لدرجة أن مسألة « القيادة البديلة » فى الأردن قد طرحت فى مراحل مختلفة ، وبدأت قيادة الأردن تسمع بأذنيها أحاديث حول أن بقاء الأردن فى تلك المرحلة لم يعد ضروريا ، وكانت تلك أقصى أفكار يمكن أن يسمعها قائد لدولة بفعل مواقفه .

وفيما بعد ، أطلق الملك حسين لحيته كعادته فى الأزمات ، وبدأ يتحدث عن الآثار البيئية للحرب إذا نشبت فى الخليج ، ولم يحاول مرة واحدة أن يثنى صدام حسين عما كان يقدم عليه ، لدرجة أن بعض الأوساط قررت فى تلك الفترة السابقة للحرب بأن الملك حسين قد ساهم فى دفع صدام إلى الهاوية .

لقد قال الملك حسين فى حديثه لشبكة «CNN» خلال الشهور الأولى للأزمة « إن الأردن لم تكن له معرفة سابقة ، أو تورط ، أو تدخل ، أو تعاون فى التخطيط العراقى لاتخاذ موقف عسكرى ضد الكويت ، كما أنه شخصيا ، وشعبه لم يتورط فى أى مغامرة من هذا النوع » . هذه هى عباراته بالنص . وأضاف : « إنه لم يكن أيضا على علم بتفكير القيادة العراقية الذى أدى إلى قرارها بغزو الكويت ، كما أنه لم يكن على علم بتوقيت هذه العملية ، أو بمداها ، وأبعادها » .

هذه العبارات الدقيقة ، التى تؤكد أنه كان بعيدا عن كل شىء تدل بوضوح على شعوره بأن العالم الخارجى على قدر من القناعة بأنه لابد وأن له يدا ما فيها ، وأنه كانت هناك تصورات تجد لها أساسا واقعيا بأن هناك « مخططا عراقيا » أكبر من مجرد غزو الكويت يضم أطرافا أخرى ، وأنه بشكل أو بآخر ، بإرادته أو بغير إرادته كان أحد تلك الأطراف ، وأنه ساهم ببعض التصرفات الهامة فى تأكيد مسألة « المخطط الكبير » من أول

تغيير لقبه الهاشمى ، إلى اتباعه الطريق المزدوج : بإدانة الاحتلال العراقى للكويت ، وإدانة الوجود الأجنبى ، وبالتالى فإن الحل هو « الطريق العربى » الذى كان الملك حسين يعرف مقدما بحكم تجربته خلال الأزمة مع صدام حسين ، وبحكم معرفته بأهداف العراق أنه لن يكون هناك حل عربى حاسم للمشكلة على أساس الشرعية العربية والدولية ، وأن هذا الحل مرادف « للجمود » .

لقد نُشرت تقارير مختلفة حول خطة صدام الكبرى التى تشمل فى أحد عناصرها « الملك حسين » ، منها تقرير الـ «Foreign Report» يوم ٦ سبتمبر ١٩٩٠ ، ومنها تقرير صحيفة «New York Times» الشهيرة والذى أثار ضجة فى العالم عن علاقة الملك حسين بموضوع الكويت ، والذى نشر فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ ، وغيرهما . ولا أقول إن ما جاء فى تلك التقارير بالضرورة يعبر عن الواقع ، لكن أقرر أنه كان هناك شعور عام بأن الملك حسين قريب من المسألة ، سواء بعلمه بقرارات صدام بغزو الكويت صراحة أو ضمنا قبل الغزو بأسبوعين ، وعلمه بأن صدام سوف يبتلع الكويت كلها حسب المصادر السابقة ، أو بإثارة أحلام امبراطورية لدى صدام يحصل فيها الملك - أو يحلم - بجزء من « الحجاز » ، أو بكل الحجاز لكى تعود اليه ممتلكات الشريف حسين ، جده الأكبر .

كانت هذه عقدة الملك حسين التى حددت سياسته الدعائية خلال الأزمة ، والتى جعلته يتحدث من خلال «CNN» ، عن الكذب ، والصدق كثيرا ، والتى جعلته أيضا يتهم الآخرين ، ومصر تحديدا بترتيب « مصائد » و « قمم » لصدام حسين ، ويتبع طرقا مزدوجة للحفاظ على بقائه الذى كان مهددا بشكل جاد ، فى الوقت الذى لم يكن يستطع فيه أن يفك ارتباطه بصدام حسين ، وإلاّ فقد كان « الرأى العام » الثائر سيقفز عليه ، أو أن صدام حسين سوف يعاقبه بطريقة أو بأخرى . لقد كان الملك يمر بمأزق ، لكن لم يكن يجب عليه مثل « الفريق البشير » أن يحل مأزقه بأن يتجه بكلماته مباشرة إلى مصر .

بعـد السقـوط

وبعد أن انتهت أزمة الخليج تماما ، وهدأت الأوضاع فى المنطقة ، ساد تيار واسع فى أوساط الدول التى كانت تشكل أساسا المعسكر العراقى فى النظام العربى ، تيار يرفع شعار لم الشمل وتوحيد الصف ، إلى آخر هذه التعبيرات التى تعنى فى واقع الأمر مطالبة من جانب تلك الدول بالعودة إلى النظام العربى الذى سادت قيمه بعد انتهاء الأزمة . بعد كل ذلك ، بدأت ظاهرة جديدة هى ظهور « الكتب البيضاء » التى تتركز فى صفحاتها على توضيح وتبرير موقف طرف معين من الأزمة ، وإزالة ما يسمى « بالالتباسات » التى سادت

المنطقة حول ذلك الموقف ، كل ذلك فى إطار عملية تراجع حادة لدول المعسكر العراقى باتجاه محاولة الاندماج مرة أخرى فى النظام الذى انشقوا عنه ، والذى هو « نظام قيم » أكثر منه كنظام دول ، وأيضا باتجاه الابتعاد عن « النظام العراقى » تماما ، حتى على مستوى الاتصالات ضعيفة المستوى .

على أية حال ، فقد اتبعت دول المعسكر العراقى « سابقا » أساليب مختلفة للاقتراب مرة أخرى من الدول التى كانت قد ابتعدت عنها ، وظهر أن ذلك لم يكن سهلا فى كل الأحوال ، أو بالنسبة لكافة الأطراف . فقد كان من الصعب على دول هذا المعسكر العودة إلى دول الخليج لأسباب مختلفة ، منها أن دول الخليج أصبحت بشكل أو بآخر تقيم علاقاتها مع دول المنطقة على أساس معيار جديد رئيسى هو موقف تلك الدول من الأزمة ، ووصل الأمر بالكويت إلى وضع مقياس دقيق لتلك السياسة مضمونه الاقتراب من كل دولة بقدر ما كانت سياساتها تقترب من قضيتها خلال الاحتلال ، والابتعاد وأحيانا « عقاب » كل دولة بقدر ما كانت سياستها تقترب من الموقف العراقى خلال الأزمة . ولسنا فى مجال تقييم تلك السياسة الجديدة لدول الخليج بعد الأزمة ، لكن المهم أن دول « المعسكر العراقى » قد واجهت مشكلة حادة ، سوف تستمر إلى مدى معين فى إعادة تطبيع علاقتها مع دول الخليج .

اختلف الأمر إلى حد ما مع « مصر » . فمصر بحكم وزنها ومكانتها العربية ، والضروريات التى تؤثر على سياساتها ، وبحكم دورها ، كانت لديها معاييرها السياسية فى التعامل مع تلك الدول . والسمة العامة للتعامل المصرى الجديد كانت تتركز فى أهمية « تجاوز » ما مضى ، وأهمية استيعاب دروس الأزمة جيدا حتى لا يحدث مثل هذا الوضع المتأزم ، مرة أخرى . وعلى أية حال فقد كان العقل المصرى السياسى مفتوحا تماما لتقبل أية اتجاهات جديدة ، دون أية حساسيات سوى فى بعض الأمور التى لم يكن من الممكن تجاوزها . فالتعامل مع « صدام حسين » مثلا فى غاية الصعوبة لأسباب يعلمها الجميع وليس هناك داع لتكرارها ، كما أن التعامل مع « البشير » كان يتوقف على مواقف « حسن الترابى » أكثر مما يتوقف على سياسة « البشير » . ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للرئيس اليمنى على عبد الله صالح ، الذى كان قريبا من مصر إلى حد ما خلال الأزمة ، وحريصا على احتواء تأثيراتها على علاقات البلدين .

ولم تكن تلك المواقف المصرية من « شخصيات » ، أساءت بتصريحاتها ومواقفها فى وقت معين ، ترتبط بسياسة مصر تجاه قضايا دول تلك الشخصيات . فقد كانت مصر دائما ملتزمة بوحدة وسيادة أراضى العراق ، وعدم تعريضه لمشكلات أخرى ، لذا أرسل

مبارك « رسائله » مرة ثانية إلى صدام حسين بعد انفجار أزمة « القدرات النووية العراقية » ، كما رفض الرئيس مبارك الاشتراك فى توجيه ضربة ثانية للعراق ، ورفض الفكرة من الأساس . فى الوقت نفسه ظلت مصر ملتزمة بسياستها الثابتة تجاه تسوية القضية الفلسطينية ، وبدت فى بعض الأحيان وكأنها أكثر تشددا من منظمة التحرير الفلسطينية ، وظلت ملتزمة أيضا تجاه « وحدة » السودان .

وفى الوقت الذى كانت دول المعسكر العراقى تحاول فيه العودة إلى قيم النظام العربى التى سادت بعد أزمة الخليج ، بدأت ظاهرة « الكتب البيضاء » ، لكن لم تكن كل تلك الكتب « معلنة » . فقد أصدرت المملكة الأردنية فقط كتابها « الرسمى » الأبيض ، بينما قامت الدول والمجموعات الأخرى بإصدار تلك الكتب فى أشكال أخرى كإمداد عدد من الصحفيين « بالوثائق » التى تبرر مواقفها ، أو إجراء حوارات طويلة تبرر فيها بعض هذه المواقف التى اتخذت خلال الأزمة . والملاحظة الأساسية فى هذا المجال أن تلك الدول ، أو المجموعات لم تتخلص بعد على ما يبدو من عقلية « سوء التقدير » التى سيّرت بها أمورها خلال أزمة الخليج ، ووقعت مرة أخرى فى نوع جديد من سوء التقدير . فبينما كانت تحاول العودة أو تحسين صورة مواقفها ، تسببت مرة أخرى فى إثارة قضايا كان يفترض أن تكون حريصة على عدم إثارتها ، إلاّ أنه يبدو وأنها تحت تأثير « عقدة الذنب » لم تتمكن من ضبط أعصابها إلى درجة تتوافق مع سياساتها وأهدافها الجديدة ، وقد ظهر هذا تحديدا بالنسبة « لكتاب الأردن الأبيض » .

فى هذا الكتاب ، حاول الملك حسين بكل طاقته الدفاع عن فكرة واحدة ، وهى « **أن الحل السلمى العربى للأزمة كان ممكنا** » . ولم يكن من الممكن - فى تصور الأردن - أن يقال ذلك على ما يبدو - دون المساس بمصر . ولأنه كان ولابد من أن يحمّل الأردن أى طرف عربى مسئولية فشل « حله العربى » ، فقد اتجه الأردن إلى « مصر » ليفسر معادلته الصعبة . ولسنا فى حاجة للقول أيضا ، بأنه لأسباب مختلفة لم يكن الأردن قادرا على الاتجاه إلى أى طرف آخر ، كالعراق مثلا . فلم يوضح الأردن لماذا لم يحاول إقناع صدام حسين بحل الأزمة سلميا ، رغم أنه كان الطرف « الدولى » الأول والأساسى الذى احتفظ بعلاقات وثيقة مع صدام حسين منذ البداية - بل قبل البداية - وحتى النهاية .

ولا يقدم « الكتاب الأبيض » الأردنى جديدا لما قاله الأردن ، أو اتهم مصر به من قبل ، فقد قيل كل شىء خلال الأزمة . والشىء الجديد فقط هو ذلك التساؤل الحائر حول التوقيت الغريب لصدور الكتاب ، ومصلحة الأردن فى إعادة تكرار وقائع يعرف الملك حسين جيدا أنه لا أساس لها من الصحة ، أو أنها على الأقل « ملتبسة » . والمسألة كلها

باختصار أن الحل السلمى ـ طبقا لرؤية الملك حسين ، كان متاحا ، لكن « البيان » الذى أصدرته الخارجية المصرية ، والتى أعربت فيه عن مجرد أسفها ، والذى لم تذكر فيه كلمة الإدانة ، والذى تم تأجيل إصداره أكثر من مرة حتى كاد الرأى العام ينفجر ـ هذا البيان هو السبب فى عرقلة الحل السلمى .

أيضا ، فإن بيان اجتماع وزراء الخارجية العرب الذى كان منعقدا فى القاهرة منذ اليوم الأول للغزو ، والذى لم يكن « حاسما » تماما ، والذى لم يكن سوى إثبات موقف أكثر منه دعوة لاتخاذ إجراء ضد العراق ، والذى تم الضغط لتأجيله أيضا أكثر من مرة ـ كان سببا آخر . ويتجاهل الملك حسين تماما مواقف ومصالح وانفعالات كافة الدول العربية الأخرى ، وهى المواقف والمصالح والانفعالات التى كانت تدفع فى اتجاه اتخاذ موقف ، لا سيما من قبل دولة احتلت بالكامل وتم تشريد أهلها وحكومتها فى اليوم الأول للغزو ، ودول كانت ترى أنها مهددة بينما كانت قوات صدام حسين تقترب من حدودها ـ كان كل ذلك يجب تجاهله ، وعدم السماح له بالتعبير عن نفسه مقابل أهمية أن يتم تنفيذ رغبات العراق فقط ، ومطالبه . فقد كان الملك حسين يرغب أن يتم احتلال دولة ، وأن لا يتنفس أحد ، لأن صدام حسين لا يريد لأحد أن « يدينه » حتى ينسحب ، أما إذا أدانه أحد فإنه لن ينسحب ، وهو منطق أقرب إلى منطق « حليب الأطفال » القديم .

والأمور السابقة كلها ليست ذات أهمية ، فالدول ـ خاصة العراق ـ لا تقيم عادة مواقفها على أساس « إدانات » سياسية ، بل على أساس مصالحها الحقيقية . وكانت مصالح دولة العراق تقتضى اتخاذ قيادتها قرار الانسحاب بشكل من الأشكال ، وكانت مصر على استعداد لتغطية هذا القرار ، وإيجاد صيغة ملائمة يتم ذلك من خلالها بشكل يحفظ ماء وجه العراق ، وقد وصلت رسائل واتصالات إلى القيادة العراقية من مصر فى الأيام الأولى للأزمة تفيد ذلك ، لكن أحدا لم يستمع .

إن « الكتاب الأبيض الأردنى » نفسه يوضح حقيقة هذا الموضوع ، فحتى إذا لم تتم إدانة العمل العراقى ، فإن العراق لم يكن لينفذ ذلك الشكل المطلوب من الانسحاب السريع الذى يحول دون « تدويل الأزمة » ، فالرئيس العراقى يقول فى رده على الملك حسين ، ظهر يوم ٢ أغسطس حسب الكتاب الأبيض :

« إن الجيش العراقى واستجابة لطلب متزن من الدول العربية ، وليس تحت التهديد أو الاستفزاز أو الإدانة ، سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت ، وسوف يبدأ الانسحاب خلال أيام وينتهى خلال أسابيع » .

والعبارة واضحة تماما ، فلم يكن ممكنا خلال أسابيع منع تدويل الأزمة ، والأرجح أن المطلوب كان عقد محادثات « عراقية ـ كويتية » تشترك فيها دول عربية ، تحت تهديد السلاح العراقى أيضا ، ودون أن يدين أحد أيا كان الغزو العراقى . ويتم فى تلك المحادثات ، ليس مناقشة مطالب العراق ، لكن الاستجابة لها دون أدنى عبارة يُفهم منها أن أحدا يريد أن يفاوض ، وإن لم يحدث ذلك فسوف تتم عملية إبطاء « للانسحاب » أو وقف الانسحاب نهائيا . وهذا بالضبط هو أساس فكرة « مؤتمر جدة » ، فاللعبة كانت أكبر من مجرد وقف عمليات الإدانة ، والمشكلة بالنسبة لصدام حسين ـ وربما للملك حسين أيضا ـ أنها فشلت منذ البداية . وما هو أخطر أن اللعبة ربما كانت مجرد « خداع » كافة الأطراف الأخرى ، وذلك « بتضييع » الوقت حتى يتمكن صدام حسين من الاستقرار بقواته فى الكويت ، وهى كلها تطرح أسئلة عديدة حول ما إذا كان الملك حسين فى تلك المرحلة « وسيطا » أم أنه قد تم التغرير به ، وربما يكون هناك احتمال ثالث .

ولسنا فى حاجة لإعادة التذكير بوقائع لقاء مبارك ـ حسين فى الاسكندرية فى ٢ أغسطس ، واتصالاتهما اللاحقة وصولا إلى فكرة عقد مؤتمر جدة ، ثم وقائع انعقاد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة ، وهى الوقائع التى يقدمها « الكتاب الأبيض » بشكل يتجاوز الحقيقة تماما . ففى الواقع يبدو أن الملك حسين يعلّق فشله فى الاتفاق مع صدام حسين على « النقطتين » اللتين كان قد اتفق مع الرئيس مبارك عليهما فى الاسكندرية ، يعلِق ذلك على « شماعة » البيان المصرى ، وبيان مجلس الجامعة العربية .

لقد كان اجتماع الاسكندرية ، اجتماعا من طرف واحد لم يتحدث فيه الملك حسين حول أية أفكار ، لكن فكرة « النقطتين » ـ الانسحاب وعودة الشرعية ـ قد طُرحا من جانب الرئيس مبارك لبحثهما مع الرئيس العراقى ، وإذا تمت الموافقة عليهما تُعقد القمة المصغرة ، وبدونهما لا يمكن عقد مثل هذه القمة ، فسوف تكون مجرد « فشل » صاخب آخر . وبالتالى لم يكن هناك مبرر للاعتقاد الأردنى بأنه كانت هناك « قمة » ستُعقد ، وأن هذه القمة قد فشلت ، فلم تكن هناك أية مبادرة أردنية بهذا الشأن . ثم أن قصة « بيان » وزراء الخارجية العرب قد أصبحت معروفة ، ولا تحتاج لإعادة ، ويبدو أن الملك حسين قد حضر إلى مصر خصيصا لمحاولة عرقلة هذا « البيان » .

أما رواية الملك حسين عن القمة العربية ، فقد كانت أيضا استمرارا منطقيا لسلسلة « التصورات الخيالية » الأردنية عن شتى ما يدور خلف الكواليس دائما ، وهى تصورات راسخة فى الخبرة الأردنية التى يجيد « الأشخاص » فيها تلك الألعاب السياسية . وتبدو المسألة كلها فى النهاية ، وكأنها نوع آخر من « التخبط » الذى يحدث بعد انتهاء الأزمات

عادة لدول وأشخاص كادوا يفقدون رؤوسهم ، ولما لم يحدث ذلك لحسابات بعيدة عن « قدرتهم على البقاء » فقد تصوروا أن الوقت ملائم لتمرير روايات ومواقف لم تحدث أبدا ، قبل أن تبدأ تلك المرحلة التى يسمونها « لم الشمل » العربى ، وهى المرحلة التى لا يبدو أنها قابلة للاستمرار إذا استمرت تلك الطرق فى التفكير سائدة .

لقد كانت بعض الكتابات - ومازالت - حول حرب الخليج ، تتبنى أطروحة الملك حسين التى تزعم بأن الحل العربى كان ممكنا ، مع الإيحاء بأن مصر لم ندعمه بل وانحازت بسرعة للتدخل الأجنبى .

وقد يكون من الضرورى مناقشة هذا المنطق ، فالملك حسين عندما حصل على قبول عراقى بحضور اجتماع جدة ، اشترط ألا ينخذ وزراء الخارجية العرب المجتمعون فى القاهرة « قرارا مسيئا أو عنيفا ضد العراق » .

والخلل الجوهرى فى هذا المنطق أنه متفق تماما ومنسجم مع المنهج العراقى المخادع ، وأنه يعلق مصير أمة بكاملها على مدى الاستجابة العربية فى اجتماع وزراء الخارجية لشرط عدم إدانة الغزو ، وكأن المواقف الاستراتيجية الكبرى تتقرر بناء على أمور من هذا النوع وليس وفقا لمصالح حقيقية . وفى ذلك الوقت كان واضحا أن النظام العراقى قد قدم مصلحته الخاصة الضيقة على مصلحة الدولة العراقية نفسها ، ناهيك عن المصلحة العربية الأوسع . فالمؤكد أن قرارات كبرى كالغزو ثم رفض الانسحاب ، لا يمكن أن نتخذ فى لحظة أو أخرى ، وإنما يجرى الإعداد لها مع سبق الإصرار مع محاولة توفير الإخراج المناسب لها .

فلا يمكن تصور أن يكون قرار الغزو قد اتخذ فى الساعات القليلة التى أعقبت اجتماع جدة ، وإنما كان معدا له من قبل ، ولم يكن قبول الاجتماع إلا لغرض توفير الغطاء اللازم للقرار . ومن هنا فإن التوقف كثيرا عند مناقشة ما إذا كان صدام قد أوضح لمبارك أنه لن يستخدم القوة العسكرية عموما ، أم أنه سيستخدمها فى حالة فشل الاجتماع ، لا يفيد كثيرا . فقد تعامل صدام مع الجهود العربية التى بذلت لاحتواء الأزمة من البداية بمنهج الخداع سعيا لتوفير الغطاء الذى تصوره كافياً للغزو . ومن مقتضيات هذا المنهج عدم الوضوح فى المواقف ، حتى يتسنى تفسيرها بعد ذلك فى الاتجاه المطلوب .

ولذلك فعندما يقول الملك حسين فى أحد الكتب « **إنه تلقى إشارة من صدام وهو فى طريق عودته من بغداد بأن مجلس قيادة الثورة وافق على حضور اجتماع جدة ،**

وسوف يعلن انسحابه من الكويت بشرط ألا يتخذ وزراء الخارجية العرب قرارا عنيفا ضد العراق » ، فهو لا يفعل سوى الانسياق وراء منهج الخداع العراقى والإسهام فى تزيينه .

وينقل الكتاب عن الملك حسين قوله : « إنه كان يشعر أنه فى سباق يائس مع الزمن ، فقد خشى أن تسبقه الحوادث ، وكان يعرف أن الضغوط تتزايد على المجتمعين فى القاهرة ، وأن اجتماع الساعة السادسة المقرر لوزراء الخارجية قد ينسرع باتخاذ قرار يفسد كل ما توصل إليه » .

ثم يتهم هذا الكتاب مصر بأنها أفسدت ما توصل إليه الملك حسين عندما « أصدرت بيانا منفردا بإدانة العراق فى الساعة الرابعة والنصف ، أى أنها لم تنتظر اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الساعة السادسة وتصرفت بمفردها » .

والكتاب لا يقر بأن محاولة حسين لتحقيق حل عربى انهارت بالفعل عندما وصل إلى بغداد ، وسمع من صدام أنه لن يتمكن من حضور القمة الرباعية بسبب مشاغله ، فضلا عن أنه طلب عدم حضور أمير الكويت . **وانساق الكتاب مع تبرير حسين لهذا الموقف بأن صدام يريد أن يتفادى مواقف إنسانية صعبة حين يكون عليه أن يقابل الملك فهد والشيخ جابر والرئيس مبارك !!** والمثير أن الكتاب يستمر فى انسياقه وراء منطق الملك حسين ، رغم أنه يقر صراحة بأن القرار الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة العراقى بالانسحاب فى ذلك الوقت ، والذى بنى عليه حسين إدعاءاته بشأن العمل العربى ، لم يكن قرارا بانسحاب كامل وغير مشروط . يقول الكتاب : « لا يبدو من مجمل الشواهد أن القرار الذى صدر عن مجلس قيادة الثورة فى ٣ أغسطس كان قراراً بانسحاب كامل وغير مشروط ، والمرجح أنه كان يهدف – على الأقل كخطوة أولى – إلى ترك الأمور شكليا إلى تلك الحكومة التى تألفت فى الكويت من جماعة من صغار الضباط غير المعروفين الذين وضعهم العراق على رأس الحكم فى الكويت ، والواقع أنه لم يكن لديهم سند شرعى أو عمل من أى نوع » .

تصرفات البشير

ولقد كان موقف النظام العسكرى فى السودان أيضا هو أحد المواقف المؤثرة تماما فى الرأى العام المصرى خلال الغزو ، بفعل تلك العلاقة التى تربط بين الشعبين المصرى والسودانى والتى تتجاوز النظم الحاكمة أيا كانت ، وبفعل هذا الإدراك المصرى لطبيعة القيم

السياسية التى تحكم « الثقافة السودانية » والتى تتماثل تماما مع القيم المصرية فى رفض العدوان وعدم استخدام القوة المسلحة . وكان من الواضح أن الموقف السودانى هو موقف نظام عسكرى على جبهة لها علاقاتها المتشابكة بنظام الحكم فى العراق . وحتى عندما قامت المظاهرات فى السودان ، فقد كان غضب مصر موجه أساسا إلى هؤلاء الذين دبروها ، فى محاولة لضرب علاقات الشعبين .

وكان المشير « المهيب الركن » عمر البشير أحد أعاجيب الزمن المتأخر فى قيادات دول العالم العربى والعالم الثالث على السواء ، يحلو له فى بعض الأحيان أن يمتطى صهوة حصانة الأبيض ويمسك بسيفه الخشبى ويوجه به الطعنات فى الهواء ضد الجميع وبنجاح كبير .

ولكن لأن البشير لم يكن يملك شجاعة المواجهة الحقيقية ، فقد كان يختار أن يصطنع لنفسه بطولة بغير أن يسمى الخصوم والأعداء الذين يتحدث عنهم . وفى إحدى تلك المرات فوجئنا به يقول : إن السودان لن يغير موقفه من العراق رغم الضغوط المتعاظمة عليه وعلى السودان لتغييره . وأنه ، صامد ، صمود الأبطال والأشاوس لهذا الضغط ، كما سبق وأن صمد لضغوط مماثلة أو أشد منها خلال انعقاد قمة القاهرة العربية فى أغسطس الماضى . وقال : إنه لا يقبل أن يُملى أحد موقفه عليه ، وأن مقررات القمة العربية فى القاهرة أملتها أو صنعتها ـ كما جاء على لسانه بالنص ـ دولة انجلوسكسونية غربية ، رفض أن يسميها لكنه لم ينس أن يؤكد أنها غربية وليست عربية .

ولاشك أن البشير كان يستحق منا كل الشكر لتوعيتنا بهذه الحقائق الانثروبولوجية الهامة ، كما يستحق التهنئة على سعة اطلاعه حيث أشار فى تصريحاته أمام القيادات السودانية ـ كما نقلت وكالات الأنباء فى ذلك الوقت ـ إلى أنه قرأ ذلك فى كتاب صدر باللغة الفرنسية وترجم إلى العربية ، ملمّحا بذلك إلى كتاب صدر فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٩٠ بعنوان « حرب الخليج .. الملف السرى » .

ولم تكن مصر التى كان واضحا أن حديث البشير موجه إليها فى حاجة إلى تأكيد مواقفها تجاه مثل تلك التصريحات التى تكررت كثيرا ، لكننا فى هذا الوقت أكدنا على نقطتين :

١ ـ أن أحدا لم يمارس أية ضغوط على البشير لاتخاذ موقف مؤيد للحق فى قضية غزو الكويت ، ولو كانت هناك ضغوط ، فقد دعوناه إلى إعلانها على الأقل ليكسب المزيد من البطولة .

٢ ـ أن لموقف نظام البشير الذى تخبط فيه ، لاسيما فى قمة القاهرة الطارئة ، أسبابا يعرفها كل من له إلمام بالسياسة العربية .

فالموقف السياسى الرسمى للسودان من الغزو وضم الكويت للعراق قد اتضح مبكرا ، حين أعلن البشير قبل انعقاد قمة القاهرة أن موقف السودان سوف يتحدد على أساس تجنب إصدار قرار بإدانة العراق ، بحجة أن هذا القرار سوف يحدث شرخا فى الأمة العربية ، ويقلل من فرص التحرك والوساطة وتسوية الأزمة فى الإطار العربى ، ويعطى فرصة للتدخل الأجنبى الذى نرفضه .

ثم أكد رأيه العجيب هذا بأنه يدين التدخل الأجنبى ، لأنه يمثل خطرا أكبر من الخطر الذى يمثله دخول العراق للأراضى الكويتية .

وتجاهل الشرخ الأخطر الذى صنعه غزو العراق للكويت فى الأمة العربية ، وتناسى عامدا أن العراق هو الذى استدعى هذا التدخل الأجنبى الذى لم نكن نرجوه بغزوه للكويت ، ورفضه كل محاولات الوساطة والنداءات للانسحاب ، ثم بعناده الذى استمر حتى اللحظة الأخيرة وقبل لحظات من اندلاع القتال .

ولم يكتف بذلك ، وإنما ألمح خلال اجتماعات القمة العربية إلى الدول العربية التى طلبت قوات أجنبية ، قاصدا حكومة الكويت الشرعية والسعودية ، فتصدى له الملك فهد بن عبد العزيز رافضا هذا التلميح مؤكدا أن السعودية ترفض استخدام القوات الأجنبية للاعتداء على أية دولة عربية .

وعند التصويت على قرارات القمة ، فلقد اتخذ موقف التحفظ على القرارات مع موريتانيا . وبعد القمة نظم حزب الجبهة الإسلامية شديد الارتباط بحكومته العسكرية فى السودان مظاهرات فى شوارع الخرطوم إلى السفارة المصرية . ورُددت هتافات معادية لمصر وقيادتها وقامت بإحراق العلم المصرى ـ سامحهم الله ـ إلى جانب مظاهرات أخرى معادية للسعودية وإحراق للعلم السعودى الذى يحمل عبارة التوحيد ـ غفر الله لهم ـ واستمر فى التحريض على هذه المظاهرات بعد اندلاع القتال ، وفى توجيهها ضد السفارة والمنشآت المصرية فى الخرطوم .

وبين هذا وذاك ترددت قبل الحرب أنباء عن فتح باب التطوع للذهاب إلى العراق ، وعن إرسال قوات سودانية إليه ، وأخيرا عن لجوء طائرات عراقية إلى مطارات السودان لاستخدامها كاحتياطى فى الحرب المتوقعة .

فما هى دوافع الموقف السودانى ؟

كان البشير يستطيع أن يدّعى كل ما يريد من بطولات وأسباب لاتخاذ هذا الموقف العجيب ، لكنه مهما بلغت به الجرأة لا يستطيع إنكار أن هذه الأسباب كانت فى المقدمة :

١ ـ إيقاف الكويت للقروض والمعونات عن النظام العسكرى الحاكم فى السودان .

٢ ـ تحفظ دول الخليج والسعودية بالذات فى التعامل مع النظام السودانى ، خاصة وقد زارت المملكة السعودية وفود حكومية سودانية كثيرة كان بعضها برياسة البشير ، بينما لم ترد السعودية هذه الزيارات إلى الخرطوم على أى مستوى هام .

٣ ـ فتح الصحف الكويتية قبل الغزو أمام المعارضة السودانية النشيطة للكتابة ضد الحكم العسكرى السودانى والدعوة ضده .

٤ ـ دعم العراق بالسلاح والمال والنفط لحكومة السودان إلى حد أنه ترددت أنباء عن دعم العراق لها بالأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا .

٥ ـ التأثير الأيديولوجى الواضح للجبهة الإسلامية ونفوذها السياسى الداخلى كجزء من الحركة الإخوانية الدولية بتوجهاتها التقليدية ضد النفوذ الغربى والأمريكى وتدخله فى المنطقة ، وهو نفس الموقف الذى اتخذته الجبهة القومية للإنقاذ فى الجزائر ، وحركة النهضة الإسلامية فى تونس .

تلك هى الأسباب الحقيقية لموقف النظام العسكرى فى السودان من غزو الكويت . أما تلك النغمة التى حاول عمر البشير ترديدها عن الصمود للضغوط ، والإيمان بأن الله أقوى من أمريكا ، كما قال فى أحد تصريحاته ، فلم تكن سوى نوع من الدجل السياسى .

ومن حق كل دولة اتخاذ المواقف التى تراها ملائمة لمصالحها ، وقد أكد ذلك أحد كبار المسئولين المصريين ـ وفى جلسة مغلقة لإحدى لجان مجلس الشعب المصرى ـ فمصر تحترم حق الدول فى تحديد مواقفها ، لكن لم يكن على تلك الدول أن تحاول إظهار مصر وكأنها تمارس ضغوطا عليها ، ولم يكن من المنطقى أيضا أن تُبنى سياسات دولة تجاه قضية واضحة تمس الأمن القومى العربى على دوافع وأسباب على نمط تلك الأسباب التى تحدثنا عنها فى الفقرة السابقة ، فقد كان الحق أحق أن يتبع .

أما عن تلك التصريحات التى صدرت عن الرئيس مبارك خلال الأزمة بضرب أية صواريخ تنصب فى السودان وتهدد الأراضى المصرية خلال ٢٤ ساعة ، فقد كانت ببساطة

تحذيرات واضحة لنظام عمر البشير لكيلا يورط نفسه فى أكثر مما فعل ، خاصة وأن مصر كانت على علم بكل الاتصالات التى كانت تجرى فى هذا الوقت .

لكن أخطر تلك التطورات التى سببت حالة من الأسى فى مصر خلال الأزمة فكانت تلك المظاهرات التى خرجت فى السودان لتهتف بشعارات ضد مصر . وكان من الواضح لدينا منذ البداية أن هناك فرقا ، بين مظاهرة شعبية تجرى فى دولة ديمقراطية ، وبين مظاهرة أخرى موجهة فى دولة محكومة بنظام عسكرى ديكتاتورى أو غير ديمقراطى ، ويحكم شارعها نظام حظر التجول .

** ففى الأولى تمثل المظاهرة رأيا شعبيا أو تيارا يختلف حجمه من حالة إلى أخرى . فقد تكون مظاهرة بعشرات الألوف فتمثل تيارا عريضا ، وقد تكون مظاهرة بعدة مئات أو عشرات فتمثل تيارا محدودا . وفى كل الأحوال ، فإن هذه المظاهرات تلقائية وغير موجهة من جانب الحكومة سواء توافقت مع سياساتها أو تعارضت معها .

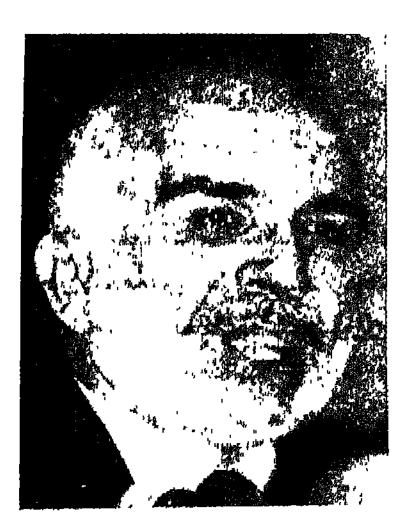
** أما فى ظل الحكم العسكرى ، وفى الدول التى لا تعرف من أشكال الديمقراطية إلاّ الأقنعة التى تخفى وجهها الديكتاتورى البشع ، فإن أى مظاهرة تجرى فيها لا يمكن اعتبارها مظاهرة تلقائية أو معبرة عن رأى الأغلبية فيها ، لسبب بسيط هو أن هذه الأنظمة لا تسمح بالخروج إلاّ للمظاهرات التى تتماشى مع سياساتها أو تترجمها أو تنخدع بها ، ناهيك عن قدرتها التى لا خلاف حولها على تحريكها وتوجيهها وحراستها إلى أن تحقق أهدافها ، ثم الادعاء بعد ذلك بأنها لا تملك حيالها شيئا لأنها تعبر عن رأى الشعب .

وبهذا المفهوم كنا نتفهم حقيقة المظاهرة الشعبية التى خرجت فى السودان ، ورددت شعارات عراقية ضد مصر ورئيسها ، وأحرقت العلم المصرى فى منطقة ساحة « الشهداء » بالخرطوم ، ونادت بضرب السد العالى - رمز العصر فى مصر وفى العالم النامى - لإغراق مصر بمياه النيل . فهذه المظاهرة « الشعبية » قد سبقتها - وفقا لمعلومات مؤكدة لدى القيادة المصرية - سيارات حكومية مزودة بمكبرات الصوت تحرّض الجماهير على التظاهر ضد مصر ، مرددة هتافات معادية ، كما سبقتها إجراءات حكومية متعددة لمضايقة المصريين المقيمين هناك للتدريس على نفقة جامعة القاهرة لطلبة السودان ونشر العلم بين ربوعه ، والأطباء الذين يعالجون المرضى السودانيين ، والمهندسين الذين يشاركون فى مشروعات السودان بعلمهم وجهدهم ، بالإضافة إلى وضع العراقيل أمام الراغبين منهم فى العودة لمصر بإلزامهم بشراء تذاكر الطيران بالعملة الصعبة على خلاف الأعراف المعمول بها ، مما اضطر مصر أمام هذه الروح العدائية من جانب السلطات الحكومية السودانية إلى إغلاق

فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، والمكتب الثقافى المصرى ، والسفارة المصرية استياء من هذه الروح الجديدة وهذه الإجراءات غير المبررة .

فى ظل الروح العدائية الغريبة على شعب السودان ، تم تحريض الجماهير على الخروج فى مظاهرات ضد مصر ، كان عمادها الأساسى ممثلى التيار الإسلامى واليسارى وأتباع حسن الترابى الذى يؤيد صدام حسين ، « وينخدع » أو يتظاهر بتبنى شعاراته الدينية التى خرج بها على العالم الإسلامى أخيرا وعقب تورطه فى الكويت .

ولقد كنا قد اعتدنا من بعض التيارات السودانية أن تخرج علينا بعد كل حركة عدائية تجاه مصر ليعلنوا أن ذلك لا يعبر عن رأى الشعب السودانى الحقيقى . وعقب تلك المظاهرة ، استنكر تحالف القوى الوطنية للسودان المظاهرات التى دبرتها حكومة الجبهة الإسلامية العسكرية فى الخرطوم ، والتى تعرضت لمصر والسعودية والإمارات ، وأعلنت ـ كما جاء بالنص فى بيانها ـ براءة شعب السودان من كل مواقف أو هذيان الجبهة الإسلامية ومجلسها العسكرى ، وهو الموقف الذى أكده بيان حزب الاتحاد الديمقراطى السودانى الذى قال فيه بالنص أيضا : إن المظاهرات لا تعبر عن حقيقة مشاعر الشعب السودانى الذى أدان غزو العراق للكويت ووقف إلى جانب قرارات الجامعة العربية والمنظمة الإسلامية والأمم المتحدة . وأضاف أن ما حدث فى السودان ما هو إلاّ فتنة قامت بها عناصر مدسوسة على الأمة العربية تستهدف تمزيق الصف العربى .



□ الملك حسين



□ عمر البشير



□ حسن الترابى

وكنا نوافق القيادات الحزبية للسودان على أن ما جرى لا يمثل حقيقة مشاعر الشعب السودانى تجاه مصر ، لكننا فى تلك المرة لم نستطع بسهولة تقبل أية اعتذارات أو تحليلات مغرضة للأحداث . فقد كانت حكومة السودان قد أوغلت فى الإساءة إلى مصالح وعلاقات الشعبين ، وأساءت أكثر إلى مصالح الشعب السودانى فى مصر . بعد وقت قصير من كل هذه المواقف ، بدأ النظام السودانى فى التراجع عن مواقفه وسلوكياته ، كما بدأ الأردن ، واليمن ، وغيرهما من الدول التى أصيبت بالغيبوبة فى التراجع مرة أخرى ، ومحاولة العودة بعد إعلان قادتها توبتهم .

وبعيدا عن الأردن والسودان ، فهما مجرد أمثلة .

كانت اليمن أيضا محكومة بنفس المنطق ، وبنفس الدوافع والأسباب التى أدت إلى تأييدها للغزو . وفى المغرب العربى كانت المواقف التى اتخذتها تيارات سياسية بعينها هى التى شكلت أساسا اتجاه الحكومات فى تلك المنطقة تجاه الغزو ، ولسنا فى حاجة لسرد تفاصيل مواقف تلك الأطراف بشكل تفصيلى أو سرد الأفكار التى كانوا ينادون بها . فلقد شهدت مصر أيضا من قريب قيام بعض « الدكاكين السياسية » الصغيرة بترديد نفس الأفكار والمقولات ، وربما لنفس الدوافع والأسباب ، وهكذا كانت الصورة لدينا فى مصر واضحة .

المهم أن تلك الغيبوبة لم تستمر وقتا طويلا ، فقد اتضح فى الأيام الأخيرة للحرب ، وبالتحديد منذ ١٥ فبراير ١٩٩١ أن صدام حسين الذى مجدوه ومجدوا أفعاله يتخلى ببساطة عن القضايا التى أثارتهم ، ويقتصر فقط على تحديد مطالب ضيقة لإنهاء الحرب ، ثم بعد ذلك بأيام يتخلى عن كل شىء ، حتى عن حلفائه ، ويتركهم فى الهواء يواجهون قدرهم .

ولم تجد تلك الدول بدا من التراجع ومحاولة العودة إلى الصف العربى ، وإلى الجامعة العربية ، التى اقترح البعض شقها إلى قسمين ، وإقامة جامعتين خلال الأزمة . وأعلن معظم هؤلاء القادة ما يشبه « التوبة » أمام وسائل الإعلام ، لكن الشرخ كان عميقا ، ربما أعمق من كل مرة حدثت فيها شروخ بجدار النظام العربى من قبل . فلقد اتضحت سلوكيات عربية لم يكن أحد يتوقع أنها يمكن أن تحدث أبدا ، واتضح أن لدى بعض الدول استعداد لهدم النظام العربى ، وتحطيم ثوابته وتجاوز قيمه ، والتعامل بوجهين ، وهى أمور كانت جديدة تماما على العقل العربى . وبالطبع سوف تعود الأمور لتسير بين الدول العربية ، لكنها لن تعود أبدا كما كانت عليه ، على الأقل فى المدى القصير .



الفصـل السـابع

عواصـم عربيـة تحـت التهـديد

« إن واحدا من الأحلام التى قدمت لصدام حسين فى حربه ضد الجمهورية الإسلامية فى إيران يتعلق بابتلاع الكويت ، وتأسيس دولة ذات قوة مالية ضخمة يستطيع بها الالتفاف إلى دول عربية أخرى ، فيسقط أنظمتها لصالحه » .

● حسن العلوى : جريدة الجهاد ، الناطقة باسم حزب الدعوة الإسلامى (١٩٨٣/٤/٤) ●



مواقف دول الخليج العربى خلال الأزمة

كانت دول الخليج طوال شهر الأزمة في موقف لا تحسد عليه .
فلقد كان قادتها يشعرون أن تلك الأزمة التى نشبت فى منتصف يوليو ١٩٩٠ بين العراق ، وكل من الكويت والإمارات ليست مثل كل الأزمات السابقة بين العراق والخليج .

فلقد كانت لديهم مؤشرات سابقة لتلك الأزمة حول تطورات ، وأقوال ، واجتماعات غير مطمئنة بالنسبة لهم تتم داخل العراق . وكانت المطالب العراقية خلال الأزمة أكبر مما عهدوه خلال مسيرة علاقاتهم مع العراق ، والتى كانت تجتاحها فى السر ، أو فى العلن ، أزمات تنتهى بتقديم ما يطلبه العراق ، أو جزء كبير مما يطلبه . وكان هناك تيار يعتقد مع ذلك أن تلك الأزمة لا تختلف كثيرا عما سبقها ، إلاّ أن هذا التيار لم يكن قادرا على تفسير هذا « الحجم الضخم » من المطالب العراقية . فقد كان هناك ثمة تساؤل حول التصور العراقى لرد الفعل الخليجى ، فهل كان العراق يتصور أن الكويت ، أو الخليج بصفة عامة ، لن تكون قادرة على الوفاء بها أو أنها لن تستجيب لها ، وبالتالى فإنه قد خطط لشىء آخر .

كانت تلك تساؤلات هذه الفترة بينما كانت الأزمة تتصاعد من الجانب العراقى ، وتحاول كل من مصر والسعودية احتواءها . وتم الاتفاق على لقاء جدة ، وحصل الملك فهد على تعهد « آخر » من الرئيس العراقى بعدم استخدام القوة ضد الكويت . ولم تتدخل السعودية بأية صورة فى المحادثات ، وتركت الأمر ليتم تسويته بصورة ثنائية . وكان الجانب الكويتى يعتقد أن هناك مباحثات ستجرى ، لذا كان الوفد الذى حضر إلى جدة مكونا من سياسيين وفنيين ، للنقاش حول القضايا المتنازع عليها ، بينما كان تكوين الوفد العراقى يعكس بالضبط ما يريده العراق ، فهو سيطرح مطالب ، وينتظر إجابات . ومن المؤكد أن العراق لم يكن مرنا ، وأن « عزة ابراهيم » رئيس الوفد العراقى أيضا كان فى مأزق حرج وضعته فيه قيادته ، فلم يكن يملك إلا طرح المطالب ، ثم القول بأنه مصاب بالصداع ويرغب فى النوم . لكن أيضا كان الجانب الكويتى متشددا بعض الشىء ، فقد اعتقد أن صدام سيتفاوض لذا بدأ يتبع استراتيجيات التفاوض التقليدية ، بينما كان عليه أن يتبع استراتيجيات

أخرى طالما كان هناك شعور سائد بأن تلك الأزمة مختلفة ، وأن صدام حسين ربما يستخدم القوة المسلحة .

وفى حديثى مع الشيخ سعد العبد الله ، ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها ، سألته عن حقيقة ما دار فى اجتماع جدة الشهير الذى تم بينه وبين عزة ابرهيم والذى جاء بناء على مساع مصرية وسعودية ؟ .

وقد قال لى ولى العهد : لقد تحدثنا فى بداية اللقاء الذى لم يستمر أكثر من ساعة وربع الساعة عن فحوى المذكرات العراقية ، التى اتُهمنا فيها بأن السلطات الكويتية أقامت منشآت داخل الأراضى العراقية تتمثل فى انشاء مزارع ومراكز حدود ومنشآت نفطية . وكنت وقتها اتحدث فى جو ودى لا انفعال فيه ولا تشنجات ، عن فحوى المذكرات العراقية المقدمة للجامعة العربية ، وقلت له فى هدوء : نحن الآن فى جدة ، وأنا مستعد أن نرسل على الفور وزير الداخلية الكويتى ووزير الداخلية العراقى ، وندعو الجميع الآن إلى رحلة داخل الأراضى العراقية من أجل التفتيش عن أى مركز مهما يكن حجمه ونوعه تم بناؤه داخل الأراضى العراقية ، ونحن على استعداد لإزالته على الفور .

ولكن رده كان : إن هذه مجرد معلومات وصلتنا .

ولى العهد الكويتى مازال يتحدث : قلت لعزة ابراهيم ، كيف تتهموننا بسرقة نفطكم ، كيف يحدث هذا ؟ دعنا يا أخى نرى حصص انتاجنا من النفط ، وحصص إنتاجك من النفط خلال السنوات الأخيرة ، ثم نرجع إلى أعضاء منظمة الأوابك العربية ، ومنظمة أوبك العالمية ، ونرى كل الأرقام ـ وهى معروفة وليست سرا من الأسرار ، وسوف نعرف ماذا تنتج الكويت من حقول الشمال والجنوب ، وكم ينتج العراق ، وسوف يتضح عندئذ من السارق ومن المسروق ؟ .

ولكن الأخ عزة ابراهيم ـ مازال ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى يتحدث ـ فاجأنى مرة أخرى بقوله : هذه معلومات وصلتنا .

ويقول الشيخ سعد العبد الله : لقد فوجئت أن الرجل فى الحقيقة ما جاء إلى اجتماع جدة إلاّ لإضاعة مزيد من الوقت .

وإن كانت هناك أربع قضايا هامة قد طرحت فى هذا الاجتماع :

- **القضية الأولى** :حول زيادة الحصة المقررة للكويت من النفط .
- والقضية الثانية :حول الزحف المبرمج على الحدود العراقية لمنشآت عسكرية

ومزارع ، والذى قلت له إننا على استعداد للذهاب والتفتيش وإزالة أى امتدادات كويتية فى الحال .

- أما القضية الثالثة : فهى تتعلق بما ادّعوه من أن الكويت يرفض محاولات توصيل ماء شط العرب إلى الكويت ، وقلت لهم : بالعكس . إن الكويت فى حاجة إلى الماء ، ونحن لا نضع أية عراقيل لتوصيل الماء إلى الكويت ، ولكن ليس بالشروط التى طلبها العراق ، والتى فسرها لى أمير الكويت فى حديثه معى .

- أما القضية الرابعة : فإنها تتعلق بعودة الممر الجوى بين العراق والكويت ، والذى يعبر الأجواء الكويتية ، والذى أُغلق ومُنع عبوره للطائرات أثناء الحرب الإيرانية العراقية خشية أن تصاب طائرة مدنية من أى من الجانبين . وقلت للجانب العراقى إننا على استعداد لإعادة فتحه فورا .

ولكن كان واضحا أن الأخ عزة ابراهيم نائب الرئيس العراقى ليس عنده أية نية لبحث أى قضية بيننا .

وفى الجزء الأخير من لقائى مع عزة ابراهيم ، والذى لم يستمر أكثر من ٢٥ دقيقة ، وكان أعضاء الوفدين الكويتى والعراقى قد انتقلوا للاشتراك معنا فى الحوار ، دخل فجأة علينا عضو من الوفد العراقى وقال : لقد حان موعد صلاة المغرب ، ليقف عزة ابراهيم على الفور مستعدا للخروج . وقلنا له : نصلّ المغرب جماعة ، فإذا به يقول لنا : إن مذهبى الدينى يحرم علىّ صلاة الجماعة . عدنا لنجد الوفد العراقى ورئيسه عزة ابراهيم قد غادروا المكان .

ورغم هذا كله قلت لرفاقى فى الوفد الكويتى : لابأس ، من الضرورى أن أزور عزة ابراهيم من أجل استئناف الحوار لكى نجد حلا ، ولكننى وجدت الرجل غير مستعد للحوار ، فاصطحبته فى سيارتى إلى قصر الضيافة فى جدة لنحضر العشاء الذى دعانا اليه خادم الحرمين الملك فهد .

وقد لاحظت أثناء حوارى مع عزة ابراهيم أنه يشكو دائما من المرض ، قلت له : ماذا يؤلمك ؟ .

قال لى : ظهرى والعمود الفقرى . قلت له : عندى دواء طيب لآلام الظهر ، عندما أعود إلى الكويت سوف أرسله اليك .



□ بعد بضع ساعات قليلة من اجتماع جدة بين الشيخ سعد العبد الله ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها وعزة ابراهيم نائب صدام حسين والذى اتفق فيه على مواصلة الحوار فى بغداد ، اجتاحت قوات العراق الكويت .

وفى النهاية اتفقنا على أن هذا اللقاء الأول بيننا فى جدة لابد وأن يتبعه لقاء آخر فى بغداد ، ولقاء ثالث فى الكويت .

فى الصباح علمنا أن الوفد العراقى سوف يسافر إلى المدينة المنورة . أرسلت وكيل وزارة الخارجية للقاء سعدون حمادى للاتفاق على بيان صحفى مشترك ، وبعد أن أطلع على البيان الذى حمله اليه وكيل وزارة الخارجية الكويتى ، قال : هذا البيان ، ونطق بكلمة «FAIR» بالانجليزية ، يعنى عادل . ولكنه أضاف : أنتم تصدرون بيانا ، ونحن سوف نصدر بيانا آخر ، ولكن ليس هنا فى جدة ، بل فى بغداد بعد وصولنا إليها .

وفى الخامسة مساء غادرنا جدة إلى الكويت . وفى الليل أيقظنى وزير الدفاع الكويتى ليقول لى : القوات العراقية عبرت الحدود الكويتية .

وينظر إلىّ الشيخ سعد العبد الله ويقول : وأنت تعرف باقى القصة المحزنة .

وقد سألت ولى العهد : هل صحيح أن عزة ابراهيم قد طلب فى اجتماع جدة هذا ما بين ١٢ و ١٤ مليار دولار ، وأنك أنت قد خفضت المبلغ إلى ٩ مليارات ؟.

قال : أبدا .. والعجيب أن هذه المعلومات قد قرأتها فى كتاب لمؤلف أمريكى ، ولا أعرف من أين جاء هذا المؤلف بهذه المعلومات ، ولكن الذى أتذكره أن هذا الكاتب الأمريكى قد طلب منى وأنا موجود فى لندن موعدا لإجراء حوار معى ، وأجبته على طلبه ، وتحدثنا معه ولكنى لم أقل له أى شىء ، ولم يحدث أى شىء مما قاله فى كتابه وطلع علينا يقول إن العراقيين طلبوا ١٢ مليار دولار وأننى قد وافقت على دفع ٩ مليارات ، وعندما غضبوا جاء الملك فهد ليتدخل للصلح بيننا ، وأبدى استعداده لدفع الباقى ، وهذا كلام كله غير صحيح .

فى الحقيقة أنهم ـ أى العراقيين ـ فى حديثهم قد طلبوا عشرات المليارات من الدولارات تدفع لهم ، وجاء الرجل ـ يقصد عزة ابراهيم ـ يريد منى أن أستجيب لطلباتهم وأدفع لهم عشرات المليارات ، بحجة أن هذا هو ثمن النفط الذى سرقناه ، كما أنه ينبغى علينا أن ندفع مقابل رفع حصة إنتاجنا من النفط ، وما سببه ذلك من خسارة للجانب العراقى . إنهم ما كانوا يريدون عشرات المليارات بل مئات المليارات من الدولارات يا أخى .

وعلى أية حال ، فإن دول الخليج كانت متوجسة إلى حد ما من تضخم القوة العسكرية العراقية ، ولكنها لم تتآمر على تلك القوة ، وحتى الوثائق التى كشفها صدام حسين بعد الغزو ، والتى استولى عليها من ديوان وزارة الخارجية الكويتى لا تثبت وجود هذا التآمر الذى تحدث عنه صدام حسين ، فقد كانت الاتفاقات ، والمحادثات التى عقدتها الكويت مع أطراف أخرى لا تهدف إلى الإضرار بالعراق ، فكل حكومة فى الدنيا تتبادل المعلومات مع حلفائها ، وكل حكومة تنظر بتوجس إلى التطورات التى تحدث حولها ، ويمكنها أن تؤثر فى أمنها ، ومن الطبيعى أن دول الخليج تتوجس خيفة من قوة العراق ، لاسيما إذا كان صدام حسين فى الحكم ، وما يثبت صحة هذا التوجس أن القوات العراقية ، قامت بالفعل بغزو الكويت ، ولم تكن درعا يحمى الكويت كما قال صدام حسين من قبل .

وربما ما دفع الكويتيين إلى التفاوض ـ إن كان التفاوض جريمة من وجهة نظر العراق وحلفائه ـ هو أنهم لم يكونوا يتوقعون أن يحدث الغزو ، وأقصى ما توقعه وزيران كويتيان خلال اجتماع مجلس الوزراء الكويتى مساء يوم ١ أغسطس قبل الغزو بساعات

وعقب انتهاء قمة جدة ، هو أن يحدث استخدام محدود للقوة المسلحة . فقد كانت أقوال صدام حسين فى الشهور الأخيرة عن الكويت وأسرة الصباح قد سببت لهم ما يشبه الغيبوبة ، ولم يكونوا يتصورون أن صدام حسين يمكن أن يكون مخادعا إلى هذه الدرجة .

لقد قمت فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ خلال الأزمة بزيارة إلى اليابان ، التقيت خلالها مصادفة بشخصية كويتية هامة كانت قد رافقت الشيخ جابر الأحمد خلال زيارته التى قام بها لنيويورك خلال الأزمة لإلقاء خطابه فى الأمم المتحدة . وقالت لى تلك الشخصية خلال مأدبة العشاء التى أقامها لى السفير المصرى فى اليابان « وهيب المنياوى » : إن الشيخ جابر يعيش فى أحزان عميقة ، إلى جانب حزنه على ما جرى لبلاده ، وأن أحزانه الخاصة تلح عليه لأنه صدق كل ما قاله له صدام حسين قبل أقل من عام من غزوه لبلاده ، وأنه - أى الشيخ جابر - يتحدث لمن يلتقى بهم من خاصته متعجبا ومتألما من المتناقضات المذهلة للنظام العراقى فيما يتعلق بموقفه منه شخصيا ومن الكويت . ومن بين ما يرويه حكاية المرسوم الجمهورى العراقى الذى قام بموجبه صدام حسين بمنح أمير الكويت أعلى أوسمة العراق ، وهو وسام الرافدين من الدرجة الأولى ، والذى يقول بالحرف فى نصه - ولاحظ البلاغة العراقية المألوفة :

« لم تكن السنوات كما هى السنوات العادية ، ولم تكن الأشهر أو الأيام كما هى الأشهر أو الأيام الطبيعية مهما كان قد مر على الأمة العربية والعراق إبّان العدوان الإيرانى ، ولم يكن « كثرا » أولئك الذين أدركوا مخاطر ما كان قد خطط له الأعداء ضد الأمة ، وما كان سيصيب أقطار الأمة فى مشرقها أو مغربها لو تحقق فأل الخائبين . وكانت وقفة الأخ جابر الأحمد الصباح ، ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانة خاصة فى نفوسنا ، وذات تأثير أكيد فى مجرى الصراع لمصلحة الأمة وإلى جانب نصرها العظيم . قد وقفت الكويت بوعى وبسالة فى وجه المعتدين الطامعين ، وصمدت لكل الظروف التى أريد من خلالها أن تنسلخ الكويت من طبيعتها أو هويتها ، وعن مبادىء الأمة الواحدة ومستلزمات الأمن القومى . وتقديرا لكل هذا ، وعرفانا وتوثيقا لموقف الكويت المشرف تقرر منح صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وسام الرافدين من الدرجة الأولى من النوع المدنى » .

ومع ذلك فبعد أقل من سنة من هذه الكلمات البليغة نسى صدام كل شىء ، واجتاح الكويت واتهم أميرها بأبشع الاتهامات .

وواصل أمير الكويت سرد أحزانه ، فروى لى محدثى أنه أثناء مأدبة العشاء التى

أقامها له صدام حسين خلال الزيارة التى منحه فيها الوسام .. قال له الرئيس العراقى إنه قد أوصى أبناءه - أبناء صدام - أنه إذا حدث له مكروه ، أو مات فجأة فليلجأوا على الفور إلى قصر دسمان بالكويت - قصر حاكم الكويت - فهناك سيتوافر لكم الأمن والاستقرار .

وروى أمير الكويت هذه القصة وهو يتعجب . إذ بعد أقل من سنة هاجمت دبابات صدام قصر دسمان تريد أن تدكه على الأمير وأسرته .

وفى لقائى بالأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت ، على أرض الكويت بعد أن تحررت ، وفى أول حديث صحفى له ، كشف عن أسرار الساعات الحاسمة الأخيرة التى سبقت وقوع الغزو العراقى للكويت ، وأسرار المناقشات التى دارت بين أمير الكويت وصدام حسين فى آخر لقاء بينهما فى بغداد .

سألت سمو الأمير : نريد أن نعرف حقيقة اللقاء الأخير بين سموك وبين صدام حسين ، والحوار الذى دار بينكما فى الطريق إلى المطار فى بغداد ، والذى قيل إنكم رفضتم فيه تقديم أى مساعدات جديدة للعراق .

أجاب على الفور : اسمع يا أخى ، نحن لم نرفض أى طلب للمساعدات تقدم به العراق ، وأؤكد لك أن أى طلب مادى أو مالى طلبه العراق لم نرفضه ، ولكن الذى رفضته هو - وأحب أن أقولها لأول مرة - أنه طلب منى أن يأخذ ثلث الكويت .

قلت فى دهشة : ثلث الكويت مرة واحدة وماذا كان ردكم ؟ .

قال : قلت له : هذا لا يملكه أحد حتى لو كان أمير البلاد نفسه .

قلت : وماذا طلب أيضا ؟ .

قال : طلب منى أن يقيم العراق خط أنابيب بترول ما بين شط العرب والكويت . وقلت له : هذا مشروع طيب ونوافق عليه . وقال لى : إننى سأقيم خطا إلى جانب خط البترول يحمل الماء من شط العرب إلى الكويت ، فقلت له : هذا شيء عظيم .

مازال سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح يتحدث : قال لى صدام حسين : ولكن أريد أن أقيم بعض المطارات والمساكن والمدارس على طول طريقى خطى أنابيب البترول والمياه . سألته : لماذا المطارات والمبانى والمساكن ؟ .

قال لى : إنها فقط لحماية خطوط البترول .

قلت له : يا سيدى إن هذه الخطوط سوف تمر داخل أراضى كويتية ونحن قادرون على حمايتها . وكيف بالله أضع مطارات ومبانى ومدارس وأعلاما عراقية فوق أرضى ؟ . أين استقلالى إذن ؟ .

قلت لسمو أمير الكويت : وماذا كان رد صدام حسين ؟ .

قال : قال لى صدام : لافرق بين البلدين ، ويمكنكم استخدام المطارات العسكرية والمدنية العراقية . ولكننى قلت له : إن الكويت هذه دولة صغيرة ، وعلينا أن نحافظ على استقلالها وهى لا تقارن بالعراق ، لانريد مطارات ولا مبانى ولا مساكن على أرضنا .

كنا قد وصلنا إلى سلم الطائرة - أمير الكويت مازال يروى - عندما قال لى : لا تشغل بالك بمسألة الحدود ، ولا يهمك . قلت له : متى تحضر لزيارة الكويت ؟ كان حديثنا فى شهر مايو ١٩٩٠ - وكان رد صدام حسين : سوف أحضر إلى الكويت بعد ثلاثة أشهر ، ولا أحتاج إلى دعوة ولا بروتوكول ولا موعد !. سوف تعلم بحضورى فى حينه ، وأنت تعلم مدى علاقتى بك وحجم حبى لك . وكما قلت لك فى الماضى ، إننى قد طلبت من أولادى أنه إذا حدث أى شىء فاذهبوا إلى عمكم الشيخ جابر ، وسوف تكونون عنده فى أمان كبير .

يبتسم الأمير فى حزن وهو يتذكر ما جرى ، وما دار ويقول لى بمرارة :

أنت تعرف ماذا كان يعنى بأنه سيحضر إلى الكويت بعد ثلاثة شهور !. لقد جاء حسب موعده تماما ، ولكن بدباباته وطائراته وآلات حربه وقتله وغدره .

وينتهى حوارى مع أمير البلاد الذى كان موعدا للسلام والمجاملات لمدة ٣٥ دقيقة ، وقفنا نسلم وقال لى مودعا : لن أنسى أبدا موقف الرئيس حسنى مبارك الشجاع والملتزم ، ولن أنسى أبدا موقف مصر كلها شعبا وحكومة .

وقال أمير الكويت : إنهم يتحدثون أو يحاولون الدس بين مصر والكويت ، ونقول لهم إن العلاقات المصرية الكويتية لم تصبح علاقات بين أشقاء فقط ، ولكن الدماء المصرية والكويتية قد امتزجت تماما ، فالجنود الكويتيون قد استشهدوا على ضفة القناة ، والجنود المصريون ضحوا بدمائهم على الأرض الكويتية . ونقول لهؤلاء وهؤلاء افهموا هذه القضية ، وعوا هذه القضية .

وقال : إننى سأقوم بزيارة الدول التى وقفت إلى جانبنا ومن بينها مصر .

لقد كان الشعور بالصدمة قويا فى الكويت خاصة ، وفى دول الخليج بشكل عام ، ووجدت دول الخليج ـ لا سيما السعودية ـ نفسها فى مأزق عندما حدث الغزو . فقد عادت نفس التصورات التى كانت قد دارت حول طبيعة الأزمة لتدور حول طبيعة الغزو ، فساد تصور بأن الغزو مجرد عملية سطو مسلحة رسمية سوف ينتهى عقب يوم ، أو يومين من بدايتها ، خاصة وأن القوات قد اتجهت مباشرة إلى البنك المركزى . كان كل هم دول الخليج أن ينتهى الغزو ، لذلك لم تقم السعودية خلال الأيام الأولى للغزو بإعلان حالة التأهب بين قواتها حتى لا تستفز العراق ، وحتى لا يزداد الموقف تعقيدا ، ولكنها كانت تدرك أيضا أن الكويت ، التى لم تكن هى الأخرى قد أعلنت حالة التأهب القصوى بين قواتها ليلة الغزو ، حتى لا تستفز العراق ـ قد تعرضت للغزو ، وكان من الصعب عليها فى الأيام التالية أن تظل فى هذا الوضع القلق ، فقد كانت القوات العراقية قد تقدمت جنوب الكويت لتصبح على بعد عدة كيلو مترات من حدود السعودية الشمالية ، كما اتضح أن المسألة لم تكن سرقة منظمة لأموال دولة ، بل سرقة دولة ، وأن العراق ينوى البقاء فى الكويت وكانت القيادة السعودية التى سمعت مباشرة الوعد بعدم استخدام القوة ضد الكويت قد فقدت الثقة بوعود قادة العراق ، بعد أن تمت اتصالات من جانب قيادة السعودية وقادة العراق انتهت بشكل غريب ، فقد كان مسئولون عراقيون صغار يتولون الرد بحجة انشغال الرئيس العراقى ، ولم يكن لديهم بالطبع ما يقولونه .

وكانت المسئولية تقتضى حماية الدولة السعودية بأية طريقة ، لاسيما فى ظل المعلومات التى توافرت فى ذلك الوقت حول مخطط عراقى أوسع لم يكن يقتصر على غزو واحتلال الكويت . وبدأت السعودية تطالب بمساندة حلفائها العرب ، والدوليين لحماية حدودها ، بعد أن كانت الكويت قد طلبت فى اليوم الأول للغزو تدخل الولايات المتحدة لحماية الكويت . وقد حددت السعودية شروطا معينة تحكم عمل القوات الدولية فى أراضيها ، لكن كانت أهم تلك الشروط هو أن على تلك القوات أن ترحل بمجرد انتهاء مهمتها فى الخليج .

وفى ظل تلك الظروف تعرضت المملكة السعودية ، وكافة دول الخليج لأعنف حملة إعلامية وجهت إليها فى تاريخها ، قادتها أجهزة إعلام العراق ، ووسائل إعلام الدول التى تحالفت مع العراق لاسيما فى الأردن ، واليمن ، والسودان . وتناست تلك الحملة تماما مسألة الغزو والاحتلال ، والضم ، والتشريد مركزة على الوجود الأجنبى فى المنطقة ، وكأن هذا الوجود الأجنبى جاء بلا سبب ، وكأنه كان على دول الخليج أن تنتظر حتى تتقدم قوات العراق حتى الظهران لكى تتأكد من أن هناك خطرا على أمنها ، خاصة وأنه لم يكن

فى تلك المنطقة من القوات السعودية سوى ١٥ ألف جندى تقريبا . ووصل عنف الحملة ورداءتها إلى مستويات غير متصورة ، كترديد عبارات على نمط « للبيت بوش يحميه » ، واستخدمت فيها كل العبقريات العراقية فى الحرب النفسية والادعاء من أول احتلال « الكفّار » للمقدسات الإسلامية إلى مشاركة الإسرائيليين فى القوات متعددة الجنسيات .

كانت الحملة مستعرة بضراوة ، ولم تكن القيادة العراقية على استعداد لفهم أية إشارة تأتيها من دول الخليج . ففى أوقات معينة ظهر أن السعودية تفضل إيجاد « حل وسط » للأزمة ، وبالتحديد فى « أكتوبر » ١٩٩٠ ، عندما صدرت إشارات مختلفة من جانب قيادات سعودية حول إمكانية حل الأزمة بطريقة سلمية . وتشير المعلومات التى نُشرت فى الكتاب الشهير لبيير سالينجر و « أريك لورو » حول المداولات السرية خلال أزمة الخليج إلى أن القادة السعوديين لم تكن لديهم قناعة كاملة منذ البداية بالحل العسكرى للأزمة ، وانهم « قاوموا » ذلك طويلا على أمل أن يبادر « صدام حسين » بإرساء أوضاع جديدة تقدم أملا فى حل سلمى ، وعلى أساس أن يقدم صدام حسين ما يمكن اعتباره دليلا ملموسا سريعا قبل أن يضطروا إلى اتخاذ خطوة عسكرية . وثارت مناقشات واسعة فى الولايات المتحدة فى شهر أكتوبر ، ونوفمبر ، وديسمبر حول الموقف السعودى واحتمالات تغيره ، وخاصة بعد تصريحات الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع ، أو التصريحات التى نسبت له فى ذلك الوقت ، والتى كانت تمثل بطريقة أو بأخرى مخرجا محتملا للعراق .

وفى الواقع فإن صدام كان يفهم تلك « التجاذبات » فى الموقف السعودى كما تظهر مباحثاته مع المبعوث السوفيتى « بريماكوف » فى شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، فكان يدرك أن السعودية يمكنها إيجاد مخرج ما . لكن فهمه للأمور لم يكن كاملا ، واستمر كذلك عندما أجريت مباحثات عراقية - جزائرية بين رئيسى البلدين قبل الحرب بفترة قصيرة . وكان الرئيس الأمريكى بوش قد ناقش أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة ، قبل اندلاع الحرب ، فكرة إيفاد مبعوث عربى على مستوى عال ، يحاول إقناع صدام حسين بأن العالم لم يوافق مطلقا على ابتلاع الكويت مهما كانت الظروف والأسباب ، فاقترح الرئيس مبارك اسم الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، وبالفعل اتصلت الإدارة الأمريكية بالرئيس الجزائرى ، وتم الاتفاق على أن يكون ذلك من خلال جولة يقوم بها الرئيس الشاذلى بن جديد فى المنطقة العربية ، ثم تنتهى بلقاء مع الرئيس صدام حسين .

وقد أعرب صدام عن استعداده للقاء الملك فهد ، وكان الملك فهد مستعدا للقاء لكن بشرط منطقى ، وهو تعهد صدام بسحب قواته من الكويت ، وعودة الشرعية لكى تكون

المفاوضات متكافئة . إلاّ أن صدام حسين الذى كان لا يزال يبحث عن المكاسب كان يريدها مفاوضات على حد تعبيره « بلا شرط » ، وبالتالى كان يريدها نوعا من « الابتزاز » للتفاهم حول مكاسب مقابل سحب قوات أرست وضعا غير شرعى من البداية ، وهو ما لم تكن السعودية ، أو غيرها ، يقبل به . فكما أن صدام حسين لم يفهم مواقف الأطراف التى وقفت ضده كلها وأخطأ فى حساباته تجاهها ، فإنه لم يفهم موقف المملكة ، ولابد أنه أصر على أن يحسب موقفها فى اطار « عبارات بسيطة » عامة كالتبعية للولايات المتحدة وغير ذلك .

ولقد كان هناك دائما ـ على حد تعبير سفير أمريكى سابق فى السعودية ـ وجهان ، أو جانبان لنفس القضية ، وكان من الممكن أن يكون هناك منفذ للحل ، لكن الرئيس العراقى كان مصرا على المضى فى طريقه الذى تصوره حتى النهاية . ولم يفهم ـ بالضرورة ـ لماذا أثارت التصريحات التى نُسبت لوزير الدفاع السعودى كل تلك الضجة التى اهتزت لها أوساط صنع القرار الأمريكى نفسها ، وأصرت على الحصول على تعهد من السعودية بألاّ تغير موقفها ضمن التحالف . ربما لو فهم صدام حسين ذلك لتبدلت أمور كثيرة ، ولو كان قد درس « رد الفعل » لتلك التصريحات جيدا لعرف أن هناك خيارات كثيرة لكل دولة فى « التحالف الحساس » ضده ، وعرف أيضا أن لديه خيارات واسعة .

كانت تلك الطريقة الصدامية فى صنع القرار ، وإدارة الأزمة هى التى تتحكم فى سير الأمور ، فى نفس الوقت الذى استمرت فيه الحملة الدعائية ضد دول الخليج كطريقة وحيدة للتعامل مع تلك الدول .

ولم تقتصر تلك الحملة على ترديد تلك العبارات السابقة ، لكنها تطرقت إلى قضايا تمس دول الخليج مباشرة كسلوكيات الأسر الحاكمة ، ومسألة توزيع الثروة ، ولم يبق حجر واحد لم يقلب . ورغم أن بعض الأفكار التى قيلت كانت تستند على قدر من الواقع إلاّ أن الحملة تجاوزت كل منطق فى طرح تلك الأفكار ، ورددت مغالطات تاريخية ومنطقية ، وسياسية ، واقتصادية واضحة تماما . ولم يكن الهدف من كل ذلك سوى اللعب بأحلام الرأى العام العربى واجتذابه إلى صف العراق ، لكى ينسى مسألة الغزو تماما ، مما أدى إلى ظهور نزعات عنصرية حقيقية داخل المنطقة العربية مفادها أن الكويت ليست دولة ، وأن التضحية بالإنسان الكويتى ليست مأساة ، مقارنة بهدف إنقاذ الإنسان العراقى ، وغير ذلك مما كان يجب ألا يقال .

فى ظل هذه الأوضاع كانت دول الخليج فى مأزق ، فإحدى دول مجلس التعاون الخليجى قد ابتلعت ، ووجود الدول الأخرى مهدد ، والدعاية العراقية الصاخبة بالإضافة

إلى دعاية أطراف أخرى ، موجهة بعنف لتلك الدول . لكن كان ضمان الأمن ومصدر الطمأنينة لدول الخليج العربى هو وقوف مصر بكل ثقلها العسكرى والسياسى والمعنوى وراء دول الخليج ، وهو الأمر الذى حفظ التوازن فى المنطقة إلى أن انتهت الأزمة بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو . ويكفى أن أقرر هنا أن كل الأحاديث الجانبية التى دارت فى قمة الدوحة لمجلس التعاون الخليجى ، التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠ ، أجمعت على أن موقف مصر ومبارك من غزو العراق للكويت .. كان الموقف الفاصل فى الأزمة كلها ، وأنه لو مالت مصر إلى جانب العراق كما كان يحلم صدام ويتوهم ، أو حتى لو أكتفت بالصمت والادانة الظاهرية أو المتحفظة كما فعل البعض ، لاختلف الوضع تماما عما أصبح عليه بعد موقف مصر الحاسم من رفض الغزو وإدانته والإصرار على الانسحاب من الكويت . وليس فى ذلك أية مبالغة ، فهذا هو دور مصر وحجمها الحقيقى الذى أعادت المحنة اكتشافه بالنسبة للبعض .

وهذا هو الدور المحورى والخطير الذى قام به مبارك اختيارا للمبادىء وإعلاء للمصالح العربية العليا على المكاسب الرخيصة ، وفضحا للمؤامرات والتآمر من الشقيق على الشقيق ، وفضحا للمواقف المتخاذلة والمكيافيلية والثعبانية للبعض . ومع أن الرئيس مبارك قد تصدى بفضح المواقف السلبية ، فإنه لم يكشف عن كل ما لديه من أسرار ، واكتفى فقط بالتصدى بالحقائق لما يعلنه الآخرون من أكاذيب ومغالطات . ولو شاء أن يقول كل ما لديه لقال الكثير والكثير مما يشيب له الولدان .

وقد أتاحت لى الزيارات التى رافقت فيها الرئيس مبارك لدول الخليج الأربع : المملكة العربية السعودية ، والامارات ، وقطر ، وعمان فى الأيام العشرة الأخيرة من شهر أكتوبر ١٩٩٠ التعرف على مواقف دول الخليج من الأزمة عن قرب ، وخاصة وأن تلك الزيارات تمت فى ظروف ضاغطة على المنطقة العربية كلها حين وضح أن العراق لا ينوى بالفعل التقدم بأية مبادرة سلمية لحل الأزمة ، وأن كل الضغوط العسكرية التى انتهت فى الأسبوع الأول من أكتوبر - قبل الزيارة بأسبوعين - لم تؤد إلى أية ليونة فى الموقف العراقى مما استدعى اتخاذ القيادة الأمريكية وقيادات فرنسا وانجلترا ، بالإضافة إلى مصر وسوريا بالطبع قرارات تطوير للحشد العسكرى فى الخليج ليصل إلى أكثر من نصف مليون جندى بعد أن لم يكن قد تجاوز ٢١٠ آلاف جندى . وبينما كانت القوات التى أتخذ قرار حشدها قد بدأت تصل للخليج فيما بدا استعدادا حقيقيا للحرب إذا لم ينسحب صدام حسين اختيارا من الكويت ، تمت زيارة الرئيس مبارك للخليج التى تابعت خلالها المواقف الخليجية .

ولم تكن زيارة الرئيس حسنى مبارك للدول الخليجية الأربع مجرد لقاءات مع القادة

والزعماء والملوك والأمراء العرب ، ولكنها للحق وللتاريخ - وبوصفى كنت شاهدا ومتابعا لكل لقاء ، ومراقبا لكل صوت - كانت رحلة المصارحة والمكاشفة والمواجهة ، لكل ما يجرى على الساحة العربية ، وكل ما يدور خارجها من أحداث وتغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة .

كانت تلك المرة بحق تختلف عن كل المرات السابقة التى كنت فيها شاهدا على لقاءات عربية مماثلة . فلقد كان قادة الدول الخليجية الأربع على مستوى الحدث الذى زلزل أركان الساحة العربية والعالم كله من حولها . كانوا يعرفون كل حساسيات ما قبل الأزمة ودروبها المتعثرة ، وطرقها المظلمة التى قادتنا إلى ما نحن فيه .

ويعرفون ، بل ويمسكون بأقلامهم ويحددون على الورق ما تحتاجه الأمة العربية فى ذلك الوقت . وفى الوقت نفسه كانت لديهم رؤية مستقبلية تخترق الأيام إلى ما بعد أزمة الخليج نفسها ، ولديهم تصور فكرى وسياسى كامل لأبعاد مابعد انفراج الأزمة إن سلما أو حربا ، قبل أن تنشب الحرب بوقت طويل . وبعبارة أكثر وضوحا وبمعنى أكثر تحديدا ، كانوا يدركون تماما أن حاضر ومستقبل المواطن العربى فى الخليج أصبح مهددا بالدمار من أعداء التقدم والاستقرار ، وأن الفرد فى دول الخليج يتعرض لتحدٍ سافر فى أمنه ورزقه .

ويدركون تماما أن هذا التهديد سوف يستمر فى ظل عدم توازن القوى بين الدول الراغبة فى الأمن والاستقرار وهى مصر ودول الخليج ، وبعض الدول الأخرى الباحثة عن المجد والثروة خارج حدودها .

كانت هناك مرارة ليس من صدام حسين ، فقد كان الموقف منه قد تجاوز المرارة ، لكن من الدول العربية الأخرى التى ساندته ، والتى تستطيع دول الخليج أن تنشر كشوف مساعداتها لها ، وتنشر أيضا معلوماتها حول كيفية تصرف بعض تلك النظم فى هذه المساعدات بعيدا عن الشعوب . لكن دول الخليج كانت أيضا لديها رؤية حول أسباب تأييد قطاعات من الرأى العام العربى لسياسة صدام حسين ، وما يجب أن يحدث فى المرحلة التالية .

وكانت المحطة الأولى لزيارة مبارك الخليجية هى السعودية حيث التقى بالقوات المصرية فى حفر الباطن ، ثم عقد اجتماعات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد الذى عبر بكلمات قصيرة عن رؤيته لما حدث ، فقال :

« إننا صدّقنا صدام عندما أكد أن الحشود والتحركات العراقية عند الحدود الكويتية

أشياء عادية وتدريبات للجيوش فى منطقة عسكرية . وقال إن الرئيس صدام أكد ذلك تأكيدا مطلقا لفخامة أخى حسنى مبارك ، كما أكد صدام فى العديد من المؤتمرات أن العراق مع الأمة العربية ، ومع أى دولة عربية يعتدى عليها . ولكننى كنت أول من فوجىء بالهجوم على الكويت بعد منتصف الليل ، حتى أننى كررت السؤال على من أخبرنى بالهجوم عن مدى تأكده من ذلك . وقال : إن الظروف الراهنة التى نحن فيها لم نوجدها نحن ، ولكننا وجدنا أنفسنا فيها ، وأضاف أن ما حدث قد حدث ولكن لماذا لا نحكم بالعقل لصالح أمتنا العربية ؟ » .

وبعكس ما كان يقال حول ما تقوم به دول الخليج لدفع القوات المتحالفة إلى الحرب ، وتدمير آلة صدام حسين العسكرية ، فقد كانت تلك الدول تأمل فى حل المشكلة سلميا رغم شعورها بأن صدام حسين سوف يمثل خطرا فعليا عليها ، لكنها كانت تشعر أيضا بحجم ما ستؤدى إليه الحرب من خسائر ، ليس بالنسبة للعراق فقط ، لكن بالنسبة لدول الخليج أيضا . وهو ما أدى إلى طرح الملك فهد - فى إحدى فترات الأزمة الحاسمة قبل الحرب - مبادرته التى لم يلتفت إليها العراق ، والتى كانت تدعو إلى انسحاب عراقى ، ثم بدء مباحثات كويتية - عراقية على الفور تحل خلالها كافة المشاكل القائمة بين البلدين ، مع استعداد دول الخليج للنظر بعين الاعتبار لكل مطالب العراق . لكن العراق كان يفكر فى شىء آخر .

بعد ذلك كانت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية بعد اختتام محادثاته فى السعودية . وسمعنا فى الامارات نفس التصورات العاقلة ، وقال الشيخ زايد بن سلطان : « إن دولة الامارات ليست عاشقة للحرب ، ولاطامعة فى أحد ، ولا فى وطن ، بل إنها تساعد وتسعى للصلح ، والمصالحة ، وتبذل كل المساعى التى تقرب الشقيق من شقيقه . » كانت أحاديث حل سلمى ، لكنها لم تخل من التشاور حول الأوضاع المقبلة إذا لم يقم صدام حسين بسحب قواته من الكويت . وفى قطر ، وفى عُمان ، كانت نفس التوجهات تحكم مواقف دول الخليج ، فقد كان الموقف واضحا ، وكانت الأهداف الخليجية أكثر وضوحا . فلم تكن لتسمح بسقوط الكويت ، إذ أن هذا كان يعنى ببساطة أن سقوطها كدول هى الأخرى ليس سوى مسألة وقت . وكانت تلك الدول تدرك أيضا كل ما يثار حول الوجود الأجنبى فى المنطقة ، وتدرك مخاطر ذلك ، وتفكر فى أوضاع ما بعد انتهاء الأزمة بأية صورة من الصور ، ولاتنقطع الاتصالات بينها وبين بعضها ، أو بينها وبين العالم . وقد تحددت مواقف الخليج كما تابعتها خلال الزيارة فى نقطتين :

١ - حتمية انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها دون قيد أو شرط ،

على أن يكون حل أزمة الخليج سلميا كلما أمكن ذلك . وتتفق وجهات النظر على أن أحدا فى هذه الدول لا يريد ولا يتمنى الحرب إطلاقا ، والكل يدرك مدى ويلاتها وآثارها المدمرة . ولكنها فى الوقت نفسه ترفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وترى أن الشعوب وحدها هى التى تملك الحق فى تغيير حكامها .

٢ ـ أن أمن المنطقة يجب أن ينبع من دول وشعوب المنطقة العربية ذاتها . وأن أى نزاع عربى ينشأ فى المستقبل يجب أن يسوى عربيا . وكانت بعض الدول الأجنبية العظمى قد بدأت تتحدث فى هذا الموقف عن مشروعات أمن للمنطقة بالطريقة التقليدية للأحلاف العسكرية . وقد لعبت كل من مصر والسعودية دورا كبيرا فى إقناع هذه الدول بالتخلى عن هذه الأفكار الضارة والتى ترفضها شعوب ودول المنطقة ، وعلى أساس أن ترتيبات أمن المستقبل العربى يجب أن تكون نابعة من شعوب ودول المنطقة نفسها مع بعض الخلافات فى تفاصيل مختلفة . وفى نفس الوقت أيضا كانت مصر وسوريا والسعودية وبقية دول الخليج قد بدأت فى دراسة أسلوب عربى جديد فعال للدفاع المشترك بين الدول العربية ، فى ضوء ما ترتضيه الدول التى تطلب مساندة عربية لضمان أمنها ، وهو ما تم إقراره بعد الحرب فيما سمى « إعلان دمشق » ، والذى لا يقتصر مفهوم الأمن فيه على الجوانب العسكرية لكنه يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والتنموية أيضا .

وفى تلك الزيارات أكدت مصر استعدادها لإرسال قوات عسكرية أخرى إلى الخليج بناء على طلب السعودية والامارات عندما ترغبان فى ذلك . وكانت مصر فى هذا الوقت قد أرسلت فرقة عسكرية (الفرقة الثالثة مشاه ميكانيكى) وقررت إرسال فرقة أخرى تعد من أقوى الفرق المدرعة المصرية ، وهى الفرقة الرابعة . وأكد الرئيس مبارك فى لقائه مع جنود مصر فى حفر الباطن ، وقبل أن يلتقى بقادة الخليج ، أن الموقف المصرى يعتمد على المبادىء ، وأن مصر كانت سترسل قواتها لو حدث مثل هذا الغزو فى أى مكان أخر فى المنطقة العربية ، وكان واضحا أنه يقول « إن مصر لا تبغى مصلحة اقتصادية أو غيرها من إرسال قواتها للخليج » وهو ما لم يفهمه العراق ، أو الدول التى ساندته أبدا .

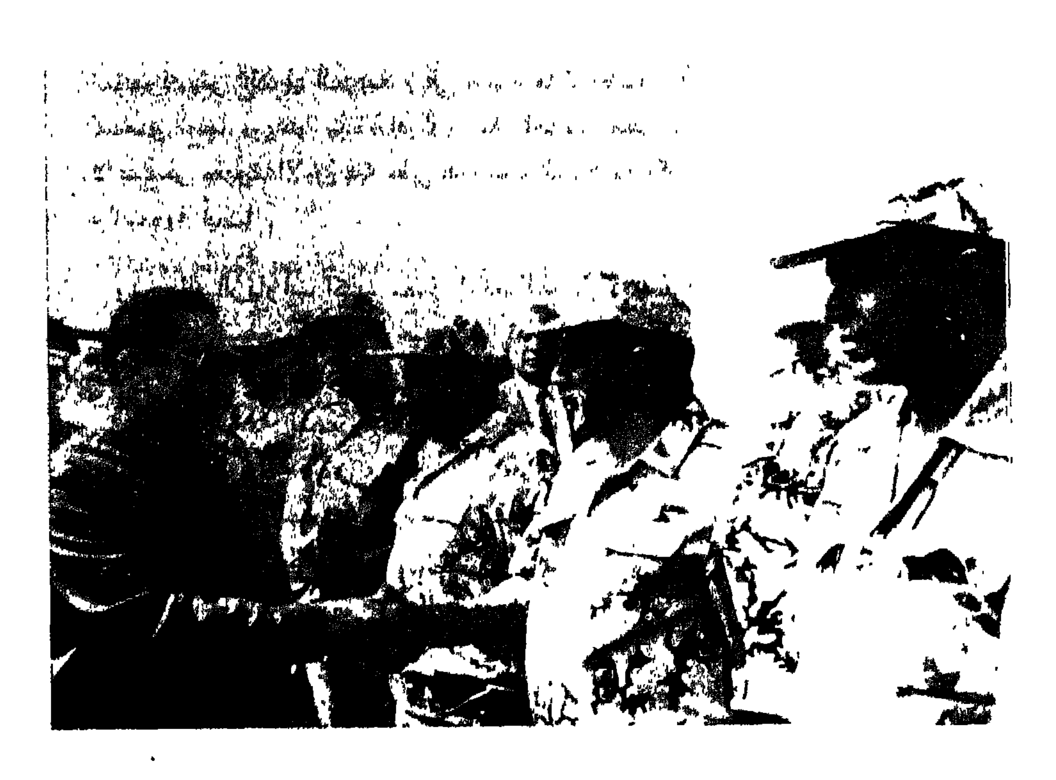
وقد تساءل الكثيرون : هل كان من الممكن أن نحل الأزمة ونعيد الأرض المسلوبة بالتحركات الدبلوماسية والحصار الاقتصادى للدولة المعتدية ، أم أنه كان لابد من التدخل العسكرى لإرغام العراق على الانسحاب وعودة الكويت إلى أهلها ؟ .

وللحق فإن دخول مصر بقواتها المسلحة ، وإن جاء وفقا لمبادىء مصر ووقوفها

دائما مع الحق ، فإنه ترتب أيضا على إصرار العراق على موقفه المتعنت ، ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول إلى حل مناسب . ومن خلال التنسيق العسكرى والسياسى على أعلى المستويات تم التوصل إلى أن الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرد العراق من الكويت ، وخاصة بعد مرور أكثر من أربعة أشهر ووصول كل المساعى إلى طرق مسدودة .

جاء القرار المصرى بدخول قواتنا المسلحة لتنفيذ عملية تحرير الكويت ، انطلاقا من ثلاثة اختيارات للمشاركة فى تلك العملية تم حصرها فى الآتى :

□ الخيار الأول هو أن يقتصر الاشتراك العسكرى المصرى على تأمين الأراضى السعودية ، دون الدخول إلى الأراضى الكويتية والاشتراك الفعلى فى عملية التحرير . وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبته للثقل العسكرى المصرى ومصداقيتها فى العمل



□ لقاء الرئيس مبارك مع الجنود المصريين فى حفر الباطن .

الايجابى لردع العدوان ، علاوة على عدم قدرة باقى قوات الدول العربية على تحرير الكويت دون القوات المصرية .

- ☐ الخيار الثانى هو المشاركة تحت قيادة فيلق عربى توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية ، يتولى تنفيذ مهمة التحرير فى شريحة محددة من الأرض . ولم يحظ هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين أساليب عمل القوات ، وإعلان بعض الدول العربية أنها لن تشترك إلاّ فى الدفاع عن السعودية فقط .
- ☐ أما الخيار الثالث ، فقد تم التخطيط له على أساس تحرير الكويت من خلال محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية ، وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية والمتحالفة المهاجمة .

وقد رأى المخططون العسكريون والسياسيون أن هذا الخيار أنسب الخيارات التى تحقق أقصى نجاح للمهمة العسكرية .

وقد كان .

وبعد تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية عاصفة الصحراء مع كل من القيادة السعودية وباقى القيادات المشتركة ، تم تصديق الرئيس محمد حسنى مبارك على مهمة القوات المصرية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية . وبدأ التخطيط لتحديد المطالب والتفاصيل الدقيقة للخطة ، وترتب على ذلك استكمال حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك العملية فتم الآتى خلال شهرى ديسمبر ويناير :

١ ـ دفع قيادة مصرية تعبوية ميدانية تتولى أعمال التخطيط الميدانى ، وإعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .
٢ ـ دفع فرقة مدرعة مصرية علاوة على القوات التى كانت متواجدة .
٣ ـ زيادة حجم المعاونات النيرانية والأسلحة المضادة للدبابات .
٤ ـ زيادة حجم قوات الدفاع الجوى .
٥ ـ زيادة حجم عناصر التأمين الادارى والطبى والفنى .

واستعدادا لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الأراضى السعودية إلى أكثر من ٣٧٠٠٠ مقاتل ـ وما يقرب من ١٢٠٠ دبابة ومركبة قتال مدرعة ـ وأكثر من ٣٣٠ مدفع ميدان وهاون علاوة على أعداد كبيرة من المعدات والأسلحة المعاونة الأخرى .

ولقد كانت المعالم الرئيسية للعملية البرية كالآتى :

باستغلال الضربات الجوية وأعمال الخداع والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية عاصفة الصحراء من خلال ضربة رئيسية وضربات أخرى .

وعلى ضوء تلك الخطة المنسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع من الأرض والدفاعات العراقية أشار إليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية بأنه أصعب القطاعات ، ولا تستطيع أن تعمل فيه بنجاح إلا القوات المصرية . وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لأكثر من ٥٠٠ متر أمام الدفاعات العراقية ، وتكون هذا النظام من الآتى :

١ - سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من ٣ - ٥ أمتار أمام الحد الأمامى وفى عمق الدفاعات .
٢ - خنادق لهب بعرض من ٣ - ٥ أمتار بعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبترول الخام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم إشعالها عند هجوم القوات لينتج عنها مانع من النيران يستمر لأكثر من ١٢ ساعة مع إمكانية إعادة التغذية بالبترول لاستمرار الاشتعال .
٣ - حقول ألغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وبعمق يصل إلى ٢٠٠ متر .
٤ - وجود شبكة من الأسلاك الشائكة تصل إلى ٦ صفوف ، وبعمق يصل إلى ١٥٠ مترا .
٥ - خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالى ٣ أمتار وعمق ٥ أمتار .

ولقد كان المقاتل المصرى عند حسن الظن به دائما ، وأثبت صاحب انتصارات أكتوبر المجيدة أنه أهل للمهمة ، وأثبت خلال المعارك نجاحه وجرأته التى اعترف بها الجنرال شوارسكوف قائد قوات عاصفة الصحراء الذى قال إنه لولا وجود القوات المسلحة المصرية لما تحررت الكويت .

ولكن هل كان العراق حقا قد « بيت النية » ، وأضمر فى صدره نوايا غزو الكويت ، وخطط له منذ زمن حتى جاءت ساعة الصفر التى تصور أنها الساعة المناسبة للهجوم على الكويت لالتهامها فى لقمة واحدة وفى غفلة من الحراس ؟ .

لقد حيرنى هذا السؤال . وانتهيت بعد طول بحث إلى أنه كان من الأمور الطبيعية بعد أن خاض العراق قتالا طويلا مع إيران امتد إلى ثمانى سنوات - ورغم خروج العراق ببعض المكاسب إلا أنها لا ترقى إلى الهزيمة الكاملة للقوات الإيرانية - أن يركز العراق

على شئونه الداخلية ، ويحاول تعويض الخسائر الرهيبة التى تحملها ، ولكن الأمور كانت تسير خلاف ذلك تماما .

وبعد عامين من توقف القتال العراقى الإيرانى ، فاجأ العراق العالم أجمع بهجومه على الكويت تحت راية دعاوى ساذجة من حقوق تاريخية ومطالب اقتصادية . وهذا ما يدعونا إلى إعادة فتح ملف حرب العراق وايران ، وهل كانت فكرة مهاجمة الكويت واردة فى الفكر العراقى فبدأ يعد ويخطط لها مبكرا ، وقد يكون هذا صحيحا اذا ما تتبعنا هذه الحقائق :

(أ) قام العراق بتحصين مطاراته ومواقع الدفاع الجوى بصورة غير عادية فى الوقت الذى لم يكن لإيران أى نشاط جوى يذكر خلال الحرب .

(ب) أنشأ العراق شبكة جديدة من الطرق والمواصلات لتجهيز مسرح العمليات .

(جـ) أنشأ شبكة من الكوابل الأرضية استطاعت مواجهة حتى القصف الجوى الأمريكى فيما بعد .

(د) احتفظ بتكديسات من الاحتياطيات الادارية تكفى لفترة طويلة .

(هـ) وقع معاهدة عدم اعتداء مع المملكة العربية السعودية ، وصفّى مشاكل الحدود معها .

(و) قام بدور رئيسى فى إنشاء مجلس التعاون العربى بينه وبين كل من مصر والأردن واليمن بهدف تحييد مصر تمهيدا للاعتداء على الكويت .

(ز) حسّن العلاقات مع تركيا مع عدم إثارة نزاعات مع سوريا العدو العقائدى للعراق .

أليس هذا كله دليلا على أن العراق قد بيت نية الغدر وأخفاها عن الأعين طويلا .. لكى يقفز فى ساعة شؤم على جارة له فى الدين والعروبة والمصير ؟ .

ولقد أتيحت لى الفرصة مرة أخرى للاقتراب من المواقف الخليجية خلال زيارة أخرى قام بها الرئيس مبارك للسعودية ، لكنها تمت فى ظروف مختلفة ، فقد كانت الحرب قد نشبت ، وكانت الرياض ، التى ذهب اليها مبارك تتعرض للقصف الصاروخى العراقى بشكل متكرر ، ورغم القصف لم تتغير المواقف ، لكن حقائق جديدة قد أعلنت ، وكان ذلك فى آخر أيام يناير ١٩٩١ .

قال الملك فهد فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مع الرئيس مبارك بالرياض إن

ما حدث للكويت كان يستهدف اجتياح جزء من السعودية ، وأجزاء أخرى من دول الخليج . وقال : « إننا تحملنا العبء الكبير فى تأسيس وتدعيم الجيش العراقى حتى لا يتعرض العراق لخطر الاجتياح الايرانى ، وأنه لم يخطر على أذهاننا أن هذا الجيش سوف يتوجه إلى من أحسنوا إليه بعد الاتفاق بين العراق وإيران » .

ولم تستغرق تلك الزيارة سوى عدة ساعات ، عاد الرئيس مبارك فى أعقابها إلى القاهرة دون أن تعلم أية اذاعة عربية ، أو أجنبية بإتمامها سوى عندما تم إعلان ذلك من القاهرة بعد وصول الرئيس مبارك . وكانت الساعات القليلة التى استغرقتها الزيارة كافية بالنسبة لى لإدراك التقييم السعودى للموقف من خلال العديد من اللقاءات والحوارات التى أجريتها فى الرياض فى آخر أيام يناير ١٩٩١ ، وبعد نشوب الحرب بحوالى ١٣ يوما . وفى الوقت ذاته كانت رحلتنا مع الرئيس مبارك فرصة لاستكشاف جوانب أخرى ليست عن الموقف فى الخليج فقط ، لكن عن الموقف المصرى تجاه تلك الأحداث والوقائع التى سبقتها . وفى تلك الأيام سجلت ملاحظات أساسية تعبر عما دار خلال تلك الزيارة من وقائع وحوارات :

أولا : إن أى تقييم منصف للعمليات العسكرية الدائرة وقتها فى منطقة الخليج يكشف عن صعوبة موقف القوات العراقية ، وأن الحرب التى بدأت بسيطرة جوية للقوات المتحالفة تحولت إلى حرب تحت السيادة الجوية للحلفاء لدرجة أننا لم نكن نسمع عن أى قتال جوى تقوم به مقاتلات الحلفاء .

ثانيا : كان من الواضح أن العراق لديه ترسانة عسكرية ضخمة ، وأن هذه الترسانة جاءت نتاج دعم بلا حدود قدمته دول المنطقة للعراق إبان حربه مع إيران حيث أعطته السعودية ٢٧ مليار دولار ، وأعطته الكويت ١٩ مليارا وقطر ٦ مليارات فضلا عن أنه كان لديه احتياطى ٥٠ مليارا وقيمة عوائد بترولية ٤٠ مليارا .

ثالثا : إن هذه الترسانة لم تكن مجهزة لاحتلال الكويت فقط ، وإنما الواضح أن عينه كانت على الكويت ثم المنطقة الشرقية فى السعودية ، ثم دول الخليج الأخرى ، ثم بعد ذلك يسعى للسيطرة على مصر عن طريق استغلال أزمتها الاقتصادية . فلم تكن دول الخليج فقط هى المستهدفة بالعدوان العراقى ، لكن كانت كل الطرق تؤدى فى النهاية إلى مصر ، وكان لدى مصر ما يفيد بأن صدام حسين كان يفكر فى ذلك .

رابعا : إن الجميع كانوا يتمنون ألا يستخدم العراق الأسلحة الكيماوية خلال العمليات ،

وألا يتورط فى استخدام أية أسلحة تدمير شامل لكى لا ترد عليه القوات المتحالفة بأسلحة مماثلة .

لكن كانت أهم المواقف التى طرحت خلال اللقاء ، وأكدت عليها كل من مصر والسعودية هى أنه لا القوات المصرية ، ولا الفوات السعودية سوف تدخل إلى الأرض العراقية . ولم يكن هذا الموقف مجرد إعلان عن اتفاق جرى بينهما ، لكن كان فى أحد جوانبه تحذيرا للعراق مما ينتظره بعد انتهاء أهداف الضربات الجوية ، وبدء الهجوم البرى ، فقد كانت خطة الهجوم البرى التى لم يتوقعها قادة العراق - كما يتضح من خلال وثائقهم التى تم الكشف عنها بعد انتهاء الحرب - هى قيام القوات المتحالفة بالتفاف واسع من الأراضى العراقية حول قوات العراق فى الكويت .

ولقد استمرت دول الخليج فى تبنى الأفكار ، والمواقف السابقة حتى نهاية الحرب ، بل وكانت على استعداد للتفاهم مع العراق قبل المعركة البرية ، وهو ما أوضحته مؤشرات مختلفة ، لا سيما بعد أن كانت المعلومات الحقيقية ، وليست المتداولة تفيد بأن العراق قد أصبح فى موقف صعب ، وأن قدرته العسكرية لم تعد تلك القدرة التى تمكنه من ممارسة تهديداته للخليج مرة أخرى .

وفى تلك الأيام لم تكن قد انمحت من الذاكرة الخليجية تلك التهديدات التى وجهها طارق عزيز إلى المسئولين الخليجيين خلال قمة القاهرة الطارئة ، والتى كانت تقال بعبارات لا تستخدم عادة فى مؤتمرات القمة أو حتى فى المقاهى . ولم تكن الذاكرة الخليجية قد نسيتها ، وهى عادة لا تنسى تلك المواقف التى اتخذتها مجموعة العراق ، خلال القمة ، وما بعدها ، خاصة الفريق البشير ، وياسر عرفات ، والملك حسين ، لكنهم كانوا يشعرون أن التهديد أصبح أقل خطرا مما كان عليه ، ويشعرون أن الأصوات العربية التى اتهمت بدأت تحاول التراجع بعد فترة توتر طويلة بين الأردن والسعودية ، واليمن والسعودية ، حدثت فيها أمور كثيرة أضرت أولا وأخيرا بعمان ، وصنعاء ، ولم تضر بدول الخليج . ولازلت حتى الآن لا أفهم كيف تخلى قادة الأردن واليمن عن الرؤية الموضوعية لمصالحهم الحقيقية ، وقد تكون إجاباتهم أنهم تخلوا عنها فى سبيل ما يعتقدون أنه حق ، لكنهم لم يعتقدوا أبدا فى ذلك ، ولم يعترفوا بضم العراق للكويت ، وأحيانا ما كانوا يقولون سرا ما لا يقولونه علنا ، فلم تكن مواقفهم الحقة هى تلك المواقف التى أعلنوها ، وبالتالى فإن التفسير الأكثر قبولا بالنسبة لى هى أنهم تخلوا عن مصالح كبيرة فى سبيل انتظار مصالح أكبر ، لكن تلك المصالح الأكبر ، أو بالأصح العوائد لم تأت أبدا . المهم أن تلك الأيام كانت أكثر هدوءا

فى الخليج مما جعلهم يفكرون جيدا فى كل ما قيل خلال الأزمة ، ويدركون أن بعض ما قيل ، رغم سوء استغلاله كان صوابا .

كانت مسألة الخلل الاقتصادى بين الدول العربية الغنية ، والدول العربية الفقيرة إحدى المعالم الأساسية لما طرحته الأزمة من أفكار ، وهو خلل يدرك الجميع أنه قائم ، ويجب التعامل معه ، لكن كانت مصر ترفض استخدام القوة لتحقيق التوازن فى ظل وجود وسائل أخرى متعددة . وكانت مسألة التعامل بين العرب والعرب ، والعلاقات بينهم ، وهى تلك العلاقات التى أدت إلى انشقاق فى الشارع العربى أيضا من تلك الأمور التى كانت فى الأذهان ، وكانت بعض الأوضاع داخل الدول الخليجية تطرح فى هذا الوقت بلا حساسيات خاصة قضية التعامل مع الوافدين ، ومسائل العمالة الأجنبية والعربية ، والتفرقة بين الأجور ، وفى الحقوق ، بما كان يخلق أوضاع عدم مساواة حادة . كانت تلك الأمور تطرح للنقاش بعيدا عن محاولات حلها بعنجهية ، من جانب العراق ، وموافقة حلفائه .

وعموما ، فلم تترك الأزمة الخليج كما كان قبل نشوبها ، فأول من يدركون أنهم يجب أن يتغيروا هم الخليجيون أنفسهم ، وربما أدركوا ذلك فى ظل تهديد قوى لأمن دولهم ، لكنهم كما تشير كل الدلائل أول من أصروا على دراسة نتائج تلك الأزمة جيدا .

فضلا عن ذلك فإن الهمس حول الأوضاع الداخلية فى الدول الخليجية ذاتها ، وطبيعة العلاقات بين الحكام والمحكومين ، وبين الفئات المختلفة ، قد بدأ يتحول فى ظل لهيب الأزمة إلى أحاديث ومطالبات عالية الصوت ، خاصة من جانب المثقفين والمتعلمين وهم كثرة - مطالبة بالتوزيع العادل للثروة البترولية والاستثمار الأمثل لعائداتها فى تحقيق تنمية شاملة .

كما طالبوا بالمشاركة فى صنع القرار السياسى ، أى بشكل من أشكال الديمقراطية ، تطلعا لتطوير المجتمعات الخليجية ، التى أثبتت عواصف أزمة الخليج أنها مجتمعات غير قادرة بوضعها الراهن على مواجهة التهديدات والتحديات المسلطة عليها من نظم حكم مجاورة ، سواء كان العراق أو ايران ، إلا إذا أعادت بناء مؤسساتها على أسس حديثة وجديدة ، تشرك الشعب فى رسم سياستها .

الفصــــل الثامــن

اجتمــاع الجيــران

« أرجوك . أن تتذكر أنك تناقش شايلوك » .

● من مسرحية وليم شكسبير « تاجر البندقية » ●



دول الجوار تفكر فيما لم تكن تستطيع التفكير فيه

منذ اليوم الأول للغزو ، استيقظت الأحلام القديمة الخطرة لدول الجوار وهى اسرائيل ، وإيران ، وتركيا .

شهدت الدول الثلاث فى الأسبوع الأول ، عقب قيام القوات العراقية بغزو الكويت ، اجتماعات مكثفة بين مجموعات صنع القرار داخلها لإعادة تقييم الموقف وتقديره فى ضوء تلك الحقيقة الجديدة . فقد أدركت تلك الدول أن الوقت مناسب لتحقيق مكاسب لم تكن تتصور أن الفرصة ستصبح مواتية بهذا الشكل لتحقيقها ، وأن فراغا قد ينشأ بفعل ضرب العراق فى نهاية الأمر ، وأنه يمكنها الحصول على نسبة معينة من مكاسب الفراغ ، على حساب العراق ، أو من المنطقة ، أو من دول العالم الكبرى التى تجمعت قواتها فى الخليج لتواجه عدوان العراق من ناحية ، ولترسى قواعد نظام عالمى جديد من ناحية أخرى . وبدأت ايران تحركاتها الخطرة ، وبدأت تركيا فى تسويق دورها ، وأفكارها وسياستها ، وبدأت اسرائيل تطبق كل وسائل الالتفاف والضغط ، والمساومة للتخلص من القوة العراقية أولا ، وللحصول على أكبر قدر من المكاسب من ناحية أخرى . وعلى الجانب العربى كانت الضرورة هى التى تتحكم فى مواقف دول الخليج إزاء دول الجوار غير العربية . فقد كانت تلك الدول فى حاجة إلى كل صوت يساند قضيتها ، أو لا يعرقل على الأقل استمرار سياسة حلها كما تتصوره . وكانت مصر من ناحية أخرى تتابع بكل دقة تحركات الدول الثلاث ، وتحاول السيطرة عليها من بعيد حتى لا تؤدى مقتضيات مواجهة خطر عربى داخلى إلى خلق ثلاثة « أخطار خارجية » مؤثرة على الأمن القومى العربى .

الازدواج الإيرانى

حدث الغزو بينما كانت العلاقات العراقية ـ الإيرانية لاتزال متوترة ، وكانت إيران تشعر أكثر من أى وقت مضى بالخطر العراقى بفعل تضخم القوة التسليحية للعراق بطريقة جعلتها غير قادرة على حسم القضايا التى كانت لاتزال معلقة معه ، مثل التعويضات ، واستمرار الاحتلال العراقى لقطاع واسع من أراضى إيران ، ثم حشد ٣٠٠ ألف جندى عراقى بما يوازى حجم القوات البرية الإيرانية كلها . وكان هذا يعنى أن ايران لم تكن قادرة

على إجلاء تلك القوات إلا برغبة عراقية ، وبتنازلات لم يكن من المتصور تقديمها . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت ايران ـ حسب تصورات العراق ، وتصورات أخرى ـ قد هُزمت فى حرب الثمانى سنوات . وكانت أخيرا غير قادرة على الاندماج فى المحيط الدولى ، فعلاقاتها بأغلب دول العالم المؤثرة كانت متردية بفعل سلوكيات سابقة .

وجاء الغزو العراقى فرصة لإيران ، لكى تغير تلك الأوضاع محققة مكاسب لم تكن ستحققها أبدا بسهولة ، أو تتلافى خسائر متزايدة لا يبدو أنها أيضا سوف تتوقف عند حد معين . ولأن الموقف لم يكن واضحا ، ولأن احتمالات التسوية السلمية حتى اللحظة الأخيرة كانت مساوية لاحتمالات الحرب من وجهة نظر إيران ، فقد كانت إيران ترى أنها يجب أن تتحرك بشكل مركب يراعى :

١ ـ إمكانية انتهاء الأزمة بصورة سلمية لتواجه بعدها عراقا قويا ربما يكون متحالفا مع الغرب .

٢ ـ وجود دول العالم الكبرى فى المنطقة بشكل يتيح لها دورًا هاما فى إدارة الأزمة بما يحقق لها التقارب مع الغرب .

٣ ـ إمكانية صياغة علاقات جديدة مع دول الخليج تضمن لها حدا من المكاسب مع احتمالات أن يصبح الدور الإيرانى محوريا إذا ما تم تدمير القوة العراقية .

٤ ـ إمكانية تحقيق مكاسب ضخمة من حكومة العراق خلال الأزمة ، ثم على حساب العراق إذا ما انتهت الأزمة بالحرب .

لذلك ، فقد اتخذت السياسة الإيرانية موقفا مزدوجا تجاه الأزمة منذ قيام القوات العراقية بغزو الكويت تمثل فى إدانة العملية العسكرية العراقية ، وإدانة وجود القوات الأجنبية الأمريكية ، والمتعددة الجنسيات فى المنطقة ، وكان هذا الموقف المزدوج يضمن لإيران تحقيق أهداف متعددة :

١ ـ الحفاظ على الحد الأدنى من المناورة بين طرفى النزاع .

٢ ـ مد جسور الحوار المكثف مع دول مجلس التعاون الخليجى للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية ، والتشاور حول نظام للأمن الاقليمى بعد أن تضع الحرب أوزارها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ تحقيق بعض المصالح الاقليمية مع العراق لإنهاء احتلاله لأراضيها ، وقيامه بالإفراج عن ٤٠ ألف أسير إيرانى لدى العراق ، ثم عودة العراق رسميا إلى اتفاقية الجزائر (١٩٧٥) الخاصة برسم الحدود بين البلدين .

٤ ـ تحقيق مكاسب دبلوماسية بعودة العلاقات الإيرانية مع بعض دول العالم الكبرى ، مثل بريطانيا ، وهى العلاقات التى قطعت عقب أزمة كتاب « آيات شيطانية » وفتوى الإمام الخمينى بإهدار دم مؤلفه سلمان رشدى ، وهو ما قد يكون مقدمة لكسر عزلة إيران الدبلوماسية والخارجية مع الغرب .

وقد شغلت إيران العالم خلال الأزمة بالخلافات الداخلية بين أجنحة السلطة فى طهران ، والتى تابعها الجميع تحت تأثير اعتقاد بأنها سوف تحدد فى النهاية الموقف الإيرانى تجاه الأزمة وتطوراته . وكان الخلاف الظاهرى بين الأجنحة الإيرانية يتمثل فى اتجاهين :

أولا : الجناح المعتدل وعلى رأسه على أكبر هاشمى رفسنجانى ، رئيس الجمهورية ، وهو الجناح المسيطر على فعاليات الحكم ، والذى دفع السياسة الإيرانية إلى قبول قرارات مجلس الأمن فى النزاع العراقى ـ الإيرانى ، وأثر على الإمام الخومينى للقبول بذلك . وهو الجناح الذى كان يرى أن هناك أهمية لمد جسور العلاقة مع الغرب مرة ثانية : اقتصاديا ، وسياسيا ، وعسكريا ، وذلك لتحقيق المصالح القومية الإيرانية فى الخليج وغرب آسيا . ومن ثم اتخذ الجناح الموقف المزدوج الذى وضح خلال الأزمة لتحقيق أهداف مختلفة فى الداخل على أساس إدانة الوجود الأمريكى والأجنبى لتطويق انتقادات الجناح المتشدد فى الصفوة السياسية الإيرانية ، وللحفاظ على الحد الأدنى من التعبئة السياسية الداخلية ضمانا للتماسك القومى الداخلى ، وخارجيا لإعطاء نوع من التماسك للخطاب الأيديولوجى والدينى للسياسة الإيرانية ، وهو الخطاب المعادى لأمريكا والغرب ، باعتبار إيران أحد المراكز الإسلامية الرئيسية فى المنطقة والعالم . كما كانت إيران تهدف من وراء إدانة الوجود الاجنبى إلى استمرار خطوط العلاقة التى تربطها مع الحركات الاسلامية الشيعية والسنية فى العالم العربى .

ثانيا :الجناح المتشدد ، وكان يمثله السيد أحمد الخومينى نجل الإمام آية الله الخومينى الزعيم التاريخى للنظام ، والسيد على أكبر محتشمى ، وآية الله صادق خلخالى

ومناصروهم فى المؤسسة الدينية الشيعية . وهو جناح يتحرك ضد الغرب ، والولايات المتحدة ، وأنظمة الخليج العربى والسعودية عادة ، ومن ثم فقد استغل غزو العراق للكويت فى توجيه انتقادات عنيفة لقيادة رفسنجانى ، وذلك للسيطرة على مشاعر العداء الشعبى ضد الغرب ، والولايات المتحدة . وقام الجناح بتحريك مظاهرات يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠ لملايين المواطنين الإيرانيين ضد الولايات المتحدة والوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج وضد إسرائيل ، وذلك كرد على محاولات الرئيس الإيرانى رفسنجانى للتقارب مع الغرب .

وعلى الرغم من اختلاف موقف الجناحين الرئيسيين فى النخبة الإيرانية الحاكمة ، إلا أنهما كانا يتفقان على ضرورة استغلال هذه الأزمة والحرب لتعظيم المكاسب الإيرانية الإقليمية والدولية .

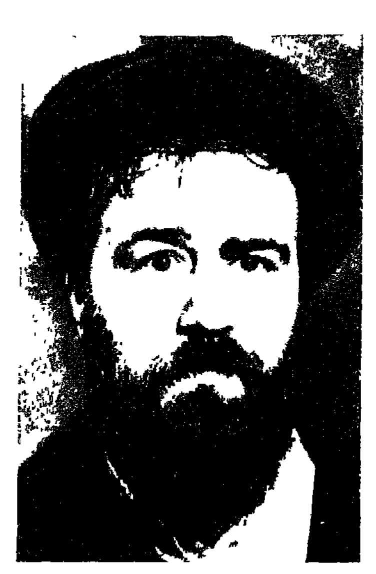
ورغم أن السياسة الإيرانية كانت تبدو فى بعض الأحيان فى ظل هذا الازدواج وكأنها ضد الحرب ، أو ضد تدمير العراق ، وكانت فى بعض الأحيان تبدو وكأنها تسانده ، وتحافظ له على مقاتلاته ، أو أنها ستقف ضد إسرائيل إذا تدخلت ضد العراق ، إلا أن إحدى المصالح الأساسية لإيران فى الأزمة كانت عكس ذلك تماما . فمن المؤكد أن مصالحها كانت فى إضعاف القوة العسكرية العراقية وتحجيمها إلى أقصى درجة لأسباب خاصة بالتوازن العسكرى بين الدولتين . إلا أن إيران كانت تخشى أيضا من الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج تحسبا لاحتمالات قيام « الدول الغربية » بتحجيم إيران هى الأخرى . كما كانت إيران ترغب فى أن يكون لها دور بارز ومؤثر فى أى تشكيل لهيكل أمنى جديد فى منطقة الخليج والشرق الأوسط ، بما يعنى التدخل صراحة فى تفاعلات المنطقة العربية .

وأكاد أجزم بأن أحد الأهداف الإيرانية خلال الأزمة كان السعى إلى محاولة تهميش « الدور المصرى » فى الخليج والتقليل منه إلى أدنى حد ، فى ظل ترتيبات ما بعد الأزمة ، كما كانت إيران تسعى أيضا لتحجيم الدور التركى فى العراق ، وهو ما فهمه « أوزال » الرئيس التركى جيدا ، وحاول التنسيق مع إيران بشأنه خلال الأزمة .

وعموما ، فإن رفسنجانى حاول طوال الأزمة الوقوف فى وجه التيار المتشدد داخل إيران ، خاصة عندما نشبت الحرب وحاول هذا التيار المزايدة بالحديث عن دخول إيران الحرب إلى جانب العراق ، وهو ما وصفه رفسنجانى بأنه سيكون بمثابة « انتحار » . ومن قبل الحرب أعلن رفسنجانى ما أسماه بسياسة « الحياد » بين الطرفين ، وهو حياد مشروط حسب تصريحات رفسنجانى فى هذا الوقت ، فهو قد رفض أية تغييرات فى الخريطة



□ على أكبر هاشمى رفسنجانى رئيس الجمهورية الإيرانية ، ممثل الجناح المعتدل



□ أحمد الخومينى نجل الإمام الخومينى وزعيم المتشددين

السياسية للمنطقة عندما كان الحديث يدور عن تنازلات كويتية فى أراضيها للعراق ، وهدد بالتدخل فى حالة تعرض ما أسماه مصالح إيران للخطر ، وفى نفس الوقت حاول تسوية الأزمة أكثر من مرة ، لكنه كان يعلم تماما أن العراق لن يقبل التسوية ، واذا قبل فإنه لن يهديها إلى « طهران » مطلقا .

وعلى أية حال ، فلم يكن الموقف الإيرانى معبرا عن نوايا إيران وأهدافها الحقيقية خلال الأزمة ، بقدر ما كان معبرا عن تلك النوايا والأهداف خلال الحرب . فقد هددت إيران بالتدخل فى حالة تدخل إسرائيل ضد العراق لسبب بسيط هو « ردع » إسرائيل عن التدخل ، والضغط على أمريكا من بعيد لمنعها من ذلك حتى لا تتعقد عملية تدمير قوة العراق العسكرية ، فى الوقت الذى استقبلت فيه إيران مقاتلات العراق اللاجئة ، ولم يكن يبدو أنها ستعيدها أبدا للعراق ، إضافة إلى قيامها بإعداد فرقتين عسكريتين من اللاجئين العراقيين لديها بقيادة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية المعارض لحكومة العراق ، والذى يضم قادة من شيعة العراق (فرقة بدر) ومن الأسرى العراقيين الذين رفضوا العودة للعراق خلال تبادل الأسرى (فرقة التوابين) ، وذلك للتدخل فى شئون العراق إذا ما أنتهت الحرب بسقوط صدام حسين .

لكن ، وبالرغم من التدخل الإيرانى المحدود فى العراق عقب انتهاء الحرب فى آخر فبراير ١٩٩١ ، إلا أن إيران كانت تدرك جيدا أن الدول المتحالفة لن تسمح لها بمزيد من التدخل ، وأن دول الخليج قد ترى فى النفوذ الإيرانى جنوب العراق خطرا لا يقل عن الخطر الصدامى ، وأن مصر - باعتبارها الدولة العربية الرئيسية القادرة على التأثير فى مسار الأحداث - تعمل على أن تكون ترتيبات الأمن العربية - العربية دون تدخل أطراف غير عربية إلا بالمستوى الضرورى .

ورغم أن إيران لم تستطع تحقيق كل أهدافها إلا أنها استطاعت تحقيق أقصى قدر ممكن من هذه الأهداف ، بل حصلت على مكاسب لم تكن لتحصل عليها مطلقا . فقد اعترف صدام حسين باتفاقية ١٩٧٥ وسحب قواته من أراضيها ، وأعاد الأسرى ، وحدث تقارب إيرانى غربى لمجرد أن إيران حيدت نفسها خلال العمليات ، وحصلت على مقاتلات عراقية متطورة ، وغير ذلك ، إلا أنها لم تتمكن من التأثير على وحدة العراق بفعل السياسة النشيطة لمصر ، وبفعل قيود دول التحالف ، ولم تتمكن من أن تصبح طرفا أساسيا مشاركا فى ترتيبات الأمن العربية ، ومع ذلك فقد أصبحت طرفا رئيسيا فى تفاعلات ما بعد انتهاء الحرب .

الثمن التركى

كان الموقف التركى خلال الأزمة أيضا أحد المواقف التى مثلت فى أحد جوانبها خطورة على الأمن القومى العربى . ونحن لا ننظر لدول الجوار على أنها مصادر تهديد فى كل الأحوال ، لكن باعتبارها مصادر تهديد محتملة تتوقف على سلوكياتها خلال مواقف محددة ، وأهدافها ، وسياساتها الخارجية المعلنة ، وتحركاتها غير المعلنة . وقد كان الموقف التركى مقلقا ، خلال الأزمة فى بعض جوانبه ، فرغم أنه ساهم فى احتواء الغزو العراقى ، إلا أن ثمن الدور التركى كان مرتفعا ، ومدى ما حاولت تركيا الحصول عليه كان واسعا أيضا ، وعلى حساب قيم ومصالح عربية أساسية فى بعض الأحيان خاصة بعد انتهاء الحرب ، واتضاح التمرد الكردى فى الشمال . وفى كل الأحوال ينبغى مناقشة الدور التركى ، مثل الدور الإيرانى ، بشكل موضوعى ، وفى إطار أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها ، وأن هذا السعى مشروع طالما لم يكن على حساب مصالح الدول الأخرى .

فتركيا تحتل موقعا هاما باعتبارها إحدى دول الجوار الجغرافى للعالم العربى ، وكغيرها من دول الجوار تتسم علاقاتها بالدول العربية المجاورة لها بالتذبذب ما بين التوتر

والهدوء من حين لآخر حسبما يظهر من قضايا خلافية . ومما يزيد من أهمية تركيا بالنسبة للأمن القومى العربى :

١ ـ أنها دولة اسلامية ترفع شعارات علمانية ، وترغب فى الارتباط بالغرب وتوديع الشرق .

٢ ـ أنها أحد أعضاء حلف الأطلنطى ، كما تسعى لدخول الجماعة الأوروبية .

٣ ـ ينبع من أراضيها نهر الفرات الحيوى لكل من سوريا والعراق .

٤ ـ لها علاقات وطيدة مع كل من إسرائيل وإيران .

وهناك العديد من المصالح المشتركة بين تركيا والدول العربية ، ولاسيما العراق ، ومن أبرز هذه المصالح ذات الطابع الاقتصادى :

(أ) خط الأنابيب العراقى الذى يمر فى الأراضى التركية ، والذى تحصل تركيا على نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا لقاء ذلك .

(ب) عوائد العمالة التركية فى العالم العربى ـ ٥٠٠ ألف عامل فى العراق وحده ـ وعوائد شركات المقاولات التركية العاملة فى الدول العربية .

(جـ) المبادلات التجارية التركية العربية ، والتى تحتل مكانا متقدما فى العلاقات التجارية التركية مع العالم الخارجى ـ فالعراق يحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول المستوردة من تركيا ، والمرتبة الثالثة فى قائمة الدول المصدرة اليها .

وفى نفس الوقت فإن هناك مصالح أمنية هامة تربط تركيا بعدد من الدول العربية ، فتركيا تحتاج الى معاونة العراق وسوريا لمواجهة نشاط الأقلية الكردية على أراضيها ، وتتوزع هذه الأقلية فى أراضى تركيا ، العراق ، سوريا ، إيران ، ويبلغ عددها فى تركيا نحو عشرة ملايين يعيشون فى منطقة جنوب شرق تركيا . ويسعى حزب العمال الشيوعى الكردى إلى فصل هذه المنطقة وتشكيل دولة كردية . وهناك اتفاق أمنى بين تركيا والعراق تم توقيعه عام ١٩٨٥ ينسق جهود البلدين فى مواجهة نشاط الأقلية الكردية ، لاسيما على طول الحدود المشتركة بينهما والبالغ طولها ٣١٠ كم .

وبالرغم من ذلك ، هناك العديد من أسباب الخلاف التركى ـ العربى والتى جعلت من تركيا إحدى دول الجوار الجغرافى التى لابد من تحييدها ، إن لم يكن احتواؤها من خلال شبكة مصالح قوية . ومن أبرز نقاط الخلاف التركى العربى :

(أ) قضية توزيع مياه نهر الفرات : حيث لا توجد معاهدة تنظم كيفية اقتسام مياه النهر ، وكثيرا ما تلجأ تركيا إلى استخدام هذه القضية للضغط على العراق وسوريا .

(ب) التعاون التركى الإسرائيلى فى مجالات مختلفة على رأسها المجال العسكرى والأمنى .

(جـ) رغبة تركيا فى لعب دور إقليمى هام فى المنطقة ، يكون فى جزء منه لصالح حلف الأطلنطى والبلدان الغربية ، ومن ثم كثيرا ما تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة فى حالات الأزمة فى المنطقة من خلال منح الولايات المتحدة التسهيلات العسكرية المطلوبة .

(د) رغبة تركيا فى الاحتفاظ بفاصل واضح يفصلها عن العالم العربى والشرقى عموما من خلال رفع شعار « الوداع للشرق » ، فى محاولة لتقديم نفسها باعتبارها دولة أوروبية غربية سلوكا ومبادئا .

ولقد جاء غزو العراق للكويت فى أعقاب تردى العلاقات التركية العراقية منذ نهاية عام ١٩٨٩ ، حينما أقدمت تركيا على قطع مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر ، لملء خزانات سد أتاتورك - السد الثانى فى سلسلة سدود جنوب شرق الأناضول التى تعتزم تركيا تدشينها والبالغ عددها ٢٢ سدا - وهو الأمر الذى فشلت الجهود الدبلوماسية فى احتوائه ، وترك كنقطة خلاف بين تركيا وكل من سوريا والعراق يمكن أن تنفجر فى أى لحظة . وقد أدى هذا الخلاف إلى اتهامات متبادلة بتشجيع الأكراد على العمل ضد حكومة البلد الذى يقطنون فيه .

وفى هذه الأجواء جاء الغزو العراقى للكويت .

وعندما وقع الغزو العراقى للكويت وجدت تركيا أن هذا الغزو يهدد مصالحها ودورها الإقليمى ، إذ أنه يجعل من العراق قوة اقليمية كبرى تسيطر على نسبة كبيرة من الانتاج البترولى والاحتياطى العالمى من البترول ، هذا عدا احتمالات توسع العراق على حساب دول أخرى فى المنطقة الى درجة تهدد الأمن القومى التركى .

وبالرغم من ذلك لم تتسرع تركيا فى اتخاذ موقف عدائى من العراق . فقد اكتفت بإصدار بيان أدانت فيه الغزو العراقى وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت فورا وعودة الشرعية للكويت . وانتظرت تركيا الحصول على ثمن اتخاذ موقف عدائى ضد العراق ، ورأت أن الولايات المتحدة والدول الغربية لابد أن تدفع لها هذا الثمن .

وكنوع من الضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية للإسراع بتقديم ثمن الموقف التركى المطلوب ، اتخذت تركيا عدة خطوات :

(أ) لم تبادر باتخاذ قرار سريع بإغلاق خط أنابيب البترول العراقى المار عبر أراضيها .

(ب) استقبلت النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى طه ياسين رمضان .

(جـ) لم توافق سريعا على السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية فى تركيا - انسيرليك - القريبة من الحدود مع سوريا والعراق . وتحججت بأن القاعدة لا تستخدم إلا لخدمة أغراض حلف الأطلنطى ، وهو ما لا تندرج مواجهة العراق فى إطاره .

ومع صدور قرارات مجلس الأمن الأولى بخصوص الأزمة ، وتدفق القوات الأمريكية الى المنطقة ، كثفت الولايات المتحدة مفاوضاتها مع تركيا فى محاولة لإقناع تركيا بالمشاركة فى إحكام الحصار على العراق ، بل والمشاركة فى أى اجراء عسكرى ضد العراق يجبره على تخصيص جزء من قواته على الجبهة مع تركيا ، ونجحت تركيا فى انتزاع العديد من المكاسب ومن أبرزها :

(أ) تعهد الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن عوائد مرور البترول العراقى ، وعوائد أخرى تفوق ما خسرته تركيا نتيجة وقف مبادلاتها التجارية مع العراق ، وتحدثت بعض المصادر التركية عن خسائر مبالغ فيها تفوق حجم التجارة العراقية التركية .

(ب) رفعت الولايات المتحدة فى ١٥ أغسطس آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام ١٩٧٤ . ووافقت على تزويد تركيا بمساعدات عسكرية إضافية علاوة على المعونة السنوية المخصصة لها . وشملت هذه المساعدات ٤٠ طائرة من طراز « اف - ٤ أى - فانتوم » ومعدات أخرى متنوعة . كما وافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ ١٢٠ دبابة من طراز « ليوبارد » .

(جـ) تعهدت الولايات المتحدة بإقناع بلدان السوق الأوروبية واليابان والدول العربية الخليجية بتقديم مزيد من التعويضات لتركيا فى إطار تعويض الدول المتضررة من الحصار على العراق .

(د) تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا للحصول على العضوية الكاملة فى الجماعة الأوروبية ، وهو الطلب الذى قدمته تركيا عام ١٩٨٧ ورفضته الجماعة فى نهاية عام ١٩٨٩ .

وما أن حصلت تركيا على هذه المكاسب حتى سارعت بالموافقة على المطالب الأمريكية وهى :

(أ) إغلاق خط الأنابيب العراقى .

(ب) وقف المبادلات التجارية مع العراق .

(جـ) السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة العسكرية .

بل إن تركيا أصبحت ـ بعد الحصول على الثمن ـ طرفاً أصيلاً فى مواجهة العراق (وهو ما تقتضيه مصالحها القومية بصرف النظر عن الطلب الأمريكى) فأقدمت على اتخاذ إجراءات إضافية لإحكام الحصار على العراق ، بل والمشاركة فى أى اجراء عسكرى ضد العراق :

(أ) خوّل البرلمان التركى ، الحكومة سلطات كاملة تحسبا لإعلان حالة الحرب ضد العراق .

(ب) إعلان الاستعداد لإرسال قوات إلى دول الخليج التى تطلب ذلك .

(جـ) زيادة القوات التركية على الحدود مع العراق بعشرة آلاف جندى لتصل إلى ٩٥ ألف جندى ، ثم إلى ١٥٠ ألف جندى بعد ذلك .

(د) المشاركة فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ الخاص بفرض الحصار بالقوة ، حيث بدأت تركيا فى اعتراض السفن المحملة بالغذاء ، ورفض السماح لها بالتوقف فى الموانىء التركية التى كانت تستخدم فى تفريغ المواد الغذائية القادمة للعراق ، ثم تنقل بعد ذلك بالطريق البرى إلى بغداد .

(هـ) بدأ الاستعداد الجدى للمشاركة فى أى إجراء عسكرى ضد العراق ، حيث بدأت الطائرات التركية فى انتهاك المجال الجوى العراقى ، كما تكررت تصريحات القيادة التركية التى تحذر العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية ـ عراقية .

ومن هنا ، وفى تلك المرحلة من مراحل الأزمة ، نجد أن تركيا لم تدع الفرصة تمر دون الاستفادة منها على الوجه الأكمل ، فبالرغم من أن المصلحة القومية ـ من وجهة نظر تركيا ـ كانت تقتضى اتخاذ موقف متشدد مع العراق ، إلا أن القيادة التركية لم تقدم على اتخاذ أى عمل ضد العراق إلا بعد أن حصلت على ثمن ذلك بدرجة فاقت كل ما كانت تحصل عليه تركيا من معاملاتها الاقتصادية مع العراق ، بل وحصلت على مكاسب سياسية

وعسكرية هائلة تمثلت فى رعاية طلبها فى هذا الوقت بالانضمام للسوق الأوروبية ، والحصول على أسلحة متقدمة كانت آخرها أنظمة « باتريوت » المضادة للصواريخ .

وربما كانت تلك تداعيات عادية إلى حد ما للأمور إلا أن تركيا فى مرحلة تالية حاولت أن تعظم مصالحها ، وتحصل على كل ما يمكن الحصول عليه على حساب مصالح أخرى . ففى مرحلة من مراحل الأزمة بدأت صحف تركيا تتحدث عن مصالحها فى العراق ، وترسم خريطة تعتقد أن « تورجوت أوزال » يفكر فيها لتقسيم العراق ، وبدأت تتحدث عن حقوق تاريخية لها فى مناطق « التركمان » بكركوك والموصل ، وبدأت مطامع تركية واضحة فى أراضى العراق . وسرعان ما تحركت مصر وأطراف أخرى لوقف التداعى فى هذا الاتجاه ، وإعلان موقف واضح بعدم السماح بتقسيم العراق بأية صورة .

وفى الوقت نفسه طرحت تركيا فكرة إقامة ترتيبات أمنية عسكرية فى الشرق الأوسط تشترك فيها تركيا بشكل مباشر ، بل بدور قائد ، وطرحت فكرة « حلف » توجد تركيا على رأسه ، وكانت أيضا فكرة حاول « أوزال » بحثها أكثر من مرة مع قيادات غربية وعربية مختلفة . لكن لم يستطع « أوزال » بعقلية رجال الأعمال التى يعمل بها تسويق هذه الفكرة ، كما لم يستطع تسويق فكرة أخرى ينادى بها منذ سنوات ، وهى ربط المصالح العربية الخليجية تحديدا بتركيا عن طريق مشروع كبير لنقل المياه العذبة من تركيا عبر العراق أو سوريا الى دول الخليج ، تقوم بتنفيذه بالطبع شركات المقاولات التركية ، وتحصل منه تركيا على عائد ضخم مالى وسياسى تتحكم من خلاله بمورد خليجى هام ، وهو ما توجد معلومات حول رفض السعودية الدائم له . كما حاولت قيادة تركيا التسويق لبنك تعمير شرق أوسطى تشارك من خلاله شركات المقاولات التركية بدور هام فى تعمير المنطقة ، لكن كانت نتائج ذلك أيضا ليست فى صالح التصورات التركية تماما .

لقد كانت جوانب السياسة التركية خطرة ، ولم تستمر ، كما أن التصورات التركية كانت كثيرة ، ولم يتحقق شىء هام منها ، إلا أن تركيا مع ذلك حصلت على مكاسب ضخمة خلال الأزمة ، كانت من أهمها تلك العوائد الضخمة التى عادت على تركيا كإحدى الدول المضارة من الغزو ، مع أنه كان من الواضح أنها كانت تبالغ تماما فى حجم خسائرها ، وتعد قوائم فورية للحصول على أكبر استفادة ممكنة . المهم أن مكاسب تركيا توقفت عند الحد الذى يمس أمن المنطقة .

لكن الدور النشيط الذى لعبته تركيا خلال العمليات العسكرية ضد العراق ، ثم بعد انتهاء الحرب وإيقاف إطلاق النار ، قد سمح لها بأن تلعب دورا إقليميا أكبر من ذى قبل ،

وهو الدور الذى سرعان ما استغلته السياسة التركية خلال أزمة نزوح الأكراد بمئات الآلاف ، هروبا من انتقام صدام حسين ، عبر الحدود التركية ، مما أدى إلى تدخل بعض قوات الحلفاء ـ خاصة أمريكا وبريطانيا ـ فى شمال العراق لإقامة مناطق عازلة كمحميات أمنية للأكراد ، لعبت خلالها تركيا دوراً مهما فى نرتيب الأوراق الكردية بالذات .

ورغم انسحاب قوات الحلفاء فيما بعد من شمال العراق ، إلا أن تركيا أعلنت حقها فى مطاردة « المتمردين الأكراد من حزب العمال الكردى » داخل العراق . فدفعت بقواتها أكثر من مرة مستبيحة السيادة العراقية علانية ، تعبيرا عن تعاظم الدور التركى وتراجع القدرة العراقية ، ومنذرة دول الجوار الأخرى التى تفكر فى مساعدة حزب العمال الكردى المطالب باستقلال « أكراد تركيا » .

عوائد إسرائيلية

كانت إسرائيل إحدى الدول التى حاولت الاستفادة لأقصى مدى من الأزمة والحروب ، ولديها خبرة هائلة فى كيفية تحقيق المكاسب من أزمات المنطقة العربية . وكانت أيضا إحدى الأطراف التى حققت بالفعل مكاسب ضخمة خلال الشهور السبعة المتوترة التى عبر عنها الرئيس مبارك بقوله ـ بعد ما أطلق العراق ١٣ صاروخا غير مؤثر من طراز سكاد ضد إسرائيل ـ إنها حصلت على ١٣ مليار دولار مقابل ١٣ صاروخا عراقيا .

ومنذ الساعات الأولى للغزو العراقى للكويت بدأت إسرائيل تتحرك بشكل معقد ، فقد ركز قادة إسرائيل فى تصريحاتهم على ٤ بنود هامة حاولوا فيها إظهار إسرائيل كدولة تعانى من مأزق ، وهى :

١ ـ أن إسرائيل سوف تكون الهدف التالى لصدام حسين .

٢ ـ أن الوسائل الدبلوماسية لن تنجح فى حل الأزمة ، وأن صدام حسين لن يخرج من الكويت سوى بالقوة .

٣ ـ أن التأخر فى استخدام القوة ضد صدام حسين سوف يؤدى إلى مزيد من الصعوبات للقوات الدولية .

٤ ـ أن إسرائيل لها الحق فى القيام بمبادرة عسكرية ضد العراق للدفاع عن النفس .

فقد كان من الواضح منذ البداية أن إسرائيل قد حددت سياستها تجاه الأزمة ، وأنها

استغلت التهديدات العراقية بضربها بالأسلحة الكيماوية منذ أول ابريل ١٩٩٠ ، حين ادعى صدام أنه قادر على حرق نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوى ، وأنها تحاول الظهور بمظهر دولة سيعتدى عليها من جانب نظام متهور ، وأنها أيضا تدفع فى اتجاه قيام القوات المتحالفة بتدمير القوة العراقية تماما ، وبشكل عاجل حتى يتم تحييد قوة عربية رئيسية كان ممكنا أن تواجهها .

وفى نفس الوقت كانت إسرائيل تدرك أن تدخلها فى الأزمة ، وظهورها على مسرح الأحداث سوف يسبب ضررا شديدا لجبهة التحالف الدولى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، لذلك سعت إلى الحصول على ثمن عدم الظهور على مسرح الأحداث اقتصاديا ، وعسكريا ، وعلى نفس المستوى حرصت أيضا على فرض وجودها من حين إلى آخر من خلال التصريحات المؤكدة على احتمال القيام بعمل عسكرى ضد العراق ، والرد على أى تهديد لأمنها ، وحددت « خطوطا حمراء » تعتبرها مصادر تهديد تستلزم تدخلها ، منها دخول قوات عراقية إلى الأردن . وكان أحد أهداف إسرائيل من خطوطها الاستراتيجية تلك محاولة الحصول على تعهدات أمريكية بأن تحالف الولايات المتحدة مع بعض الدول العربية لن يأتى على حساب المصالح الإسرائيلية ، وبالتحديد فيما يتعلق بمحاولة فرض تسوية سلمية للقضية الفلسطينية .

وقد اتضح القلق الإسرائيلى من المأزق المحيط بها عندما وقعت مذبحة المسجد الأقصى فى أكتوبر ١٩٩٠ ، فقد كانت المذبحة البشعة ترتبط فيما يتعلق ببعض دوافعها بحالة القلق الذى تشعر به إسرائيل نتيجة إصرار الولايات المتحدة على استبعادها من المشاركة فى الجهد الدولى والإقليمى المبذول لإنهاء أزمة الخليج . وقد أدى ذلك الموقف الى تزايد الشعور فى إسرائيل بتراجع مكانتها السابقة ضمن مخططات الاستراتيجية الغربية ، وهو هاجس يقلقها منذ أن تطورت العلاقات الأمريكية السوفيتية فى اتجاه حالة التوافق الدولى الذى وضع نهاية لمرحلة الحرب الباردة .

ورغم امتثال الحكومة الإسرائيلية للتعليمات الأمريكية لها بعدم التدخل فى أزمة الخليج حرفيا ، إلا أنها فعلت ذلك على مضض وإحساس متزايد بالقلق من تزايد الأهمية الاستراتيجية لدول أخرى فى المنطقة سواء أكانت دولا عربية أهمها مصر ، أم دولا غير عربية وخاصة تركيا .

والأمر الذى رفع من درجة حرارة ترمومتر حالة القلق الإسرائيلى أن الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة عبروا بأشكال مختلفة عن إدراكهم لتراجع مكانة إسرائيل ، الأمر الذى

يمكن أن يشكل عاملا آخر لتصاعد مقاومتهم فى الفترة التالية . وبالتالى يصبح تصعيد آلة القمع لإجهاض هذا الاحتمال دافعا إضافيا للممارسات الإسرائيلية . ويضاف إلى ذلك كله - على المستوى الدولى - تصاعد الاهتمام الذى أبدته عدة دول كبرى بضرورة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية عقب إنهاء أزمة الخليج . والأرجح أن الحكومة الإسرائيلية فوجئت بهذا الاهتمام الذى لم تكن تتوقعه ، وخاصة ما صدر عن وزير الخارجية البريطانى ، دوجلاس هيرد ، وعن الرئيس الفرنسى ميتران من تأكيد فكرة حل القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج ، وإيجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، والذى اقترن بنقد واضح للسياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية . وكان هذا التطور مفاجئا بالفعل لإسرائيل ، التى داعبتها آمال عريضة فى أن تؤدى أزمة الخليج الى تجميد القضية الفلسطينية لفترة طويلة ، أو حتى إهالة التراب عليها إلى الأبد .

وكان من الواضح فى تلك الفترة أن الإسرائيليين قد رتبوا حساباتهم هذه على تقديرات غير دقيقة لمقتضيات المناخ الدولى الجديد ، والتى تفترض معالجة مختلف بؤر التوتر الاقليمية التى تؤثر سلبيا على الوفاق العالمي . ولاشك أن الوضع الراهن فى الأراضى المحتلة من أهم هذه البؤر المشتعلة التى سيأتى عليها الدور بالضرورة لإيجاد حل لها .

ولقد حرصت مصر على لفت نظر الإسرائيليين إلى خطأ حساباتهم من خلال تأكيد موقفها المبدئى تجاه القضية الفلسطينية ، وعدم تأثره بالخلافات أو التجاوزات من بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية . وكان على الحكومة الإسرائيلية أن تدرك ذلك من واقع الخبرات السابقة التى تؤكد حرص مصر المبدئى على التمييز بين موقفها من هذه القضية العربية المصيرية ، وبين خلافها مع أية ممارسات خاطئة أو تجاوزات تقدم عليها القيادات الفلسطينية ، وعادة ما ينتهى الأمر بإدراك الفلسطينيين لصحة الموقف المصرى ، ويعترفون فى كل مرة أيضا بأن الموقف المصرى هو الأكثر حرصا وغيرة على مصير قضيتهم .

وقد استمرت إسرائيل فى خطوط سياستها التحريضية ضد العراق طوال الأزمة ، وفى نفس الوقت كانت ترد بتهديدات مضادة للتهديدات العراقية وصلت فى النهاية إلى درجة إعلان التعبئة العامة فى إسرائيل فى آخر أيام ديسمبر ١٩٩٠ عندما هدد صدام حسين صراحة بضرب إسرائيل إذا نشبت العمليات العسكرية فى الخليج ، حتى إذا لم تشترك إسرائيل فى الحرب . وضمن ذلك فقد أعلنت حالة الاستعداد القصوى فى القوات الجوية الإسرائيلية تحديدا ، وبدأت تصريحات إسرائيلية تحاول الإشارة فى نفس الوقت إلى أن

إسرائيل قد تقوم بضربة مسبقة ، وقائية ضد العراق ، أو أنها سترد بشكل فورى عقب أية عملية إطلاق صاروخى عراقى ضد إسرائيل ، ملمحة دائما إلى نجاحها السابق فى قصف المفاعل النووى العراقى وتدميره ، وكنا جميعا ندرك أن إسرائيل لن تقوم بتلك الضربة المسبقة ، وكانت مصر تعمل على أن تبتعد إسرائيل تماما عن أزمة الخليج .

واشتعلت الحرب

ولم تقم إسرائيل فى اليوم الأول لنشوب الحرب بأى عمل عسكرى لأن قوات التحالف الدولى استطاعت فى الضربة الأولى تدمير عدد كبير من منصات الصواريخ العراقية الثابتة ، وعدد كبير من منصات الصواريخ المتحركة ، وتحييد سلاح الجو العراقى تماما . والمبرر الأساسى لعدم اشتراك إسرائيل بعيدا عن ضغوط الولايات المتحدة هو أنها لم تكن لتفعل شيئا لم تكن القوات المتحالفة قادرة على أن تفعله .

وحتى عندما قام العراق بقصف إسرائيل بالصواريخ أرض / أرض (سكاد) وتكرار هذا القصف ، لم يكن من المتصور فى مصر أن إسرائيل ستقوم بالرد على العراق ، وإلا كان الموقف قد ازداد تعقيدا بالفعل . وازدادت مكاسب إسرائيل من القصف بأكثر مئات المرات من خسائرها ، فقد كانت صواريخ « سكاد » غير دقيقة ، يبلغ مدى الخطأ وعدم الدقة فيها ما يقرب من كيلومتر ، كما أنها لم تكن تحمل شحنات تقليدية كبيرة الحجم ، فطراز « العباس » المعدل الذى كان يجرى إطلاقه ضد إسرائيل كانت شحنته لا تزيد عن ١٥٠ كيلو جراما . وهكذا لم تكن الخسائر هامة بل إن حادث سيارة كما قيل وقتها كان يتسبب فى حدوث خسائر أكبر من خسائر سقوط صاروخ على إسرائيل . ولم تكن قدرات العراق تلك تمكنه من التأثير على مسار المعركة عسكريا ، أو مسار الأزمة ، لذا حاول استخدامها « كصواريخ سياسية » . ولم يستطع إطلاق أى صاروخ كيماوى واحد ضد إسرائيل لأن المشكلة كانت ستتعقد بالفعل ضده .

ومع تلك الخسائر الإسرائيلية الضئيلة كانت المكاسب متعاظمة ، فكان من الطبيعى أن تزداد قوة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من جراء ما أسمته إسرائيل سياسة ضبط النفس ، وعدم الرد ضد العراق رغم امتلاكها قدرات الرد الصاروخية تحديدا دون تنسيق مع القوات المتحالفة . كما بدأت إسرائيل فى الحصول على مكاسب اقتصادية ضخمة من جراء عدم الرد - عبر عنها الرئيس مبارك بعبارة « مليار لكل صاروخ » - وحاولت الغاء الديون العسكرية الأمريكية لدى إسرائيل والتى يبلغ حجمها ٤,٥ مليار دولار ، وحاولت الحصول على مبالغ نقدية لمساعدتها فى استيعاب المهاجرين الجدد ، والقيام بما تقتضيه

الهجرة من مشروعات اقتصادية واجتماعية ، وكانت تطالب فى هذا الوقت بحوالى ١٣ مليار دولار . أما مكاسبها العسكرية فكانت ضخمة ، إذ أنها حصلت على بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ من طراز « باتريوت » بأسرع وأكبر مما كانت هى نفسها تتوقع ، وحصلت على نوعيات جديدة من الأسلحة المتطورة التقليدية ، وحق استخدام مخازن الأسلحة الأمريكية لديها وهى ١٤ مخزنا بما تحتوى عليه من أنظمة تسليح متطورة ، إضافة إلى حصولها الفورى على صور الأقمار العسكرية الأمريكية حول الوضع فى المنطقة .

وتصعب الإحاطة بكل المكاسب التى حصلت عليها إسرائيل من جراء القصف العراقى ، لكن كانت هناك مكاسب كثيرة غير المكاسب السابقة الواضحة تمر بهدوء ، منها حصول إسرائيل على ٢٥٠ مليون مارك ألمانى أو ١٦٦ مليون دولار من المانيا ، و ٥ ملايين مارك أخرى لإعادة بناء المنازل التى تهدمت من جراء القصف العراقى ، كما أدخلت ألمانيا إسرائيل فى عداد الدول المتضررة من الحرب ، الأمر الذى جعلها تستحق نسبة من المبالغ الألمانية المخصصة للدول التى أضيرت بالفعل من الغزو . كما قررت المجموعة الأوروبية رفع قرار وقف التعاون العلمى مع إسرائيل مع الوعد بإدماج إسرائيل فى أوروبا الموحدة ، كما تعهدت بلجيكا بتقديم مساعدات مالية عاجلة لإسرائيل ، وقام مسئولون أوروبيون من دول مختلفة بزيارة إسرائيل وتقديم الوعود الكثيرة لها .

لكن مع ذلك فإن المتأمل فى تلك المكاسب الإسرائيلية يجد أنها مكاسب أمنية أو موقفية ، حصلت عليها إسرائيل فى المدى القصير ، كما أنها فى نفس الوقت حصلت على مكاسب استراتيجية بالغة الأهمية بعد تدمير القوى العراقية . لكن رغم أن الغزو قد عجل بسرعة دوران عجلة التقارب الإسرائيلى السوفيتى - الأوروبى ، وأضعف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة فإنها مضطرة فى النهاية إلى إعادة صياغة سياستها تجاه الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها فيه ، وفى كل الأحوال لن يكون من السهل أن تحتل إسرائيل نفس مكانتها السابقة فى الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة ، وبالتالى تواجه إسرائيل ضغوطا أيا كانت حدتها فى مرحلة ما بعد الحرب فى الخليج . وهى المرحلة التى تحاول فيها إسرائيل تحقيق حلمها بدخول الشرق الأوسط لتلعب دورها الذى تتصوره فيه ، وتحاول الحصول على مكاسب اقتصادية من دول الخليج ، وهو ما لن تسمح لها به أبدا بالشكل الذى تريده إسرائيل التى لا تقدم أية بادرة لتسوية المشكلة الفلسطينية .

موقف إسرائيل من الأزمة والحرب

ولقد حاول البعض إثبات أن الأزمة كانت بالأساس محصلة عوامل خارجية هائلة لم يكن للفاعل الأصلى من نصيب فيها إلا أنه أخطأ الحساب ، ولذلك ابتعدوا بقدر الإمكان عن الإقرار بحقيقة أن الغزو العراقى قدم أجلّ خدمة لإسرائيل ، لأنه هدم تضامنا عربيا كان فى طور النمو ، وأدى لتدمير قدرات عربية عسكرية وتبديد أخرى اقتصادية .

والمثير للدهشة أن هذا البعض حاول أيضاً نفى حقيقة مخاوف إسرائيل من تحسن الوضع العربى قبيل الأزمة ، وذلك فى الوقت الذى يقرون فيه جميعاً فى كتبهم أن إسرائيل هذه « راحت تنظر إلى التكتلات العربية الناشئة من حولها وتشعر بالتطير والشك وبقلق حقيقى » .

وفى رأينا أن مخاوف إسرائيل من التحسن الملحوظ فى الوضع العربى العام لم تنطو على أوهام ، وإنما استندت إلى حقائق جديدة ووجهت بها إسرائيل قبل الأزمة وتطوع صدام بإزالتها من طريقها ، أو على الأقل تحييد أهم جوانبها .

وكما أوضحنا بشأن أحوال العالم العربى عشية الأزمة ، كان هناك بالفعل تحسن نحو الأفضل بدرجة أو بأخرى . وهذا التحسن الذى أراد البعض أن يتغاضى عنه ، أدركته إسرائيل وفهمت أن عناصر القوة العربية كانت تتحسن حتى ولو ببطء ، ولذلك كانت مخاوفها حقيقية وقائمة على أساس لعوامل عدة نذكر أهمها فيما يلى :

١ - توقف الحرب العراقية الإيرانية ، التى أرادتها ساحة لاستنزاف إحدى القوى العربية الرئيسية عسكريا وبشريا ، واستنزاف قوى عربية أخرى اقتصاديا . ورغم الجهد الإسرائيلى المستمر لصب مزيد من الزيت على نار هذه الحرب ، والذى كانت قضية « إيران - كونترا » فصلا واحدا من فصوله ، فقد انتهت الحرب بنتيجة هى الأسوأ بالقطع بالنسبة لإسرائيل : تغير فى الوضع الاستراتيجى للمنطقة نتيجة تراجع إيران ، ومن ثم فى موازين القوى بها .

٢ - تحققت مصالحات عربية واسعة . لكن كان أهمها وأخطرها من المنظور الإسرائيلى ، المصالحة المصرية - العربية وعودة مصر إلى موقعها العربى القيادى .. فى فترة تزايد فيها الإدراك العربى لأهمية الأمن القومى العربى نتيجة المساندة العربية الواسعة للعراق ضد إيران ، والتى انطوت على جوانب عسكرية قدمتها مصر ، وأخرى اقتصادية وتنظيمية وتموينية قدمتها دول الخليج ، وثالثة دبلوماسية وسياسية قدمتها معظم الدول العربية .

٣ - تفجرت الانتفاضة الفلسطينية لتمثل أهم تحد عربى مباشر لإسرائيل منذ حرب ١٩٧٣ أو أخطر تحد أمنى لها فى تاريخها . وظهر مدى الارتباك الإسرائيلى فى مواجهتها ، وما أدى إليه القمع الشديد فى مواجهة الانتفاضة من خسارة إسرائيل لسمعتها على الصعيد الدولى ، فى الوقت الذى كسب فيه الفلسطينيون أوراقا جديدة غير مسبوقة ، وخاصة بإعلان المبادرة السلمية لمنظمة التحرير فى نوفمبر ١٩٨٨ ثم بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى المباشر لأول مرة . ورغم أن هذا الحوار أوقف فى منتصف ١٩٩٠ بسبب عملية حمقاء قامت بها عناصر فلسطينية مرتبطة بالعراق ، فقد كانت المبادرة لا نزال فى أيدى الفلسطينيين ، وظلت صورتهم أمام العالم أنصع من صورة إسرائيل القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان ، إلى أن نشبت أزمة الخليج وتورطت منظمة التحرير فى موقفها الخاطىء الذى أدى إلى خسارتها كل ما كانت قد كسبته .

٤ - تنامى القدرة العسكرية والتكنولوجية العربية ، ولعل هذا كان أهم التطورات التى أقضَّت مضاجع إسرائيل حقيقة ، لا وهما كما يتصور هؤلاء الكتّاب ، أو بالأحرى ما حاولوا تصويره . فالجيوش العربية فى سوريا والعراق ومصر والسعودية بدأت تحصل على أنواع متقدمة من الأسلحة من الترسانات السوفيتية والأمريكية والصينية على حد سواء . ومنها على سبيل المثال الطائرات ميج ٢٧ و ٢٩ ، واف ١٥ و ١٦ ، وطائرات أواكس ، وصواريخ سكود ، وصواريخ سلك وورم .

وكانت إسرائيل تدرك أن هناك آفاقا مفتوحة أمام العرب للحصول على مزيد من التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، فى الوقت الذى كانت الجهود الإسرائيلية للتطوير التكنولوجى تتعثر ، وإلغاء مشروع تطوير الطائرة « لافى » بعد إنفاق هائل عليه كان مثالا واضحا على ذلك .

وإزاء ذلك كله ، كانت إسرائيل فى أمس الحاجة إلى شىء يحدث ليوقف التحسن الذى يتنامى على الصعيد العربى ، ويهدم التضامن الذى يتحقق أمامها خطوة خطوة ، ويعرقل النمو التكنولوجى ويستنزف الموارد العربية . وقد تطوع العراق بأن يفعل كل ذلك من أجلها .. ومن هنا نفهم لماذا يصر أنصار العراق عندما يتناولون موقف إسرائيل على استخدام كل قدراتهم فى التزييف لإنكار حقيقة أن الإسرائيليين كانوا فى مأزق عشية الغزو العراقى الذى أخرجهم منه .

وبعد ..

فلقد كانت أخطار « دول الجوار » قد بدأت تتضخم ، وكانت الدول الثلاث تحاول التفكير فيما لم تكن قادرة على التفكير فيه من قبل ، وكانت ترغب فى الحصول على أقصى مكاسب يمكنها الحصول عليها ، وقد استطاعت مصر ، وربما يتضح فيما بعد كيف فعلتها ، أن تحافظ إلى حد كبير على مفهوم متماسك للأمن القومى العربى خلال الشهور السبعة الضارية التى استغرقتها أزمة وحرب الخليج .



الاحتفاظ بوضوح الرؤية والتمييز بين الحق والباطل ، والأيام وحدها هى التى تكشف معادن الرجال ، إنما أدهشتنى حقا لأنك أبحت لنفسك فى هذه الرسالة أن توجه لشخصى اتهامات باغية ظالمة لا تستند قط إلى أساس ، وأن تطلق العنان لقلمك أو من كلفته بتحرير الرسالة فلم يلتزم بالأمانة ولم يلتزم بالحقيقة ، واسترسل فى مغالطات جوفاء أو افتراءات هوجاء منها اتهامى بالمغالطة وقلب الحقائق والسرد غير الدقيق وغير الأمين للوقائع . تلك مفتريات متدنية لا ترقى إلى المستوى الذى يؤهلها لأن تكون مجرى الحوار والمناقشة ، ولأنها تجعل من العقيم أن يواصل المرء معكم الحوار فى أى موضوع . غير أنى ألمس عنك خطورة الوضع القائم فى المنطقة وانعكاسات مروعة فى الحاضر والمستقبل على مصير الأمة العربية . غير أنكم أبديتم تحمسكم فى مستهل الرسالة وفى ختامها على السواء بمواصلة الحوار والمناقشة ، ولولا بقية من ود مازالت تغالب تقلبات الناس والزمن لكان لى موقف آخر أعتقد أنه لا تنقصكم القدرة على توقعه واستيعابه . لذلك فقد ترددت فى الرد على النقاط التى وردت فى كتابكم والتصدى لها بالتصحيح والتفنيد . فطالما أن المسائل لا تؤخذ على محملها السليم ولا توضع فى إطارها الصحيح والسليم ، فما هو جدوى الحوار والجدل ، وما هو الهدف من تبادل المعلومات والآراء ؟ أهو دفع الأطراف إلى مزيد من إضافة افتعال الحجج وتلمس الذرائع سعيا إلى طبيعة الذات وتغيير المواقف ؟ وإلقاء اللوم والمسئولية على الآخرين ؟ وهل هناك أمل يرتجى من الحوار إذا كانت الرسائل مفتقدة للحد الأدنى من الالتزام بالأصول المقررة سواء فى الشكل أو الأسلوب أو الجوهر أو المضمون ؟ أو إذا كانت الروح التى تسيطر على بعض الأطراف فى الحوار متعارضة مع أبسط المفاهيم المرعية بحيث يسارعون إلى نسبة نوايا غير طيبة لمن يرى غير ما يرون ويذهب فى تفسير الأمور إلى غير ما يذهبون ؟ توقفت كثيرا أمام هذه التساؤلات ، غير أننى وجدت فى النهاية أنه قد تكون هناك فائدة للتذكرة ببعض الأمور التى يبدو أنها تاهت أو اختلطت على البعض فى خضم الأحداث - والذكرى تنفع المؤمنين - لذا فقد قررت أن أطرح عليكم رؤيتى للنقاط التى وردت فى خطابكم ، ولن يسوءنى بعد هذا أن تأخذوا هذه الرؤية على نحو أو آخر فهذا يرجع إليكم أولا وآخرا ، ويعود على بلادكم بالنفع أو الضرر حسبما يقضى الحق جل شأنه : ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء ﴾ .

وأسرد فيما يلى تعليقى على النقاط التى وردت فى خطابكم :

أولا : أشرتم إلى أننى قد قلت فى أكثر من مناسبة إنكم قلتم لى عندما التقيت بكم فى بغداد يوم ٢٤ يوليو أنكم لا تنوون القيام بعمل عسكرى ضد الكويت ، فى حين أن الصحيح حسب تصوركم أنكم لن تقوموا بهذا العمل قبل عقد الاجتماع الذى سعينا نحن

لترتيبه بين ممثلى العراق والكويت . وحقا إننى أجد نفسى فى دهشة بالغة إزاء هذا الإصرار على رواية بعيدة عن الحقيقة والصواب لواقعة كهذه ، وأدهشنى أكثر أن تستشهدوا بأعضاء الوفدين المصرى والعراقى للتدليل على ما ذكرتموه لى . وترجع دهشتى فى المقام الأول إلى أن الحديث دار بيننا فى هذا اليوم الأول على نحو منفرد ، ولم يشارك فيه أحد من أعضاء الوفدين أو غيرهم . وكعادتى المتبعة فقد اكتفينا عند نهاية الاجتماع بالتحدث أمام أعضاء الوفدين بعبارات عامة لا يمكن أن تخوض فى تفاصيل الأمور . وأذكر على وجه التحديد أنكم تحدثتم أمام أعضاء الوفدين عن التحديات التى تواجهها الأمة العربية فى هذه المرحلة ، وعن الممارسات الخطيرة التى تلجأ إليها بعض الحكومات العربية دون أن تتطرقوا للحديث عما تعتزمون القيام به فى مواجهة الكويت أو غيرها . ولا أخفى عليك أننى أجد غضاضة فى مجرد الاستشهاد بأعضاء الوفدين على مسار الحديث بين رؤساء الدول ، خاصة إذا كان هذا الحديث دائرا بين رئيسى دولتين عربيتين شقيقتين تجمع بينهما أواصر متينة ووشائج وثيقة . أما عن مضمون الحديث الذى دار بيننا فى اللقاء المغلق فأذكر على وجه التحديد أنك قلت لى بالحرف الواحد : يا أبا علاء إن حكام الكويت مذعورون رغم أننى لا أنوى القيام بأى عمل عسكرى ، وأعتقد أنك تستطيع أن تنتهز الفرصة وتطلب منهم ما تشاء ، وأن تطرق الحديد وهو ساخن لأنهم سوف يبادرون بالاستجابة لطلبكم ، وسوف يتعاملون معكم على نحو يختلف عن الأسلوب الذى اتبعوه معكم فى الماضى . وقد أضفتم إلى هذا أنكم سوف تعملون على بحث كافة المسائل المختلف عليها فى المحادثات التى اتفقنا على إجرائها فى جدة ، ثم فى عاصمة البلدين . وعبرتم عن أملكم في التوصل إلى تسوية مرضية من خلال هذه المحادثات . كيف يتأتى لى أو لأى متحدث آخر معكم أن يستنتج أنكم تقصدون أن تعدوا بعدم القيام بأى عمل عسكرى إلى أن نبدأ المحادثات ، وبعد ذلك فليكن ما يكون ؟ وقلتم أيضا إنكم أبلغتم السفير الدكتور أسامة الباز الذى أوفدته لمقابلتكم فى ٢٦ يوليو أنه إلى أن يلتقى الوفدان العراقى والكويتى ويتبين ما يسفر عنه اللقاء ، فإن حلوا الأمور بينهم وبينكم بالتى هى أحسن كان خيرا ، أو أن كل واحد الله يعينه على حقه . وذكر السفير الباز بدوره أن حديثكم لم يدر على هذا النحو ، ولم يحمل معنى التهديد بالتعامل مع الكويت بالقوة إذا لم يتجاوب الوفد الكويتى مع المطالب العراقية . وكانت الرسالة التى خرج بها من لقائكم مطابقة تماما للانطباع الذى خرجت به .

وهل تعتقدون أننى كنت أقبل الاستمرار فى وساطتى إذا كنت قد لمست صراحة أو ضمنا أنكم تريدون أن تكون بداية المحادثات بمثابة إشارة بدء الحرب والإقدام على الغزو ؟ وأن أكون أنا ناقلا وحاملا للرسالة التى تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور ؟ وهل

استمرت المحادثات شهورا أو سنوات عديدة ، كما هو معتاد فى التعامل بين الدول ، ثم وصلت إلي طريق مسدود حتى يمكن أن يتخذ هذا الجمود فى موقف ذريعة للقول بأن الطرف الآخر لم يكن صادق النية فى التوصل للحل العادل ؟ إننا جميعا نعرف الأسلوب الذى أجريت به المحادثات مع الجانب العراقى فى اجتماع جدة ، ونعلم أن الجلسة التى عقدت مساء الثلاثاء ٣١ يوليو اقتصرت على تقديم السيد عزة ابراهيم لعرض موجز للغاية لمآخذ العراقيين على الجانب الكويتى ، وإظهاره عدم تحمسه لسماع وجهة نظر الكويت . وفى الاجتماع الذى عقد بعد ظهر اليوم التالى الأربعاء أول أغسطس دار حديث موجز آخر توقع الناس بعده أن يستكمل الحوار فى بغداد والكويت حسبما اتفق عليه الطرفان ، وإذا بالواقعة تقع بعد ساعات من انتهاء هذه الجلسة الاستطلاعية للمواقف والآراء ، والتى لم تدر فيها مفاوضة بالمعنى المعروف . فهل يستقيم بعد هذا القول أن وعدكم لى بعدم الاعتداء على الكويت كان موقوتا ومقصورا على الأيام المعدودة السابقة على هذا الحوار ؟ وكيف يمكن ترتيب هذه السابقة الخطيرة على اجتماع وصفتموه فى رسالتكم بأنه اجتماع بروتوكولى رغم أننى لم أسمع هذا الوصف منكم ، أو من أحد من أعوانكم أثناء زيارتى الأخيرة لبغداد ؟ .

إن ما قرأناه بعد هذا التصريح منسوب إلى أحد المسئولين لديكم لم نعره اهتماما يذكر ، لأن قضايا من هذا القبيل لا يصح أن تكون معلقة على شكليات فارغة وأمور هامشية لا تعنى شيئا . وإذا كان يهمكم أن تتعرفوا على ما قلته لقادة الكويت بعد مغادرتى لبغداد فقد أعدت على مسامعهم ما ذكرته لكم بالضبط ، وأننا نأمل أن يتم احتواء النزاع بين البلدين الشقيقين وتسوية الخلافات القائمة بينهما بالتفاوض والمحادثات الأخوية التى تتفق مع وحدة المصلحة والمصير . فلا نحن أوقعنا أشقاء فى الكويت فى وهم ، كما أشرتم فى رسالتكم ، ولا نحن حرضناهم على عدم التجاوب مع مطالبكم . فالوضع الذى يتفق مع العقل والمنطق هو أن كل من يضطلع بالوساطة بين أى طرفين عليه أن ينصح كلا منهما بإبداء المرونة والاستماع لما يقوله الطرف الآخر ، لأن هذا هو الأسلوب الوحيد للوصول إلى اتفاق . أما القول بغير هذا فهو زعم باطل يأباه المنطق السليم ويدحضه الواقع الذى لمسه الجميع .

وقد أدهشنى كذلك اعتراضك على وصفى للأزمة التى قامت فى سماء البلدين بأنها سحابة صيف . فحقا إن هذا أمر غريب . فهل يتوقع من يؤخذ على عاتقه أن يتوسط بين طرفين شقيقين أن يشارك فى دق طبول الحرب وإطلاق التهديدات ؟ أم من المفروض أن يسعى الوسيط بالخير بين الأطراف ويعمل على احتواء الخلاف بينهم وحصره فى أضيق النطاق ، ويعمل على تغليب الوفاق على الشقاق والفرقة ؟ والغريب أيضا أن حوار هذا

الكتاب قد جانبه التوفيق فى موضع آخر ، فقد جاء فى رسالتكم أن موقف العراق كان واضحا فى دلالته على الخطر الداهم ، وأن هذا كان هو المغزى المقصود من خطابكم فى قمة بغداد فى مايو ١٩٩٠ ومن نص مذكرة قدمها لك مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى تونس ، ومن الخطاب الذى ألقيتموه فى ١٦ يوليو . وأضفتم أن القاسم المشترك فى هذه الوثائق هو توجيه تحذير قاطع للكويت بأنها إن لم تستجب لطلبات العراق سيكون ردكم باترا لا هوادة فيه . وكان لزاما علىّ أن أصارحكم أن هذا الطرح ليس فى صالح العراق على الإطلاق لأنه يعنى أن العراق كان قد بيت النية لشن هذا الغزو ، وأنه قد قصد من طرحه فى هذه المناسبات التى أشرتم إليها التمهيد للغزو وإعداد المسرح سياسيا وإعلاميا لتنفيذه . والأغرب من كل هذا أنكم تقولون إن استنتاجى الذى توصلت إليه ، وهو أنكم كنتم ترغبون فى التوصل إلى تسوية ودية مقبولة للخلافات مع الكويت كان نشازا لم يشاركنى فيه أحد من القادة الذين زاروكم فى تلك الفترة . هل خرج أحد من هؤلاء القادة الذين تشيرون إليهم بانطباع أنكم تعدون العدة للاعتداء على الكويت ؟ وأن ما شاهده العراق فى اجتماعات القمة ومجلس الجامعة العربية ، ولدى الرأى العام العراقى والعربى كان مجرد حلقات متتابعة قصد بها تمهيد الأرض أمام الغزو ؟ وهل عَبَّر أحد منهم للإخوة المعنيين عن رسالات التهديد التى فهموها من الخطاب العراقى فى كل هذه المناسبات ؟ وكيف توصلوا بالله إلى هذا الاستنتاج القاطع رغم أنكم لم تفشوا لأحد منهم حقيقة ما تضمرون بالضبط ، كما ورد فى رسالتكم ؟ هل فعلوا هذا رجما بالغيب أم أخذا بالشبهات ؟ وماذا عن الإخوة الملوك والرؤساء الذين لم يلتقوا بكم فى تلك الفترة . . هل يحق لهم أن يفترضوا كما افترضنا نحن أن العراق يدير خلافه مع الكويت بحسن نية ، وبالروح التى ينبغى لها أن تحكم العلاقات بين بلدين يجمعهما الانتماء إلى جامعة الدول العربية ، والارتباط بمعاهدة الدفاع المشترك ؟ إذا كنتم تدعون الله أن يغفر لنا أننا نحونا هذا المنحى ، وسلكنا هذا السبيل فنحن لا نملك إلا أن ندعو المولى سبحانه وتعالى أن يغفر لنا ولكم .

ثانيا : تطرقتم فى البند الثانى فى الصفحة الثالثة عشرة من خطابكم إلى ما أطلقتم عليه دورى فى إعاقة التسوية العربية للأزمة . وأجد أنه يتعين علىّ أن أقول لكم مرة أخرى إن رسالتكم قد عمدت إلى خلط الأوراق وقلب الأوضاع بصورة لم أعهدها من قبل ، ولم أتوقعها منكم بعد كل هذه السنين . هل نسيتم أو تناسيتم أننى قد بذلت أربع محاولات مضنية لإقناعكم باتخاذ موقف مرن يتيح لقادة الأمة العربية حرية الحركة ، ويشجعكم على المضى فى السعى إلى تحقيق الحل العربى ؟ وتركزت أولى هذه المحاولات فى اتفاقى مع الملك حسين عندما زارنى فى الاسكندرية يوم ٢ أغسطس وقرر الاتصال بكم وإقناعكم بالانسحاب

من الكويت وعودة الشرعية إلى هذا البلد الشقيق من حيث المبدأ ، مما يفتح الطريق لعقد مؤتمر قمة محدود يعطى الجميع مخرجا من الأزمة التى فجرها الغزو العراقى . ولو كان هذا قد حدث لأخذت التطورات التى شهدتها المنطقة مسارا آخر ، ولما كنا اليوم فى هذا المأزق الذى يواجه الجميع باحتمالات فى غاية التردى .

وجاءت محاولتى الثانية فى حديثى مع مبعوثكم السيد عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس الثورة العراقى وبعد أيام معدودة - يوم ٧ أغسطس - حين أوضحت له ضرورة إبقاء الباب مفتوحا لتغيير الوضع الناجم عن الغزو وعدم اعتبار أى إجراء يتخذ فى أعقابه تصرفا نهائيا لا رجعة فيه ، وكلفته أن ينقل هذا إليكم بكل وضوح . وتعلمون أننى استقبلت بعده مباشرة الشيخ سعد العبد الله ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها وحدثته ، وكانت ذروة البحث عن مخرج فى الإطار العربى . ولم أكتف بهذا بل إننى وجهت إليكم رسالة عاجلة من سفيركم فى القاهرة ناشدتكم فيها أن تبعثوا إلى مؤتمر القمة وفدا مخولا باتخاذ موقف مرن كفيل بتحقيق انفراج الأزمة تمهيدا للتوصل إلى الحل العربى .

أما المحاولة الرابعة فقد تمثلت فى الحديث الذى دار ظهر الخميس التاسع من أغسطس بينى وبين رئيس الوفد العراقى ، الذى أرسلتموه للمشاركة نيابة عنكم فى مؤتمر قمة القاهرة الذى عقد استجابة لطلب العديد من قادة الأقطار العربية الشقيقة . وركزت فى هذا الحديث على ضرورة اتخاذ موقف معتدل يسمح بالأخذ والعطاء ويبعث على الأمل فى التوصل الى تسوية . ولم أشر فى هذا الصدد الى الكلمة التى ألقيتها فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حتى لا نندفع مرة أخرى الى الحديث عن تناقض عندى بين القول والفعل ، وهو قول أرفضه شكلا وموضوعا . كما كنت أود ألاّ تتورطوا فيه ، وأنا موقن أنه سيترك عندكم اليقين بأننى حاولت بكافة الطرق وبكل ما أملك من جهد أن أوجد بصيصاً من أمل يهيىء لنا أن نستنزل استعدادكم للانسحاب من الكويت وعدم تعرضكم لعودة الشرعية . ولو كنتم قد استجبتم لهذه الرغبة الصادقة من جانبى لما كان هذا شأن الأمة العربية اليوم ، ولما كانت تلك هى نظرة العالم الينا والى أحوالنا . ولو كنا قد لقينا منكم تجاوبا فى تلك الأيام الحرجة لكان من الممكن احتواء الموقف ونزع الفتيل منه ، رغم كل ما أحاطه من تعقيدات ونشأ عنه من مضاعفات ، فإن النوايا كانت صادقة ومخلصة فى السعى للخروج من الأزمة قبل أن تكتسب الأبعاد الدولية التى بلغتها فى الأسابيع التالية .

وقد لفت نظرى أنك ذكرت فى رسالتك أنه كان المفروض أن يعقد اجتماع القمة المحدود دون وعود مسبقة منكم باتخاذ موقف معين . ويعيب هذا القول أمران :

الأول ، أن الحديث عن المفاوضة يشترط أن يمتنع الطرفان تماما عن فرض أى تغيير فى الموقف بالارادة المنفردة . أما أن يلجأ أى منهما الى تغيير الموقف بالقوة من جانب واحد ، فعندئذ يكون الحديث عن التفاوض دون شروط مسبقة ضربا من الإجحاف . ولاشك أن احتلال الأرض من الغير هو أقسى الشروط المسبقة لأنه يتجاوز المواقف اللفظية ، ويمتد إلى حسم الموقف على الأرض . ونحن نربأ بكم أن تتخذوا موقفا مماثلا لهذا الذى اتخذته اسرائيل بعد احتلالها لجزء من الأرض العربية المجاورة فى يونيو ٦٧ . فقد أخذت تطرح شعار التفاوض دون شروط مسبقة ، ولكن المجتمع الدولى رفض هذا الطرح وأصدر القرار رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ٦٧ الذى أكد فيه على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة ، ونص على انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننا نجد أن العراق قد كرر فى عشرات المناسبات فى الشهور التي انقضت منذ وقوع كارثة الغزو ، أنه يعتبر احتلال الكويت أمراً نهائياً لا رجعة فيه تحت أى ظرف من الظروف ، وأن الكويت اصبحت المحافظة التاسعة عشرة فى العراق . هل هناك مجال بعد هذا الحديث عن التفاوض بدون شروط مسبقة ؟ وإذا ضربنا صفحاً عن كل هذا ، فلنطمع أكثر فى أطروحة الحل العربى . إننى لا أستطيع أن أقاوم التساؤل عن جدوى الحديث عن هذا الحل بعد ثبوت عجز كل المحاولات والمساعى التى قام بها بعض القادة العرب الأشقاء عن تحقيق أى تقدم ، يستوى فى هذا الذين اتخذوا موقفاً مماثلا للعراق بصورة أو أخرى ، أو هؤلاء الذين وجدوا ان المسئولية القومية تحتم عليهم اتخاذ موقف لاميل فيه ولا تحيز إلا للحق والخير . وقد أشرتم لعدم اتباع هذا المبدأ الى عدم فرض شروط مسبقة مع بعض الأقطار العربية التى كانت طرفاً فى خلافات عربية فى السنوات الأخيرة . ولست هنا فى مجال الدفاع عن موقف هذه الدولة أو تلك ، ويكفى أن أؤكد لك أنه لو كانت دولة عربية قد غزت دولة أخرى بالقوات المسلحة وأهدرت سيادتها وشردت شعبها وألغت شخصيتها المعنوية وحاولت أن تزيلها من الوجود كدولة لها كيانها وعلمها وحكومتها وعملتها ، لو كان هذا قد حدث من أى دولة مهما كانت قريبة منا تجاه دولة عربية لكان المقطوع به أن تقف مصر نفس الموقف من الدولة المعتدية أو على الأصح من العدوان لأننا لا نتخذ موقفنا مع هذا أو ذاك ، وإنما نحدده على أساس اتفاقه أو مجافاته لقواعد العدل والشرعية ، وإلاّ كان معنى هذا أن نسلم بحق كل دولة قوية نسبياً فى فرض ما تشاء على غيرها بالسيف ومنطق شريعة الغاب . وطالما سعينا الى مقاومة هذا المسلك من الدول الكبرى ذات الجبروت والصولجان فإنه أحرى بنا أن نتنزه عنه داخل الأسرة الواحدة .

وانتقل بعد هذا إلى الحديث عن فرية أخرى وردت فى رسالتكم ، وتضمنت تجنياً سافراً

على الحقيقة دون مسوغ أو مبرر . فقد ذكرتم فى الصفحة الثالثة عشرة أننى شاركت فى التمهيد للتهديد العراقى الملفق ضد السعودية . وقد استندتم فى هذا القول إلى حجج واهية لا أساس لها من الصحة ، كان أبرزها ما ذكرتم فى حديث أجرته معى صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية يوم ٩ نوفمبر ٩٠ ، أننى حذرت الملك فهد يوم ٣ أغسطس أن هناك لواءين عراقيين يتجهان الى حدود السعودية ، وأن هذا الابلاغ من جانبى للملك فهد قد دفعه للاتصال بالرئيس بوش ، وطلب من كل من الولايات المتحدة ومصر ارسال قوات لردع هذا العدوان المبيت . تلك هى الرواية التى وردت فى رسالتكم . وقد اعترتنى الدهشة حين اطلعت عليها لأننى لم أذكر للصحيفة التى نشرت الحديث شيئاً من هذا القبيل ، ولم اتطرق لمناقشتها أيضاً . ولذلك فقد أعدت قراءة الموضوع كما أوردته الصحيفة فى نصه الأصلى ، فوجدت أنها لم تنسب إلىّ مثل هذا الكلام ، وانما نسبته الى مسئول مصرى لم تكشف عن هويته ، وإن كانت قد وصفته بأنه قريب الصلة بى . وفرق كبير بين صدور الحديث بالنص من رئيس الدولة ، وبين نسبته الى مصدر مجهول الهوية يتعذر التحقق من صدوره منه ومن تعبيره عن رأى رئيس الدولة .

هذا وقد تضمنت الفقرة التى خصصتموها للنقطة الثانية فى خطابكم تعريضاً بما دار فى مؤتمر قمة القاهرة ، وادعاءه أبعد ما يكون عن الحقيقة ، وحديثاً مجافياً للمنطق السليم . فقلتم أننى دعوت الى مؤتمر القمة بالقاهرة مقابل أمر مدبر ، وكنت أعتقد أنكم تسوقون هذه الاتهامات ضد مصر فى وسائل الإعلام فقط تحت وطأة شعوركم بالمأزق ، أما أن توجهوا إلينا هذا الاتهام فى كتاب رسمى فأمر ما كنت أتوقع صدوره منكم أياً كانت الظروف والملابسات . ولو كان هذا هدفى ومقصدى لما حدثتكم أن ترسلوا وفدا مخولا قادرا على اتخاذ المواقف المرنة ، ولما كنت قد سعيت أثناء المؤتمر الى التوصل الى صيغة تفتح المجال أمام الحل العربى وتقطع الطريق على تدويل المشكلة . وقد وردت فى رسالتك الأخيرة ، وفى بعض أحاديثك مع من التقوا بك فى الأشهر الماضية إشارات عديدة لرفض الاقتراحات التى قدمت فى الجلسة الختامية للمؤتمر بإيفاد لجنة مكونة من عدد من رؤساء الدول لمقابلتك فى بغداد ، فلست أدرى إذا كنت تتوهم أن هذا ما حدث فعلاً بسبب العرض الخاطىء والمغرض ، أم أنك تعرف حقيقة تنكرها لأمر فى نفس يعقوب .

ثالثاً : إننى عندما استمعت لهذا الاقتراح ممن تحدثوا فى الجلسة أبديت ترحيبى له بشرط أن يوافق عليه الرؤساء الذين رشحوا للمشاركة فى اللجنة المذكورة . غير أنه عندما استطلعنا آراء هؤلاء الاخوة الذين رشحوا للاشتراك فى اللجنة ، رفضوا جميعاً القيام بهذه المهمة واحداً تلو الآخر ، وتستطيع أن تتحقق من هذه النقطة من بعض المقربين اليك من

إخواننا العرب . حقا إننى أجد غريباً جداً أن يقال صراحة إنه لو كان مؤتمر القمة المحدود قد عقد فى جدة فى الأسبوع التالى للغزو لكان العراق قد وافق على الانسحاب من الكويت ، وعادت الحكومة الشرعية إليها ، أو يقال ضمناً إنه لو كان المؤتمر قد وافق على إيفاد لجنة من الملوك والرؤساء الى بغداد لمقابلتكم لكان لكم موقف متجاوب . لست أصدق أن أموراً بهذه الخطورة يمكن أن تتوقف على اتخاذ إجراء شكلى ، فما هكذا تدار سياسة الدول ، وتقرر مصائر الشعوب . كما أننى أود أن اطرح عليك تساؤلاً أراه بديهياً بكل المعايير ، فهل كانت غالبية الملوك والرؤساء العرب تقبل اصدار القرار الذى صدر عن المؤتمر لو لم تكن تشعر بأن العراق قد سد الطريق أمام الحل العربى ، بإصراره على أن ما أخذ من اجراءات منذ بدء الغزو يشكل موقفاً نهائياً لا رجعة فيه ولا تفاوض بشأنه ؟ هل تعتقد لحظة واحدة أن هؤلاء القادة الذين أصدروا هذا القرار كانوا يعبرون جميعاً عن مشاعر معادية ورغبة فى الكيد للعراق وحكومته وشعبه ؟ إن هذا الاعتقاد ، إن صح وجوده لديك ، فإنه يقوض مفهوم الأمة العربية الأساسى ويجتثه اجتثاثاً . ولست أرى أنه من المناسب فى هذا المقام أن ندخل فى جدل حول الاعتراضات التى وجهتموها على القرار الذى صدر . فتلك قضية يفتى فيها الخبراء القانونيون طبقاً لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية ويحسمها الرؤساء الذين صوتوا لصالح هذا القرار .

إن الحقيقة واضحة وضوح الشمس وكنت أظن أنها واضحة لديك تماماً ، أو على الأقل آمل أن تكون كذلك فى ضوء الرسائل الشفوية التى وجهتها إليك من خلال عدد من القادة العرب ، وعن طريق سفيركم فى القاهرة ، وكان واضحاً منها بأننى أسعى بكل ما أوتيت من جهد إلى إقناعكم بقبول تحقيق الأوضاع الكفيلة باحتواء المواقف وانهاء المشكلة . وكنت أوجه لكم النصيحة تلو الأخرى ، من المنطلق الذى تعاملت به معكم طوال سنوات . فلم يحدث على الاطلاق ما يدعونى الى تغيير موقفى منكم ومن بلدكم الشقيق ، كما وقفنا الى جانبكم فى حالات سابقة فى مواجهة نفس الأطراف الذين تظن أننا نمالئهم ونجاملهم على حساب العراق ، وكما أخذت على عاتقى شخصياً أن أغير صورة العراق لدى الدوائر المؤثرة فى دول لها ثقلها . وبلغ بى الأمر حد إعطاء التعهد أمام هذه الدوائر أن العراق سيكون قوة إيجابية تعمل من أجل تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة ، لا مصدر تهديد أو عدوان على أحد ، فكيف تتوه هذه الحقائق وتختلط الأمور لديكم إلى هذا الحد ؟ فإذا كان يقال إن مصر كانت تتربص شراً بالعراق طوال السنوات التى أعقبت قرار قمة بغداد ، فهل المنطقى أن تحبس مصر هذا الحقد فى صدرها طوال اشتعال لهيب الحرب مع إيران ، وتنتظر حتى تقع كارثة لم يتوقعها أحد مع دولة عربية شقيقة وقفت مع العراق وقفة كريمة طوال سنوات الحرب ؟ .

وهل لمستم فى تعاملنا معكم فى أى وقت أننا كنا نعير أدنى أهمية لما حدث فى بغداد ، ونسعى الى الثأر ممن دبروه وفرضوه ؟ .

كما اسمحوا لى أن أوجه لكم سؤالاً آخر ما كنت أود أن أطرحه : إذا كنتم متمسكين حقا بالحل العربى طريقاً واحداً للخروج من الأزمة ، فلماذا لم تتجاوبوا مع المبادرات العربية المتعددة التى طرحت بعد قمة القاهرة ، ولم تعط أياً منها فرصة للنجاح ؟ .

وفيم سعيكم الواضح الى التفاوض مع الولايات المتحدة بالذات ؟ .

إننى لست ألومكم ولا حتى أخالفكم الرأى فى صواب الابقاء على وجوب الاتصال مع جميع الأطراف بما فيها الولايات المتحدة ، باعتبارها قوة دولية لها وزنها . وأننى كنت أتابع دون أى اعتراض سعيكم المستمر الى اقناع الادارة الأمريكية بوجهة النظر العراقية . ويكفى أن أشير هنا الى لقائكم بالقائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد خلال الغزو ، وما قيل فيه مما يكشف عن حرصكم بشتى الطرق والأساليب على استرضاء القيادة الأمريكية وتنمية التفاهم معها حتى حين يتعلق بأمر من الأمور يخرج عن دائرة العلاقات الثنائية ، مثل أسعار بيع النفط ، وهى القضية التى استخدمتموها فى توجيه الاتهام للكويت بالسير فى ركاب الغرب ، والتآمر لتخريب اقتصاديات الدول النفطية وفى مقدمتها العراق .

رابعاً : تحدثت فى رسالتك عن التصريحات والتعليقات التى صدرت عنى فى الأسابيع التالية للغزو وتعرضت فيها لمجلس التعاون العربى والدعوة لاقامته . وكنت أظن أنك تأخذ هذا الأمر فى إطار صحيح ، وتدرك اننى إذا كنت قد أحسست أن هذا المجلس قد أقيم للتواطؤ والتآمر لما استأهل المساعى التى بذلت لاقامته ، فما كان أحد يملك اجبارنا على السير فى هذا الطريق اذا لم نكن قد أملنا خيراً من وراء انشاء هذا المجلس باعتبار هذه التجربة عملية وصيغة جديدة للتقريب بين الشعوب العربية ، وتحقيق التشابك بين مصالحها بطريقة طبيعية بالمشاركة الايجابية من كافة المؤسسات الرسمية والأهلية . غير أننى من باب الأمانة والصدق مع النفس لا أخفى عليك أن تتابع الأحداث منذ وقوع الغزو المشؤوم قد فرض علىّ أن اعيد شريط الأحداث التى وقعت فى السنوات الأخيرة ، فى محاولة صادقة لفهم ما حدث بجذوره وتداعياته وامتداداته . لأن ما حدث خطير ومروع وسوف نعيش آثاره ومضاعفاته طوال العقود القادمة التى كان يتحتم علينا أن نكرسها لبناء جبهة عربية سياسية واقتصادية واجتماعية أقوى وأقدر على التعامل مع الأوضاع الدولية المتغيرة والتحديات المتزايدة .

أما حديثكم عن الفضل فى عودة مصر للأسرة العربية ، فما كنت أود أن يصدر عنكم بهذه الصورة . ودعنى أقرر بداية أننى لم أخف أبداً تقديرى للدور الذى قمتم به شخصياً لتصحيح الوضع الجائر الذى أفرزته مقررات قمة بغداد بقدر ما أذكره هو وضع أساء كثيراً للأمة العربية كلها . أقول إننى لم أنكر دوركم هذا لأننا معشر المصريين لا نتنكر لأحد ولا نغير موقفنا ، وآراءنا حسب الأغراض والأهواء ، بل إننا نتخذ ما نتخذ من مواقف على أساس المبادىء والولاء للحقيقة . ومن هذا المنطلق قد كنت افترض وأعتقد أن لى بعض العذر فى هذا الافتراض ، انكم اتخذتم هذا الموقف بوحى من ضميركم ، وفى ضوء تقديركم للمصلحة القومية العليا طوال العقود القادمة .

ولا يفوتنى أن أسجل نقطة إيجابية فى رسالتكم ، فإنه قد تبين لى أن تقييمكم لفكرة تكوين الفيلق العربى التى اقترحها الملك حسين جاء مطابقاً لتقييمى ، وانكم كنتم ترون مثلنا أن الأسلوب الأمثل لاقامة مجلس التعاون العربى هو جعله اطاراً للتعاون التدريجى المتنامى ، وليت هذه الايجابية لم تعقبها سلبية إضافية تمثلت فى قولكم إن موقف مصر وتصرفاتها بدأت تهتز وتتذبذب بعد عودتها للجامعة العربية . ولست أدرى على أى شىء استندتم فى إطلاق هذه المقولة الباطلة التى لم توردوا دليلاً واحداً عليها ، ولم تذكروا مثالاً لهذه الاهتزازات والتذبذبات ، ومن ثم فإن الأمر لا يستحق مناقشة أو تعليقاً .

خامساً : يبدو أنكم قد أسأتم فهم موقفى من المبادرة التى طرحتموها فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٩٠ م ، وبالذات فيما يتعلق بالربط بين قضايا المنطقة . فأنا أدرك جيداً أن المشاكل الاقليمية كلها مرتبطة بحكم تأثرها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ، وبنمط العلاقات القائمة بين دولها والتوازنات بين القوى المحلية والخارجية المختلفة .

من جانب آخر فنحن أول من يرحب بتحقيق التقدم فى أى من القضايا العربية ، وبصفة خاصة القضية الفلسطينية التى كرسنا كثيراً من وقتنا وجهدنا طوال السنوات الماضية لبعثها من الرقاد ، وإيجاد الظروف التى تبشر بتمكين الشعب الفلسطينى الشقيق من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وأولها حقه فى تقرير مصيره . ألاّ تتفق معى فى أن هذا شىء ، واللجوء الى استخدام معاناة الشعب الفلسطينى ومأساته ذريعة لتبرير المواقف الخاطئة والترويج للأهداف غير السليمة شىء آخر ؟ . والواضح أن المقصود بالربط فى السياق الذى ورد فى مبادرتكم هو جعل تسوية أزمة الخليج مرهونة بحل المشكلة الفلسطينية ، أو بعبارة أخرى فإنكم تجعلون تصحيح الخطأ الذى وقع فيه العراق وتحرير الكويت أرضاً وكياناً معلقة على إرادة اسرائيل ، وبذلك تجعلون مفاتيح تسوية جميع مشاكل المنطقة فى

يد اسرائيل . وربما ذهب البعض فى تصورهم الى أبعد من هذا فوصلوا لنتيجة مؤداها أنكم بهذا الطرح ستسوون بين العراق واسرائيل . تلك الخطيئة نربأ بكم الوقوع فيها لما لها من دلالات تهدم الفكرة القومية من أساسها وتقلبها رأسا على عقب . كذلك فلا يخفى عليكم أن الزج بالشعب الفلسطينى وقضيته فى أتون أزمة الخليج التى يولدها هذا الغزو قد أضر كثيراً بمصالح هذا الشعب الشقيق ووضعه فى موقف لا يحسد عليه ، حتى لم يعد أحد يتابع أنباء الانتفاضة وأعمال القمع الاسرائيلى . وأرجو ألاّ تستمع الى عكس ذلك مما تروجه أبواق الباطل التى تقول لكل حاكم ما يأتى على هواه ، ويقع فى نفسه موقع الرضا والاستحسان مهما كان بعيداً عن الحقيقة ، وأرجو أن توافقنى على أن الحرص على مصلحة الشعب الفلسطينى يتطلب منا جميعاً أن نسلط الأضواء على قضيته العادلة ونجذب اليها انتباه الشعوب فى شتى أنحاء العالم ، وهو ما لا يتحقق اذا حولنا الأنظار الى مشكلة أخرى ذات أبعاد سحيقة مثل أزمة الخليج . ولذلك فإن السبيل الوحيد لخدمة قضية الشعب الفلسطينى فى هذه المرحلة هو إنهاء الأزمة التى نشأت بغزو الكويت ، وإجبار القوة الفاعلة المؤثرة على التركيز مرة أخرى على القضية الفلسطينية .

ولا أستطيع أن اختتم حديثى عن هذه النقطة قبل أن أصحح خطأ آخر وقعت فيه رسالتكم حين ذكرتم فى الصفحة الثالثة والثلاثين منها ، أن مصر تريد إعادة القضية الفلسطينية إلى حالة المهزلة التى كانت تديرها الدبلوماسية المصرية فى الأشهر السابقة ، حتى وصل بها الأمر الى الطلب من مجموعة مجهولة من الفلسطينيين ان يتحاوروا مع الاسرائيليين على شروط متدنية لا تفضى إلا الى نوع من الحكم الذاتى كالذى ورد فى كامب ديفيد . إن هذا القول يكشف بكل جلاء ووضوح أى جهل فاضح بمجريات الأمور ، فلست أجد ما يدعونى الى تفنيد المغالطات التى وردت فيه ، والمزاعم التى تضمنها ، ويكفى أن أحيلك الى شاهد عيان هو السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لعله يصدقك القول وينبؤك بحقيقة ما حدث ، وملابسات وأهداف الدور الذى قامت به مصر بناء على طلب والحاح من المنظمة فى الفترة التى أشرنا اليها عسى أن تدركوا مقدار ما فى قولكم من تجن وافتراء على الحقيقة .

سادساً : لقد سجلتم اهتمامى بفكرة اجراء الحوار بينكم وبين الاخوة فى المملكة العربية السعودية .. تلك حقيقة لا شك فيها ، فنحن نرحب بطبيعة الحال بأى حوار يجرى داخل نطاق الأسرة العربية ، ونؤمن بأن هذا الحوار يتيح للأطراف أن تحافظ على ماء وجهها كما ذكرتم . غير أن حرصنا على نجاح هذا الحوار وتحقيقاً للفائدة المرجوة منه يجعلنا نتمسك بإجرائه فى المناخ الذى يبشر بأن يكون حواراً فعالاً ومثمراً ، ولكى يكون

كذلك فإنه يجب أن يجرى بعيداً عن الضغط والإكراه ، وهو ما لا يتحقق فى ظل احتلال أحد الطرفين لدولة مجاورة وإطلاقه للتهديدات للدولة التى يريد أن يجرى معها الحوار . انما يتحقق هذا المناخ الايجابى بإنهاء الأوضاع غير الطبيعية التى عكرت صفو العلاقات بين طرفى الحوار ، وليس هناك على حد علمى سبب آخر للنزاع والخلاف بين العراق والمملكة العربية السعودية . بالاضافة إلى هذا فإن الأشقاء فى المملكة ليس بوسعهم أن يتفاوضوا بالنيابة عن إخوتهم فى الكويت ، ويتخذوا القرارات التى قد يتطلبها الحوار عندما يبلغ غايته ومداه ، ومع كل هذا فإننى أسارع إلى القول بأنه إذا رأى الاخوة فى المملكة غير هذا فهم أصحاب الشأن فى القرار أولاً وأخيراً .

سابعاً : إننى أشعر فعلاً كما ذكرتم فى خطابكم أنكم معزولون عن حقيقة الأوضاع الدولية . وقد لمست هذا بوضوح فى بعض المواقف التى تتخذونها وفى التصريحات التى تصدرونها ، تلك مسألة تدعو للأسف لأنها تباعد بينكم وبين اتخاذ القرار السليم . وسوف أمر مرّ الكرام على ما ذكرتموه بأنه يبدو اننى الذى أوهمت صديقى الرئيس بوش ، وهذا تقدير خاطىء وأمر ما كان يجوز أن يخطر ببالكم ، فلا الرئيس بوش ينتظر منى الإلهام والتلقين ، ولا أنا أقبل أن اتحدث عن زملائى القادة العرب بالسوء مع الآخرين . فهذا أمر خارج عن مبادئى الأخلاقية ، ولك بعد هذا أن تظن كيفما شئت ، ولله فى خلقه شئون . ويتصل بهذا أننى لم أقصد من هذا الموضوع التصريحات المشتتة والتجاوزات التى تصدر عن الرسميين العراقيين مادة للنقاش ؛ لأننى لا أعول عليها ولا أكترث بها ، كل ما فى الأمر أنها تسمم مناخ العلاقات بين الشعوب وتضعف شعورها بأنها تقف فى خندق واحد رغم الخلافات والرؤى المذهبية المتعددة . ولست أجد منطقا فى تبرير هذا المسلك بالانتقادات التى توجهها الصحف المصرية أحياناً لبعض جوانب السياسة العراقية ، فأنتم تعلمون جيداً أن الصحافة المصرية ليست كالصحافة العراقية من حيث الخضوع وتوجيه الدولة لرقابتها ، وان الحكومة المصرية نفسها لا تسلم من نقدها وهجومها اللاذع فى كثير من الأحيان .

أما ما ذكرتموه من أن الوفد العراقى فى مؤتمر القمة الذى عقد فى القاهرة قد تعرض للحملات الصحفية ، فهو مثال آخر على الإبلاغ الخاطىء الذى يصل فيه الاهمال الى حد العمد ، ويختلط فيه الخيال بالحقيقة . فلم يحدث أن تعرض وفدكم المذكور لأى مضايقة ، فقد لاقى فى القاهرة معاملة كريمة ولائقة بنفس الروح التى كانت تسود لقاءاتنا وطبقاً لقيم ومعايير نلتزم بها . وأتساءل لعلكم قد أحطتم علما أن اعضاء الوفد قد خرجوا عن أصول اللياقة وتلفظوا بعبارات نابية عقب انتهاء الجلسة وقبل انصراف الحاضرين ، غير أننى

ضربت صفحا عن هذا السلوك ، لأننى لا أكترث كما تعلم بتوافه الأمور ، ولكن ساءنى كثيراً أن تقولوا فى خطابكم اننى اتبعت أسلوب عدم المعاملة بالمثل عندما دعوت لعقد مؤتمر قمة فى القاهرة ، ولم التزم فى هذا المؤتمر بما سبق أن سعيت إلى تحقيقه عندما عملت على وقف الحملات الاعلامية بين العراق وسوريا . حقا إننى لا أجد وجهاً لاطلاق هذا القول الباطل لأننى لا أجد مجالاً للمقارنة بين الأمرين ، ومع هذا فأنت تذكر دون شك أننى عندما تقابلت معك فى بغداد قبل الغزو تحدثت اليك حول ضرورة وقف الحملات الاعلامية ضد الكويت تمهيداً لبدء المحادثات ، وهو ما كان يلتزم به الطرف الآخر ، فلا يعقل أن يضطلع المرء بوساطة بين طرفين دون أن يحثهما على تهيئة الأجواء الملائمة للحوار الأخوى الذى يبعث على الأمل فى التوصل الى اتفاق . ولست ادرى من الذى دعاكم الى ذكر أننى مارست حملة من التنديد ضد عدد من إخواننا القادة العرب الذين احسنوا التصرف معى ويثقوا بى ، فلست على بينة من هوية هؤلاء القادة الذين أشرت اليهم وحملة التنديد التى تتحدث عنها ، وكان حريا بك أن تترك لهؤلاء الإخوة أن يعتبوا علىّ ويعبروا عن ضيقهم إن كان ثمة شىء قد حدث بينى وبينهم ، فليس هناك حجاب يفصل بيننا ، وليس هناك ما يعجزون عن إثارته معى فى الوقت الذى تستطيعون فيه أنتم مفاتحتى فيه ، أو لعل لديهم من الاعتبارات ما يجعلهم يحجمون عن إثارة هذه الأقاويل وإطلاق هذه المزاعم .

وبعد . فلم يكن فى نيتى أو رغبتى أن أضيع وقتى ووقتك فى مناقشة هذه الأمور التى لا طائل من ورائها ، ولكن إصرارك على إثارة نقاط فرعية بطريقة غير كريمة ، وبعبارات غير مجدية واطلاق الاتهامات الباغية جزافا دون مبرر أو فائدة ، وتكرار اللجوء لكيل هذا الأسلوب فى أيامنا الأخيرة ، كل هذا جعل أن يتعين علىّ أن أصحح وأوضح الأمور فى إطارها الصحيح ، وأن أضع حداً لهذه المهاترات ، حتى لا يختلط الحق بالزور والبهتان ، وحتى لا تتوه حقيقة الله تبارك وتعالى قد سجلها فى لوح محفوظ . وكنت أفضل ولا أزال أن نركز حديثنا على المستقبل بدلاً من أن ننغمس فى الماضى فيستغرقنا ويستنزف قوانا دون فائدة أو جدوى . ولعلنا نجنى من هذا الغوص فى الماضى فائدته الوحيدة ، إن كانت ثمة فائدة ، وهى استيعاب الدروس والعبر المستفادة والاستعانة به للمستقبل . وأكون مقصراً فى واجبى نحوكم ونحو أمتنا وشعبينا اذا لم اصارحكم مرة أخرى بأن الوضع خطير أكثر مما نتصور ، فقد آن الأوان للتسليم بأن خطأ ما قد وقع ونحمد الله أن المجال مازال مفتوحاً لتصحيحه قبل أن يتحول من خطأ فادح الى خطأ محدق .

وعلينا جميعاً أن نتجه بنية خالصة وبقلوب عامرة إلى الاجابة عن السؤال الأساسى التالى : هل الأهم أن تتحول الكويت الى محافظة عراقية رغم إرادة شعبها واعتراض

الأغلبية الساحقة من شعوب العالم ؟ . أم أن الأهم هو إنقاذ العراق والأمة العربية وتجنيبها ويلات التمزق والدمار ؟ .

وهل من مصلحة أحد أن تستمر هذه الحلقة المفرغة للتوتر والتصعيد بين أبناء أمة واحدة ؟ . وماذا يخسره العراق وقيادته إذا اتخذتم القرار بكسر هذه الحلقة المفرغة وطى صفحة الأسابيع الماضية الحزينة بكل ما جلبته لنا جميعاً من معاناة وألم ؟ .

إننى واثق تماماً من قدرتنا على مواجهة كافة الصعوبات والتغلب على جميع العقبات التى تقف فى طريق اتخاذ القرار الصحيح . وليس مطلوبا من كل هذا سوى أن تبدوا استعدادا للانسحاب من الكويت ، وترك هذا البلد لأهله يدبرون أمورهم كما تفعل الشعوب العربية الأخرى . عند هذه فلن تنقصنا القدرة على تهيئة الظروف الملائمة عربياً ودولياً لتحريك الموقف فى الاتجاه المطلوب دون المساس بحقوق العراق المشروعة الآمنة والغد المشرق السعيد .

إننى أعرف مدى اهتمامكم بالتاريخ وأحداثه وأحكامه . فلست أشك انكم تعرفون أن التاريخ سوف لا يتوقف أمام الأحداث اليومية الصغيرة التى قد تبدو براقة للبعض تحت وطأة الظروف النفسية التى يمرون بها فى هذه المرحلة التى تتسم بالقلق والخوف من المجهول ، إنما يتوقف التاريخ عند الانجازات الكبرى والأعمال الجسام التى تنقل الأمم الى مراحل جديدة وتدفعها الى مواجهة التحديات التى تعترض طريقها . فالخير لنا جميعاً أن يسجل التاريخ أنك قد حفظت للأمة العربية أمنها وسلامتها وحقنت دماء أبنائها ، وصنت الأرض العربية من أن تكون مسرحاً لآخر حرب كبرى يشهدها العالم فى القرن العشرين ، وخير لنا أن نتجه لحل تكون خيوطه كلها بأيدينا بدلاً من الدخول فى متاهة الاحتمالات المتشابكة التى تتداخل فيها العوامل وتضع جانبا كبيراً من الحركة فى يد غيرنا . ومن حسن الحظ أن هذا الحل مازال متاحاً أمامنا رغم كل ما حدث ، واننى أشك أنه سيظل متاحا لمدة طويلة ، فما دام الأطراف غير راغبين فى الدخول فى مواجهة عنيفة فإن الأحداث قد تفرض على الجميع ايقاعها الخاص ، ومنطقها الذى لا يستطيع أحد أن يسايره ويسيطر عليه حيث تخضع الأمور كلية لقانون الموقف بدلاً من إرادة الأطراف نفسها ، فلا يمكن أن يكون أحد على يقين بأحكام هذا القانون والمسار الذى ستأخذه الأحداث فى ظله .

وختاما لا يسعنى إلاّ أن ابتهل الى الله أن يهدينا جميعاً ويلهمنا الى تحقيق ما فيه مرضاته .

حسنى مبـارك

فى ١٢ جمادى الآخرة ١٤١١ هـ

الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ م

كانت رسالة الرئيس حسنى مبارك الأخيرة المكتوبة الى صدام حسين قبل ١٧ يوماً من بداية معركة عاصفة الصحراء فى ١٥ يناير ١٩٩١ .

ولو أننا وضعنا هذه الرسائل المتبادلة بين الرئيس حسنى مبارك ، وصدام حسين أمام لجنة تحكيم دولية حيادية تحكم بين منطق الرجلين : رجل باغ انتفخت أوداجه كالطاووس بقوته الغاشمة ، فركب جواد الرعونة واستولى على دولة هى جارة له فى العروبة واللغة والدين والمصير ، وطرد شعبها واحتل ديارها واستباح حرماتها بحجة أنها كانت فى القديم أرضا عراقية ، وأبى واستكبر ورفض أن يتزحزح خطوة واحدة عن موقفه المتعنت وأصم أذنيه عن صوت العقل معلناً أنه لا انسحاب ! . « وكيف أنسحب من قطعة من تراب بلدى ! » . على حد قوله ! .

ورجل حاول أن يعيد الباغى الى رشده ، أو الحق الى أصحابه والوطن الضائع الى أهله ، وتمسك بالشرعية الدولية والعربية ، وحاول جاهداً أن يحقن دماء عربية ودمارا قادماً لا محالة ، وأرسل مراسلات بالهدى والنصح والرشاد وقابل زعماء وعقد اجتماعات ، وأرسل رسلاً من عنده ، واستقبل رسلاً من عند المعتدى والباغى . ولكن العناد وركوب الرأس انتصرا فى النهاية فكانت الكارثة التى انتهت بتحرك آلة الحرب ، وكان الباغى أول الخاسرين .

ولم يكن هذا هو كل ما فعله الرئيس حسنى مبارك لرأب الصدع فى جدار الأمة العربية ، ولم تكن هذه هى كل ما وجهه الرئيس مبارك الى الرئيس صدام حسين ، ولكن كانت هناك النداءات والخطابات التى ألقاها والتى وجهها اليه لكى يستمع ولو مرة واحدة الى صوت العقل ، بداية من يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٠ وحتى ١٥ يناير ١٩٩١ وقد جرت على الوجه التالى :

١ - بيان الرئيس حسنى مبارك فى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ .
٢ - نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقد فى القاهرة فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ .
٣ - خطاب الرئيس أمام مؤتمر القمة العربى الاستثنائى فى القاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ .
٤ - نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى العالمى بقصر رأس التين بالاسكندرية عقب استقباله لوفد « الترويكا » التى تمثل المجموعة الأوروبية فى ١٨ أغسطس ١٩٩٠ .

٥ – بيان الرئيس إلى شعوب الأمة العربية ، والشعب العراقى الشقيق فى ٢١ أغسطس ١٩٩٠ .
٦ – نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى بقصر رأس التين فى الاسكندرية فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ .
٧ – نداء الرئيس فى حديثه إلى مجلة تايم الأمريكية فى ٤ سبتمبر ١٩٩٠ .
٨ – نداء رئيس الجمهورية فى حديثه لصحيفة لوفيجارو الفرنسية فى أول أكتوبر ١٩٩٠ .
٩ – نداء الرئيس فى خطابه بمناسبة الاحتفال بالذكرى النبوية الشريفة فى أول أكتوبر ١٩٩٠ .
١٠ – نداء الرئيس بمناسبة ذكرى نصر أكتوبر فى ٤ أكتوبر ١٩٩٠ .
١١ – نداء رئيس الجمهورية فى حديثه لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية فى ٨ أكتوبر ١٩٩٠ .
١٢ - نداء الرئيس فى كلمته أمام القوات المصرية فى حفر الباطن بالسعودية فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠ .
١٣ – نداء الرئيس فى كلمته أمام القوات المصرية بدولة الامارات العربية فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ .
١٤ – نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى مقر رئاسة الجمهورية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ .
١٥ – نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى مقر رئاسة الجمهورية بالقاهرة فى ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ .
١٦ – نداء الرئيس فى حديثه الى صحيفة مايو فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ .
١٧ – نداء الرئيس فى صحيفة السياسة الكويتية فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ .
١٨ – نداء الرئيس فى حديثه للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ .
١٩ – نداء الرئيس فى خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .
٢٠ – نداء الرئيس فى المؤتمر الصحفى المشترك للرئيسين مبارك والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٠ .
٢١ – نداء الرئيس مبارك فى تصريحاته للصحفيين عقب افتتاحه مجمع السباحة الأوليمبى فى مدينة نصر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢٢ - نداء الرئيس مبارك للرئيس العراقى بمناسبة العام الجديد فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢٣ - نداء الرئيس فى تصريحاته لدى وصوله إلى مطار مصراته بليبيا فى ٣ يناير ١٩٩١ .

٢٤ - نداء الرئيس فى حديثه مع كبار الكتّاب والمفكرين عقب افتتاحه معرض الكتاب الدولى فى ٨ يناير ١٩٩١ .

٢٥ - نداء الرئيس فى حديثه مع شبكة التليفزيون الأمريكى فى ١١ يناير ١٩٩١ .

٢٦ - نداء الرئيس مبارك مساء يوم ١٥ يناير ١٩٩١ الذى وجهه الى الرئيس صدام حسين على جميع شبكات الاذاعة والتليفزيون قبل بدء المعركة الكبرى .

* * *

وبقراءة الرسائل المتبادلة بين الرئيس مبارك والرئيس صدام حسين يتضح لنا بجلاء أن هناك اختلافا بين منطلقات ومنهج وأسلوب كل منهما ، وحتى فى طريقة التفكير والانجاهات السياسية والفكرية والرؤى المستقبلية :

أولا : كان منطلق صدام فى البداية يبدو وكأنه منطلق الأمة العربية ثم أضاف إليه صدام بعد ذلك الأمة الإسلامية ، وشيئا فشيئا طمس القضية القومية والخطاب القومى العربى لصالح خطاب إسلامى تماما . ولم يكن هذا الخطاب الإسلامى بمعناه المتعارف عليه للجماعات وللاتجاهات الإسلامية فى العالم العربى فحسب ، بل إنه استخدم فى النهاية نفس تعبيرات الخومينى ونفس منطلقات الثورة الإسلامية الخومينية .

وقد يبدو هذا مستغربا ولكنه معروف فى التاريخ ، أنه عندما يوغل المرء فى عداء أحد فإنه يكتسب فى النهاية بعضا من عاداته وطرقه وتقاليده . والدليل على ذلك أن الإسرائيليين عندما كانوا يحاربون هتلر لعنصريته ضدهم اكتسبوا هم نفس عاداته ، وهى القمع والنظرة العنصرية تجاه العرب والفلسطينيين بالذات . ولقد اكتسب صدام حسين من خلال ثمانى سنوات من التعامل العسكرى والسياسى العنيف مع إيران نفس منطلقات الخومينى ، وهى منطلقات مطلقة أو بمعنى آخر أنها تدور فقط داخل فلك الأبيض والأسود ولا شىء بينهما . حتى أنه قبيل انفجار « عاصفة الصحراء » اسقط كل التزاماته ومفاهيمه القومية وحولها إلى مفاهيم إسلامية خومينية .

أما خطابات الرئيس مبارك فقد انطلقت من رؤية فكرية واضحة المعالم إلى أمة عربية وعالم إسلامى . ولم يكن هناك بالمرة أى تناقض فى منطلقاته أو أى تضارب بين

هذين العاملين بل إنه حاول باستمرار أن يكون نسيجهما من نوع واحد ، وبالتالى فإنه لم يسع أبدا إلى استغلال عامل الدين الإسلامى ، بعكس صدام حسين الذى كان يرتدى دائما عباءته خلال أزمة الخليج ، ولكنه خلعها فور انتهاء الأزمة وانسحاب آلة الحرب وشرع فيما أسماه « بإعادة تكوين الحزب والدولة والمجتمع » ، وحرم على المشتغلين بالسياسة كل المنطلقات الدينية أو أن يؤسسوا فى إطار التعددية الحزبية أى حزب يقوم على أساس دينى .

ثانيا : نجد من خلال القراءة المتأنية لخطابات صدام حسين وردوده ، أنه شيئا فشيئا تتضاءل عنده الأمة العربية ومصالحها إلى مصلحة العراق وحده ، ثم تتضاءل مصلحة العراق عنده إلى مصلحة حزب البعث والسلطة ، ثم تتضاءل مصلحة حزب البعث والسلطة إلى مصلحة الفرد وإلى شخصه هو بالذات . وبالتالى فإننا ندرك أن كل ما يريد الوصول إليه فى كل ما قدمه من مشروعات وأفكار ومخططات ورؤى سياسية ، هو تطبيق نزعات وأفكار دكتاتورية نابعة من ذاته هو . حتى أن صدام حسين قد تصور أنه بدكتاتوريته وفرديته المطلقة يستطيع أن يسيطر ليس فقط على الأمة العراقية وحدها بل على الأمة العربية كلها . ومن هنا كان مقتله السياسى لأن منطلقه منطلق شخصى بحت ونعلم جميعا أنه أمر لا تستطيع قوة شخص واحد مهما كان أن تحققه . وفى هذا الإطار كان يحاول أن يقنع نفسه أو يدخل فى روعه أنه ليس مثل كل البشر ، وتضاعف عنده هذا الإحساس بالذاتية المطلقة ، حتى أنه وبتدبير من مريديه وأتباعه أعلن انتسابه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل انهم رسموا شجرة عائلية له تنتهى إلى الجد الأكبر الرسول الكريم ، وراحوا يتحدثون عن صفاته بدون حرج وبدون خجل عما يتمتع به من صفات العظمة وأخلاقيات الأنبياء والرسل .

فى حين أننا من قراءة خطابات الرئيس مبارك نجد شكلا واتجاها مختلفا تماما :

١ - نجد أنه أولا يعتبر نفسه مواطنا مصريا ذا انتماء عربى ، وأنه لذلك يحمل فوق كتفيه مسئوليتين : المسئولية الأولى : هى مسئوليته فى قيادة مصر بوصفه رئيسا لجمهوريتها . والمسئولية الثانية التى يتحملها هى مسئوليته تجاه الأمة العربية . ومن هنا فإنه كان يرى مصلحة مصر ومصلحة العراق فى هذه الأزمة من داخل إطار الأمة العربية ككل ، ومن منظور عربى صميم لأننا كلنا مصرا وعراقا نعيش داخل نطاق أمة عربية واحدة لا تتجزأ .

٢ - أن الرئيس حسنى مبارك لم يكن يتحدث كما يتحدث صدام حسين بوصفه مبعوث العناية الالهية ، إنما كان يتحدث كسياسى يزن الأمور وزنا جيدا أو يحللها تحليلا جيدا لكى يصل فى النهاية إلى نتائج موضوعية فى كل ما يتناوله أو يهدف إليه .

٣ - أن الرئيس حسنى مبارك لم يكن له أى مصلحة شخصية فى اختلافه مع صدام حسين فى غزو الكويت وفى كل ما ترتب على ذلك من نتائج ، وكان حريصا كل الحرص على اعلان ذلك ، وبالتالى فإنه كان متجردا تماما من أى مصلحة شخصية ، اللهم إلا المصلحة العربية والمصلحة المصرية فى نفس الوقت وما بينهما بوصفهما نسيجا واحداً متشابكاً . كل ذلك من خلال فهم وإدراك ووعى شامل لكافة عناصر العمل السياسى التى تدخل فى هذا الإطار .

وإذا حاولنا أن نبحث عن المنهج الذى اتبعه صدام حسين فى حواراته مع الرئيس مبارك ، فإننا نكتشف دون معاناة أن المنهج الصدامى هو منهج المغامر الذى يعتمد على المغامرة والألاعيب التى تثير الدهشة . وهو وقد أخذته نشوة المغامرة فقد تصور أنه سيحقق ما لم يحققه الأوائل والأواخر . ونتيجة للمديح الزائد عن الحد والتقديس الزائد عن الحد الذى تقدمه له وسائل الاعلام عنده ليل نهار وكل ساعة ، والحزب والدولة ورجالها حيث لا مؤسسات هناك والمؤسسة الوحيدة هى مؤسسة صدام الشخصية ، فقد تأكد عنده هذا الإحساس بالمغامرة مهما تكن نتائجها . وكلما أمعن فى طموحاته ونزواته وأحلامه فى الزعامة ، زادت عنده حدة النرجسية والذاتية وأنه « استغفر الله » قادر على كل شيء .

وإذا كان من حق كل إنسان سواء كان سياسيا أو غير سياسى أن يحلم وأن يحقق أحلامه وآماله ، فإن هناك فرقًا كبيرًا بين الممكن وبين أمل يبنى على الوهم وحده ، فهو هنا أمل يدخل فى نطاق ما يسمى بأحلام اليقظة . وأحلام الزعماء لا يمكن أبدا أن تقوم على مثل هذه الأحلام ، وإنما تبنى على الواقع وإمكانيات موجودة بالفعل أو محتملة فى المستقبل .

فى حين أن منهج الرئيس مبارك فى مخاطبته لصدام كان دائما منهجا واضح المعالم واضح الفكر قوى الحجة مترابط الأوصال ، أمينا على شرح الموقف كما هو وتأكيد عوامل القوة وعوامل الضعف التى نتجت عن هذه الأزمة .

....

فليشهد التاريخ على ما فعلته مصر .

وليسجل التاريخ ما قدمه الرئيس مبارك والقيادات المصرية لوقف نزيف الدم ، ولمنع العراق من تدمير نفسه بعناده وركوب رأسه .

ولكن هذا هو قدر أمتنا العربية المنكوبة برجال يحلمون بزعامات وعروش وسلطان لا وجود له إلاّ فى خيالاتهم .. ويقودون أممهم إلى الدمار والخراب المبين .



الفصل العاشر

القوة والمبدأ

« إن الموقف أخطر مما يمكن أن تتخيله أية توقعات » .

● عبارة من نداء الرئيس مبارك لصدام حسين فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ●



كانت القاهرة قريبة من كل الأحداث .

بل إنها كانت فى قلب الأحداث . فلقد كانت الأزمة خطيرة ، بل أخطر الأزمات التى واجهتها الأمة العربية خلال تاريخها الحديث ، بالنظر إلى طبيعتها ، وطبيعة الأطراف التى تدخلت فيها ، والأدوات المستخدمة خلالها ، والأفكار التى انتشرت خلال مراحلها المختلفة ، وتباين ردود الفعل العربية إزاءها ، وثقل رد الفعل الدولى تجاهها ، وبالنظر إلى تأثيراتها الحادة على قضية العرب الأساسية ، وهى الصراع العربى الاسرائيلى .

ولم يحدث طوال رحلة الـ ٤٦ سنة ، وهى عمر جامعة الدول العربية ، أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيس دولتها وقائدها الأعلى ، على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة العربية واحتلتها ، بل وابتلعتها تماما . لذا فإنها كانت بحق قضية عربية غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات العربية . فجرت أزمة لم تواجهها من قبل أى قيادة عربية فى أى بلد عربى ، ولم تكن فى حسبان أحد .

ولم يحدث مثلاً أن واجهت مصر لا قبل الثورة ولا بعدها ، فى أيام عبد الناصر أو السادات مثل هذه الأزمة . ولكنها وقعت فى أيامنا نحن ، والرئيس حسنى مبارك يتحمل مسئولية القرار المصرى وقيادة زورق السياسة المصرية ، ومن ثم فإن إدارة هذه الأزمة العربية غير المسبوقة كانت تستلزم بالضرورة رؤية جديدة ومعايير جديدة فى إطار الثوابت المصرية تجاه السياسة العربية والالتزامات القومية .

ومنذ البداية قفز فوق السطور سؤال يقول : كيف أدار الرئيس حسنى مبارك ، ومن خلفه مصر ، الأزمة التى أذهلتنا وأوصلت العالم كله إلى حافة بركان ؟ .

والجواب كما عرفته وعرفه معى كل من قرأ خطوات الرئيس مبارك ويتابع خطه وفكره العربى ، أنه كان حريصاً على تجميع وبلورة خطوط سياسة عربية تبتعد عن سلبيات وتقترب من إيجابيات الـ ٤٦ سنة الماضية من عمر العمل العربى تحت راية الجامعة العربية ، والتى تمثلت فى ثلاثة مبادىء أساسية :

١ - إيجاد معادلة صحيحة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للأمة العربية ككل ، بمعنى أن الصالح الوطنى ليس بديلاً للصالح القومى أو العكس ، وإذا حدث تعارض بين المصلحتين الوطنية والعربية ، فمعنى ذلك أن هناك - بالقطع - خللاً فى سياسة هذه الدولة التى تمارس هذا التناقض أو تفتعله .

٢ - إن الصالح الوطنى يقوم على احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية ، وحق الشعب فى اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج ، وبالتالى لم يعد ثمة مبرر أبدا للعودة إلى سياسة تفريخ الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر ، والتى انتهت كلها - بكل أسف - إلى كوارث للطرفين .

ومن هنا كان من الثوابت السياسية المصرية عدم التدخل - تحت أى بند أو مسمى أو دعاوى - فى شئون بلد عربى آخر . وأن الاصرار على هذا المبدأ أو تطبيقه سوف يحقق للشرعية العربية وزنها وتفاعلها مع الشرعية الدولية ، وبالتالى يمنع أى تدخل أجنبى أيضا فى الشئون الداخلية لأى بلد عربى .

٣ - أما إذا ثارت أو وقعت خلافات - وهذا جائز - بسبب الطبيعة الاقتصادية أو التكوين السكانى أو الجغرافى بين دولة عربية وأخرى ، فإنه مهما كان حجم الخلافات ، ومهما طالت قائمة الدعاوى ، فإن مكان بحثها وحلها تحت سقف البيت العربى الكبير الذى اسمه الجامعة العربية .

وبصفة عامة فإننا إذا حرصنا على العمل بهذه المبادىء الثلاثة فى علاقاتنا العربية ، فإننا سوف نرسخ ونعمق الجذور الموضوعية لأمرين هامين :

الأمر الأول : هو بناء أمن عربى قومى شامل بمشاركة حقيقية ، ورضا حقيقى من جميع الدول العربية على اختلاف نظمها ، وهو أمر يحقق ويساند ويدعم الموقف العربى المشترك من القضايا الاستراتيجية فى علاقات الدول العربية مع غيرها من القوى العالمية ، عدوة كانت أم صديقة أو غير منحازة .

الأمر الثانى : تحقيق الأساس الضرورى والمطلوب لاقتصاد عربى متكامل ، وليس على أساس تضارب المصالح ، يؤدى إلى تنمية حقيقية لصالح الجميع بدون استثناء ، ويؤدى الى استثمار الثروة العربية المادية والبشرية والتكنولوجية ، دون استغلال لموارد هذا البلد أو ذاك التى هى من حق شعبه أصلاً ، ويقودنا

جميعاً إلى السوق العربية المشتركة التى تكون الكتلة الاقتصادية العربية الكبرى القادرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ، والتعامل معها فى الشرق والغرب على السواء .

وقبل أن أتناول الادارة المصرية للأزمة لابد أن أسجل معلومة هامة وهى :

« أن الرئيس العراقى قد أثار مع الرئيس حسنى مبارك قضية توزيع الثروة ، فى المرة الأولى قال الرئيس مبارك للرئيس صدام : لابد أولاً من رؤية اقتصادية عربية متكاملة ، ومناقشة قضية الخلل الاقتصادى بين الدول العربية ، ولكنه لم يعقب فى المرات الأخرى عندما كان الرئيس صدام حسين يثير نفس الموضوع فى حديثه معه » .

وقد وصل الأمر بعد ذلك إلى حد أن الرئيس صدام حسين قال للرئيس مبارك فى آخر لقاء لهما قبل غزو العراق للكويت : الآن يا أخ حسنى الجماعة فى الكويت ركبهم ملخلخة ويمكنك أن تطلب منهم أيضاً ما تريده . وغادر الرئيس مبارك مطار بغداد والدهشة تستغرقه تماماً من أسلوب التعامل بين الدول الشقيقة !! .

ويؤكد ذلك قول الرئيس مبارك أنه فى إحدى مقابلات الرئيس صدام مع مدير مكتبه السياسى أسامه الباز ، قال الرئيس صدام : الجماعة فى الخليج يتعاملون مع مصر على أساس أنها دولة كبيرة متحضرة ، ويتعاملون معنا كرؤساء عصابات ، ولا غبار على ذلك فنحن نستفيد أكثر !! .

ومن هذه الأرضية الثابتة ومن هذه المبادىء المعروفة والمعلنة ، ومن هذه الثوابت المصرية فى السياسة العربية أدار الرئيس حسنى مبارك هذه الأزمة الخطيرة والمفاجئة ، والتى لم يتوقعها أحد والتى هزت كيان الأمة العربية من أعماق جذورها ، والتى فجرها العراق بغزوه بالحديد والنار لدولة الكويت المسالمة .

لقد تساءل البعض فى شهور الأزمة الأولى : أليس هذا هو مجلس التعاون العربى الذى اشتركت فيه مصر مع العراق واليمن والأردن ، وضرب فيه العراق عرض الحائط بكل المواثيق والتعهدات والوعود ، واحتل دولة عربية جارة له عضوا فى مجلس تعاون آخر ، بماذا خرجنا إذن من هذا المجلس الذى ولد ليموت فى أول تجربة له ؟ .

والجواب : إن مصر شاركت العراق والأردن واليمن فى إقامة هذا المجلس ، وهو مجلس التعاون العربى ، وفى مخيلتها أمران :

١ - إن هذه المجالس العربية تساعد على خفض معدلات الخلافات داخل المناطق

العربية والاقليمية ، وتجربة نظرية التعاون الاقتصادى فى نطاق وحدوى مهما كان محدوداً .

٢ - تقسيم العمل داخل الأسرة العربية بين هذه المجالس فى استثمار علاقة كل منها مع القوى الاقليمية والدولية اقتصادياً وسياسياً ، وتصب كل هذه الروافد فى النهاية عند شط المصالح العربية كلها .

من هذين الهدفين الأساسيين جاء رفض مصر المطلق والحاسم ، أن يكون لمجلس التعاون العربى أنشطة عسكرية وأمنية خاصة أو متميزة عن الأمن العربى المشترك على أساس مبدأ « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » ، والأخ هنا يعنى الاخوة الأعضاء فى هذا المجلس وحده ، أما باقى الاخوة الأعضاء فى العائلة العربية تحت مظلة الجامعة العربية ، فهم خارج نطاق هذا العمل .

ورفضت مصر التمييز بين الاخوة هنا وهناك ، فالأم لا تفرق بين أبنائها .

وللحق ـ وكما كان واضحاً أمام كل العيون والأسماع ـ أن مصر كانت أمينة على هذا الموقف رغم موافقة الأعضاء الثلاثة الذين يشاركونها عضوية المجلس ، وظلت تعارض وتحذر من هذه النظرة السياسية ضيقة الأفق ، والتى أطلقت عليها مصر : « سياسة العودة للمحاور » التى تنتهى عادة بقصم ظهر الأمة العربية فى كل قضاياها المصيرية ، بداية بقضية التعليم ، ونهاية بقضية الصراع العربى الاسرائيلى .

إن مصر رفضت الانضمام لاتفاقية دفاعية ، واتفاقية أخرى أمنية ، قدمها العراق ووافقت عليها اليمن والأردن فى اجتماعات الاسكندرية ، ثم أعيد عرضها فى اجتماعات عمان حيث طلب الزعماء الثلاثة من الرئيس مبارك إعادة النظر فى رفضه لاتفاقية الدفاع الرباعية والاتفاقية الأمنية ، ولكنه أصر على الرفض .

والسبب فى رفض مصر ، كان أولاً : لعدم اقتناع الرئيس مبارك ، بجدوى اتفاقية دفاعية رباعية قد تتعارض مع اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، ولذلك قال الرئيس بكل وضوح إن مثل هذه الاتفاقية لابد أن تعرض أولاً على مجلس الشعب المصرى ، وأنه على يقين أن الشعب المصرى لن يوافق على ذلك .

ولقد صارح الرئيس مبارك الرئيس صدام حسين ، فى حديث خاص بينهما ، بالأضرار التى يمكن أن تلحق بالنظام العربى كله « إذا نحن سرنا فى هذا الاتجاه » .

وأضيف هنا . أن الرئيس مبارك كان يتوجه الى اجتماعات مجلس التعاون العربى

ولديه إحساس داخلى بأن الجو غير طبيعى . وقد روى الرئيس مبارك قصة لقاء له مع صدام حسين خلال الحرب العراقية الايرانية ، وكيف أن الرئيس العراقى بكى وهو يروى له أن ١٨ ألف مصرى يحاربون مع العراق ضد إيران . ولكن بمجرد انتهاء الحرب مع إيران فوجئنا بصناديق الجثث تتوافد من بغداد إلى مطار القاهرة . وفوجئنا أيضا بموقف أجور العاملين المصريين . وحدثت مساومات على حقوق هؤلاء العاملين حتى تم الاتفاق على صرف ١٢٠ دولاراً لكل عامل من قيمة مستحقاته ، وادعوا يومها أنهم يستقطعون هذه المبالغ من مخصصات حليب الأطفال .

إن وعى مصر وإدراكها لدورها انقذها من الوقوع فى الفخ الذى كان يراد نصبه لها من خلال ما كان يراد اقناعنا بقبوله فى إطار مجلس التعاون العربى باسم الرغبة فى تشكيل فيلق عربى كان الملك حسين من أشد المتحمسين له . وكان المقصود من هذا الفيلق عمل قوات مشتركة فى كل مكان ، وبالتالى كان يمكن عندئذ أن تشارك قوات مصرية ضمن هذا الفيلق فى احتلال الكويت . وفى هذه النقطة أشار الرئيس مبارك فى إحدى المرات إلى أن الملك حسين أبلغه أكثر من مرة بأن كل الدول موافقة على تشكيل هذا الفيلق فى حين لم تكن هناك موافقة من أية دولة .

ولقد روى لى الرئيس مبارك حكاية الفيلق العربى من البداية قائلاً :

فكرة إنشاء فيلق عربى طرحها الأردن أولاً ولم يكن العراق طرفاً فيها ، يعنى الملك حسين هو الذى تكلم معى أولاً عن إنشاء جيشٍ عربى ، وكان كلاماً شفهيا دون مذكرات مكتوبة ، ولا أعرف إذا كان قد اتفق مسبقاً مع العراق أم لا . ولكن غالباً كان هناك شىء ما .

وعلى أية حال لقد قلت للملك حسين لا أقدر أن أكون فى مصر جيشاً اسمه الجيش العربى الى جانب الجيش المصرى . كيف أقسم الجيش المصرى الى قسمين : واحد مصرى ، وواحد عربى ؟ . قلت للملك حسين : الجيوش العربية تتدرب فى بلدها ، وعندما يحدث شىء لن نتأخر أبداً طبقاً لاتفاقية الدفاع المشترك .

المهم أنه عندما لم يجد منى استجابة ، أرسل إلىّ بعد ستة شهور خطاباً يقترح فيه إنشاء الفيلق العربى المصرى الأردنى العراقى ، وبالقطع كان العراق متفقاً مع الأردن فى هذا الاقتراح . ولكننى لم أهتم وقتها اذا كان أحداً ما وراء هذا الاقتراح أم لا . المهم أن الملك حسين قال لى مبرراً اقتراحه : نريد أن نكوّن فيلقاً عربياً للدفاع عن دول الخليج . قلت له : يا جلالة الملك :

أولاً : أى قوات مصرية سوف أرسلها الى منطقة الخليج سوف تثير إيران ، وقد تدعو إيران قوات أخرى من جهات أخرى ، وبهذا نكون سبباً مباشرا فى تصعيد عملية التعبئة فى الخليج بدون أى داع .

ثانياً : لا أستطيع أن أفرض على دول الخليج قوات من عندى ، وهم لم يطلبوا منى ذلك ! .

وكان رده ـ يقول الرئيس مبارك ـ والله يا أخى كلهم فى الخليج يريدون قوات عربية . سألته : هل رؤساء وملوك وأمراء هذه الدول قد وافقوا على اقتراحك هذا ؟ قال لى : كلهم وافقوا . قلت له : هل تسمح لى أن أسألهم بنفسى لكى يطمئن قلبى ، كما أن الأمر يتعلق بقوات وجنود وأسلحة تتحرك ، ولابد أن يكون هناك اتفاقيات . ثم إننى لا استطيع أن أشارك بقوات مصرية ، فيما يسمى بالفيلق العربى ، دون الرجوع إلى مجلس الشعب المصرى خاصة وأن عندنا اتفاقية الدفاع العربى المشترك .

مازال الرئيس مبارك يروى حكايته مع الملك حسين :

ـــ وأذكر أننى سألته يومها عن موقف سوريا ؟ قال لى : والله نترك سوريا الآن إلى أن تصلح علاقتها مع العراق . والكلام لم يكن واضحاً .. كان يلفه الغموض .

وقال الرئيس مبارك : بعد عودة العلاقات العربية المصرية سألت ملوك وأمراء ورؤساء الدول الخليجية واحداً بعد واحد : هل وافقتم على إنشاء جيش الفيلق العربى ؟ قالوا كلهم : لا . لم نوافق .

الملك فهد خادم الحرمين الشريفين قال : « هو ذكر الموضوع ، لكننا لم نعلن موافقتنا » .

قال أمير الكويت : « أنا أتعجب . من أين أتى الملك حسين بهذا الكلام » .

وقال لى أمير دولة قطر : الملك حسين كان يحكى كلاماً فقط ، ولم يعط أحد منا جوابا أو موافقة .

فى نهاية جولتى ـ الرئيس مازال يحكى حكاية الملك حسين ـ مررت بعمان والتقيت بالملك حسين وقلت له : يا جلالة الملك ، في الحقيقة ، لا توجد دولة خليجية واحدة وافقت على اقتراحك بإنشاء فيلق عربى يدافع عن دول الخليج كما قلت لى .

والذى أذهلنى حقا أنه لم يستغرب ولم يندهش . وتصورت أنه سوف يغضب أو حتى

يضايق ويسارع بالاتصال برؤساء الدول الخليجية ، ويقول لهم : ألم تقولوا لى أنكم موافقون ، فلماذا تتراجعون الآن ؟ لكنه أخذ الأمر بمنتهى البساطة وكأن شيئا لم يحدث . كان هذا فى ١٤ يناير ١٩٨٨ .

ولقد حاول بعض الكتاب الإيحاء بأن مصر تنكرت للعراق فور أن عادت للجامعة العربية ، وأرادت أن نركز على استعادة العلاقات مع سوريا ولو على حساب العراق . وكان تركيزهم على ضيق صدام من انحياز مصر إلى دمشق و « أن المصريين استغلوا العراقيين فى العودة إلى الجامعة العربية ، وحين تحقق لهم ما أرادوا لم يعد لديهم الحرص الكافى على شريكهم فى مجلس التعاون العربى » .

ويقول لى الرئيس حسنى مبارك : إنه لم يحدث إطلاقا أن حذرنى صدام حسين من الرئيس حافظ الأسد ، لكن الذى حدث أنه بعد الجلسة السرية المشهورة لرؤساء الدول فى الرباط التى تبادل فيها صدام والرئيس حافظ الأسد السباب ، قلت بعدها لصدام إن هذا السباب خرج عن الحدود ، لا أكثر ولا أقل . والمرة الوحيدة التى ذكرت فيها اسم الرئيس حافظ الأسد أمامه كانت بعد مؤتمر القمة الذى عقد فى بغداد لبحث قضية الأمن القومى العربى ، عندما قلت لصدام إننى سوف أمر على دمشق للقاء الرئيس حافظ الأسد لمحاولة التقريب بينكما ، فكان رده علىّ : لماذا لا نؤجل هذا الموضوع حتى شهر نوفمبر – وهو الوقت الذى كان محددا لمؤتمر القمة فى القاهرة – فقلت له إنه لا يزال هناك وقت طويل حتى موعد هذه القمة . ولكى لا نظلم أحدا – والكلام لا يزال للرئيس مبارك – فإن صدام حسين لم يحذرنى مطلقا من الرئيس حافظ الأسد ولم يقل أى كلمة عليه .

ويضيف الرئيس مبارك : أما ما يقال عن أن صدام سعى لعودة مصر للجامعة العربية فإن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال ، أن أوافقه على احتلال الكويت أو احتلال السعودية ، وليس المطلوب منى أن أكون أو تكون مصر تابعا لأحد . ومع ذلك ، وبالرغم من أنه كان بتهديداته للرؤساء العرب سببا فى القطيعة العربية مع مصر ، لم نحاول بعد احتلاله للكويت أن نقنع أحدا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، لأننى لا أؤمن بهذا المبدأ غير السليم .

والمؤكد أن الخلاف بين مصر وكل من العراق والأردن حول البعد العسكرى لمجلس التعاون العربى وقضية « الفيلق العربى » ، بالغ الأهمية لأنه يؤكد وجود خلاف موضوعى ، وأن موقف مصر لم يكن « انتهازيا » كما يحاول الكتّاب الآخرون تصويره .

ولقد كان الخلاف الحقيقى الذى حدث فى قمة الدار البيضاء حول كيفية التعامل مع

الأزمة اللبنانيه ، التي كانت في مقدمة العوامل التي دفعت لعقد تلك القمة . فقبلها مباشرة كان العراق قد دخل بثقله طرفا في الأزمه في مواجهة الدور السوري ، بعد أن انتهت الحرب مع إيران . وكان لبنان بمثابة الساحه الأولى التي أراد صدام اللعب فيها لتأكيد ثقل دوره العربي . وكان هدفه الرئيسي إضعاف الدور السوري ، بل ودفع الأمور في اتجاه تفاقم الأزمه اللبنانية إلى الحد الذي يفرض تدخلا دوليا ، ومن ثم تحجيم الدور السوري . وكانت وسيلته في ذلك الدعم الهائل الذي قدمه للعماد ميشال عون ، الذي كان قد برز باعتباره الزعيم الأكثر راديكالية ضد سوريا وأنصارها في لبنان . وكان عون قائدا للجيش ، وقام الرئيس أمين الجميل عند انتهاء ولايته في سبتمبر ١٩٨٨ بتعيينه رئيسا لحكومة جديدة رغم أنه كانت هناك حكومة قائمة بالفعل ، مما أدى إلى تكريس وتعميق الانقسام بين شطري بيروت حيث أكد عون سيطرته على الشطر الشرقي للمدينة في حين كان معارضوه من القوى الوطنية اللبنانية متحصنين في بيروت الغربية .

ولقد حاول العراق استغلال القطيعة بين مصر وسوريا لدفع القاهرة للمشاركة في لعبته بلبنان رغم خطورتها على مستقبل هذا البلد ، بل وعلى الوضع العربي كله . كما حاول استخدام بعض الموانيء المصرية لتسهيل نقل الأسلحة التي كان يرسلها لقوات العماد عون من أجل زيادة إشعال الحرب الأهلية ، وهو ما رفضته مصر تماما في الوقت الذي كان فيه الأردن ضالعا في تسهيل نقل هذه الأسلحة . وكان هذا موقفا مبدئيا لمصر على أساس أنها ليست على استعداد لإمداد أو تقوية أي طرف عربي بالأسلحة لاستخدامها ضد طرف عربي آخر . ودليلي على ذلك أنه بالرغم من سوء العلاقات بين مصر والسودان فإنها امتنعت تماما عن مد الشمال أو الجنوب بأي سلاح لاستخدامه بين الطرفين .

وعندما طرح موضوع الأزمة اللبنانية خلال قمة الدار البيضاء ، توقع صدام أن تقف مصر معه ضد فكرة الوساطة العربية التي لقيت تأييدا واسعا في القمة . لكن الرئيس مبارك لم يستجب للموقف العراقي ، وأصر على موقفه المبدئي الذي يقضي بضرورة بذل جهد عربي مكثف لإنهاء الحرب الأهلية . ووافقت مصر على اقتراح تشكيل لجنة ثلاثية عربية من قادة السعودية والمغرب والجزائر ، وهو ما لم يقبله العراق واعتبره انحيازا للموقف السوري .

ومعنى ذلك أن الخلاف المصري – العراقي خلال تلك القمة كان بشأن قضية محددة وقف مبارك فيها مع الاتجاه العربي السائد ، ومع المصلحة العربية العليا التي كانت تقضي بالتدخل لوضع حد لتفاقم الأزمة ، وهو ما تعارض مع أهداف العراق في إبعاد الدور العربي

لتتاح له الفرصة لمحاربة سوريا بالوكالة من خلال حليفه العماد عون حتى إذا أدى ذلك إلى تدمير لبنان وتهيئة الظروف لتدخل دولي مباشر . كما كان صدام يعلم أن معظم الدول العربية بما فيها أعضاء اللجنة الثلاثية ، على قناعة بوجود علاقة خاصة بين سوريا ولبنان ، وبأن لدمشق دورا لا يمكن إلغاؤه في حل الأزمة اللبنانية ، ولذلك أراد أن يمنع تطورا توقع أنه سيؤدي إلى تقييد تدخله في النزاع اللبناني من خلال تقوية وتدعيم مركز المناوئين لسوريا ، وعلى رأسهم العماد عون . وكان انسحاب صدام من القمة وعودته لبلاده قبل أن تنتهي أعمالها تعبيرا عن تحفظه على قرار تشكيل اللجنة الثلاثية العربية الذي أيدته مصر ، فاعتبر هذا الموقف انحيازا لسوريا ، ولم يكن في الواقع إلا انحيازا للمصلحة العربية . وثبت بعد ذلك بالفعل أن ذلك القرار كان له أكبر الأثر في وضع حد لتفاقم الأزمة في لبنان ، حيث قاد إلى التوصل لاتفاق الطائف الذي أيدته مصر أيضا ، بل وأسهمت في إنجاح الجهد الذي بذل من أجله ، وهو ما اعتبره العراق أيضا انحيازا لسوريا .

ويؤكد ذلك – وبدليل آخر – أن العراق كان يستهدف من إنشاء مجلس التعاون العربي ، استخدام مصر ووزنها ودورها لدعم أهدافه الخاصة التي كانت في الواقع أهداف نظام حكم لا تعبر بالضرورة عن مصلحة العراق ، لأنه لا يمكن تصور أن يكون للعراق مصلحة في تدمير بلد عربي آخر (لبنان) من أجل توجيه ضربة لسوريا .

ولقد كان المفترض أن تؤدي أزمة وحرب الخليج إلى فهم أكثر وضوحا لموضوع « مجلس التعاون العربي » ، لكن المشكلة أن بعض الكتابات لا تزال تتجاهل متغيرات الأزمة ، والأزمة نفسها لتطرح « **وجهة نظر أردنية** » **بحتة تقرر أن المجلس كان محاولة جادة من نوع ما . وأن الأردن أراد أن يقيم منه كيانا سياسيا – عسكريا لكن مصر هي التي رفضت ذلك ، وأصرت على تحجيمه ليظل « اقتصاديا »** .

إن المزايا التي كان الأردن يتصور أن المجلس سيحققها لأطرافه هي مزايا من وجهة نظر أردنية ، ولا يجب أن يفهم أنها كانت وجهات نظر أطراف التحالف . فإذا كان العراق يريد حصار سوريا ، والأردن يقدم له هذه « الفرصة » ، فإن مصر لم تكن تريد ذلك على الإطلاق ، وموقف الرئيس مبارك خلال « قمة بغداد » من المشاركة السورية ، وإصراره على زيارة دمشق ، قبل وبعد القمة ، يوضح ذلك . كما أن المزايا التي كان الأردن متصورا أن المجلس سيحققها لليمن لم تكن مزايا من وجهة نظر مصر ، لهذا سعت مصر إلى وضع القيادة السعودية في الصورة .

ولقد كانت عبقرية « التصور الأردني » للمجلس عبقرية قاصرة ، فلم تدخل في حساباتها موقف كل طرف من « المزايا » المتاحة للطرف الآخر .

إن ما فهمته مصر من البداية ، ووافقت عليه هو أن المجلس ليس محوراً ، وأنه أداة للتعاون الاقتصادى بين دوله ، ودخلت المجلس على هذا الأساس ، **لكن مشكلة الأردن والعراق أنهما حاولا أن يحققا مزاياهما على حساب التصور المصرى ، كان أحدهما يريد « فيلقا عربيا » ، وكان الآخر يريد « فرعا عسكريا » عراقيا فى الأردن يتيح له الحديث بمصداقية عن مواجهته لإسرائيل ، وذلك كله فى إطار أوسع يضم مصر واليمن ، وبصرف النظر عن النوايا الحقيقية لكل منهما** . فإن هذا لم يكن متفقا عليه ، فلم تكن الموافقة المصرية على دخول المجلس تتضمن افتراضا حول وجود محور سياسى أو عسكرى يمكن أن يبرره كل من الأردن والعراق بأنه يقام فى مواجهة إسرائيل ، بينما تدرك مصر جيدا من واقع الاتصالات الأردنية بإسرائيل ، والعراقية كذلك ، أن المسألة مختلفة ، وأنها ترتبط بأهداف أخرى لم يكن بينها إسرائيل .

إن مأزق « كتابات ما بعد الحرب » أنها تستند إلى وجهات نظر أطراف تريد تبرير مواقفها ، مع أن هناك معلومات مختلفة كان يمكن لتلك الكتابات أن تقدر الأمور من خلالها بصورة أفضل .

أما معالجة الرئيس لهذه الأزمة الموجعة المحيرة فقد كانت تسير من خلال ثلاثة محاور رئيسية :

١ ـ إن الغزو والاحتلال بالقوة ، وما يترتب عليهما من آثار ، يحولان النظام العربى كله من واقع متحضر قادر على التعامل مع العالم الى غابة من الوحوش الكاسرة ، يأكل كبيرها صغيرها .

٢ ـ على الرغم من الخطأ الفاحش الذى ارتكبه العراق ، إلا أننا لا نريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب ووزر جريمة حكامه .

٣ ـ إنه اذا سمحنا لهذه الجريمة أن تمر بدون ردع ، فإننا سوف ندخل فى متاهات لا يعرف منتهاها إلا الله . ولا ننسى أننا أمة تعيش فوق بقعة استراتيجية من الأرض فيها ثروات بترولية هائلة ، وتلتقى عندها وتتشابك مصالح دولية متعددة مما يخلق مبررا ـ فى حالة طارئة مثل خطيئة صدام حسين ـ للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى ومباركته وتشجيعه لحماية هذه المصالح الحيوية ، والتى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية لأنها ترتبط بحياتهم ولقمة عيشهم .

وينبغى التأكيد هنا أنه كان فى تقدير القيادة المصرية ، أن الوصول الى قرار عربى

جماعى سوف يعطى الفرصة لأن يستقطب تأييد مجلس الأمن والمجتمع الدولى فى أمرين متداخلين معا هما :

١ ـ إن هناك مصداقية للعرب بهذا القرار الجماعى فى حل عربى موحد .

٢ ـ إنه بوجود هذه القوة العسكرية الجماعية وامتثال العراق لها ، فإن الأمن فى المنطقة سوف يصبح تحت السيطرة ، ومن ثم يمكن القول أنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأمريكية والأجنبية فى المنطقة ، وتطمئن كل القوى على أننا قد دخلنا فى نطاق الظروف الموضوعية التى تمكننا من اقرار الحل السياسى ، وليس الحل العسكرى .

هذا ما حاولته مصر ومعها السعودية وعدد من الدول العربية المخلصة الأخرى ، ولكن بكل أسف كان هناك من يخطط لوجود القوات الأجنبية فى الوقت الذى يرفع فيه شعارات تستنكر الوجود الأمريكى والأجنبى .

لم يكن من المعقول ، ولا من المقبول أن يقول الرئيس حسنى مبارك وهو يدير الأزمة لجزء هام ومقدس وعزيز فى وطننا العربى « نحن آسفون لا نستطيع أن نشارككم فى الدفاع عنكم ، واذهبوا إلى الأجانب فهم وحدهم القادرون على حمايتكم من بطش وغدر صدام حسين » .

ومن هنا كان وقوف القيادة المصرية مع الوجود العسكرى فى المنطقة حتى لا تنفرد القوى الأجنبية بالحل وحدها هناك . ومصر لم ترسل قواتها للسعودية والى دول الخليج وتسكت وتكتفى بوجودها العسكرى هناك ، ولكن تحركت مصر سياسيا فى كل الاتجاهات لاقناع العالم كله .

لقد كانت إدارة الرئيس حسنى مبارك للأزمة تريد للعرب أن يكونوا أسياد بلادهم ، وأسياد قرارهم ، وصناع مصيرهم ، ولا تريد أن تفرض القوى الأجنبية حلاً بالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية على غير إرادة القوى العربية ومصالحها ومصالح شعوبها .

إن مصر لم تكن لتغير مبادئها أبداً ـ أو تبيع مواقفها بتقديم فواتير ـ فهى تقبل أن يقف الى جوارها العالم كله فى حل أزمتها الاقتصادية ويتساوى عندها من يقدم ملياراً ، ومن يقدم ٢٥ مليون دولار كالتى قدمها الرئيس صدام حسين لمصر بعد قمة بغداد الأخيرة . وكأنه قد تذكر مصر فجأة بعد أن قدم شيكاً للملك حسين قدره ٥٠ مليون دولار ، وشيكاً آخر للرئيس عبد الله صالح رئيس اليمن بنفس المبلغ ، ووعد بأن يقدم شيكاً آخر لمصر

بمبلغ ٢٥ مليون دولار أخرى لشراء قمح فى أول أكتوبر ١٩٩٠ لتتساوى مصر مع الأردن واليمن .

ومع أن مصر لم تطلب منه هذا المبلغ الصغير فقد شكرته أيامها رغم أن ديون العراق لمصر أكثر من ١٥٠ ضعف هذا المبلغ المتواضع ، بالاضافة إلى المصائب التى جرها على المصريين فى وظائفهم وفى مدخراتهم .

وثمة إيحاءات فى بعض الكتب التى صدرت عن حرب الخليج ، **بأن دور مصر الأساسى كان السعى لتوفير غطاء عربى للتدخل الأمريكى ، وأن الرئيس بوش هو الذى دفع هذا الاتجاه منذ أن اتصل فى ٥ أغسطس من كامب ديفيد بكل من الرئيس مبارك والملك حسين .**

وفى ذلك يناقض الكتّاب أنفسهم عندما يقرون بأنه عندما جاء وزير الدفاع الأمريكى تشينى إلى القاهرة بعد تلك المكالمة ، « لم يظهر الرئيس مبارك موافقته على إرسال قوات إلى السعودية عندما طرح عليه تشينى الاقتراح ، وإنما وافق الرئيس مبارك على ذلك عندما اتصل به كل من الرئيس بوش والملك فهد بعد ساعات من لقائه مع تشينى يوم ٧ أغسطس » .

ومعنى ذلك أن مصر لم توافق على إرسال قوات أجنبية إلا عندما حسمت السعودية موقفها وقررت بالفعل طلب قوات صديقة لحماية أرضها من امتداد الغزو العراقى إليها ، مما ينفى الزعم بأن بوش هو الذى رتب لإرسال قوات عربية لتوفير غطاء للقوات الأمريكية .

ويحسن التركيز هنا على حقيقة الموقف المصرى الذى خشى من ترك الدفاع عن السعودية لقوات أجنبية بالكامل ، وهو ما كان كفيلا - لو حدث - بإنهاء ما تبقى من النظام العربى الذى شطره الغزو العراقى إلى معسكرين متنابذين ، ولذلك كان وجود قوات عربية ومصرية ، ضمن قوات التحالف الدولى أمراً محتما للحيلولة دون انهيار كامل للنظام العربى .

ويتصل بذلك ما حاول هؤلاء الكتّاب الإيحاء به أيضاً من أن خطاب الرئيس مبارك أمام قمة القاهرة فى ١٠ أغسطس لم يكن صادقا . فهم يقولون : « كان مؤدى خطاب الرئيس مبارك أن الوقت لم يفت ، وأن الفرصة لا تزال مفتوحة . وكان البعض فى القاعة يعتقدون - وبعضهم يعرف - أن الوقت فات والفرصة أفلتت » . ويظهر مدى تأثرهم الشديد

بإدعاءات الملك حسين عندما يقولون : « إن الملوك والرؤساء خرجوا للصلاة ، ولبضع دقائق ظل الملك حسين جالسا على مقعده وقد استند بكوعيه على المائدة ووضع رأسه بين يديه ، ساكناً لا يتكلم » .

ولهذا الاستطراد مغزى مهم ، حيث كان حسين فى مقدمة من قصدهم الكتّاب بأنهم كانوا يعتقدون أو يعرفون أن الوقت فات والفرصة أفلتت ، وبالتالى لم يصدقوا ما طرحه مبارك فى خطابه بقوله : « إما عمل عربى فعال ، أو تدخل أجنبى » ، وأن « المظلة العربية هى المخرج الوحيد من المأزق » .

وليس مفهوما لماذا يصر هؤلاء الكتّاب على أن الفرصة كانت قد أفلتت ، رغم أنها كانت باقية بالفعل ومتوقفة على كلمة « الانسحاب » إذا صدرت عن الوفد العراقى الذى حضر القمة . فقد كان الإعلان عن الاستعداد للانسحاب فى ذلك الوقت كفيلا بإنهاء الأزمة وفتح الطريق أمام الحل العربى ، وإغلاقه بالكامل أمام الفوات الأمريكية التى كانت قد بدأت فى التوافد على السعودية . لكن بدلا من ذلك ، أمعن الوفد العراقى فى تشدده ، واستمر المعسكر العربى المناصر للعراق فى مناوراته الصغيرة خلال القمة من نوع ما طرحه عرفات بشأن إرسال وفد من الرؤساء العرب إلى بغداد ، وهو الاقتراح الذى يقر هؤلاء الكتّاب صراحة بأن أحداً لم يؤيده أو يتحمس للذهاب إلى بغداد بما فى ذلك الملك حسين نفسه والرئيس الجزائرى بن جديد .

فالمؤكد إذن أن الرئيس مبارك كان صادقا فيما قاله ، وأن الفرصة كانت متاحة حتى تلك اللحظة إذا نطق الوفد العراقى بكلمة « الانسحاب » . ولا يجيب هؤلاء الكتّاب عن السؤال الحائر : **ما الذى منع العراق من استثمار فرصة القمة لإعلان الاستعداد للانسحاب إذا كان جادا بالفعل فى السعى إلى حل عربى** ، وفى وضع حد للتدخل الأجنبى ؟ والإجابة الوحيدة التى رددها بعض أنصار العراق فيما بعد ، وهى تخوف صدام من ضرب جيشه خلال الانسحاب ، تفتقد إلى أية مصداقية . فالثابت أن مصر ودولا عديدة أخرى أكدت فى ذلك الوقت حرصها على تجنيب العراق أى مخاطر إذا قرر الانسحاب ، واستعدادها لتوفير إخراج ملائم لهذه الخطوة العاقلة تحفظ بها ماء وجه العراق وتتيح له عبور الأزمة بسلام .

المؤكد إذن أن الفرصة كانت قائمة خلال قمة القاهرة ، ولم تفلت إلا لأن العراق أضاعها عن قصد وتدبير لأن قراره الاستراتيجى كان الاستمرار فى احتلال الكويت وضمها وابتلاعها ، وليس البحث عن حل عربى أو غير عربى .

إن مصر لم تكن لتتخلى عن دورها أبداً . هذا هو المنطق الذى أدار به مبارك الأزمة .

ولم تتوقف جهود مصر فى إدارة الأزمة على تلك التحركات الرامية إلى عدم الإضرار بالعراق ، ومحاولة حل الأزمة سلمياً حتى اللحظات الأخيرة ، فقد حاول الرئيس مبارك إيجاد وسيلة اتصال مباشرة بينه وبين الرئيس العراقى بعد أن أغلق العراق كل أبواب الاتصال . وعلى مرأى ومسمع من الأمة العربية استمر الرئيس مبارك فى توجيه نداءاته العلنية للرئيس العراقى يستحلفه فيها بكل القيم العربية الثابتة بأن يصدر قرار الانسحاب من الكويت ، ووصل عدد النداءات الى أكثر من ٢٦ نداء وجهت من مصر الى العراق ، وفى كل مرة ، وعقب كل نداء ، كنا ننصت الى اذاعة بغداد ، لعل قادة العراق يفيقون ، ولعلنا نسمع ردا ، خاصة عندما كانت تلك الاذاعة تعلن بطريقة مسرحية أن « القائد الضرورة » سوف يوجه كلمة للأمة العربية . لكن كانت مشاعر الاحباط تجتاحنا عقب كل كلمة ، فلم نكن نسمع من صدام حسين ردا على مصر سوى بذاءات وتطاول ، ونوع من التكبر الغريب فى أواخر القرن العشرين ، لكن مبارك لم يمل من تكرار النداءات ، التى لم تكن حسب أقوال بغداد ، وقتها مجرد إبراء لذمة مصر ، لكنها كانت تحذيرات مستمرة واضحة تأتى فى أوقات محددة دقيقة لابد أن بغداد تدرك الآن أنها كانت لحظات خطيرة . وأكثر من ذلك فقد حمل مبعوثون ووسطاء رسائل من مبارك لصدام حسين يحاول أن ينقل اليه فيها تقديراته للموقف ، وللخطر الذى يتعرض له العراق ، لكنهم كعادتهم لم يسمعوا ، وكانوا يردون بالشتائم الفصيحة ، التى وصلت حدتها الى درجة أنه خلال الزيارة التى قام بها الرئيس مبارك للقوات المصرية فى حفر الباطن فى أواخر اكتوبر ١٩٩٠ وهى منطقة كانت إذاعات بغداد تسمع فيها بوضوح ، انفعل جندى شاب وهو يتحدث عن هذه الشتائم البذيئة وصرخ قائلاً : إنهم يسبونك يا ريس سبابا رخيصا ونحن لا نصبر على ذلك ونريد أن نعرفهم كيف تكون الحرب ، وأجابه الرئيس بهدوء : « لا تنفعل يا بنى . إن الشتائم هى وسيلة المفلسين ونحن لا نفعل فعلهم . ولم نسع الى الحرب ولا يسعدنا أن تراق الدماء العربية بأيد عربية ، لكننا ضد أن يعتدى القوى على الضعيف ويضم بلده إليه . لهذا فإننا هنا للدفاع عن الحق والمبادىء وعن الكرامة العربية ، ونأمل أن يتغلب صوت العقل وأن يرجع المعتدى عن اعتدائه » .

وفى تلك اللحظات ، وعلى مسافة تقل عن ٥٠ كم من القوات العراقية ، أعاد الرئيس مبارك تأكيداته حول دور القوات المصرية ضمن القوات المتحالفة ، موضحاً لماذا أرسلت مصر قواتها إلى السعودية ، وأنه لا توجد أية خصومة مصرية عراقية . وقال للجنود :

« إن وجودهم على الأرض المقدسة هو لارغام من يفقد صوابه على العودة الى صوابه وعقله »، وقال إن الجيوش العربية الموجودة بالسعودية هى اهتداء بكلام صدام حسين الذى قال : « لو حدث لاسمح الله أن اعتدى العراق على دولة عربية أخرى ، أو جيش جيوشه على دولة أخرى ، فعلى العرب أن يجيشوا جيوشهم ضد العراق » . وأعرب عن أسفه لوجود خلافات عربية ، وقال إنه لو كانت أى دولة عربية غزت دولة عربية أخرى لوقفت مصر موقفا مماثلا لمواقفها ضد احتلال العراق للكويت .

وأكد الرئيس مبارك أن المشكلة عربية ـ عربية ، وأن المساواة بين قضية الاحتلال الاسرائيلى ، والاحتلال العراقى للكويت تصور خاطىء ، وأن من يصر على ربط المشكلتين لا يريد حلا للمشكلتين معاً .

واستمرت النداءات المصرية .

واستمرت الشتائم العراقية .

ولكن كان هناك إجماع على انسحاب العراق من الكويت ، وعدم مكافأة العراق بأية جوائز على احتلاله لها .

وفى مساء ٣١ ديسمبر توجه الرئيس مبارك مرة أخرى بندائه إلى الرئيس العراقى يحاول أن يوصل إليه رسالته ، شارحاً له الموقف بالكامل قبل ١٥ يوماً من انتهاء المهلة الدولية ، قال فيه : « أخشى أننا نقترب من جحيم لا يرحم ، ومن أيام رهيبة يعلم الرئيس صدام حسين قبل أى شخص آخر أنه لا سجال فيها ببيانات التحدى وبلاغات التصدى . إنى أسجل ذلك بكل إدراك لخطورة الموقف كرئيس لدولة عربية تعتز بالعراق وشعبه ، ورجل ذى خبرة طويلة بالحرب وأهوالها . دعنا ممن يحرضون على مواجهة دامية ، هى غير متكافئة بكل المقاييس ، فانهم لا يدركون ـ بكل الأسى ـ حقائق الأمور ، أو هم لا يزالون يمارسون الشعارات التى أضاعت منا الكثير من الحق والوقت والأرواح » .

ثم قال الرئيس مبارك : « لسنا فى مسابقة اختبار ذكاء قد تؤجل نتيجة محتومة بعض الوقت ولكنها لن تمنعها » .

وفى نهاية النداء حاول مبارك أن يوصل رسالته مباشرة الى صدام حسين بصورة واضحة تماما لعله يدرك مغزى النداء فى ذلك الوقت ، فقال : « خطط القتال مدروسة ومعدة على كل الموائد ، ولسنا فى انتظار تفكك دولى ، أو انقسام فى الآراء ، ومصير الحرب والسلام على أرضنا العربية محكوم الآن بقرار دولى إجماعى لا رجعة فيه ، ببيانات

واضحة متلاحقة من كل من شاركوا فى القرار ، وأسمح لنفسى أن أكرر وبأعلى الصوت ، أن الموقف أخطر مما يمكن أن تتخيله أية توقعات » .

لكن صدام حسين ، لم يكن قادراً على إدراك حجم الكارثة التى يجرى نحوها ويجر معه المنطقة بأسرها . وللأسف فقد شاركه فى ذلك بل وشجعه عدد من رؤساء الدول ، الدائرين فى فلكه المسبحين بنعمته ، طمعاً فى اقتسام غنائم الحرب التى وعدهم بها ، أو رغبة فى توريطه فى مأزق لا خروج منه ، وبالتالى فيه نهايته ! .

إلى جانب هؤلاء المتواطئين الذين سيحاسبهم التاريخ ، لا نستطيع أن نتجاهل أيضاً دور بعض الحركات السياسية الاسلامية ، والأحزاب والتنظيمات اليسارية والديماجوجية ، فى خداع الرأى العام العربى وتضليله من ناحية ، وفى خداع صدام حسين نفسه من ناحية أخرى . سواء بالترويج بأن الأزمة لن تصل إلى حد الحرب الكاسحة ، أو أن الحرب لو اشتعلت ستكون فى صالح العراق أو أن الجماهير سوف تهب فى كل بلد عربى - !! - بتوجيه منه لحرق كل المصالح الغربية .

والغريب أن الحركات السياسية الاسلامية هذه ، تكاد تكون قد تلقت تعليمات موحدة لتأليب الشارع العربى ، من الاخوان المسلمين فى مصر والأردن شرقاً ، إلى جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر وحركة النهضة الاسلامية فى تونس غرباً ، مروراً بالجبهة القومية الاسلامية فى السودان .

ولم تكن الحركات الاسلامية وحدها فى هذه الحملة ، التى أثبت الواقع فيما بعد ضعفها وعدم قدرتها على قيادة الشارع العربى - كما ادعت - ولكن حملة تضليل الرأى العام العربى والاسلامى لصالح صدام حسين وقضيته الخاسرة ، ضمت أيضا بعض التنظيمات والأحزاب السياسية والقومية ، كما حدث مع بعض الأحزاب المغربية ، ومع بعض الفصائل الشيوعية والناصرية فى مصر ودول عربية أخرى . وكانت حجتهم المتهافتة هى أن مواجهة الأمبريالية الغربية والرجعية العربية أهم وأولى وأخطر من غزو صدام حسين للكويت .

والواقع أن الجماهير العربية لم تقتنع بهذه الحجة ، التى تجاهلت أسباب الأزمة وجذورها وأمسكت ببعض نتائجها ! .

وفى ظلال هذه الكارثة التى تقترب ، دعا العقيد القذافى الرئيس مبارك والرئيس الأسد للقاء فى ليبيا ، ورحبت مصر بالدعوة انطلاقاً من إدراك مبارك لخطورة الموقف ، والحاجة إلى بحث كل جوانبه واحتمالاته قبل الأزمة وبعدها .

وكان لابد أن يبحث الزعماء الثلاثة ومعهم البشير ، الذى وصل الى « مصراته » فجأة فى يوم الاجتماع ٤ يناير ، أبعاد الكارثة المقتربة واحتمالاتها .

وفى أجواء هذا الاجتماع كان واضحاً الآتــى :

أولاً : إن الاقتراح بلقاء وزير الخارجية الأمريكى بيكر مع وزير خارجية العراق طارق عزيز هو السهم الأخير فى جهود حل المشكلة سلمياً ، وخلاف ذلك فليست هناك اتصالات من أى نوع بين أمريكا والعراق .

ثانياً : هناك اجماع على أن الضربة التى ستوجه إلى العراق - إن لم ينسحب من الكويت - ستكون ضربة شاملة ومدمرة ، براً وبحراً وجواً لكل قواه العسكرية والاقتصادية .

ثالثاً : إن انسحاب العراق الجزئى من الكويت لن يحل المشكلة ، ولن يحمى العراق من هذه الضربة القادمة .

رابعا : إن هناك تخوفاً جاداً من التدخل الاسرائيلى فى أزمة الخليج ، خاصة أن تهديد صدام حسين الأجوف منذ شهور بحرق نصف اسرائيل قد أتاح لها الحصول على ما قيمته ٤٠٠ أو ٥٠٠ مليون دولار من أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية ، بفضل هذا التهديد البلاغى الأجوف .

خامساً : إن القوات الأمريكية المحتشدة على حدود العراق قد بدأت إعداد معسكرات خاصة لايواء واستقبال الجنود الفارين من الجيش العراقى .

وفى ضوء هذه الحقائق والمعطيات تمنى القادة العرب الذين اجتمعوا فى مصراته أن يجنب صدام حسين شعبه والمنطقة العربية ويلات الحرب المدمرة القادمة بالانسحاب الكامل من الكويت استجابة لارادة المجتمع الدولى ، ولنداء الحق والعدل والسلام .

كان هذا هو هدف اجتماع مصراته ولقاؤه الأساسى .

وعلى هامش اللقاء فوجىء الرئيسان مبارك والأسد بوصول الفريق عمر البشير إلى ليبيا ، ورحبا بأى جهد عربى يستهدف إنقاذ الأمة العربية من ويلات الحرب . وأستطيع أن أقول إن فتور العلاقات فى الفترة الأخيرة بين مصر والسودان بسبب موقف السودان المتحفظ من موضوع عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة ، بالإضافة إلى عدة مواقف أخرى ، لم يطرح ولم يناقش بين الرئيس مبارك والفريق البشير ، وإن كان ذلك لا يقلل



□ اجتماع الرؤساء مبارك والأسد والقذافى والبشير فى ليبيا فى ٤ يناير ١٩٩٠ ، بدعوة من الرئيس القذافى لبحث أبعاد الكارثة الوشيكة واحتمالاتها .

من تعجب مصر أن يجىء هذا الموقف من السودان بالذات الذى تربطه بمصر الروابط التاريخية والأزلية العديدة ، بالاضافة إلى أن مصر كانت أول من رحب بالثورة الجديدة برئاسة البشير ، واتصلت بالدول العربية لتؤمن لها اعترافها بها فى حين كان صدام حسين نفسه مترددا ، أو رافضا الاعتراف بها .

واستمر التصلب العراقى ، وفشل لقاء طارق عزيز - بيكر ، ثم مهمة دى كويار ، وبعد ساعات من انتهاء المهلة الدولية فى ليلة ١٥ يناير بتوقيت الأمم المتحدة ، بدأت أكثف الغارات الجوية فى التاريخ ضد العراق ، أما فى مصر فقد انقلبت القضية ، وبدأت مصر تمارس دورا جديدا يتفق مع مسئوليتها التاريخية فى المنطقة فى مواجهة التعقيدات الجديدة فى الموقف ، والمشكلات الجديدة التى ترتبت على عدم قيام العراق بحل مشكلة الكويت مما أدى إلى نشوب الحرب .

فقبل انفجار القتال فى الخليج كنا نواجه مشكلة ملحة وعاجلة هى مشكلة احتلال العراق للكويت ، وكيفية استعادتها لاستقلالها .

وبعد أن نشبت الحرب أصبحنا نواجه - إلى جانب هذه المشكلة - مشكلة أخرى لا تقل خطرا وشأنا ، وهى كيف نحمى شعب العراق وشعب الكويت من ويلات الحرب المدمرة التى اشتعلت بسبب رفض صدام الانقياد لإرادة المجتمع الدولى ونداءات الحق والعدل .

أما المشكلة الأولى ، فإن حلها كان مضموناً بمجرد قرار سياسى واحد هو انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وكلنا نعرف كم بذلت من جهود ، وكم وجهت من نداءات بل واستغاثات ومناشدات عربية ودولية لصدام حسين لكى يسحب قواته من الكويت ويجنب المنطقة ويلات الحرب ، فتعالى عليها جميعا وضرب بها عرض الحائط .

وحتى بعد أن أوصل المنطقة إلى حافة الهاوية . فلقد بذلت أقصى الجهود الدبلوماسية والسياسية من مصر والجزائر والولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية والاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا ممثلة لدول عدم الانحياز ومن بابا الفاتيكان ، بل حتى من اليمن نصيرة العراق ، وكان رد صدام المتحجر والوحيد على كل هذه الجهود والنداءات هو :

« لا حديث بشأن الكويت التى أصبحت إلى الأبد المحافظة رقم ١٩ من محافظات العراق » ، وهو التعبير الذى يذكرنا للأسف بالادعاء الإسرائيلى بضم القدس العربية لإسرائيل واعتبارها عاصمة إسرائيل إلى الأبد . ومن عجب أن تستخدم المفردات نفسها تقريبا باللغتين العربية والعبرية لرفض الإذعان لنداء الحق .

على أية حال . كانت هذه هى القضية الأولى ، وكان مفتاحها هو الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت الذى يفتح الباب للتسوية السياسية وفقا للقواعد المتفق عليها للشرعية الدولية بالنسبة لجميع قضايا ونزاعات المنطقة ، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .

أما المشكلة الثانية التى ترتبت على انفجار القتال لتحرير الكويت ، وإرغام صدام على احترام إرادة المجتمع الدولى ، بل ومصالحه أيضا ، فهى مشكلة ما يصيب شعب العراق وثرواته من جراء العمليات الحربية ، بل وشعب الكويت الذى تمتد إليه بالضرورة ساحة العمليات بما يحمله ذلك من مخاطر وويلات .

وفى ذلك الوقت أصبح السؤال الهام هو : كيف نحمى شعبى العراق والكويت من ويلات حرب جرهما اليها عناد حاكم فرد واحد ، وفى غياب أى سلطة شعبية أو رقابة مؤسسات دستورية حقيقية وليست صورية .

بل كيف نوقف العجلة « المدمرة » للحرب الدائرة لنحمى شعوب المنطقة كلها فى أسرع وقت ممكن من التعرض لويلاتها ؟ .

إن هذه القضية - بغير شك - كانت القضية الملحة ، وذات الأولوية ، وهى بكل تأكيد كانت تؤرق القيادة السياسية المصرية والشعب المصرى .

وكنا نعلم أنه لكى يتحقق هذا الهدف عمليا - مع ظروف سيطرة القوات المتحالفة المهيمنة على ساحة العمليات العسكرية ، ولكى نضعها فى إطار الشرعية الدولية التى تملك فرض قرار إيقاف القتال على هذه القوات - فإن السبيل الوحيد المتاح فى ذلك الوقت ، كما نادى الرئيس مبارك ، وكما أعاد تأكيده لى شخصيا بعد نشوب الحرب بخمسة أيام هو أن تبدأ القوات العراقية بالانسحاب من الكويت بدون إبطاء وتنفيذ القرار الثانى عشر لمجلس الأمن الذى يقضى بالانسحاب قبل موعد محدد وإلاّ جاز للقوات المتحالفة استخدام القوة ضد العراق ، وبذلك تتوقف شرعية استمرار جواز استخدام القوة ، لأنه من غير المنطقى ، ولا المعقول أن يصدر مجلس الأمن قرارا يعارض قراره السابق إذا أراد اصدار قرار بوقف إطلاق النار .

إذن ، فلم يكن هناك حل آخر لإيقاف القتال وحماية شعبى العراق والكويت من ويلات الحرب ، إلاّ بالانسحاب الفعلى والفورى للقوات العراقية من أرض الكويت .

وفى هذا المجال قال لى الرئيس مبارك بالحرف الواحد :

« إن هذا هو المنطق الوحيد الذى يقبل به ويفهمه المجتمع الدولى ويتوافق مع الشرعية الدولية ، لأنه من غير المتصور أن تقبل بمحو دولة من الخريطة ، أما التصريحات العاطفية التى تطلق للاستهلاك المحلى أو كمجرد كلام فى الهواء عن ضرورة إيقاف القتال فهى لا تغير من الواقع الدولى شيئا ولا يستمع لها أحد . وبهذا المنطق فإننى لست مستعدا لأن أشارك من يحاولون كسب مشاعر الجماهير بالتصريحات العاطفية التى لا تجد سميعا ولا مستجيبا فى المجتمع الدولى بأسره » .

ولا شك فى صدق مبارك واخلاصه فى هذه الكلمات الصريحة الواضحة ، فإن « اللف والدوران » حول شعارات طنانة لإيقاف القتال دون أن يكون ذلك مرتبطا بانسحاب فعلى للقوات العراقية من الكويت هو مجرد أمانى لا علاقة لها بالواقع ولا مكان لتنفيذها ، هذا ان صدقت النيات ولم تكن صادرة لتسجيل المواقف والمزايدة التى لا تثمر فى النهاية إلا استمرار القتال ، واستمرار معاناة الشعبين العراقى والكويتى لويلات الحرب .

ومنذ بداية الحرب كانت مصر تطالب بذلك وتلح عليه بانسحاب العراق ، وعودة الشرعية للكويت وإيقاف إطلاق النار فورا .

لكن مرة أخرى ، لم يصدر صدام حسين قرار سحب قواته من الكويت رغم أن بنيته الأساسية بدأت تدمر ، وانكشفت قواته فى الكويت وجنوب العراق أمام الطيران المتحالف ، وكأن صدام حسين ينتظر المعركة البرية بينما كانت قدرة قواته على خوضها تضعف شيئا فشيئا .

وخلال تلك المرحلة ، وخلال قيام العراق بعمليات القصف بالصواريخ للعاصمة السعودية قام الرئيس بزيارة الرياض فى اليوم الأخير من شهر يناير ١٩٩١ ، وخلال تلك الزيارة التى تابعتها مرافقا للرئيس ، اقتربت من تقديراته للموقف فى تلك الفترة الحرجة ، وكانت تلك التقديرات تتركز فيما يلى :

١ ـ صدام حسين قدم لإسرائيل خدمة العمر ، فقد حصلت على ١٣ مليار دولار مقابل ١٣ صاروخا أطلقت عليها حتى ذلك التاريخ ، فضلا عما تلقته إسرائيل من دعم عسكرى بغير مقابل فى شكل صواريخ باتريوت من المانيا وهولندا وغيرهما من الدول ، بما عكس تحولا ملحوظا أخرج إسرائيل من عزلتها الدولية وخلق لها تعاطفا دوليا كاملا .

٢ ـ وإن موقف الرفض العراقى للانسحاب ينسف أية احتمالات لوقف إطلاق النار ، وأن صدام كانت أمامه فرصة جديدة فى البيان السوفيتى الأمريكى المشترك ولكنه لم يستغلها ، وقال الرئيس مبارك إنه لو أن صدام قد انسحب من الكويت قبل ١٥ يناير الحالى ، واستجاب للنداءات المتكررة من مختلف الأطراف العالمية منها والعربية لكان قد وضع العالم فى مأزق حرج .

٣ ـ إن هناك اتصالات مستمرة بين مصر وإيران التى كان دورها قد تصاعد فى هذا الوقت ، وأن العلاقات ستعود بين البلدين فى الوقت المناسب .

٤ ـ إن لدى مصر ما يؤكد أن أمريكا تريد إيجاد حل للقضية الفلسطينية .

٥ ـ إن قواتنا لن تدخل العراق إطلاقا وأن هذا أيضا هو موقف السعودية .

ويهمنى أن أشير هنا إلى أن الرئيس مبارك كان حريصا على أن يؤكد لنا أنه مقتنع بكل القرارات المبدئية التى اتخذها حيال الأزمة منذ بدايتها .

وأيضا فإن الرئيس مبارك أشار إلى أن الرئيس الأمريكى بوش يؤمن بأن القوات العربية هى التى يمكن أن تحقق الأمن فى المستقبل .

ولعل أبرز ما قاله الرئيس مبارك خلال رحلة الذهاب ـ ونحن معه على متن الطائرة الرئاسية ـ إنه لا يريد سوى مصلحة مصر فى كل قرار أو نشاط يقوم به ، وأنه لن يتوقف

عن توجيه نداءاته المستمرة للرئيس العراقى ، وأن كل الدول جادة فى إيقاف إطلاق النار لو بدأ العراق بالانسحاب وأن التهديدات الجوفاء بضرب مصر بالصواريخ لا تخيفنا .

كان هذا هو موقف مصر فى ذلك الوقت ، فقد قررت قيادتها ألا تدخل قواتها الأراضى العراقية ، وأن تقتصر على المهمة المحددة لها سلفا ، وهى تحرير الكويت ، ووجهت لصدام رسائل أخرى ، لكنه كان ينتظر الحرب البرية . وعندما اقتربت الحرب البرية كانت قوات صدام قد أصبحت غير قادرة على المقاومة وحدث الانهيار بعد ١٠٠ ساعة ، بعد أن كان صدام قد أدرك أخيرا طبيعة الموقف ، وتقدم بمبادرات لم تكن كافية مطلقا ، وعموما ، فقد كان كل شيء قد أفلت من يده وحدث « الخراب » الذى حذرت منه القيادة المصرية طويلا .

وبعد أن انتهت الحرب قدم مبارك « شهادة ثانية » للتاريخ فى خطابه لشعب مصر عقب وقف إطلاق النار ، بنفس المنطق الذى قدم به « شهادته » من قبل خلال الأزمة ، وحتى قبل الكارثة بأيام .

وفى الشهادتين : شهادة ما قبل الحرب والدمار ، وشهادة ما بعد الكارثة والخراب لم يكن الرئيس مبارك يتحدث من موقعه كرئيس لمصر فقط ، وإنما أيضا كمواطن عربى مثقل بهموم وطنه العربى الكبير ، وكرجل خاض غمار المعارك العسكرية وخبر الحروب كاختيار أخير قد يضطر إليه المسئول عن مقدرات وطنه وشعبه بعد أن يستنفد كل السبل السياسية لحل المشاكل ، وبعد حساب دقيق لكل مخاطرها حتى لا تتحول الحرب إلى مغامرة انتحارية أو مجزرة أو هدم للمعبد فوق رؤوس الجميع على طريقة شمشون المعروفة ، « علىّ وعلى اعدائى » .

وفى كلتا الشهادتين نلحظ بوضوح أن الرئيس مبارك قدم لشعبه ولأمته العربية الخطوط الرئيسية التى حكمت حركته فى التعامل مع هذه الأزمة قبل الحرب وبعدها بهدف رد الاحتلال عن الكويت ، وإنقاذ العراق من الانحدار إلى هوة الدمار السحيق التى تقوده إليه سياسات النظام العراقى بتكوينه العائلى والقبلى ، والذى يحتل فيه الرئيس صدام موقع الحاكم المطلق الذى لا مناقشة لكلماته ولا حدود لأطماعه .

كما حاول مبارك فيهما ، وفى غيرهما من نداءاته العديدة تجنيب الوطن العربى الذى كان قد بدأ فى الخروج من حالة التردى التى استمرت أكثر من عشر سنوات إلى بداية مرحلة جديدة من التضامن والعمل العربى المشترك برؤية عقلانية للكارثة التى لحقت به بالغزو العراقى للكويت وما أدت إليه من نكبات وويلات .

الفصل الحادى عشر

تحت السيطرة

« لكل لاعب في هذه اللعبة أهدافه الخاصة التى تختلف عن أهداف الآخرين ، كما أن تحقيق هذه الأهداف هو مقياس نجاحه ، والهدف المشترك لجميع اللاعبين هو رغبتهم فى المحافظة عليها مستمرة دون توقف ، ذلك أن توقف هذه اللعبة لا يعنى سوى شيء واحد .. ألا وهو الحرب » .

● من محاضرة لزكريا محيى الدين - مايو ١٩٦٢ ●



الخطوط الساخنة تعمل بين العواصم الكبرى

كان الموقف الدولى واضحا منذ الساعات الأولى التى أعقبت قيام القوات العراقية بغزو الكويت ، واستمر هذا الموقف بنفس قوته ، ووضوحه حتى الساعات الأخيرة للأزمة والتى سبقت بدء استخدام القوة المسلحة ضد العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت فى صباح ١٧ يناير ، بعد أن فشلت محاولات مستميتة بذلت طوال خمسة شهور ونصف فى اقناع صدام حسين باتخاذ قرار الانسحاب من الكويت . فى الوقت الذى كان الرئيس العراقى يعتقد فيه أنه يمكنه « بتكتيكات متتابعة » شق الجبهة الدولية التى تحالفت ضده فى ظل تصور خاص لدى صدام حسين يشبه تصورات الستينيات حول طبيعة النظام الدولى ، فيبدو أنه لم يدرك طبيعة التغيرات التى طرأت على علاقات القوى فى العالم ، خاصة بالنسبة للعلاقات السوفيتية الأمريكية ، أو أنه كان يدرك تلك التغيرات بشكل بسيط يشبه ادراكات طلبة المدارس معتقدا أن العالم لم يتغير بما يكفى لمنع عمل من النوع الذى قام به . وربما كان يتصور أن العالم لن يكون قادرا على مواجهة « صدام » وسوف يتراجع أمامه دون أن تتاح له من جانب العراق فرصة لحفظ ماء الوجه ، وهو تصور ليس بعيدا تماما عن الواقع ، فقد كانت تصرفات صدام فى الأيام الثلاثة الأخيرة قبل نشوب القتال غير معقولة ، فلم يتراجع كما كان متصورا فى آخر لحظة ، ولم ينسحب بصورة جزئية من الكويت ، ويضع العالم فى مأزق حسب تصور آخر ، ولم ينطق بكلمة الانسحاب فقط دون أن يكون عليه أن ينفذها على الفور كما نصحه الفرنسيون ، بل ترك سكرتير عام الأمم المتحدة منتظرا عدة ساعات فى آخر أيام المهلة قبل أن يسمح له بمقابلته ، وقبلها كان يتصرف وكأنه غير راغب ، وغير مضطر لاستقبال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى بغداد إلا بشروطه ، وهى أساليب لم يكن يتصور أن يقوم بها حتى مدير شركة مسئول يواجه مخاطرة ، فما بالنا برئيس دولة يفترض أنه مسئول ، ويواجه كارثة . والأغرب من ذلك أن يوم ١٦ يناير الذى سبق الضربة الجوية الأولى مرّ بهدوء فى بغداد فى حين كان العالم ينتظر بادرة صغيرة لوقف العد التنازلى فى أرقامه الأخيرة ، وهى كلها مؤشرات تظهر بالفعل أن صدام حسين لم يكن يريد إتاحة فرصة واحدة للقوات المتحالفة لكيلا تقوم بتدمير قواته .

ولقد كان الموقف الدولى محددا أيضا من البداية فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، والقرارات التالية له ، والتى اعتبرت ضم العراق للكويت تحت أى شكل ، وأيا كانت الذريعة

ليست له شرعية قانونية ، ويعتبر باطلا ، ولاغيا ، وتكرر هذا المعنى فى ٣ قرارات لمجلس الأمن اتخذت فى ٨ أيام فقط عقب الغزو . وربما كان من اللافت للانتباه قبل تناول بعض النقاط الأساسية المتعلقة بالموقف الدولى خلال الأزمة أن الموقف العالمى قد سبق فى إدانته للعراق الموقف العربى ، أو بالأصح المواقف العربية ، وأن الموقف العالمى ظل ثابتا طوال الأزمة بينما تذبذبت المواقف العربية ، وأن هذا الموقف كان واضحا أيضا بينما اتسمت بعض المواقف العربية بالغموض المتعمد ، وأن صدام حسين نجح عربيا مع بعض الدول فيما لم ينجح فيه دوليا ، واستطاع شق الصف العربى بينما لم يتمكن أبدا من خلخلة التحالف الدولى كما كان يراهن على ما يبدو . وفى الحقيقة فإن مناقشة الأمر بهذه الصورة لا يوضح شيئا مما جرى فى المنطقة العربية ، فالمسألة ببساطة أنه كانت هناك « صفقة مسبقة » أو لاحقة عقدت بين صدام ، وعدد من القادة العرب تمت بمقتضاها إدارة آلات دعائية رهيبة تمكنت من خداع قطاعات من الجماهير وتغييبها بعض الوقت ، كما أن تيارات سياسية فى الداخل العربى وجدت فى الأزمة فرصة لها لكى تزيد النار اشتعالا لتحقيق أهداف لم تكن تحلم بأن التاريخ سيتيح لها فرصة تحقيقها ، تركزت فى إضعاف العلاقة بين القادة والجماهير ، ودفع الجماهير بمواقفها المتطرفة تقليديا لتسبق قياداتها ، واضعاف العلاقة بين الدول العربية وبعضها ، بما يتيح فرصة لتلك التيارات للصعود فى النهاية على اكتاف الدول والنظم ، والقيادات ، والجماهير أيضا . المهم أن ما أريد أن أقرره فى تلك النقطة هو أن الموقف الدولى كان أقل تعقيدا من الموقف العربى بصفة عامة ، فالرؤى واضحة والمصالح واضحة ، وآليات التحرك ، وما يجب ، وما لا يجب مسائل واضحة أيضا .

ولعل أكثر ظواهر الموقف الدولى أهمية خلال الأزمة هو السباق العسكرى الذى شهده العالم باتجاه المشاركة بصورة من الصور فى استخدام القوة المسلحة لانهاء الاحتلال العراقى للكويت ، حتى أن عدد الدول - غير العربية - التى شاركت فى القوة الدولية بالخليج وصل إلى ٢٨ دولة ، ومن الطبيعى أن المصالح كانت عنصرا أساسيا فى كل ما يحدث ، لكن كان من الطبيعى أيضا أنه لو كان القرار الذى يصدر فى بغداد يصدر بعقلانية لأدرك صدام حسين قبل أن يدفع قواته إلى الكويت أنه يقلب المعادلات فى منطقة تتجمع فيها مصالح دولية حيوية أكثر من أى منطقة أخرى فى العالم ، ولأدرك أن العالم لن يقبل بأن يضحى بمصالحه من أجل شخص « هستيرى » يحلم بزعامة إقليمية يتحكم من خلالها فى شئون المنطقة ، ولأدرك أخيرا أن الخليج ليس منطقة ملائمة لاستخدام القوة المسلحة فيها بتلك الصورة ، ولتحقيق مثل تلك الأهداف ، لكنه ببساطة كان يرى المسألة بشكل مختلف ،

فالعالم لن يحرك ترساناته من أجل عدة مئات من الكيلومترات الصحراوية المربعة خاصة وأنه سيعرض بوضوح أن يحافظ على كافة المصالح الدولية فيها ، أو من أجل أسرة الصباح ، وحتى إذا تحركت الأساطيل فإنه من الممكن حسب تصوره أن يتوصل إلى صفقة ما فى ظل التهديدات بهدم المعبد ، والعقدة المنطقية هنا هى أنه كان يظن أن العالم سيقبل تلك الصفقة حفاظا على مصالحه التى تهددها قوات صدام ، لكن كانت قوات صدام حسين لا تهدد تلك المصالح بما يكفى للتوصل إلى صفقة معه ، ولم تكن دول العالم الكبرى لتضمن استمرار بنود الصفقة مع رئيس كصدام حسين تحديدا .

فأياً كان تقييم خطوة غزو الكويت ، فإنه كان واضحاً تماما ، أن ما قام به صدام ليس سوى خطوة واحدة ستتلوها خطوات أخرى . فلقد كان صدام حسين يؤكد منذ البداية أنه لا ينوى تهديد السعودية لكى تتاح له الفرصة لهضم الكويت ، لكن ما كان مفهوما لدى الجميع ، كما ذكر تقرير « البنتاجون » حول الحرب ، « أنه لو ترك استيلاء صدام على الكويت بدون رد قوى فإنه سوف يهدد السعودية ، وبصورة خاصة ثروتها النفطية الهائلة ، وكان بوسع صدام التحرك ضد السعودية ، لكن حتى لو لم يفعل ذلك ، فقد كان وجود قوة قاهرة على حدود السعودية إضافة إلى وجود أدلة على قوته تجاه جيرانه يشكلان تهديدا للسعودية » .(*) لكن صدام لم يكن ينظر إلى المسألة من هذا المنظور الذى جعل « تحالف من الدول » يتحرك ضده ، وظل فقط يبحث ويفتش عمن قال للسعودية إن هناك قوات عراقية قد تحركت تجاه حدودها . بل أكثر من ذلك ، كان مفهوما لدى دول العالم الرئيسية أنه حتى لو لم يتحرك صدام تجاه السعودية ، ولو لم يكن قد خطط إلا للاستيلاء على الكويت ، فإن ذلك فى حد ذاته سيمثل خطوة أولى لبدء مرحلة جديدة ، وكما يرصد تقرير « البنتاجون » فإن « الاستيلاء على الكويت قد ترك قدرا هاما وإضافيا من الموارد المالية ، وفى نهاية الأمر قوة عسكرية فى يدى ديكتاتور طموح وعدوانى ، وكان صدام سيستخدم ثروة الكويت للإسراع بحيازته للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ولتوسيع وتحسين مخزونه من الصواريخ التسيارية . فقد شكل صدام حسين مثالا خطيرا لعدوان صريح ، ولو كان قد بقى دون رد لكان سيؤدى فى نهاية الأمر إلى المزيد من العدوان من جانبه ، وربما من جانب الآخرين كذلك » .(**) هكذا فهمت دول العالم الرئيسية مغزى عملية « غزو الكويت » ، وهو فهم كان سيؤدى بالضرورة إلى تحرك محدد تجاه تلك العملية ، أما تقديرات صدام حسين لرد فعل العالم ، فقد كانت تسير فى اتجاه آخر .

(*) Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress, Chapters 1 through VIII, (April 1992)

(**) المصدر السابق .

البحث عن حل

ومن الصعب فى هذا الإطار بالطبع الحديث عن مواقف كل الأطراف الدولية التى شاركت بصورة أو بأخرى فى إدارة تلك الأزمة ، لكن من المفيد التركيز فى تناول القضايا الهامة التى سيطرت خلال تلك الشهور الحاسمة على أكثر المواقف الدولية تأثيرا ، وهى الموقف الأمريكى ، والموقف السوفيتى ، بالإضافة إلى موقف دولة أخرى يوضح إلى أى حد كانت حساسية المصالح التى هددها صدام حسين ، وهى اليابان .

وأيا كانت طبيعة المواقف الدولية ودوافعها فإن من المهم أن أسجل أولا أن مصر حذرت منذ البداية ، وقبل أن تقوم القوات العراقية بغزو الكويت من خطورة التدخل الأجنبى فى المنطقة ، وصدرت تصريحات واضحة حول ذلك ، لكن مصر كانت تدرك أيضا أن العالم لن يصمت إزاء تهديد صدام حسين للخليج ، وأن أية أزمة فى الخليج هى أزمة دولية بطبيعتها ليس من الممكن تحجيمها إذا تفجرت أو خرجت خيوطها من اليد العربية ، لكن صدام حسين نفسه هو الذى فجرها وكان مدركا تماما أن القوى الكبرى لن تقف ساكنة ، وربما كان هو نفسه يفضلها « دولية » فلم تظهر منه بادرة جادة تفيد بأنه كان مقتنعا أو حتى راغبا فى الحل العربى ، بل على الأرجح ـ كما ذكرت ـ فإنه كان يعتقد أن « أزمة دولية تتيح له فى النهاية عقد صفقة دولية تسمح للعراق أن يصبح قوة كبرى » ، على حد تعبير المسئولين العراقيين أنفسهم .

وبعيدا عن تلك الصفقة ، فقد كان الاتحاد السوفيتى يبذل جهودا مستميتة منذ البداية لحل الأزمة سلميا ، ولم تتوقف جهوده ببدء الحرب ، فقد حاول أيضا خلال العمليات العسكرية الجوية ، وقبل أن تبدأ المعركة البرية وقف التصاعد فى ظل ادراكه بأن المعركة البرية ستعنى نهاية القوة العسكرية العراقية . لكن فى كل الأحوال وسواء قبل الحرب أو بعدها ، لم تكن استجابات العراق لجهود الاتحاد السوفيتى ايجابية ، فهو لم يستجب لتلك الجهود قبل الحرب ، وكانت استجاباته لها غير كافية بعد الحرب .

ومن المؤكد أنه كانت للاتحاد السوفيتى مصالحه الخاصة أيضا مثل بقية الأطراف الدولية فى قيامه بتلك المحاولات السلمية ، فلا شك أن الاتحاد السوفيتى قد أفاد جهود حقن

الدماء والسلام للمنطقة ، كما لا شك فى أن هذه الجهود نفسها قد افادت الاتحاد السوفيتى ربما أكثر مما أفاد بها الشرق الأوسط .

فقد كان هذا الدور الجديد يعيد الاتحاد السوفيتى نسبيا إلى التأثير فى مجريات الأمور فى العالم بعد أن كان قد تراجع كثيرا بعد انتهاء الحرب الباردة .

كما أن الاتحاد السوفيتى قد أراد بهذه المبادرات أن يسجل لنفسه فضلا سياسيا على الغرب يمنع به وقوع المواجهة العسكرية ، وينقذ به أمريكا ودول الغرب من التضحية ببعض الخسائر البشرية التى كانت تحاول ألا تخسرها .

ولا شك أن هذا الدور قد لقى فى البداية ترحيبا من الولايات المتحدة لأنه ينقذ الأمريكيين من تقديم الضحايا البشرية لعملية تحرير الكويت ، وينقذ الوفاق الدولى والنظام العالمى الجديد من التصدع فى أول اختبار عملى لهما ، وبغير أن يقلل ذلك من دور الولايات المتحدة كقوة رئيسية فى هذا النظام الجديد حيث يجعل لها فى النهاية الكلمة الأخيرة بالقبول أو الرفض .

أما على مستوى الشرق الأوسط ، فقد أعاد الدور السوفيتى فى قضاياه وكشف عن ضرورته خاصة أنه يربط بين الانسحاب من الكويت ، وبين حل باقى مشاكل المنطقة لتحقيق الاستقرار الدائم فيها وأهمها هو الصراع العربى الاسرائيلى .

وعلى المستوى الداخلى للاتحاد السوفيتى ، فلا شك أنه كان يكسب داخليا من هذا الدور ، فى اعادة ترتيب أوضاع الجمهوريات التى كادت تهدده بالتفكك والانهيار .

كما أن الدور الجديد قد استهدف أيضا حل إحدى مشاكل الاتحاد السوفيتى مع المؤسسة العسكرية السوفيتية التى بدأت تمارس على القيادة ضغطا للتدخل لوقف الحرب قبل وقوع المواجهة البرية ، حتى لا ينهزم السلاح السوفيتى - فى يد الجيش العراقى - هزيمة نهائية أمام السلاح الأمريكى ، وحتى لا يفقد الاتحاد السوفيتى هيبته السياسية والعسكرية ومصالحه فى السوق العراقية .

وتحتاج بعض النقاط السابقة إلى توضيح هنا . فقد كان من الواضح أن هناك مساحة اختلاف متسعة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول شكل إدارة الأزمة ، وبالذات حول خيار الحرب بسبب الصراعات والأزمات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، إلا أن هذه المساحة الخلافية كانت تقتصر على شكل إدارة الأزمة ، وليس مضمون تسويتها . وقد

كانت العوامل الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، ووضع السوفيت فى النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة تضغط على قيادته باتجاه اتخاذ مواقف محددة فى الأزمة .

فقد أثرت أزمة الخليج على مجرى صراع السلطة فى الاتحاد السوفيتى إذ أنها دعمت قوى « المركزية »على حساب قوى « اللامركزية » والليبرالية ، وكانت استقالة شيفرنادزه ، والقمع فى البلطيق مؤشرات هامة فى هذا الصدد داخليا . فى الوقت الذى عبر ذلك الاتجاه خارجيا عن نفسه فى صورة عدم التدخل العسكرى السوفيتى ضد العراق ، وفتور « التقارب » من جانب الاتحاد السوفيتى باتجاه الولايات المتحدة ، إلا أن الصراع الداخلى الأهم الذى حدد الموقف السوفيتى تجاه الأزمة هو الصراع داخل السلطة المركزية السوفيتية فى ذلك الوقت ، والذى يبدو أنه كان يحسم شيئا فشيئا لصالح القوى المحافظة على حساب القوى الليبرالية التى تميل نحو الغرب .

وفى نفس الوقت فإن مصالح الاتحاد السوفيتى ومخاوفه فى الشرق الأوسط قد أثرت على محاولاته حل الأزمة سلميا بأية طريقة ، ومن خلال جهود جادة ومكثفة قام بها المبعوث الخاص للرئيس السوفيتى بريماكوف إلى بغداد ، وعواصم مختلفة فى المنطقة والعالم ، كما شارك فيها الرئيس السوفيتى نفسه . ووصلت رغبة الاتحاد السوفيتى فى الحل السلمى خشية تدهور مصالحه فى المنطقة إلى حدود بدت فى بعض الأحيان غير منطقية ، مثلما حدث عندما دعا الرئيس جورباتشوف - عقب جولة مباحثات سوفيتية عراقية لم تحقق نجاحا بعد أن كانت قد مرت ٣ شهور على بداية الأزمة - إلى ضرورة عقد اجتماع عربى ، وإيجاد وسيلة عربية للتوصل إلى حل أسرع ، مؤكدا أن مباحثات مبعوثه بريماكوف قد أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين أو « هذا الرجل » كما أشار اليه ، وان موقفه لم يعد هو موقفه الذى كان عليه خلال شهور الأزمة الأولى .

وذلك بعد أن كانت مصر قد حاولت أن تجرب كل الوسائل العربية لحل الأزمة قبل الغزو وبعده ، وقامت بالدعوة لقمة عربية فى القاهرة اتخذت قراراتها التى كانت تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ، وميثاق الجامعة العربية . وكان الخلاف هو أن الاتحاد السوفيتى كان تحت تأثيرات مختلفة يضغط ، ولو بصورة غير صريحة فى اتجاه تقديم تنازلات للعراق لكى تنتهى الأزمة ، فى حين أنه لم يكن هناك ضمان بأن العراق سوف ينهى الأزمة من جانبه حتى إذا حصل على تلك التنازلات ، أو أنه لن يقوم بتهديد أمن المنطقة مرة أخرى إذا حصل على أى « جوائز » نتيجة لاعتدائه على دولة عربية مستقلة عضو فى الأمم المتحدة ، وإلا ساد منطق الغاب كل أرجاء الكرة الأرضية .



□ حاول المبعوث السوفيتى بريماكوف فى لقائه بصدام حسين ، دون جدوى ، أن يضع أمامه الصورة الحقيقية للموقف الدولى .

ورحبت مصر بالحوار السوفيتى العراقى ، ووجدت فيه بارقة أمل للتوصل إلى حل سلمى مشرف يمنع اراقة الدماء فى المنطقة وتعريضها للانفجار مما سوف يؤخر تقدمها وتقدم شعوبها عشرات السنين ، ويعجزها عن ملاحقة تطور العصر الذى ينشد الاتحاد السوفيتى أن يلاحقه . وكانت رؤية مصر التى أبلغتها للمبعوث السوفيتى بريماكوف خلال زيارته للقاهرة هى أن ينسحب العراق من الكويت وتعود الشرعية ، وأن تحل قوات عربية محل القوات العراقية فى الكويت ، ثم يبدأ الحوار بين الطرفين لحل النزاع بينهما تحت مظلة عربية مع ضمان عدم اعتداء أى طرف على الآخر . ورحب بريماكوف بهذا الاقتراح ، ووعد بنقله إلى صدام حسين عند لقائه به .

ولا شك أن الدور السوفيتى كان ينطلق من مخاوف تأثيرات الأزمة والحرب على أمنه القومى من ناحية ، وعلى الدور الذى يمكن أن يمارسه فى المنطقة بعد الحرب من

ناحية أخرى . وعلى أية حال ، فقد فشلت جهود الاتحاد السوفيتى لتسوية الأزمة ، والضغط على صدام حسين لقبول الانسحاب ، وتوضح المذكرات القصيرة التى كتبها بريماكوف عقب الحرب حول زيارته لبغداد إلى أى مدى كان الاتحاد السوفيتى يحاول ان يضع أمام صدام حسين الصورة الحقيقية للموقف الدولى خارج بغداد . إلا أن صدام حسين كما أكد بريماكوف ، الذى عاش فى المنطقة العربية لسنوات طويلة من قبل ، كان يقيم حساباته على أساس أوهام ، مختلفة ، وكانت تقديراته للموقف تسبب نوعا من القشعريرة لبريماكوف فى الغالب . وعلى كل حال ، فلم يكن صدام حسين أيضا ليكشف أوراقه ، أو يقدمها للاتحاد السوفيتى ، فقد كان يريد طرفا واحدا فقط ، هو الولايات المتحدة .

وبنفس القدر الذى أثارت فيه أزمة الخليج مشاكل داخلية فى الاتحاد السوفيتى ، أثارت تلك الأزمة نفس التأثيرات فى فرنسا بما أدى إلى استقالة وزير الدفاع الفرنسى . لكن تلك التأثيرات كانت أقل بكثير ، كما أن فرنسا التى حاولت حل الأزمة سلميا هى الأخرى ، والتى كانت مثل الاتحاد السوفيتى « صديقا تقليديا » للعراق ، كانت طرفا فى التحالف الدولى ضد العراق ، وبالتالى كانت محاولاتها السلمية ذات طابع مختلف .

وبعيدا عن معسكر الحلفاء ، ومعسكر الحل السلمى ، كانت الأزمة تشمل بتأثيراتها العالم كله ، حتى تلك الدول التى كانت بعيدة عن المنطقة العربية وتفاعلاتها لفترة طويلة ، وهو ما يوضح إلى أى مدى كانت حسابات صدام حسين حول رد الفعل العالمى ، وتأثيرات الغزو على مصالح كل الأطراف الدولية حسابات غير منضبطة وخاطئة .

حدث فى اليابان

وقد شاءت الظروف خلال النصف الأول من شهر نوفمبر ١٩٩٠ أنى أمضيت اسبوعا فى اليابان لمهمة عمل إدارية خاصة بالأهرام ومطابعه وورقه . ومع ذلك فقد وجدتنى غارقا بغير رغبة فى حكايات سياسية عن أزمة الخليج وتداعياتها ، وعن العراق والكويت وصدام حسين وجابر الأحمد .

فلقد توالت الأحداث السياسية خلال فترة اقامتى فى « طوكيو » ، وكان أول هذه الأحداث تلك المناقشة الحامية التى كانت تدور فى اليابان حول الدور الذى يجب عليها أن

تلعبه فى قضية ما كانوا يسمونه « حفظ السلام فى منطقة الخليج » . وهم لم يكونوا يسمونها كذلك عامدين لأن هناك حساسية شديدة لدى الشعب اليابانى من سماعهم كلمة الحرب ، واحتمال اشتراك ابنائهم فيها أو خوض غمارها . وكان هناك اتجاه يرى أن تقتصر مساهمة اليابان فى أزمة الخليج على المساهمات المالية بغير أى مشاركة بالبشر . وكان هناك رأى آخر يصر على مساهمة اليابان ماليا وبشريا على أساس أنه لابد أن يصبح لليابان دور عالمى فعال يخرجها من عزلتها الدولية ، هذا بالإضافة لأهمية الاستجابة إلى ما يتوقعه منها اصدقاؤها فى المنطقة من اداء ومن مشاركة أكبر من مجرد المشاركة الاقتصادية إلى جانب الدول الأخرى الموجودة فى مسرح الأحداث . كما أنه كان هناك عنصر فعال آخر يحكم قضية الاختيار بين المساهمة بالمال أو المساهمة بالبشر هو الضغط الأمريكى الدبلوماسى والاقتصادى على اليابان لكى تقوم بدور اكبرَ فى أزمة الخليج ، مما أدى فى النهاية إلى اتخاذ اليابان قرارها بتخصيص ٤ آلاف مليون دولار لأزمة الخليج منها ملياران مساهمة فى تغطية نفقات القوات متعددة الجنسية الموجودة فى منطقة الخليج ، وملياران آخران لتعويض الدول الأكثر تضررا من أزمة الخليج وهى مصر وتركيا والأردن .

وقد حاولت حكومة « كايفو » أيامها اقناع احزاب المعارضة اليابانية بأن تقوم اليابان بالدور المطلوب منها من جانب حليفتها الولايات المتحدة ومن جانب اصدقائها فى الشرق الأوسط ، وهو إرسال قوة يابانية صغيرة قوامها ألف يابانى للاشتراك فى مهام غير قتالية كالنواحى الطبية والفنية والاتصالات فى الجبهة ، لكن مشروع القانون الذى قدم للبرلمان اليابانى « الدايت » لهذا الغرض قتل قبل أن يولد اذ ووجه بمعارضة شديدة قضت عليه فى مهده .

وفى الوقت ذاته كان الحديث حول اعداد مشروع قانون جديد بدلا من محاولة تعديل الدستور اليابانى على أساس السماح بإيفاد قوة يابانية لا تشارك فى العمليات الحربية ، وبحيث يصدر القانون لهدف محدد هو المساهمة فى حل أزمة الخليج بشرط أن يكون ذلك تحت راية الأمم المتحدة . أما قضية تعديل الدستور بما يتيح مساهمة اليابان فى العمليات العسكرية ، فإنه لابد من مناقشته مناقشة واسعة مهما كان الوقت الذى تستغرقه هذه المناقشة ، حتى لو طال لـ ٥ سنوات على حد تعبير مسئول كبير فى الحكومة اليابانية طالبنى بألا أشير إلى اسمه ، وهو يتحدث عن هذه القضية .

لقد كان الأمر يبدو وكأن اليابان إحدى الدول اللصيقة بالشرق الأوسط جغرافيا ، وكانت هناك قناعة بضرورة إيجاد صيغة للمشاركة فى الأزمة حتى لا تتأثر المصالح

اليابانية بجوانبها الاقتصادية والسياسية مع الجانبين على السواء : الأصدقاء فى الشرق الأوسط والحليفة الكبرى لليابان ، وهى الولايات المتحدة خاصة انها تحملت تكاليف مهمة الدفاع عن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ومازالت حتى الآن ، مما وفر على اليابان مبالغ طائلة كان عليها أن توجهها للانفاق العسكرى مما ساعد على تفجر طاقاتها الاقتصادية ، والانفاق على التقدم التكنولوجى الذى أدى بها إلى منافستها بقوة لأمريكا نفسها ، ولكل التقدم التكنولوجى فى الغرب .

أما الحدث الثانى الذى شهدته وأنا فى « طوكيو » فهو مهمة نيكاسونى رئيس وزراء اليابان الأسبق الذى زار بغداد ، وطالب الرئيس العراقى صدام حسين بالافراج عن الرهائن ، أو الدروع البشرية التى يحتمى بها لمنع شن الحرب ضد العراق . وكانت مهمة نيكاسونى قد واجهت معارضة شديدة من الحزب الحاكم فى اليابان حتى لا تتهم اليابان بأنها تحاول الإفراج عن رعاياها فقط من بين باقى الرهائن . لكن الحزب أذعن فى النهاية وشارك فى الوفد المرافق له حتى لا ينفرد نيكاسونى بمزيد من الشعبية لدى الرأى العام إذا نجح فى مهمته ، وقد نجح نيكاسونى بالفعل فى الافراج عن ٧٤ رهينة يابانية ، وبعض الرهائن الآخرين تم الإفراج عنهم لكبر السن أو لسوء الحالة الصحية .

بدأ بعد ذلك الحديث عن الثمن الذى وعدت به اليابان العراق مقابل الافراج عن هذه الرهائن . وسمعت بالفعل خلال وجودى فى طوكيو أن اليابان قد طلبت من سويسرا ارسال أدوية إلى العراق تسدد اليابان فواتيرها نيابة عن العراق ، وقال لى صحفى يابانى كبير : إن الرئيس العراقى صدام حسين قد طلب من نيكاسونى حمل رسالة خطيرة إلى الرئيس الأمريكى بوش عند زيارة نيكاسونى لأمريكا فى الأسبوع التالى ، محتوى هذه الرسالة هو أن صدام حسين قد عانى من تراجع شعبيته إلى الحضيض فى العراق بعد توقف الحرب مع ايران عندما واجه صعوبات اقتصادية شديدة ، فلجأ إلى غزو الكويت لإعطاء الشعب العراقى الأمل فى الرخاء والرفاهية وتوقف المعاناة ، ومن ثم فإن انسحاب العراق من الكويت بغير تحقيق أى مكاسب من الغزو بأى شكل من الأشكال معناه بكل الوضوح هو الانتحار السياسى له أو التصفية الجسدية له ولأسرته ، وأنه اذا استمر الضغط عليه لحرمانه من هذه المكاسب ، أو من بعضها فإنه سيختار العمل العسكرى مهما كانت نتائجه وخيمة بالنسبة لشعبه لأنه لا بديل أمامه شخصيا إلا الموت هو وأسرته أو الانتحار السياسى ، وكلاهما مر لديه .

وخلال وجودى فى « طوكيو » لاحقتنى المقابلات الصحفية من الصحفيين اليابانيين الذين علموا بوجودى فى العاصمة اليابانية وطلبوا لقائى .

مجموعة من الصحفيين من جريدة « يوميورى » التى توزع ٩,٥ مليون نسخة يوميا . التقيت بهم وكان من بينهم نائب رئيس المؤسسة ، ورئيس تحرير الصحيفة ، ومحرر الشئون الخارجية ، وعدد من خبراء الصحيفة فى شئون الشرق الأوسط ، وكان السؤال الملح والمحير فى هذا الاجتماع هو : متى تقع الحرب فى الخليج ؟ ولعلنى لا أبالغ إذا قلت إن حصار الأسئلة حولى كان يصل إلى الحد الذى يطالبنى فيه البعض باصرار بالتنبؤ بساعة ويوم نشوب المعركة العسكرية وتحديد المدة المتوقع أن تستغرقها حرب الخليج ، وهل هى لأيام أم لأسابيع أم لشهور ؟ ..

كان محور إجابتى دائما ان كل أبعاد الموقف فى الخليج تنبىء للأسف بأن احتمالات الحرب فى الحقيقة اكثر من فرص السلام ، خاصة وأن الموقف العراقى لم يتغير بعد مرور اكثر من مائة يوم فى ذلك الوقت على الغزو ، أما تحديد النسب بين فرص الحرب والسلام ، فقد قلت أن ذلك يعتبر من قبيل الرجم بالغيب ، إلى جانب أننا جميعا سنعرف موعد بدء المعركة حين تنطلق الطلقة الأولى فيها ، لكن أحدا مهما أوتى من قدرة على التنبوء لن يعرف يوم نهايتها ولا كم سوف تستغرق من الزمن ، ولا كم الدمار الذى ستتسبب فيه .

كان من بين الأسئلة التى حوصرت بها أيضا : هل الرئيس الأمريكى « بوش » سيحدث موعد بدء هذه المعركة عند زيارته للمنطقة فى الأسبوع التالى ، وكانت إجابتى : أن جميع المعلومات العسكرية ونتائج الحصار الاقتصادى على العراق هى بين يدى الرئيس الأمريكى كاملة ، وبالتالى فإن زيارته للمنطقة ليست لتحديد ساعة الصفر التى يتم تحديدها دائما بحسابات سياسية وعسكرية واقتصادية وعالمية معقدة . ولا تغير كثيرا زيارته للمنطقة من نتائج هذه الحسابات .

وتوالت الأسئلة وتركزت كلها حول المواجهة العسكرية ، وعكست الشخصية اليابانية التى تحاول دائما الحصول على أكبر قدر من المعلومات لتغذية أجهزة الكمبيوتر للوصول إلى أقرب الاحتمالات واقعية لوقوع الحرب لكى يستعدوا لتأثيراتها الاقتصادية ويخططوا لمواجهتها ، خاصة وأن اليابان تستورد أكثر من ٧٥٪ من استهلاكها من البترول من الخليج منطقة الأزمة ، ومسرح الحرب المنتظرة ، أو دراسة الاستفادة منها وتجنب اضرارها على الانتاج والأفراد والأسعار مع أن كل ذلك لن يؤثر فى المدى القصير على انتاجية الأفراد اليابانيين الذين يعملون كخلايا النحل ، ولا ينتظرون أجورا اضافية عما يفعلون لأنهم يعملون كوحدة عسكرية بما لها من ضبط وربط ، طالما أن عملهم يحقق خير اليابان ومصلحتهم الشخصية معه .

وبعد ذلك دارت الأسئلة حول ما ستقوله مصر للرئيس الأمريكى بوش عند زيارته لها بشأن الحرب والسلام .

وكان رأيى هو : أن مصر سوف تصر دائما على اعطاء الفرص الكاملة للحل السلمى اذا كان سيؤدى إلى انسحاب العراق من الكويت بلا شروط ، وإلى عودة الحكومة الشرعية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وعلى أنه اذا كان التدخل العسكرى ملحا بسبب تصلب صدام حسين ورفضه الاستماع لنداء العقل ، فإن القرار بالحل العسكرى لابد وأن يصدر عن مجلس الأمن فى الأيام التالية ، لأن ذلك يحقق عدة مبادىء اساسية أراها عادلة وضرورية هى :

١ - أن أزمة الخليج هى أول أزمة وقعت بعد نهاية الحرب الباردة بين الدولتين العظميين . وبالتالى فإن أسلوب معالجتها سوف يشكل سابقة دولية هامة يؤخذ بها فى معالجة الأزمات القادمة .

٢ - أنه للأسف الشديد فإن المنازعات والحروب التى وقعت على مدى الـ ٤٥ عاما الماضية قد جرت كلها على ساحة العالم الثالث ، وأنه من المنتظر للأسف أيضا أن يستمر ذلك لفترة أخرى ليست قصيرة ، وبالتالى فإن حل هذه المنازعات يجب أن يتم فى إطار الأمم المتحدة فى محاولة لإيجاد ضوابط دولية للتدخل فى هذه المنازعات وحلها .

٣ - إننا كدولة من دول عدم الانحياز لنا مصلحة أساسية فى دعم وتقوية الأمم المتحدة كإطار شرعى للعمل الدولى المشترك ، ويجب أن نتجنب بقدر الإمكان أن تتم معالجة الأزمات الاقليمية والدولية فى المستقبل خارج الأمم المتحدة .

وبعد ذلك انهالت علىّ الأسئلة الساخنة : هل يعنى ذلك أن مصر تبتعد تدريجيا عن الموقف الأمريكى ، وكانت إجابتى : إن ذلك لا يعنى الابتعاد أو القرب من الموقف الأمريكى ، ولكننا فى النهاية ، وبكل وضوح نلتزم بما يقرره مجلس الأمن ، فإذا صدر قراره باستخدام القوة العسكرية - ولم يكن قد صدر بعد - لاجلاء القوات العراقية من الكويت ، فإن قرار مصر فى رأيى الشخصى سيكون مؤيداً للشرعية الدولية ، ومبادئها التى التزمت بها مصر منذ وقع الغزو ورغم التضحيات التى تحملتها مصر .

وانتهت الزيارة .

وكان كل ذلك يدور فى اليابان ، وذلك أو أكثر منه بكثير دار فى أغلب دول العالم الرئيسية وحتى تلك الدول غير الفاعلة ، فقد وصل الزلزال بتأثيراته إلى كل مناطق العالم

بطريقة أو بأخرى ، وهز كل مؤسسات الحكم وأسواق المال ، وبرلمانات العالم فى أوروبا بأكملها ، وفى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية واستراليا ، وآسيا ، وبعض مناطق أفريقيا ، فقد كانت كل دولة مشتبكة بشكل أو بآخر فى الأزمة ، وكانت كل شركة سلاح لها علاقة بما يجرى ، بالإضافة إلى أغلب شركات المقاولات الكبرى ، وشركات البترول وغيرها ، ولا أدرى كيف كان صدام يتصور أنه سيفلت بغنيمته .

لكن من المؤكد أن الهزة الكبرى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الأولى فى العالم التى يؤثر الزلزال على مصالحها مباشرة ، وباعتبارها القوة الفاعلة الرئيسية فى أزمة الخليج ، وحربه وما بعد الحرب ، منذ اليوم الأول وحتى الآن . ومن الصعب تناول كافة جوانب الموقف الأمريكى لكن من الضرورى تناول المسائل المعقدة التى لايزال صداها يتردد حتى بعد انتهاء الحرب بشهور طويلة .

تحركات أمريكية

لقد كانت أسوأ أخطاء التقدير العراقية هى تلك التى تصورت سيناريو معينا للسلوك الأمريكى ، وهو سيناريو لم يتحقق على الاطلاق ، وتلك التى تصورت أنه يمكن عقد صفقة مع الولايات المتحدة على حساب المنطقة . وتثبت محاضر الاجتماعات التى سربها العراق حول اجتماع صدام ـ جلاسبى ثم اجتماع صدام مع القائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد قبل وبعد الغزو بأيام ، أن الرئيس العراقى كان يعرض صفقة صريحة متكاملة الجوانب مع الولايات المتحدة تتيح له الولايات المتحدة بمقتضاها السيطرة على المنطقة مقابل حفاظه على مصالحها ، « فالتعامل مع العراق القوى » كما قال خلال الاجتماعين أفضل من معاداته ، ولا أعلم حتى الآن على أية أسس تصور صدام حسين أن تلك الصفقة يمكن أن تتم .

فلقد حددت الولايات المتحدة أهدافها منذ البداية ، واتخذ الرئيس بوش بعد أقل من أسبوع على بداية الغزو قراره ببدء حشد القوات العسكرية الأمريكية فى المنطقة . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة قد وصلت بالأمور منذ اللحظة الأولى إلى مرحلة اللاعودة ، فإما أن تتحقق الأهداف المعلنة لها ، وإما حل الأزمة بالقوة العسكرية . فقد كانت الأهداف الاستراتيجية جامدة وحادة ولا تقبل التفاوض ، وكان واضحا أنها تشير بوضوح إلى أن القوة العسكرية سوف تستخدم اذا لم ينفذ صدام حسين قرار الانسحاب من الكويت ، رغم أن القيادة الأمريكية العسكرية لم تتحدث صراحة عن استخدام القوة ضد القوات

العراقية فى الكويت إلا بعد مرور حوالى ٦٠ يوما على بداية الأزمة ، فقد كان هناك فارق واضح بين الأهداف الاستراتيجية التى حددها الرئيس بوش فى البداية ، وبين الأهداف العسكرية أو ما يمكن تسميتها « مهام القوات المسلحة » فى الخليج ، وهو أمر هام ، إذ أن الولايات المتحدة - كما ذكرت - قد وصلت إلى نقطة اللاعودة عندما حددت أهدافها الاستراتيجية ، ولم يفهم صدام حسين ذلك ، وكانت تلك الأهداف ، كما تحدث عنها بوش فى أكثر من مناسبة فى بداية الأزمة ، وكما وردت فى تصريحاته يوم ١٩ أغسطس :

١ - خروج القوات العراقية من الكويت .
٢ - عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .
٣ - ضمان سلامة السعودية وأمن منطقة الخليج ككل .
٤ - الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين فى الخارج وضمان سلامتهم .

فى نفس الوقت ، فلم تكن القيادة الأمريكية تتحدث عن استخدام القوة المسلحة لتحقيق كل هذه الأهداف ، فقد كانت تلك المهام حسب تصريحات وزير الدفاع ريتشارد تشينى يوم ١٤ أغسطس كما يلى :

١ - ردع أى عدوان عراقى جديد ، والدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرى .
٢ - العمل على تنفيذ العقوبات الدولية التى فرضها مجلس الأمن على العراق .
٣ - حماية أرواح الرعايا الأمريكيين فى المنطقة .

المهم أن الأهداف الاستراتيجية ظلت ثابتة بينما كانت تتطور المهام العسكرية ، لتتخذ صورة علنية مع تطور الحشد العسكرى عندما تصبح القوات كافية للحديث عن مهام جديدة ، وبالتالى ظهرت فى أوائل اكتوبر مهمة إخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة . لكن كان من الواضح أن الولايات المتحدة سوف تجرب كل وسائلها المتاحة ، اقتصاديا ، وسياسيا ، ودبلوماسيا ، ودوليا ، للضغط على العراق من أجل سحب قواته من الكويت دون قتال .

ولن نتحدث هنا عن وجود مؤامرة دولية ضد العراق ، أو المنطقة ، فلقد تناولت ذلك من قبل ، لكن هناك مقولة شاعت فى الدول التى تحالفت مع صدام حسين ، أكدت أن صدام حسين كان سَيُضْرَب حتما بصرف النظر عن احتلاله الكويت ، وهى مقولة بسيطة مثل كل الأمور التى طرحتها هذه الدول ، وهى أيضا - وهذا هو الأهم - تتجاوز الواقع ولا تنظر إلى ما حدث بالفعل طوال حوالى ١٧٠ يوما فصلت الغزو عن الحرب . فهل كانت الحرب ستنشب ، ويتم ضرب صدام حسين لو قبل أية مبادرة أو مساعى طرحت من خلال زيارات

واتصالات أجرتها كل دول العالم الفاعلة تقريبا بالعراق خلال الأزمة بالإضافة إلى كل شخصياته الفاعلة بدءا بسكرتير عام الأمم المتحدة ، والرئيس مبارك ، وجيمس بيكر ، وانتهاء بتلك المساعى الهامة التى قام بها المبعوث السوفيتى بريماكوف ؟ ولماذا لم يقم صدام حسين بسحب قواته من الكويت طالما هو يدرك أنه معرض للضرب ، ولماذا لم ينصحه حلفاؤه بذلك ؟ وأزعم أنه لو كان صدام قد سحب قواته فى الأيام الأخيرة من المهلة الدولية التى تحددت له فى أول ديسمبر ١٩٩٠ أو حتى تحدث عن الانسحاب لما حدثت الحرب ، لكن صدام كان يدرك جيدا أن انسحابه معناه « نهايته الشخصية » لذا فضل أن يبقى طالما هو يسيطر بمخابراته على العراق دون أن يهتم بالدمار الذى يمكن أن يصيب بلاده ، بالإضافة إلى أنه لم يكن يدرك أن الحرب سوف تنشب بالفعل ، ويعتقد أنه حتى لو نشبت الحرب فسوف تكون عملياتها تقليدية تبدأ بضربة جوية واحدة ، ثم هجوم برى فورى يمكنه خلاله أن يطيل أمد العمليات العسكرية ويكبد القوات المتحالفة خسائر لن تكون قادرة على احتمالها ، بما يدفع إلى تجمد الوضع العسكرى بصورة يمكن لصدام خلالها الحصول على حل وسط يعتبره مكسبا له يتمكن بمقتضاه من الاحتفاظ بجزء من الكويت ، وبالسلطة وبالزعامة فى المنطقة طالما أنه استطاع مواجهة العالم ، ودافع عن « الحق العربى » الذى لم يكن أحد يعلم ما هو هذا الحق .

ولا يستطيع أحد من حلفاء صدام أن ينكر أن دول العالم بذلت كل جهدها لتجنب الحرب بموافقة أمريكية صريحة ، قبل أن يطرح بوش نفسه مبادرته بالحوار المباشر مع العراق أول ديسمبر ١٩٩٠ ، وأن البعض ظن أن هناك صفقة أمريكية - عراقية فى بعض الأحيان ، بل إنه كان واضحا لصدام على الأقل أن الأمور تتطور بجدية نحو استخدام القوة المسلحة خاصة بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٢ الخاص باستخدام القوة المسلحة ضد القوات العراقية ، ولم يفعل شيئا سوى المماطلة فى تحديد موعد لوزير الخارجية الأمريكى لكى يقابله فى بغداد .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد طورت مواقفها أكثر من مرة خلال الأزمة ، فقد كانت المرحلة الأولى لحشدها العسكرى التى انتهت فى منتصف اكتوبر ١٩٩٠ ، والتى كانت مصحوبة بتهديدات واسعة لصدام حسين لم تحقق أهدافها . فقد كانت القيادة الأمريكية تعتقد أن صدام حسين سوف يذعن للمطالب الدولية دون أن تؤدى الأمور إلى شن الحرب ، إلا ان قواتها التى أعلن عن استكمال حشدها فى منتصف اكتوبر ووصلت إلى ٢١٠ آلاف جندى لم تكن كافية لاقناع صدام حسين بالانسحاب ولا للحرب البرية أيضا ، واضطرت القيادة الأمريكية إلى اعلان أخطر قراراتها خلال الأزمة وهو تطوير الحشد العسكرى ليصل إلى

أكثر من نصف مليون جندى ، معلنة فى نفس الوقت ، أنه لا تفاوض على قرارات الأمم المتحدة ، ولا مكافأة للعدوان ، ولا حفظ لماء وجه صدام . وبينما كان الحشد العسكرى يتضخم بدأت مساع واسعة لاصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٢ بخصوص الأزمة ، والخاص باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وتحديد مهلة دولية لا تتجاوز ٤٥ يوما لانهاء الاحتلال ، وحاول صدام حسين اللعب بكل أوراقه لكيلا يصدر القرار ، لكنه فشل كالعادة ، وكانت مفاجأة اليوم التالي بعد صدور القرار إعلان بوش مبادرته ببدء حوار مباشر على مستوى عال مع العراق لتبدأ الولايات المتحدة فى الامساك بكل أوراق الحل والحرب مرة واحدة ، وليبدأ صدام حسين فى مواجهة مصيره المحتوم ، بينما كانت القيادة المصرية التى كانت ترى الموقف بوضوح لا تزال توجه نداءاتها للرئيس العراقى بالانسحاب .

ولقد كانت الفترة من ١ ديسمبر ١٩٩٠ ، وحتى ١٥ يناير ١٩٩١ ، والتى كان العد التنازلى خلالها قد بدأ من رقم ٤٥ وحتى صفر ، هى أخطر فترات الأزمة التى ارتبك خلالها صدام حسين تماما ، والتى كان الموقف الدولى فيها قد أصبح اكثر تماسكا من أى وقت مضى بعد أن فشلت كل تكتيكات صدام حسين لشقه من أجل أن يتمكن فى النهاية من الاحتفاظ بالكويت . وتوضح إدارة الولايات المتحدة للأزمة فى تلك الفترة الطريقة التى اتبعتها واشنطن منذ البداية ، فقد كانت تحرص على ترتيب كل شيء ، واستنفاد كل بديل متاح قبل الحرب في الوقت الذى كانت قد بدأت تحرص فيه على الامساك بكافة الخيوط لسبب بسيط ، وهو أنها كانت قد قررت خوض الحرب فعلا إذا انتهت المهلة الدولية دون انسحاب عراقى من الكويت ، فى حين كان الرئيس العراقى يعتقد أن قرار مجلس الأمن ، والمبادرة مجرد وسائل ضغط أخرى تمارسها الولايات المتحدة ودول العالم ضده ، وهى وسائل - حسب معتقدات صدام حسين - لا تخيفه ، ولاتمنعه من الاستمرار فى ممارسة وسائله المضادة هو الآخر .

فالمبادرة الأمريكية جاءت بعد ٢٤ ساعة من صدور قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة ضد العراق بعد مهلة تنتهى يوم ١٥ يناير ١٩٩١ ، وبعد تكتل المجتمع الدولى في أغلبيته العظمى ضد صدام حسين .. خلال جهد أمريكى نشيط منذ اليوم الأول لانفجار الأزمة .

من المؤكد أيضا انها جاءت تلبية لرغبة اطراف دولية أخرى طلبت اعطاء العراق مهلة أخيرة قبل أن تتكلم المدافع ، كما أنها جاءت بكل تأكيد استجابة لدوافع داخلية فى الولايات المتحدة خاصة بظهور اتجاهات لدى الرأى العام الأمريكى تناهض التورط فى أعمال قتالية يقع خلالها ضحايا أمريكيون ما لم يكن هناك بد منها .

بالرغم من ان الاستفتاءات التى أجريت فى الولايات المتحدة فى هذا الوقت قد كشفت عن أن ٤ من كل ٥ أمريكيين يوافقون على ارسال قوات أمريكية إلى الخليج .. وبالرغم من ان ٥٤ عضوا من أعضاء الكونجرس الأمريكى قد أرادوا اقامة دعوى دستورية ضد قرار بوش بارسال هذه القوات إلى منطقة الصراع ، ورفضت وزارة العدل الأمريكية الدعوى لعدم مخالفة قرار بوش للدستور الأمريكى .

لقد مهد بوش المسرح العالمى بتكتيل دول العالم المساندة للموقف الأمريكى ضد العراق ، ودول مجلس الأمن الخمس النى لم تعترض إحداها على قرار جواز استخدام القوة ، ولم يكن قد تبقى له إلا كسب معركة الرأى العام الأمريكى إلى جانب موقفه بهذه المبادرة التى أراد لها أن تكون الإنذار الأخير لصدام حسين للرجوع عن عناده .

فى تقديرى أن تحديد يوم ١٥ يناير ١٩٩١ كان يعنى أمرين فى غاية الأهمية :

- **الأول** : اعطاء الفرصة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أن تحقق أعلى فعالية لها . فقد كان من المعروف أنه حتى نهاية مارس ١٩٩١ ستظل قضية المخزون الاستراتيجى من المواد الغذائية وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج فى العراق العامل الحاسم فى قدرة العراق على الصمود فى وجه اجراءات المقاطعة ، حيث سيبدأ موسم حصاد المحاصيل الغذائية الأساسية مع بداية شهر ابريل ١٩٩١ وتزداد قدرة العراق على احتمال المقاطعة .
- **الثانى** : هو إعطاء العراق ما يسميه الخبراء العسكريون « ميلا زائدا للحركة » والانسحاب لكيلا يجد نفسه فى موقف لا خيار له فيه إلا الحرب .

وبذلك تنقل المبادرة كل العبء الأدبى لتجنب خيار الحرب أو التورط فيه إلى العراق ، وبالذات إلى صدام حسين القادر وحده على اتخاذ القرار بتجنيب بلاده والمنطقة والعالم كله نيران الحرب المقبلة .

وكانت قلة من المراقبين السياسيين يرون أن صدام حسين سيحاول الاستفادة من الموقف للخروج من المأزق الخانق الذى يهدده بمساومة الولايات المتحدة على التحالف معها مقابل الانسحاب من الكويت ، بحيث تحمى نظامه مقابل أن يقوم لها بدور الشرطى فى حماية المصالح الأمريكية .

وكانت فرص هذا الاحتمال - فى رأيى وآراء معظم المراقبين - ضئيلة للغاية ، وإن كانوا لا ينفون رغبة صدام فى القيام بهذا الدور استمرارا لدوره فى التصدى لايران لمصلحة

أمريكا والمصالح الأمريكية فى المنطقة منذ سنوات ، وأسباب استبعاد هذا الاحتمال لديهم هو أنه يتنافى مع الدور الأمريكى الذى تتطلع إلى القيام به فى ظل النظام العالمى الجديد ، مع حرصها على صداقاتها التقليدية بالمنطقة ومنها اسرائيل ، فضلا عن أن « الشرطى العراقى » قد فقد ثقة الولايات المتحدة إلى الأبد بسبب نياته التوسعية التى كشف عنها غزوه للكويت على غير هوى الحسابات الأمريكية .

وحدث ما لم يتوقعه أحد ، فقد بدأ صدام حسين يماطل فى تحديد موعد زيارة « بيكر » إلى بغداد ، واقترح تواريخ للقاء لكى يتم فى الأيام الأخيرة للمهلة الدولية لكى تبدأ عملية تفاوضية لن تكون بالطبع مقصورة على جلسة واحدة ، ويتم تحديد موعد جديد ، وتخترق الولايات المتحدة بنفسها « حاجز المهلة الدولية » ، وفى نفس الوقت فإنه بدأ يطرح خطة للإفراج عن الرهائن تبدأ من ١٥ ديسمبر وحتى ١٥ مارس ١٩٩١ ، ثم حاول صدام حسين أن يلعب لعبة أخيرة ، وهى التأثير الحاد على الرأى العام الأمريكى فى وقت كان فيه الجدال يتصاعد بالكونجرس حول « سلطات الحرب » التى يجب تخويلها للرئيس بوش ، فأطلق صدام حسين الرهائن ، معتقدا أن الرأى العام الامريكى لن يرى داعيا بعد ذلك لخوض حرب من أجل الكويت ، وفى الوقت ذاته كانت الادارة الأمريكية قد قدمت إليه تنازلا هاما قبل أن تبدأ المفاوضات ، وهو ضمان صريح بعدم شن حرب ضد العراق اذا ما انسحبت قواته من الكويت .

لكن صدام حسين كان يريد أن يتفاوض مع الولايات المتحدة ، وهو ما رفضته الإدارة الأمريكية تماما بتأكيداتها أنها لن تتفاوض على قرارات مجلس الأمن .

واستمرت الأزمة تسير فى فترتها الحرجة ، حتى تم الاتفاق على لقاء بيكر - عزيز الذى اعتقدنا لساعات قليلة خلاله أن ثمة حلا قد تم الاتفاق عليه ، وفشل اللقاء ، وفشل العراق فى اقتناص آخر فرصة له ، ثم أتيحت له فرصة أخرى بزيارة « دى كويار » إلى بغداد ، ثم فرصة ثالثة بالأفكار الفرنسية حول الوعد بالانسحاب ، لكن صدام حسين كان فى عالم آخر . ومر يوم ١٦ يناير بهدوء ، ورغم أننا جميعا كنا ندرك أن هذا الهدوء يعنى أن الأسلحة سوف تتحدث ، إلا أننا بالفعل فوجئنا بالحرب رغم أننا كنا متأكدين من أنها آتية ، وكان مصدر المفاجأة أننا - بصرف النظر عن حسابات الواقع - كنا لا نتمناها ، وكنا ندرك أيضا أنه كان من الممكن تجنبها لو أفاق الرئيس العراقى من أحلامه فى اللحظات الأخيرة .

وحتى بعد انتهاء الأزمة ، ولفترات طويلة قادمة ستظل هناك ملابسات مختلفة حول

الموقف الأمريكي فى بعض الفترات ، أهمها ملابسات لقاء صدام وجلاسبى ، الشهير ، وهى ملابسات يحاول الأمريكيون أنفسهم فهمها لدرجة أنهم اعادوا استدعاء السفيرة جلاسبى إلى لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس ، وتم استجوابها لمدة يومين كاملين فى مارس ١٩٩١ ، وصدر تقرير الاستجواب (أو الاستماع) فيما يزيد على ٢٠٠ صفحة قالت فيها بدقة كل ما حدث ، وأعيدت إثارة نفس الموضوع مرة أخرى فى يوليو ١٩٩١ ، عقب إثارة بعض أعضاء الكونجرس وقائع جديدة . والمسألة التى يريد الأمريكيون فهمها هى ما إذا كانت هناك « سياسة غير معلنة » نفذتها مجموعة فى الخارجية الأمريكية خلال أزمة ما قبل الغزو وعلى نمط وقائع « إيران ـ الكونترا » أم لا ؟!.

وستظل الأسئلة الأمريكية بلا إجابات لفترة طويلة ، فهناك اعتقاد بأن السفيرة الأمريكية قد أوحت للرئيس العراقى بأن الولايات المتحدة لن تعارض قيامه بعمل عسكرى ضد الكويت ، وبأن رد فعل الولايات المتحدة لن يكون عنيفا ، بل ان الرئيس العراقى نفسه حاول أن يقدم نفس الانطباع عندما قام بتسريب المحضر بصورة محرفة جزئيا خلال الأزمة . وفى كل الأحوال فإن أية قراءة لمحضر الاجتماع الأول فى يوليو ١٩٩٠ أو محضر الاستماع فى مارس ١٩٩١ تقدم « انطباعات » مضيئة ربما ستتأكد فى المرحلة القادمة :

١ ـ انه أيا كان ما حدث فإن كل العبارات كانت على سبيل الايحاء ، وليس بطريق التصريحات المباشرة ، فلم تحدث هناك صفقة أمريكية عراقية أخلت الولايات المتحدة بها ثم استغلتها ، ولم تخدع العراق كما يحاول هو أن يصور الأمور .

٢ ـ ان السفيرة الأمريكية تحدثت عن عدم تدخل الولايات المتحدة فى « نزاعات الحدود » العربية ، بما فهم العراق منه أنه فى حالة قيامه بعمل عسكرى على الحدود لن تتدخل الولايات المتحدة ، لكن السفيرة (جلاسبى) لم تقل انه فى حالة حدوث صدام مسلح لن تتدخل الولايات المتحدة ، خاصة وأن ما حدث هو ان الرئيس العراقى أمر باحتلال الكويت كلها ، وبدون استنفاد اية فرصة اضافية للتسوية السلمية .

إن مقولة « المؤامرة » اذن لا تفسر أى شيء ، فالرئيس العراقى الخبير فى المؤامرات لا يمكن ان يقع فى المؤامرة بسهولة ، كما أن سوء تقديره لكل شيء تقريبا قد أوقعه فى ورطة ، واذا كان قد تصور ان عملية « الغزو » لن تواجه برد فعل فلماذا لم يكتشف طوال ٥ شهور ونصف اخطاءه ، ويصححها ؟ وهل كانت « الحرب » هى الأخرى

« مؤامرة » أو محاولة أخبره آخرون بأنها لن تقع رغم وجود اكثر من ٥٠٠ الف جندى « دولى » فى الخليج ؟!.

وهذا لا ينفي بالطبع انه كان للولايات المتحدة دورها خلال الفترة التى سبقت الغزو ، وانها قدمت نصائحها لدول الخليج ، والكويت تحديدا قبل « مفاوضات جدة » بما يتفق مع مصالحها ، ولم تكن هذه النصائح النى يبدو أنها كانت فى اطار « حث الكويت » على اتخاذ « موقف صلب » نوعا فى المفاوضات خافية على العراق ، بل صدرت بشأنها اشارات صريحة أدركها صدام حسين جيدا ، ونحدث عنها مع السفيرة الأمريكية كاجراء تدريبات عسكرية محدودة مع الامارات ، وادخال احدى السفن الحربية الامريكية إلى شمال الخليج . وبالتالى فقد كان الموقف الذى حددته الإدارة الأمريكية والذى يتفق مع مصالحها واضحا ، وهو أيضا ما نبه إليه تماما الرئيس مبارك بصراحة عندما تحدث عن الأطراف المختلفة ذات المصالح فى المنطقة ، وهى مسألة عادية ، فكل طرف يتحرك باتجاه مصالحه ، وكان من المفترض أن يحافظ العراق على مصالحه ، بعدم الدخول بقواته إلى « مقصلة » كانت دلائل كثيرة تشير إلى أنها سوف تنصب !

المواقف الدولية

إن زاوية الرؤية - بعد ذلك - تظل مسألة هامة .

فبعض الكتب العربية التى صدرت حول الأزمة والحرب ، تناولت المواقف الدولية بصورة مقلوبة ، بادئة من نحليل توجهات تلك الدول فى الفترة التى سبقت الأزمة ، وخلال مرحلة الأزمة النى سبقت الحرب . فالولايات المتحدة كانت تبحث عن « عدو » بعد أن اتضح أن العدو التقليدى « السوفيتى » قد بدأ يشق طريقه نحو الانهيار ، وأنها وجدت فرصة فيما حدث يوم ٢ أغسطس ، لاسيما مع وجود سبب موضوعى يتمثل فى سيطرة العراق - باحتلاله الكويت - على نصف إنتاج العالم من البترول ، وهو وضع لا يمكن أن تحتمله الولايات المتحدة . وبناء على هذه الخلفية كان منطقيا أن يقال إن « الرئيس بوش » قد قرر منذ اليوم الأول للأزمة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وما حدث بعد ذلك كان مجرد تفاصيل .

وتشير تلك التحليلات كذلك إلى الموقف السوفيتى الذى تعتبره « غريبا » وغير منصور من الأزمة . فالاتحاد السوفيتى قد بدا تابعا تماما للولايات المتحدة خلال الأزمة ،

ولم يرفض مطلبا أمريكيا واحدا ، وإن كان قد تدخل فى « صياغة » بعض القرارات الدولية دون أن يخل على الإطلاق بمضمونها . وأن الاتحاد السوفيتى لم يقم بما كان « العراق » يأمل أن يقوم به ، وليس معروفا حسب تلك الكتابات ما هو الحد الأقصى الذى كان العراق يتوقع قيام الاتحاد السوفيتى به . لكن الحد الأدنى كان - كما عبر عنه طارق عزيز فى لقائه مع جورباتشوف يوم ٥ سبتمبر - « على الأقل الحيلولة دون وقوع حرب » .

وفى إطار كل ذلك يتم افتراض أن هذه الظروف ، والتوجهات هى التى أدت إلى استهداف العراق وهزيمته .

إن مشكلة تلك الرؤى السابقة ، هى « زاوية التحليل » .

فمن وجهة نظر أى مراقب عربى لا تناقش الأمور بتلك الصورة . فربما كانت الولايات المتحدة تبحث عن حرب ، وتعتمد قانون القوة فى فترة كانت تقترب خلالها من « الاستفراد » بالنظام الدولى ، وربما خضع الاتحاد السوفيتى لرؤيتها ، والتزم بمصالحها فى ضوء رؤيته لمصالحه هو الآخر ، لكن كل ذلك يطرح السؤال الأهم من الزاوية الأهم :

لماذا لم تتحسب القيادة العراقية لكل ذلك ؟

إن الإجابة على الأرجح ستؤدى إلى « إدانة العراق » . فأياً كانت توجهات الدولتين العظميين وقتها ، كان يجب على العراق أن يدركها ، وأن يتعامل معها كما هى عليه ، لاسيما وأنه مقدم على « اتخاذ قرار حرب » ، لكنه وقع فى سوء تقدير فادح بخصوص احتمالات رد فعل الولايات المتحدة ، كما أنه كان حالما تماما فى تصوراته لرد فعل الاتحاد السوفيتى . والأهم ، أنه لم يتراجع بالرغم من إدراكه بوضوح فى مراحل الأزمة المختلفة قبل الحرب ، لتلك التوجهات الدولية الجديدة .

إن بعض التبريرات التى رصدتها تلك الكتابات تتطرق إلى أن كل العرب تقريبا لم يكونوا يدركون تماما مغزى التطورات الدولية - لاسيما داخل الاتحاد السوفيتى - وهى مسألة غير واقعية تماما . فهناك من حذر العراق علنا ، وسرا من أن هناك وضعا دوليا جديدا ، بل إن هناك من حذر العراق قبل الأزمة ذاتها ، وقبل أن يقوم بالغزو من أنه قد يكون « مستهدفا » - وهو تعبير كان العراقيون يفضلون سماعه - لكن أحدا لم يحاول أن يعيد تقييم موقفه ، وربما لم يتصور أحد فى العراق أن الحرب ، ستنشب حتى قبل نشوبها بأيام .

كان الأجدر بتلك الكتابات أن تذكر بوضوح أن قيادة العراق قد أخطأت فى تقديراتها ،

وأنها عندما قررت استخدام القوة لم تراع « قانون القوة » السائد فى العالم . وربما لم يكن العرب يريدون تصديق هذا الواقع الجديد فى العالم ، وبالتالى لم يقدروه جيدا - كلهم وليس صدام حسين فقط - لكن صدام حسين وحده هو الذى قرر شن حرب فى منطقة خطيرة ، دون التنسيق مع أحد ، وبالتالى كان عليه أن يقدر كل شىء قبل وقوعه .

إن المشكلة لم تكن فى « التطورات الجديدة فى العالم » ، لكنها كانت فى سوء تقدير العراق لتلك التطورات . فقد تصور « صدام » أنه سيفرض واقعا على العالم كله ، ثم تصرف وكأن « العالم » هو الذى يرتكب أخطاء ، وهو الذى يريد تدمير العراق ، أو على الأقل يتواطأ لتدميره . والواضح أن العراق لم يتصرف وحده كذلك ، فبعض الكتابات العربية لم تستطع الخروج من تلك الدائرة .

لقد تصور صدام حسين أن « المتغيرات الدولية الجديدة المختلطة » فرصة لقيامه بغزو آمن ، وأن كل الدول تعيد ترتيب أوراقها ، ولديها أولويات أخرى . لكنه لم يكن يتصور أن تلك المتغيرات المختلطة هى « قيد قوى » ، لسبب بسيط ، وهو أن تلك المتغيرات كانت تحتاج إلى « فرصة » يتم من خلالها إعادة ترتيب أوضاع العالم وعلاقاته ، وهو ما فعله الرئيس العراقى عندما قدم هذه الفرصة .

الفصل الثانى عشر



الحرب

« ولا واحد فى المليون .. إننا لن نهزم » .

● عبارة لصدام حسين فى حديثه مع شبكة (CNN) قبل هزيمته بأيام قليلة ●



السحب السوداء تتجمع فى سماء الخليج

من المؤكد أن صدام حسين كان يعتقد أن الحرب سوف لا تنشب فى الخليج ، وكان يراهن على أن استمرار السير نحو حافة الحرب هو السبيل لوقف العد التنازلى باتجاه اندلاعها عند رقم معين فى العد . وأعتقد أن أفكاره فى هذا المجال كانت بسيطة وساذجة ، ولم تكن معقدة بالشكل الذى تناولتها به التحليلات ، بل إنه أظهر بعضها فى المحضرين السريين للقائه مع السفيرة الأمريكية فى بغداد أى قبل الغزو بأيام ، ومع القائم بالأعمال الأمريكى بعد الغزو بأيام أيضا ، وكانت أفكاره « المبدئية » أكثر وضوحا فى اللقاء الثانى .

فعلى المستوى الاستراتيجى كان يدرك أنه لن ينتصر على القوات المتحالفة فى حالة نشوب الحرب . لكن لديه بعض عناصر القوة العسكرية التقليدية ، وفوق التقليدية التى يمكنها إيقاع الأذى الشديد - حسب تعبيراته - بالقوات المتحالفة . وبالتالى فلن تقدم تلك القوات على خوض الحرب ضد العراق . فقد كان أساس نظريته هو « الردع » وليس القتال ، لذا فإن التأثير النفسى لقوة صدام العسكرية كان كبيرا قبل أن ينشب القتال ، فهو يجيد لعبة التهديد . لكن لم يكن لتلك القوة أية تأثير يذكر خلال فترة الحرب ، واقتصر دورها على الانهيار التدريجى حتى النهاية .

ولقد كان صدام حسين يمتلك بالفعل بعض أوراق التهديد ، إلا أن مضمون تلك الأوراق كان خاويا إلى حد كبير . بل إن وسائل الإعلام الغربية ، وبعض الرسميين ساهموا فى تضخيم عناصر قوة صدام حسين لأسباب مختلفة ، ولدرجة يبدو معها أن صدام حسين قد صدقها بالفعل . لذا استمر فيما أسماه « بالصمود » وبلا هدف واضح إلى أن ظهر أن قوته قد انهارت تحت تأثير الضربات الجوية العنيفة التى لم يشهد لها تاريخ الحروب مثيلاً ، والتى لم يقدر صدام حسين مدى ما يمكن أن تؤدى اليه ، معتقدا أن المعركة تحسم على الأرض ، ولم يدرك إلا متأخرا أن حرب الخليج لم تكن كأى معركة .

كانت لديه عناصر قوة ، لكن كانت تلك العناصر تتضمن نقاط ضعف عسكرية هامة تجعل فعاليتها أقل مما تبدو عليه حقيقة ، وكان يتصور أن القوات المتحالفة لن تتحمل مقتل ١٠ آلاف جندى خطط لقتلهم ، ولم يتصور أن هناك سيناريوهات كفيلة بتخفيض نسبة القتلى

إلى أقصى حد ممكن . وتصور أنه قادر على استخدام الأوراق السياسية ليجعلها عنصرا مضافا لقوته العسكرية ، كما أنه قادر على قلب المنطقة فوق رؤوس القوات المتحالفة بسحب اسرائيل إلى الحرب ، وأن قدرته على تدمير آبار النفط فى الكويت ، بل والسعودية فى تصوره سوف يكون رادعا أساسيا عند بدء القتال .

ولم يستطع صدام حسين قتل أكثر من ٢٥٠ جنديا طوال الحرب ، ولم يستطع سحب اسرائيل إلى الحرب ، أو القيام بعمليات ارهابية مؤثرة فى صنع قرارات ادارة العمليات العسكرية . ولم يستطع أن يعيد الأمريكيين فى توابيت ـ كما كان يقول ـ لكنه استطاع فقط أن يدمر آبار البترول الكويتية التى لم تكن تحتاج إلى أكثر من « تكنولوجيا » اشعال عيدان الكبريت . لقد كانت تصوراته بسيطة ، وقد شهد بنفسه نتيجة ذلك .

لكن لعبة الحرب لم تكن تقتصر على ما دار بالفعل فى مسرح العمليات ، لكنها امتدت إلى تلك الشهور الطويلة التى سبقت العمليات العسكرية ، وأثارت العديد من القضايا المؤثرة التى ربما تكون فى نفس مستوى أهمية العمليات العسكرية ، كقضية التدخل الأجنبى فى المنطقة ، وحسابات صدام حسين ، وأهمية الشرق الأوسط ، وإدارة عمليات الاقتراب من الحرب وتجنبها . وهى القضايا التى سنلقى عليها الضوء فى هذا الفصل ، وفى تلك المرحلة الهامة من تاريخ المنطقة . فدروس الحرب أكثر أهمية من وقائعها .

العاصفة

وحدث الانفجار .

- فبعد ١٩ ساعة من نهاية المهلة التى حددها العالم لصدام حسين ، وبعد انتهاء كل المحاولات السلمية والدبلوماسية المعلنة وغير المعلنة من جميع قادة العالم غربه وشرقه ، شماله وجنوبه . تحركت آلة الحرب ، وانطلق حديث المدافع والصواريخ ليجبر المعتدى على أرض جارته العربية المسالمة ، على الانسحاب بقوة السلاح وبدون أن ينال أى مكاسب على اعتدائه وعدوانه .

فلم يكن ممكنا بأى حال من الأحوال أن يبقى الحال فى الخليج على ما هو عليه ، وأن يلتهم العراق فريسته ويهضمها تماما بوصفها المحافظة العراقية رقم ١٩ . فكان ما كان ، وما كنا نتوقعه ويتوقعه العالم كله معنا ، إلا رجلا واحدا هو صدام حسين مجيد التكريتى .

وحتى هذه اللحظة التى بدأت فيها الحرب ، ورغم كل ما جرى ، فقد كان الباب ما زال مفتوحا أمام صدام حسين لكى يفيق إلى صوت العقل والرشاد ، ويعلن أنه سوف ينسحب على الفور من الكويت ، ويلجأ إلى مجلس الأمن ليعلن هذا الانسحاب غير المشروط حفاظا على البقية الباقية من أبناء العراق وقواته وثرواته . لأن الرؤية المباشرة لمجريات المعارك تقول إنها سوف تمتد لفترة غير قصيرة وسوف تنتهى بتدمير القوة العسكرية العراقية نهائيا .

لكن ، وللمرة العاشرة لم يستطع صدام حسين استيعاب الموقف أو تقديره . لذا لم يعلن الانسحاب ، لكنه دخل مرة أخرى فى سلسلة جديدة من أخطاء التقدير مضمونها أن العراق يمكنه امتصاص الضربات الجوية والصمود إلى أقصى وقت ممكن انتظارا للمعركة البرية التى كانت من وجهة نظره هى المعركة الحاسمة . ولم يكن يعلم أنه سوف ينتظر طويلا .

وكانت الصورة العامة فى مسرح عمليات الخليج كما بدت فى الأيام الأولى للمعركة كما يلى :

حشد عسكرى لم يسبق له مثيل فى تاريخ العالم فوق مثل هذه الرقعة الجغرافية المحدودة . ففوقها أكثر من مليون جندى يقفون وجها لوجه ، و ١٥ ألف مركبة مدرعة ، و ٤ آلاف قطعة مدفعية . أما فى سمائها فهناك ٢٥٠٠ طائرة مقاتلة بما فى ذلك أسراب القاذفات الثقيلة (بى - ٥٢) والمقاتلات القاذفات فى مواجهة حوالى ٥٠٠ طائرة عراقية من المقاتلات السوفيتية والفرنسية الصنع .

وكل هذا الحشد من الرجال والمعدات يخوض أكبر مواجهة عسكرية فوق رقعة جغرافية واحدة ، ربما لم نشهدها فى تاريخ الحروب البشرية كلها ، حسب خطة تتكون من مراحل متتالية أطلق عليها اسم « عاصفة الصحراء » .

والمعروف عسكرياً أن القادة العسكريين أكثر تحفظا فى تحديد ساعة التمام العسكرى من القادة السياسيين الذين يتعجلون دائما تحديدها ، اقتناعا بأن قواتهم المسلحة ينبغى أن تكون جاهزة فى أية لحظة للقتال . فى حين يرى العسكريون دائما أن تحديد ساعة الصفر يستند إلى عوامل أخرى إلى جانب الاستعداد الكامل للقتال ، منها عوامل الجو والمناخ واختيار أفضل الأوقات ملاءمة لتحقيق الأهداف العسكرية ، كاختيار أكثر الليالى اظلاما ، خاصة أن جميع الخبراء يؤكدون أن الدور الحاسم فى الحرب الحديثة هو دور سلاح

الطيران ، وأن حربا جوية ناجحة قد تؤدى إلى نفادى شن هجوم برى على القوات العراقية المتحصنة فى مواقعها بالكويت ، وبذلك تتجنب الولايات المتحدة والقوات الحليفة آلاف الضحايا . كما أن هدف تحطيم الآلة العسكرية العراقية ومنشآت الصواريخ ، ومصانع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية لا تستطيع تنفيذه إلا القوة الجوية .

ولكن الرئيس بوش كان قد حسم الأمر واتخذ قراره منذ يوم الثلاثاء الموافق ١٥ يناير ١٩٩١ ببدء معركة تحرير الكويت بعد ١٩ ساعة فقط من انتهاء المهلة التى حددها المجتمع الدولى لانسحاب العراق من الكويت دون قيود .

فماذا كان الموقف على الجانب العراقى من المواجهة ؟ .

كان الخبراء العسكريون يقولون ان هناك احتمالات لأن يبدأ العراق بالضربة الأولى - كضربة اجهاضية - لأنه من غير المعقول أن يقف ساكنا فى انتظار الضربة المدمرة ، طالما اختار الخيار العسكرى . فليبدأ هو بإلحاق أقصى ما يستطيعه من خسائر بالقوات الحليفة قبل أن تحل به الهزيمة الفادحة ، فتكون خسارته للحرب فى تصوره « هزيمة مشرفة » .

ويقول العسكريون الذين كانوا يرجحون هذا السيناريو العراقى المحتمل أنه بعد أن يشن صدام حسين ضربته الأولى ، ويوقع بعض الخسائر بالقوات المتحالفة ستقوم هذه بتوجيه ضرباتها المؤثرة لجيشه ، فيلجأ بعد ساعات من الهجوم المضاد إلى مجلس الأمن طالبا إيقاف النار ويتصور بذلك أنه قد حقق هدفه التاريخى ، ثم تتولى أجهزة إعلامه الغوغائية تحويل هذه الهزيمة المنكرة إلى نصر تاريخى ، صورى على غرار حربه الفاشلة مع إيران وانتصاراته الوهمية فيها .

وكان كل ما يخشاه الخبراء العسكريون ونخشاه معهم هو أن يكون العراق قد توصل بالفعل لانتاج أسلحة دمار شامل متطورة ، ويلجأ إلى استخدامها بمنطق « علىّ وعلى أعدائى » فيكون رد القوات المتحالفة عليه من جنس العمل باستخدام نفس النوعيات من الأسلحة ، فتشهد منطقتنا العربية أفظع مجزرة فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية .

واستمرت القوات المتحالفة - كما كان متوقعا قبل الحرب - فى شن غارات جوية متواصلة بدأت بهجوم جوى ليلى مكثف ضد الأهداف الاستراتيجية العراقية ، دون أن تتمكن طائرة عراقية واحدة من الاقلاع لاعتراضها . واقتصر رد الفعل العراقى على اصدار بيانات نارية عن بداية « أم المعارك » وعن إسقاط أعداد هائلة من طائرات القوات المتحالفة فى كذب صريح على الشعب العراقى . ثم بدأ يستخدم أعدادا محدودة من صواريخه لا للتأثير فى مسار العمليات العسكرية ، لكن لتحقيق أهداف سياسية ودعائية لم تتحقق أبدا ،

باطلاقها على اسرائيل فى الوقت الذى كانت فيه مقاتلات القوات المتحالفة تدمر تحديدا عناصر قدرة العراق على الرد المضاد ، بما يضمن لها السيطرة على النتيجة النهائية للعمليات فى الأيام الأولى للقتال .

وفى الوقت ذاته ، أعلن كولين باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية بعد ساعات من اندلاع القتال ، أن القوات الأمريكية والمتحالفة ستوقف عملياتها اذا انسحب العراق من الكويت فى أية لحظة . وأكد المعنى نفسه الجنرال شوارزكوف قائد قوات عملية عاصفة الصحراء ، وأيضا مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن ، لكن صدام حسين كان قد اعتاد إضاعة الفرص .

وفى تلك الأثناء ، وبعد يومين فقط من بدء المعركة قابلت احدى الشخصيات العسكرية المصرية الكبيرة ، وأجريت معه حوارا نشر فى حينه بالأهرام (١٩٩١/١/١٩) وأنشره هنا بنصه فقط لأبين إلى أى حد كانت الصورة واضحة للجميع إلا الرئيس العراقى . فرغم أنه لم تكن قد مرت سوى ٤٨ ساعة على بدء المعركة ، فإنه وضح أن القوات العراقية سوف تتلقى هزيمة ساحقة ، ورغم ذلك لم تظهر أية مؤشرات على ابداء المرونة فى بغداد إلا بعد شهر كامل من بداية العمليات ، وتحديداً فى يوم ١٥ فبراير . وهو ما يوضح إلى أى مدى كانت تقديرات صدام حسين خاطئة ، وقد كان العنوان الذى نشر الحوار تحته هو « بداية أم نهاية ؟ » .

قلت لمحدثى العسكرى الكبير : هناك إحساس سائد بعد بدء العمليات العسكرية ضد العراق بأن المعركة قد حسمت فى بدايتها بالضربة الجوية الشاملة ، وأن المهمة قد قاربت نهايتها ، خاصة أن الجانب العراقى لم تصدر عنه أية مقاومة جادة للهجوم ، ولم تظهر منه أية بوادر لهجوم مضاد طوال اليومين الماضيين .

وفى الوقت نفسه رأيت على شاشة القناة الاخبارية الأمريكية رئيس لجنة الشئون العسكرية بمجلس النواب الأمريكى « سام نن » يقول إنه رغم أن الضربة الأولى كانت ناجحة ومذهلة ، فإنه ما زالت هناك خطورة من جانب العراق . إذ من المتصور أن بعض طائراته تقبع داخل حظائرها المحصنة ، كما أن بعض صواريخه طويلة المدى لم تدمر - فما هو تقديرك لهذا الموقف ؟ .

فأجاب محدثى - وهو صاحب تجربة وخبرة عسكرية طويلة سابقة :

● ● بداية يخطىء من يقول إن المعركة قد قاربت على الانتهاء . فكل ما يجرى الآن من ضربات جوية هدفه استكمال السيطرة على أجواء المعركة فوق العراق والكويت ، بعد

أن بوغت العراق بالضربة على أهداف مؤكدة وفقا لمعلومات دقيقة عن طريق الأقمار الصناعية وطائرات التجسس « الاواكس » ، التى اعتقد أنها رافقت طائرات القتال خلال الضربة الجوية ، ووجهت قذائفها إلى ما نسميه نحن العسكريين الأهداف ذات الأولوية فى العمل العسكرى وهى المطارات وقواعد الصواريخ بكل أنواعها ومراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومراكز الدفاع الجوى ومصانع الأسلحة الكيميائية وأية منشآت نووية محتملة ومراكز القيادة العسكرية . والهدف من ذلك هو شل جميع مراكز الخطر المتوقعة لإحكام السيطرة على سماء المنطقة أولا وقبل كل شيء .

● ● قلت له : وهل انتهت هذه المهمة الآن ؟ .

فأجاب : فى تصورى أن الضرب الجوى سوف يستمر لعدة أيام أخرى حيث تتم عقب كل ضربة عملية تحقيق دقيق للمعلومات التى جمعتها الطائرات خلال المعركة ، وعلى أساسها يتم توجيه ضربات لأهداف جديدة أو لمعاودة ضرب الأهداف السابقة للتأكد تماما من تدمير قوتها نهائيا . فعلى سبيل المثال ، فقد ركزت الضربات الجوية فى الموجات التالية على مراكز قوات الحرس الجمهورى والمعروفة باسم « النخبة » ، وهو أقوى أفرع الجيش العراقى ، للقضاء عليها والتأكد من اجهاضها .

ثم بعد استكمال السيطرة الجوية على المعركة أتوقع أن تمهد طائرات القوات المتحالفة للهجوم البرى بضرب أجنحة القوات المدرعة العراقية بالكويت بضربات مؤثرة ، إلى جانب محاولة فتح ثغرات فى عمق هذه القوات ، وضرب احتياطيات القوات البرية العراقية المعدة لشن هجمات وقطع طرق المواصلات لعزلها عن امداداتها ، أو القيام بعملية ابرار جوى خلفها لاحداث ارتباك شديد فى صفوفها . ثم يبدأ الهجوم البرى الرئيسى بالقوة المدرعة الأساسية . وهنا فقط نستطيع أن نقول : إن القتال الرئيسى قد بدأ بين القوات المتحالفة والجيش العراقى فى الكويت . .

● ● قلت لمحدثى : هل يعنى ذلك أن العراق قد فقد أية قدرة على القتال والمقاومة ؟ .

فقال : من الصعب أن يحكم بذلك خبير عسكرى بعيد عن أرض المعركة ، وأتصور أن الصواريخ التى وجهها العراق إلى اسرائيل فى رأيى ، هى مجرد « صواريخ سياسية » يقصد بها فى حالة رد اسرائيل عليها ، إحداث انشقاق بين الدول المتحالفة . وأسبابى فى ذلك أنها لم توجه فى الأساس إلى أهداف استراتيجية عسكرية ، بل إنها وجهت إلى أهداف مدنية ، كما أنها لم تحدث آثارا تدميرية كبيرة . وأكبر شاهد على ذلك أن كل حصيلتها من الخسائر تدمير عدد من المنازل واصابة أفراد قلائل .

وأتصور أيضا أن اسرائيل لن تقوم فى الوقت الحاضر بضربة جوية مضادة لأن ذلك سوف يحدث ارتباكا شديدا فى سماء المنطقة بين طائراتها وبين طائرات القوات المتحالفة ، إلا إذا حدث تنسيق بينها وبين القوات المتحالفة ، وهذا احتمال صعب خاصة أن الولايات المتحدة وغالبية دول العالم قد طالبت اسرائيل بعدم التدخل عسكريا فى هذه الأزمة .

وقال محدثى : دعنا نتحدث بصراحة ، فبرغم خطورة الموقف ورغم التصعيد الهائل لآلة الحرب فى المنطقة ، فإن من الواضح أن صدام حسين يريد خلق حالة من الاضطراب النفسى والخلخلة الفكرية للشارع العربى كله . فالبعض قد يرى أن هذه الضربة يمكن أن تساعد فى الضغط على اسرائيل للتخلى عن تعنتها فى حل القضية الفلسطينية ، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . وذلك بالرغم من أن الغالبية العاقلة من الشعب العربى تدرك تماما أن صدام حسين لم يأمر باطلاق أى رصاصة فى المعارك التى دخلتها الأمة العربية مع اسرائيل ، ولم يرد على اسرائيل بأى ضربة هجومية عندما فجرت المفاعل النووى العراقى (الأوزيراك) .

كما أن هذه الضربة الصاروخية العراقية على الأهداف المدنية والعسكرية - فى تصورى - قد تشجع الضرب على أهداف مدنية عراقية فى هذه الحرب الدائرة رحاها الآن . بالإضافة إلى أنها خلقت بالفعل تعاطفا دوليا مع اسرائيل ، التى تعرف جيدا كيف تستثمر مثل هذه العمليات الصغيرة اعلاميا وسياسيا أمام العالم كله لتبدو فى صورة الحمل الوديع الذى ما كان يريد أن يشترك فى هذه الحرب .

نقطة أخيرة توضحها عملية اطلاق الصواريخ العراقية هى أن صدام حسين كان لديه نوايا شريرة ، ليس ضد اسرائيل وحدها ولكن ضد المنطقة كلها . وإلا فبماذا تفسر ضرب العراق للسعودية بالصواريخ ؟ وإن كانت لم ينفجر معظمها . هذا يعنى أنه لم يكن هناك أى مانع عنده فى ضرب مصر نفسها إذا كانت صواريخه يمكن أن تطولها ، أو تطول أى دولة عربية أخرى .

وبالرغم من هذا كله فإننى أقول هنا أن مشاكل الشرق الأوسط لابد وأن ينظر اليها العالم بنظرة شاملة لإيجاد حلول جذرية وعادلة لها ، وفى مقدمتها ، بالطبع القضية الفلسطينية . لكننى أتصور وفقا لتقديراتى أن القوات العراقية أصبحت شبه عاجزة عن القيام بضربة عسكرية مضادة شاملة .

كما أتصور أخيرا فى ظل الخسائر العالية فى السلاح الجوى العراقى ، أن القوات البرية أصبحت مكشوفة تماما لطائرات الهجوم الأرضى والقصف التكتيكى ، مما يؤثر سلبيا

فى معنويات أفرادها ، ويهدد بخسائر بشرية كبيرة ، تذكرنا بخسائر الانسحاب من سيناء بلا غطاء جوى فى يونيو ٦٧ مع فارق التقدم التكنولوجى لطائرات القوات المتحالفة عن طائرات إسرائيل فى حرب يونيو .

● ● قلت له : إذا كان الوضع كذلك ، فماذا يمنع صدام حسين من سحب قواته من الكويت إلى العراق ليحمى ما بقى من قدرتها ؟ .

فأجاب : من الممكن بالطبع أن يفعل ذلك ، حماية لبقايا قواته ، إذا أعلن عن موافقته عن بدء الانسحاب من الكويت مقابل عدم الهجوم على القوات العراقية أثناء انسحابها . وهذا ممكن تحقيقه بالقطع فى ضوء ما أعلنته واشنطن والاتحاد السوفيتى ودول المجموعة الأوروبية ، من استعداد القوات المتحالفة لوقف القتال فى أية لحظة ، إذا بدأ صدام حسين الانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط .

وانتهى الحوار . واستمرت الغارات الجوية لفترة طويلة - كما كان متوقعا - فى حين كان صدام حسين ينتظر المعركة البرية . وعندما جاءت المعركة البرية كانت قواته قد فقدت ٤٠ فى المائة من عناصر قوتها ، وكفاءتها ، ولم تكن مستعدة لخوض أية معارك بفعل الروح المعنوية المتدهورة للغاية التى أصابتها تحت عنف وكثافة الضربات الجوية . وحدثت المأساة ، ففيم يشبه الرفض الجماعى لما وضعهم فيه صدام حسين بدأت القوات العراقية فى الاستسلام أو الهروب الجماعى باتجاه الشمال ، بينما كان صدام حسين قد أدرك بعد انتهاء كل شىء أن عليه أن يصدر أوامر الانسحاب مطالباً بوقف الحرب .

وكما كانت معظم التقديرات تشير قبل نشوب القتال ، كانت الحرب من جانب واحد تقريبا ، فحسب تقرير « البنتاجون » الصادر فى أبريل ١٩٩٢ حول حرب الخليج : « سيطرت قوات التحالف على الأجواء منذ بداية الحرب الجوية ، وبذلك حررت الوحدات البرية والبحرية من أى هجوم جوى ، ومنعت العراقيين من استخدام الاستطلاع الجوى لاكتشاف تحركات القوات البرية للتحالف . ودمرت طائرات التحالف ٤١ طائرة مقاتلة ومروحية عراقية فى اشتباك جوى دون خسائر ، وشلت القوة الجوية للتحالف جهاز القيادة والسيطرة العراقى ، وكذلك القدرات غير التقليدية للعراق ، كما حطت من فعالية القوات العراقية تماما ، ومهدت الطريق للهجوم البرى النهائى الذى اكتسح القوات العراقية بعيدا عن الميدان فى غضون ١٠٠ ساعة فقط . وعلى مدى أكثر من ١٠٠ ألف طلعة جوية فقدت قوات التحالف ٣٨ طائرة ذات جناح ثابت ، وتحركت القوات المدرعة برا أكثر من ٢٥٠ ميلا خلال ١٠٠ ساعة ، وهو ما يعد أحد أسرع التحركات للقوات المدرعة فى تاريخ

الحروب ، وذلك لتنفيذ ما يعرف الآن بـ « الستاره اليسارية » التي طوقت قوات الحرس الجمهوري العراقي ، وهي قوات نخبة ذات تدريب وتجهيز خاصين . وبعد انتهاء الحرب قدرت القيادة المركزية للولايات المتحدة أن العراق فقد ٣٨٠٠ دبابة من جراء الهجوم البرى والجوى للتحالف ، بينما خسرت القوات الأمريكية ١٥ دبابة في القتال » .(*)

وهكذا ، لم تحارب قوات صدام حسين في الخليج ، ولم يكن مقدرا لها أن تحارب ، وهو أمر تم « إنذاره » أكثر من مرة بأنه سيحدث ، لكنه لم يستمع إلى أحد . ويكفي لتوضيح مدى سوء تقديره لتوازن القوات في مسرح العمليات ، أن القوات الجوية للتحالف قامت بحوالى ١٠٠ ألف طلعة ، بينما لم تقم قوات صدام الجوية سوى « بثلاث » طلعات جوية ، إضافة إلى طلعات الهروب إلى إيران ، وأن قواته البرية - التي كانت حسب تقديرات الحلفاء رابع قوة برية في العالم من حيث الحجم - قد هزمت في ١٠٠ ساعه ، وأن قوات الهجوم الرئيسي المدرعة « للتحالف » تحركت لمسافة ٢٥٠ ميلا في مسرح العمليات دون أن يكتشف « استطلاع » صدام حسين ذلك . وفي الواقع ، فإن أحدا - حتى الآن - لا يفهم تماما كيف قدر صدام حسين قوته وقوة « الحلفاء » في ذلك الوقت .

الهزيمـــــة

لم تكن المعركة البرية التي لم تستغرق سوى ١٠٠ ساعة ، حربا ، بل مأساة . ولم نكن نعرف ماذا نقول ونفوسنا مثقلة بالحزن والأسى لهذا المصير الذي اختاره برعونته الرئيس صدام حسين لبلاده وشعبه .

فالحرب البرية تطارد فلول الغرور والصلف والكبرياء الزائفة والطموحات الشخصية الضاربة ، وشعبه البائس يدفع ثمن كل ذلك من دمه ومستقبل أبنائه .

لقد تحققت كل توقعات الرئيس حسني مبارك وتحذيراته التي راح يهتف بها من أعماق قلبه ، محاولا تجنيب العراق تلك الكارثة . فحذر وصرخ ونبه بأعلى صوته مناديا صدام أن يستجيب إلى صوت العقل ، لانقاذ الأبرياء من الشعب العراقي من هذا الدمار وهذا الخراب وهذا الموت . فأغلق المغرور أذنيه وعاند وأبى واستكبر .

Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress, Chapters 1 through VIII, (April 1992) (*)

وللحق وللتاريخ ـ فلقد تحققت كل توقعات وكلمات الرئيس حسنى مبارك ـ لا أقول كلمة من بعد كلمة بل لا أبالغ إذا قلت حرفا من بعد حرف ، فى كل رسائله التى بعث بها إلى الرئيس صدام حسين كانت فيها الرؤية واضحة ، حتى أنه حدد موعد نهاية الحرب بنحو شهر أو أكثر ، وأكد ذلك فى أحد تصريحاته .

لقد كان الرئيس قد وضع تحت عينيه كل ما سيجرى من سيناريوهات الحرب ، بداية من انهاك القوة العراقية والحصار العسكرى والاقتصادى ، حتى يترك الكويت بصورة مهينة لا نرضاها له . وكان آخر نداء له قبيل الحرب البرية « انقذ شعبك وانسحب الآن بكرامة » ، وانقذ أرواح الجنود الأبرياء من أبناء الشعب العراقى لأنهم أمانة فى عنقك » ، ولكن هيهات أن يستمع لنداء العقل من أصمه الغرور والكبرياء ، ومن أعماه ما يحلم به من مجد زائف .

كنا نشاهد فلول الجنود العراقيين وهم يرفضون الحرب ، ولا أقول يستسلمون بالآلاف ، وانما يرفعون رايات الرفض للحرب التى أوقعهم صدام حسين فى شراكها ، ولأنها حرب صدام حسين ، وليست حربهم ولا حرب شعب العراق المغلوب على أمره . إنها حرب بلا قضية ، بلا هوية ، بلا مضمون ، بلا هدف .

ولم تكن هذه أول مرة يرفع فيها جنود العراق راية العصيان العسكرى ، التى لا يملكون اعلانها فى غير ساحة الحرب ، بغير أن يأتمنوا على حياتهم الطرف الآخر فى المعركة ، فالإعدام ان فعلوا ذلك فى بلادهم فى انتظارهم . لهذا عبروا عن حقيقة ما يدور فى صدورهم من تمرد واحساس مرير بالقهر ، ولخوض حرب ضد أشقاء ، واحتلال أرض عربية بالهرب تارة والاستسلام تارة أخرى ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وبالرغم من كل شعارات الصمود التى ظل القائد المغوار يتغنى بها « لأم المعارك » خلال مرحلة الغارات الجوية ، فقد كانت هناك عمليات استسلام متتالية ويومية ، ولكن بأعداد أقل على الحدود العراقية التركية وعلى الحدود العراقية السعودية ، فضلا عن عمليات الهروب العسكرى والمدنى على الحدود العراقية الإيرانية .

وكانت تلك مؤشرات لا تخطىء أبدا إلى أن الجنود العراقيين قد أصبحوا فى واد وقيادتهم فى واد آخر ، وإلى أن الخطاب السياسى للقيادة العراقية « وبروباجندا » الحزب والقيادة القطرية وأجهزة الإعلام المكثفة ليل نهار ، لم تستطع اقناع الجندى العراقى بعدالة وقدسية هذه الحرب كما صورها له الرئيس صدام .

لقد كانت الحرب أمراً مرفوضاً من قوات صدام حسين ، حتى أنه كما يؤكد تقرير « البنتاجون » (الجزء الثانى) ، « رفض أسرى حرب عراقيون بلغ مجموعهم ١٣٤١٨ أسيراً إعادتهم إلى بلادهم فى نهاية الحرب ، لذا بقوا فى معسكرين داخل الأراضى السعودية وتقرر اعتبارهم « لاجئين » ، وذلك من مجموع أكثر من ٨٦ ألف أسير كانوا داخل السعودية » .(*) أى أن أكثر من ٢٠ فى المائة من القوات العراقية – تبعا لنسبة العدد السابق إلى العدد الكلى للأسرى – لم تكن ترفض الحرب فقط ، لكنها كانت ترفض النظام العراقى ذاته .

ولسنا هنا نبالغ فى شىء ، ولكننا فى الوقت نفسه لا نستطيع التهوين أو اغفال ما حدث أمام أعيننا ، مما وضعنا أمام مأساة حقيقية تدمى لها كل القلوب العربية ، وليس قلب شعب العراق وحده .

وإذا جاز لنا استقراء شريط الأحداث بدقة وبموضوعية ، فانه يمكن القول تجاوزا أنه ربما كان هناك جانب من الجيش العراقى له - بحكم امتيازاته الخاصة - مصلحة مشتركة مع طموحات وتطلعات الرئيس صدام . وبالتالى فإن هذا الجانب من الجيش العراقى حارب عن اقتناع ، لكن هذا الجانب لا يزيد على ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف جندى من قوات الحرس الجمهورى . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد الجيش العراقى - كما أعلن الرئيس صدام - هو مليون جندى ، بالإضافة إلى الجيش الشعبى الذى يجند فيه المواطنون بالقهر والسخرة ، فإننا كنا فى الحقيقة أمام « مافيا عسكرية » محدودة تتكلم باسم الجيش العراقى ، وتتحكم فى مقدرات القوة العسكرية العراقية ، وان الشعب العراقى يرفض فى أعماقه المغامرات الصدامية وتآمرها على واقع ومستقبل العراق بل الأمة العربية كلها .

ولقد ظلت هذه الحقيقة - خلال العمل السياسى والدبلوماسى لحل أزمة الخليج سلميا - متوارية عن الأنظار ومكتومة فى الأعماق ، ولكن ما أن بدأت المعركة العسكرية فى ١٧ يناير ، أصبح على كل جندى أو مواطن عراقى أن يختار الجانب الذى سوف ينحاز اليه فى هذه الحرب اللعينة . فإما أن يختار جانب المغامرة الصدامية بكل ما فيها من تاريخ طويل من القتل والسحل والديكتاتورية المغلفة بالشعارات الثورية والتى انقلبت بقدرة قادر

(*) Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress, Pursuant to Title V of the Persian Gulf Conflict Supplemental Authorization and Personnel Benefits Act of 1991 (Public Law 102-25), Appendices A-5 (April 1992).



□ استسلم الألوف من جنود صدام حسين لقوات التحالف ، خاصة القوات المصرية .

إلى شعارات دينية . واما أن يختار جانب الشرعية العربية والشرعية الدولية والسلام والاستقرار والحرية والاخاء العربى ، وكان من الطبيعى عندئذ أن يختار العقلاء الجانب الآخر .

ومن هنا فإننى لا أوافق أبدا على القول بأن الجندى العراقى عندما رفض القتال فى جيش صدام ، فانه يستسلم فى المعركة . فهى ليست فى رأيى بعملية استسلام ، حتى ولو بدت لنا كذلك ، وإنما هى بطولة الاختيار بين الشر والخير ، وبين الديكتاتورية والحرية وبين الدمار والخلاص .

فالجندى الذى يفعل ذلك يغامر بحياته ويواجه خطر أن تفجره حقول الألغام ، أو أن تطلق قوات الحرس الجمهورى من خلال ما كونته من « كتائب الاعدام » طلقات النيران فى ظهره .

إن هؤلاء الجنود الذين اختاروا التطهر من إثم « أم المهالك » التى هى بلا قضية ، قدموا أسبابا سياسية ووطنية وقومية لاختيار التحرر من المؤامرة الصدامية عندما أجمعوا على أن معركة صدام ليست معركتهم ، وانهم رفضوا أن يكونوا وقودا لحرب شيطانية ليس لها هدف وطنى أو قومى ، وإنما تدور حول فلك مجد شخصى للبطل المغوار والقائد الركن والزعيم الأوحد .

ومن مضحكات ومبكيات البطل فى هذه الفجيعة أنه قد خرج على الشعب العراقى عبر إذاعة بغداد بعد فترة قصيرة من قبوله إيقاف اطلاق النار ليعلن أن العراق ماض كحد السيف ، وأن العراق قد تمكن من إبادة القوات الأمريكية .

وهو ما يزيد من غصة النفس والألم ، ويضاعف الأسى والحزن والكآبة بعد كل ما جرى لشعب العراق والجيش العراقى .

قد يكون صحيحاً أن الرئيس صدام حسين قد صمد وهذه حقيقة ، لكن صموده خلال هذه الفترة كان دائما ومازال داخل مخابئه الحصينة ومع نفسه وأوهامه ، فى الوقت الذى كان فيه الجيش العراقى والشعب العراقى يدفعان ثمن هذا « الصمود » دما وخرابا ودمارا لمقدراته ولحياته .

وانتهت الحرب

ويبدو أن دول التحالف ـ خاصة الولايات المتحدة والدول الغربية ـ كانت قد قررت منذ وقت مبكر أن لا تترك لصدام حسين حتى ذلك الحصان الهزيل ، الذى يمكنه أن يعيد ركوبه ، وحتى السيف الخشبى الذى يمكنه أن يعيد الامساك به ليمارس مرة أخرى دور « دون كيشوت » . ورأى صدام بعينه فى الأيام التى تلت انتهاء الحرب مراسم دفنه حيا .



الفصل الثالث عشر

مابعد الحرب :
وسكتت المدافع
فى الخليج

● سؤال طرحته صحيفة الأهرام عقب انتهاء الحرب ●

« والعمل ؟ » .



فى السابعة من صباح ٢٨ مارس ١٩٩١ وبعد ٤٢ يوما من نشوب القتال ، وبعد ١٠٠ ساعة فقط من بداية المعركة البرية انتهت الحرب بوقف مؤقت لإطلاق النار قررته الدول المتحالفة ، وأعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت القوات المتحالفة قد شتّت ٤٢ فرقة عسكرية عراقية من ٦٠ فرقة كان العراق يمتلكها قبل الحرب ، وبعد أن تم تدمير أكثر من ٧٠ فى المائة من الدبابات العراقية ، و٦٠ فى المائة من قطع مدفعيته ، وتم تدمير كافة المنشآت الحيوية العراقية ، عسكرية ، واسنراتيجية . وقدرت خسائر العراق بحوالى ٢٠٠ مليار دولار . وباختصار توقفت الحرب بعد أن عاد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية على حد تعبير تقرير الأمم المتحدة حول أوضاع عراق ما بعد الحرب .

وانتهت الحرب ، وبنهايتها انتهى صدام حسين من الناحية الفعلية ، لكنه كعادته لم يسلك سلوك الزعماء المسئولين ، فقد حرك قواته الموالية له لترتكب مذابح جديدة ضد الثوار الذين تمردوا ضده فى الجنوب ، وفى مناطق الأكراد فى الشمال . واستطاع بخبرته العميقة فى إدارة صراعات السلطة أن يقمع الثورة ، ثم جلس هادئا ليحتفل بعيد ميلاده الرابع والخمسين وليمنح نفسه أرفع أوسمة بلاد الرافدين تقديرا للخدمات البطولية التى قدمها لبلاده على مدى سنوات حكمه ، وعلى رأسها إعادة دولته إلى العصور الوسطى . وعلى أية حال فقد كانت قضايا ما بعد الحرب أهم بكثير من وجود صدام حسين ، أو عدم وجوده ، فقد كان وجوده أكثر نفعا ، على ما يبدو لكل من يتربص بالعراق ، فهو محطم داخليا ، وعلى استعداد لقبول كل شيء ، حتى تدمير بنية العراق الاستراتيجية المتبقية ، وأسلحته الصاروخية والكيماوية ، ومنشآت تطوير قدراته البيولوجية والنووية ، وعلى استعداد لقبول تدخل دولى رسمى فى مناطقه الشمالية . وأكدت مصر منذ نهاية الحرب من منطلق الشرعية العربية والدولية على أن الكلمة الأولى والأخيرة فى مصير طاغية العراق ينبغى أن تبقى لشعبه دون أى تدخل أجنبى ، ومن نفس المنطلق ـ أكدت على ضرورة حماية وحدة السيادة العراقية على أرضها دون أى تقسيم ودون محاولة لسلخ أى أجزاء منها تحت أى دعاوى . ذلك أن استمرار وحدة الأرض العراقية هو أساس من أسس بناء الأمن العربى الجديد .

وكانت مصر تشير بذلك صراحة ، إلى الأطماع الإيرانية والتركية فى اقتسام تركة الرجل المريض .

بداية العمل

وبعيدا عن صدام حسين ، فقد كانت الأزمة والحرب قد أثارتا قضايا كثيرة لم تنته بنهايتهما ، وكان السؤال الأول الذى طرح فى الأفق العربى بعد الحرب يتكون من كلمتين : ما العمل ؟ ورغم بساطة السؤال فقد كان يحمل فى داخله كل مضامين الحيرة التى أصابت المنطقة من جراء مغامرة صدام حسين ، ويحمل فى الوقت نفسه توجها نحو إيجاد أساليب عقلانية للتعامل مع واقع ما بعد الحرب .

ولكى نجيب عن هذا السؤال لابد من أن نعيد النظر إلى الواقع العربى بعد الحرب كما هو دون أى تجميل أو رتوش أو خداع يجرنا إلى أوهام قد نقع فريسة لها مرة أخرى .

فالعراق الذى انسحب من الكويت بعد هزيمته المروعة صاغرا قابلا بكل قرارات مجلس الأمن التى كان يرفضها بصلف وعناد ، كان قادته واعلامه ينسجون وهما مفزعا جديدا هو انتصار الزعيم المهيب ومن حوله من النشامى فى معركة « أم المعارك » التى انتهت حسب ما يقولون بركوع ٢٨ دولة أمام جيش صدام الذى لا يهزم ! .

وهذا بالتحديد هو ما أقصده من ضرورة مواجهة الحقائق كما هى لنتعامل معها دون تزييف ، وبهدف أن نستطيع السيطرة عليها وتوجيهها بعقلانية لمصلحة الوطن العربى الكبير .

وإذا نظرنا إلى ما هو قائم الآن بعد انقشاع الضباب فإننا نجد مدرستين رئيسيتين على طرفى نقيض حول وضع ومستقبل العلاقات فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، أو بينها ككل فى منطقة الشرق الأوسط وبين الدول الكبرى :

□ **المدرسة الأولى :** هى مدرسة العدوان والتآمر والأنانية الذاتية المفرطة ، بالإضافة إلى التضخم المرضى للزعامة الشخصية على حساب مصالح وحريات الشعب ، سواء على مستوى البلد الواحد ، أو على المستوى القومى العام ، وهى المدرسة التى تزعمها بلا منازع صدام العراق ، ومناصروه المباشرون وغير المباشرين ، وهى أيضا المدرسة التى فجرت فى عشر سنوات حربين خليجيتين دمرتا ما لا حصر له من ثروات المنطقة وثروات العرب ، وأزهقت مئات الآلاف من أرواح الأفراد . فالحرب الخليجية الأولى ضد إيران فى ١٩٨٠ خاضها العراق دون أى تشاور بين صدام العراق والدول العربية ، والحرب الخليجية الثانية فاجأ بها صدام كل العرب ضد بلد عربى صغير آمن هو الكويت ، وكان صدام يعدها مرحلة أولى للعدوان على المملكة العربية السعودية

وجيرانها ، وهى أخيرا مدرسة لا تحترم المصالح المشتركة للأمة العربية ولا تسعى إلى أن يكون بين دولها علاقات أخوية سلمية وأمن مشترك يتيح الاستقرار والتنمية والتقدم للجميع ، وانما ترى أن المصلحة الوحيدة والأمن القومى الوحيد ، هو سيطرة هذا الحاكم بالعنف البربرى على شعبه وعلى بقية الشعوب العربية .

وهذه المدرسة التى يمثلها صدام واشياعه تقسم العالم العربى إلى ما تسميه نظما وطنية تقدمية إسلامية قومية ، هى التى تدور فى فلكه بالطبع ، أما البلاد الأخرى فهى رجعية امبريالية متواطئة مع الصهيونية لمجرد أنها ترفض عدوانه وترفض جميع أسس مدرسته المدمرة للكيان العربى .

□ **المدرسة الثانية :** هى تلك المدرسة التى تنبع من حقائق الجغرافيا السياسية الموحدة للمنطقة العربية ، وتؤمن بأن الدول العربية يجمع بينها تراث ومصالح وأهداف مشتركة تقوم على أساس العلاقات الأخوية السلمية بين أعضاء هذه الكتلة العربية ، دون أن يحق لأى منها التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وان الأمن العربى يعنى أن تكون جميع الدول العربية آمنة لبعضها البعض أولا مع رفض أى عدوان خارجى ، وتعبئة كل الامكانات والموارد لتنمية كل دولة فى الوقت الذى تنمى فيه الدول العربية ككل ، وان يكون لها الوضع المميز سواء فى خريطة الشرق الأوسط أو فى الخريطة العالمية .

وبالتالى تصبح الدول العربية ككل شريكا على قدم المساواة بالاضافة إلى دول الجوار فى المنطقة مع القوى العالمية فى صياغة الأمن والاستقرار والسلام والعدالة اقليميا ودوليا .

وما حدث فى أزمة الخليج وحربها كان بكل المقاييس صراعا اقليميا ودوليا بين هاتين المدرستين . وقد أكدت النتائج سلامة وصحة أسس وتوجهات المدرسة الثانية واجبا والتزاما قوميا بطرح مشروع واضح ومفصل لإزالة الركام والدمار المادى والروحى والنفسى الذى أصاب شعوب المنطقة العربية بسبب هذا الصراع ، وبناء نظام أمنى جديد بكل أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية يمنع تكرار مغامرات المدرسة الصدامية ومشايعيها بصورة أو أخرى ، ويهيىء المناخ الصحى للعلاقات الأخوية السلمية لجميع الشعوب والدول العربية من أجل استئناف مسيرة التقدم والاستقرار والسلام وتحقيق المصالح المشروعة لها ، بدءا من حقها فى السيادة على مواردها حتى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

لذلك رأينا أن هذه المدرسة تترجم نظرتها المستقبلية فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب

مباشرة من خلال المشروع الذى طرحته دول الخليج المعتدى عليها والتى ناصرتها كل من مصر وسوريا ضد العدوان ، ورأيناها لا تقصر ذلك عليها وحدها ، بل تفتح الباب لجميع الدول العربية التى تؤمن بأن مدرسة العدوان نهايتها الدمار ، وأن مدرسة السلام العربى هى مدرسة البناء .

وهنا تبرز ضرورة جديدة هى أن يبدأ الحوار بين أصحاب هذه المدرسة وبين بقية الدول العربية بما فيها العراق الديمقراطى وليس الصدامى الدموى رغم المرارات السابقة لمواصلة الطريق الذى انقطع لأنه لا بديل تاريخيا عن هذا الطريق .

إننا ندرك جميعا عمق المرارة المتخلفة فى النفوس من عدوان صدام . نعرف ماذا جرى للكويت من تجاوزات بشعة أليمة ومن إهدار لآدمية الإنسان ومن أساليب نازية تقشعر منها الأبدان فى الاغتصاب والنهب والسرقة والاذلال المتعمد .

ونعرف أن الدماء التى سالت مازالت ساخنة ، ومازالت الثكلى فى الكويت يبكين أبناءهن ، ونعرف أن السعودية الآمنة منذ أكثر من خمسين سنة قد عرفت لأول مرة الاعتداء على أراضيها ، والصواريخ التى تتساقط على الآمنين المدنيين فى مدنها ، والضحايا فى المعارك القتالية لاسترداد الخافجى ولتحرير الكويت .

ونعرف ماذا كان كل ذلك يعنى بالنسبة لدول الخليج المجاورة التى تعرض بعضها للقصف بالصواريخ كالبحرين وقطر . وقد كانت من قبل واحات للأمان والسلام والخضرة والرخاء .

ونعرف أن كل هذه الدول قد عرفت ربما للمرة الأولى ثمن الحرب والدمار والابتزاز والارهاب ، ثم إسالة الدماء على أرض المعارك .

ونعرف أن نزيف الدم هذا لا تزول آثاره ومراراته ـ بل احقاده ـ سريعا لأنها دماء وليست قطرات من المطر ، لكننا رغم كل ذلك وبرؤية قومية ، سعينا إلى التعالى على الآلام القاسية من ترسب المرارة فى النفوس إلى الحد الذى يحصر النيات فى الانتقام ، وليس فى استشراف رؤى المستقبل والتكاتف لمنع تكرار هذه المحنة .

إننا لا نقول « عفا الله عما سلف » فقط ثم نتوقف ! .

لكننا نقول أيضا إن الشعوب فى نهاية الأمر ليست إلا ضحايا لحكامها الطغاة ، وأنه ليس من العدل أن ندين شعوبا بأكملها أو ننتقم منها بما فعله السفهاء من قادتها .

وهذا بالتحديد هو ما فعله المقاتلون العرب بعفوية وتلقائية خلال المعارك ، فقد كان الجنود السعوديون يستقبلون الأسرى العراقيين بالحفاوة بل أحيانا بالعناق ، ثم يقدمون لهم الطعام والمأوى والعلاج تعويضا لهم عما قاسوه من جوع وحرمان واهمال استمر شهورا فى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل .

وكان الجنود العراقيون يصرون على ألا يستسلموا إلا للجنود المصريين الذين يقابلونهم بالود والترحيب والعناق كأنهم لم يكونوا طرفين متحاربين فى معركة منذ قليل .

حتى لقد وقف أحد الصحفيين الأمريكيين مشدوها أمام مشهد ، قال إنه لم ير له مثيلا من قبل فى كل المعارك التى قام بتغطيتها . إذ أنه بعد دقائق من استسلام جنود عراقيين لأشقائهم المصريين تلفت حوله فإذا به يجد الجميع الآسر والمأسور يفترشون الأرض ويتناولون الطعام من طبق واحد ، ويقتسمون أرغفة الخبز وهم يتضاحكون ويتبادلون الحديث بلا ضغينة . ففى أى الحروب التى شهدها العالم جرى مثل هذا المشهد الغريب ؟ .

لقد تحققت الوحدة العربية القومية بغير شعارات وسط أتون المعارك ، وكان العراقيون يعرفون أو عرفوا بعد فوات الأوان أنهم دفعوا إلى معركة ظالمة ضد أشقائهم لذلك سارعوا بالاستسلام . وقلنا فى غمار المعارك أنهم لا يستسلمون إلا للحق والعدل والسلام .

فإذا كان الأمر كذلك ، فلنعامل كل الشعوب التى خدعها قادتها بمثل هذه الروح العفوية التلقائية التى تصرف بها المقاتلون تحت دخان المعارك .

لا نقول « عفا الله عما سلف » فقط . وإنما نقول : « ولا تزر وازرة وزر أخرى ». ونقول أيضا : « ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم » .

فالانتقام ليس من شيمتنا العربية ، وإدانة الشعوب بتصرفات حكامها ليس من شيمة الحق والعدل .

وهذه هى مهمتنا جميعا فى الفترة القادمة . مهمة الحكام فى وضع المصلحة العربية العليا فوق كل الاعتبارات . ومهمة رجال الفكر والقلم والإعلام ألا ينساقوا إلى خطيئة تكريس الأحقاد بين الشعوب . ومهمة الشعوب العربية نفسها فى ألا تسمح للمرارات والميول الغريزية للانتقام أن تتمكن منها .

ومصر على وجه الخصوص لها الدور الأكبر فى كل ذلك لتجميع الشمل وفى تغليب

المصلحة العربية على النزعات الإقليمية ـ وفى التعامل بعقلانية مع المخلفات النفسية لتلك المحنة الدامية .

أما على الساحة العالمية فإن دورها فى هذا المجال كبير والأنظار تتوجه إليه . ولا تسمع فى العواصم العالمية إلا الحديث عما سوف تؤديه مصر من دور أساسى فى تحقيق الاستقرار الحقيقى والسلام الشامل فى المنطقة .

ويقتضى الأمر هنا نظرة أكثر عمقا « لاعلان دمشق » ـ فى صورته الأولى قبل أن تحدث تطورات ما بعد صياغته ـ الذى شاركت فيه مصر وسوريا ، ودول الخليج ، وتضمن ترتيبات عربية ترسى صيغة معينة للتعامل بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد الحرب ، ولا أقصد هنا الحديث عن ذلك الاعلان نفسه كاتفاق بين ٨ دول عربية ، لكن كنموذج مستقبلى للتعامل بين الدول العربية وبعضها البعض بعيدا عن النماذج السابقة كمجلس التعاون العربى الذى كان عدد من أطرافه قد دخلوه بنية التآمر وليس التعاون .

فإعلان دمشق وما تضمنه من أفكار وصياغات عملية للعمل العربى المشترك لمرحلة ما بعد حرب الخليج يؤكد ـ رغم ما يبدو ظاهريا ـ أنه ليس مجرد رد فعل سريع لانهاء الحرب وانهيار المغامرة الصدامية التى أدت إلى انقسامات حادة فى الوطن العربى ، لكنه ثمرة لدراسات عميقة ومكثفة بدأت مع الأيام الأولى لتفجر الأزمة وتواصلت مع تداعياتها على امتداد ٧ شهور ، ويعنى ذلك أن قيادات الدول العربية التى اجتمعت فى دمشق توصلت منذ فترة طويلة خلال لقاءاتها وتحليلاتها لأسباب الأزمة إلى مفاتيح ليس فقط للخروج من الأزمة ودمارها بل وللاجابة العملية عن السؤال الهام وهو :

« ما العمل بعد أن تنهزم المغامرة وتخبو نيران هذه الحرب المجنونة اللعينة » ؟.

وكان من الطبيعى أن تتقارب وتتفاعل مواقف قيادات هذه الدول التى تحملت بصورة حاسمة وبموقف مبدئى مسئولية التصدى للمغامرة الصدامية والدفاع عن الأمة العربية ككل وعن نظامها الإقليمى ، فكلفت خبراءها ببلورة توجهاتها فى آليات واقتراحات عملية . فتوالت اجتماعات مجلس تعاون دول الخليج ولقاءات هذا المجلس الدورية مع ممثلى مصر وسوريا ، وبذلت جهود مشتركة لبناء الأرضية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لنقطة ارتكاز ثابتة للنظام العربى الجديد . وكان الحرص فى هذه الجهود واضحا على عدم ضياع الوقت فى ثرثرات لا جدوى منها فى وقت عصيب لا سابقة له فى تاريخ العرب . أما الهدف الأساسى فهو أن تكون الدول العربية التى تحملت مسئولية مواجهة المغامرة الصدامية وافشالها مهيأة لملء الفراغ على الفور بقواها العربية ، هذا الفراغ الذى أحدثه

الانقسام العربى على مستوى الحكومات والشعوب نتيجة للتضليل العراقى والأوهام العراقية ، ولأن المبدأ السائد فى علم السياسة هو أن المجتمعات والمناطق الجغرافية السياسية كالطبيعة لا تعرف الفراغ ، وأنه إذا لم يسد هذا الفراغ فى الوطن من أهله ، فستملؤه قوى أجنبية أخرى تفرض إرادتها عليهم . فلقد كان ضروريا أن تستعد دول الخليج ومصر وسوريا لملء هذا الفراغ المتوقع بنظام عربى يكفل أمنها ويحجب القوى الأجنبية عن محاولة شغله ، مع ضرورة تسجيل انه كانت هناك خلافات حول تقييم الفراغ ، وطبيعة عملية شغله سلميا وقضايا مختلفة أخرى ، لكن الفكرة متفق عليها فى المدى الطويل .

وفى تقديرى ان دول الخليج بصفة عامة بالإضافة إلى مصر وسوريا قد تسلحت بهذا المبدأ الجوهرى الأساسى ، وراحت تعمل منذ فترة برؤية جديدة مع وجود خلافات جزئية فى إطار الرؤية الموحدة على أساس وحدة المصالح العربية والمصير العربى ، لبناء ما يمكن أن يسمى فى المرحلة الراهنة بالعمود الفقرى للنظام العربى الجديد ، أو بفريق الانقاذ لانقاذ الوضع العربى مما خلفته أزمة الخليج وحربها من دمار مادى وبشرى ونفسى إلى الحد الذى تساءل معه البعض عن مصير الوطن العربى والأمن العربى والتنمية العربية والجامعة العربية ، بل وكل عمل عربى مشترك فى المستقبل ، كأنما قد بدأت مرحلة شيطانية تكفر أو تشكك فى كل ما هو عربى .

ومن هنا يكتسب هذا العمل العربى الجماعى لبلدان الخليج ومصر وسوريا أهميته التاريخية فى أنه يؤكد من جديد الإيمان بالعرب والعروبة رغم ما يبدو أحيانا أنه عكس ذلك ، كما أنه يرد الاعتبار لقضية العمل العربى المشترك وجامعته العربية فى اطار جديد يشحن آلياته وحركته بالفاعلية والقدرة على مواجهة التحديات الجديدة ، سواء فى شكل مغامرات معادية للعروبة والقومية رغم ردائها العربى الزائف كمغامرة صدام ، أو التحديات التى ستفرضها المتغيرات الدولية التى تسير بعالمنا نحو نظام دولى جديد ، أو تحديات الأمن فى منطقتنا العربية التى تظل مهددة طالما ظلت بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى ملتهبة فيها بغير تحقيق لإرادة الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة التى تتعايش سلميا مع إسرائيل فى حدود ما قبل ٦٧ كما أكدت ذلك منظمة التحرير نفسها .

ولعل هذا ما دفع إعلان دمشق إلى أن يؤكد على أن هذه الدول الثمانى ليست مغلقة على نفسها إنما تأخذ الخطوة الأولى فحسب على طريق مفتوح لكل العرب بما فى ذلك العراق العربى بعد تحرره من النظام الديكتاتورى الدموى .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد تحديد الهدف ، وادراك الظروف التى تنبعث منها

هذه الجهود هو : ما هو الجديد الذى جاء به إعلان دمشق فى صيغته المكتوبة ، وهو ما أؤكد عليه بشكل محدد .

والجواب فى تقديرى هو :

● ● أنه يؤكد أن الجامعة العربية ليست مجرد مكان للاجتماعات الشكلية أو للتغطية على التآمر كما حاول أن يستخدمها صدام حسين ، وإنما هى بناء سياسى واقتصادى وأمنى يتطور على نحو لابد أن يقترب سريعا من نظام الجماعة الأوروبية ، وهذا تحد مفتوح أمام كل مفكرى الأمة العربية وخبرائها لتشخيص أمراض جسد الجامعة العربية الواهن وإعادة الفاعلية لهذا البناء بطاقة التسعينات . وبذلك تكون المعادلة المطلوبة هى كيف نحافظ على رابطة الجامعة العربية مع تطوير فاعلياتها ومسئولياتها وواجباتها وآلياتها بحيث تكون قادرة بالفعل على حماية أعضائها وكفالة أمنهم ، وتحقيق العبور الآمن للأمة العربية إلى القرن ٢١ .

● ● أنه يطرح رؤية الأمن العربى فى إطار شامل لا يقف عند الحدود العسكرية - التى لا تتفق حولها التصورات عادة - وإنما يرتبط ارتباطا عضويا بالتنمية المشتركة والسوق العربية المشتركة وإنجازات ثورة العلم والتكنولوجيا ، والتخفف من أعباء البيروقراطية ومن الشك والريبة فى علاقات الدول العربية فيما بينها سواء على مستوى الدولة أو المواطن .

ولكن الإعلان المكتوب فى الوقت نفسه يبتعد عن اتفاقية الدفاع العربى المشترك الذى يجب أن يشمل قوات كل الدول العربية فى توضيح حاسم بأن أمن أية دولة عربية هو أمن عربى قومى للجميع ينبغى أن نتعامل معه ككل ، وليس كقوى مبعثرة مع الدول غير العربية التى تشاركنا منطقتنا فى إطار أن الهدف الاقليمى والدولى هو السلام للجميع ، والأمن للجميع ، ومع التكاتف لردع أى عدوان جديد قد يفكر فيه مغامر آخر تحت أى ذريعة ، أو من خلف أى شعار .

إنه يؤكد بوضوح أن الأمن فى النهاية إنما يعنى التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان ولكل العرب كمواطنين . كما يربط الإعلان بين أمرين أساسيين هما : الحق الوطنى لكل شعب فى السيادة ، والتصرف فى موارده وثرواته ، وبين الحق القومى لكل الشعوب العربية فى تخصيص جزء من عوائد هذه الثروات لعملية الانماء

العربى المتكامل ، وللحد من الفروق الاجتماعية والاقتصادية التى تسمح للطغاة والانتهازيين باستغلالها لإثارة العواصف والقلاقل .

هذا هو الجديد الذى كان يحمله إعلان دمشق فى بداياته الأولى ، والتى كانت تبشر بالخير بمرحلة جادة من الادراك والوعى لحقائق العصر ، ولأسباب انهيار النظام الأمنى العربى السابق ، والمهم فى ذلك أمران أساسيان هما :

الأول : أن تكون لهذا العمل العربى الاقتصادى المشترك قدرات حقيقية ومستمرة وأجهزة غير بيروقراطية تحشد كل الموارد البشرية ، وأدوات القطاع العام والقطاع الخاص ، والقدرات التكنولوجية والعلمية والبشرية فى عمل مشترك دؤوب وعادل .

والثانى : أن يكون شاملا لكل الدول العربية ، ولكل الشعوب العربية دون تمييز لأن ذلك هو منطق العدالة مع أبناء وطن واحد ، ولأنه أيضا منطق المصلحة لكى تكون للمنطقة العربية سوق كبيرة نسبيا قادرة على توفير القدرات الانتاجية وتطويرها واستيعاب منتجاتها . فشعوب الأمة العربية كلها لا تصل فى مجموعها إلى ٢٠٠ مليون نسمة من البشر ، وتعتبر سوقها بذلك متوسطة بالنسبة لأحجام الأسواق الكبيرة الراهنة قياسا على سوق أوروبا المشتركة ، وسوق أمريكا وكندا والمكسيك ، وسوق بلد واحد كالاتحاد السوفيتى الذى يبلغ حجمه ٣٠٠ مليون نسمة ، ناهيك بسوقى الصين والهند .

ويستتبع ذلك ضرورة أن نصارح أنفسنا لكى نعمل على تعديل تلك النظرة السابقة المتربصة بالشك والحذر التى كانت متبادلة بين دول ومواطنى الخليج الأغنياء بالثروة البترولية ، وبين الدول العربية التى تفتقر إلى البترول ، وإن كانت لديها ثروات أخرى كمواردها المعدنية الأخرى والمائية وأرضها الصالحة للزراعة ، والتعداد البشرى والموقع الجغرافى والموقف السياسى ، وهذه هى الأسس بصرف النظر عن تعقيدات التنفيذ التى اعتادها الواقع العربى .

لكننى أعيد التأكيد هنا على ما أكدته فى البداية ، وهو أن نموذج إعلان دمشق وما يطرحه من أسس لإعادة بناء العلاقات العربية فى مرحلة ما بعد الحرب أكثر أهمية من الإعلان نفسه بشكله المحدد ، وبأطرافه ، فهو نموذج يستحق الاهتمام .. والاتباع .

هذا عن آلية التحرك العربى المتصورة بعد الحرب ، وخلال الفترة القادمة .

قضايا متفجرة

أما عن القضايا الأساسية التى تمثل محور الاهتمام خلال مرحلة ما بعد الحرب ، فهى متعددة ، ومتفجرة أيضا . وهناك نوع من الحتمية ، فى التعامل معها ، فلابد من معالجتها وإلا سيكون من الصعب منع تفجر أزمة أخرى لا تأتى بالضرورة من الخليج لكن من أى اتجاه آخر ، ولا تكون بالضرورة عسكرية ، فقد تكون ذات طابع اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى ، وقد لا تكون أقل خطورة من الأزمة المسلحة التى فجرتها أحلام الزعامة فى العراق . وما يلفت الانتباه أن تلك القضايا لم تتفجر بعد نهاية الحرب ، ولم تنتظر . فقد تفجرت منذ الأيام الأولى للأزمة ، واستمرت تداعياتها طوال الأزمة ، وتصاعدت خلال الحرب ، ولم يقتصر تناول الأطراف الفاعلة لها على مجرد طرح الأفكار ، لكن شهدت بعض تلك القضايا محاولات لطرح تصورات محددة للتعامل معها ، وبدأت بعض تلك التصورات تدخل إلى حيز التنفيذ ، أو محاولة التنفيذ ، فهى من الحيوية بحيث لا تنتظر مزيدا من الوقت ، أو المماطلة .

لقد كان صوت المدافع لا يزال يدوى فى المنطقة ، ودخان المعارك يملأ سماءها ، ومع ذلك لم يكن للعالم كله حديث إلا عما سيحدث بعد أزمة الخليج ، ذلك أنه كان من الواضح أن بندول الحرب كان يميل بشدة إلى جانب قوات التحالف ، وأن المعركة محسومة مقدما طال الوقت أو قصر ، رغم أن صدام حسين كان مازال راكبا أعلى جياد العناد والرعونة ، غير عابئ بما يجره على بلاده وشعبه من كرب وموت وقتل وتدمير ، وبما أصاب الكويت وشعبها من خراب ودمار وتشريد .

كان العد التنازلى للمعارك قد بدأ . وكان من المؤكد أنه سيتوقف فى النهاية عند نقطة تحرير الكويت من غاصبيها . وكنا نفكر وندرس كل ما سوف يحدث بعد أن تهدأ أو تخمد آلة الحرب ويدخل الساحة حوار السلام .

وكنت أتصور أن الأوراق سوف يعاد ترتيبها حتما وأن علينا أن نشارك فى هذا الترتيب ، ولعلى كنت من القائلين وقتها بضرورة بحث مستقبل منطقتنا فى شكل متواز مع خط سير المعارك ، لأن الأحداث الأخيرة قد جرت إلى المنطقة أصحاب المصالح العالمية فيها . ولا غبار على ذلك .

كما أنها فجرت أيضا مطامع قديمة فى العراق ، تحت دعاوى تاريخية اطلت برأسها كالأفعى من بين أضابير الخرائط القديمة ، واللهم لا اعتراض . فإن هذه الدعاوى والمطامع

فتح بابها علينا صدام حسين نفسه ، بغزوه للكويت الذى أراد أن يضفى الشرعية على احتلاله لها باطلاق بالونات هذه الدعاوى التاريخية القديمة .

وبجانب هذه الدعاوى يمكن أن نضيف سببا آخر لتفجر الأطماع ، وهو قضية تصفية حسابات سياسية وعسكرية قديمة ، الأمر الذى يدفعنا الآن إلى بلورة افكارنا واطروحاتنا فى رؤية مستقبلية تحقق صالح الأمة العربية وتحدد مستقبلها الاقتصادى ورفاهية شعوبها ، كما تحدد أيضا مستقبل أمنها وأمن شعوبها واستقرارها .

وتصورى لما بعد الأزمة والحرب يمر عبر أربع قضايا أساسية :

١ ـ الترتيبات الأمنية فى الخليج .

٢ ـ القضية الفلسطينية بوصفها أساس النزاع فى المنطقة .

٣ ـ العلاقات بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة .

٤ ـ القضاء على أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة كلها ، وهو ما ينادى به دائما الرئيس حسنى مبارك والمجتمع الدولى كله ، خاصة بعد أن تحققت مخاوفه باندلاع الحرب التى نكتوى بنارها الآن ، وأحد أسبابها بلا شك انتشار أسلحة الدمار الشامل .

● ● وإذا كنت سأتناول بالشرح والتفصيل كل قضية من هذه القضايا ، فإنى قد أسهم بذلك فى صياغة جزء من ورقة عمل أمام السياسيين والمخططين الذين يعملون الآن بعد أن وضعت الحرب أوزارها لزرع الأمان والسلام والاستقرار فى المنطقة . وهى مهمة سوف تتم على مراحل بعضها بدأ يجد طريقه للتنفيذ وبعضها عاجل وبعضها مستقبلى ، والمهم أولا وأخيرا هو ألا نعود إلى ترك الأمور تجرى فى اعنتها ونكتفى فقط بدور ردود الفعل عند الضرورة . ولعل ما يبشر بالأمل أن مصر والسعودية وسوريا قد بادرت فى وقت مبكر ، وقبل أن تبدأ الحرب وخلالها باعداد ورقة عمل تتضمن رؤية مستقبلية للأوضاع بالمنطقة بعد نهاية الحرب . وأبدأ تناولى لمرحلة ما بعد الحرب بقضية الترتيبات الأمنية فى الخليج ، فهى القضية التى تمت اتفاقات محددة بشأنها ، وبدأ تنفيذ بعض تلك الاتفاقات بالفعل ، وظهرت كعادة العلاقات العربية بعض الخلافات حول التنفيذ ، ولكنها كعادة تلك العلاقات أيضا كانت خلافات قابلة للنقاش إذا ما تمسكت الأطراف بأهمية الحوار الصريح .

ولكى نكون أكثر تحديدا وأكثر دقة فإننى كنت أرى منذ البداية ، وحتى قبل انتهاء الحرب أن تلك الترتيبات لابد أن تتضمن الأسس الآتية :

١ - ضرورة التركيز على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج ، بعد انتهاء الأزمة ، ووفقا لما تراه كل دولة من دول الخليج ضروريا لحماية أمنها ، وتدريجيا بما يتلاءم مع ظروفها ، وبما لا يتضارب مع إعلان دمشق ، وترتيبات الحفاظ على الأمن العربى ككل .

٢ - التأكيد على أن الموقف المصرى ، لم ولن يعترف أبدا بأى تغييرات اقليمية فى الأراضى العراقية المعروفة والثابتة ، وبعبارة أخرى أكثر تحديدا ، تأكيد مصر على وحدة وسلامة أرض العراق بحدوده المعروفة دوليا . والمبدأ الذى يجب التركيز عليه هنا ، هو استقرار هذه الحدود وعدم قبول تغييرها بالقوة المسلحة ، أو بإثارة القلاقل فى المناطق التى تقطنها الأقليات القومية مثل الاكراد ، حيث كأن اللغط يدور خلال الحرب حول تفكير بعض التيارات السياسية فى تركيا فى التشجيع على إقامة دولة كردية فى كركوك والسليمانية تكون على صلة وثيقة باكراد تركيا . فمثلما رفضت مصر من قبل قبول أى تغيير فى الحدود الكويتية بالقوة ، فإنها وانطلاقا من نفس مبادئها والتزامها بالشرعية والقانون الدولى ، ترفض المساس بالسلامة الاقليمية للعراق .

٣ - رفض تدخل قوى غير عربية فى ترتيبات الأمن فى الخليج ، وهذا الرفض يجب أن يتم على أساس أن الأمن فى الخليج يجب أن يكون مسئولية عربية خالصة سواء من حيث تشكيل هياكل خاصة لهذا الغرض ، أو تكوين قوة عربية تكون مهمتها الأساسية هى الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة . لأن دخول قوى غير عربية لحفظ الأمن فى المنطقة سوف يحدث تداخلات سياسية وتضاربات لا قبل لنا بها .

٤ - الاصرار على الطابع العربى للأمن فى الخليج على أن يتضمن اتفاقية جماعية بعدم الاعتداء المتبادل ، تحت ضمانات من مجلس الأمن بالصيغة الدولية الجماعية ، حيث أن أى اتفاق لابد أن تضمنه الأمم المتحدة وتحت رايتها يمكن أن يطمئن الدول العربية ويطمئن شعوبها بأن ما يريدونه قد أصبح يحمل صفة الشرعية الدولية .

ولقد كان هناك اتجاه لتوسيع دور الأمم المتحدة فى حفظ السلام فى منطقة الخليج ، بعد أن كشف الغزو العراقى والمضاعفات التى سببها عن أن هذه المنطقة غير الحصينة عسكريا تجتذب اطماع الدول المجاورة ، وحيث أن الافتراض هو أن مشاركة الأمم المتحدة فى حفظ الأمن والسلام تكون أكثر قبولا واستقرارا . بل إن بيريز دى كويار الأمين العام للأمم المتحدة فى ذلك الوقت كان قد شكل بالفعل خلال الحرب لجنة خاصة لوضع تصور متكامل لهذا الاجراء ، غير أنه حرص على احاطة نبأ تشكيلها والمهمة التى عهد إليها بها بالسرية والكتمان حتى لا تتأثر عملية رسم وظيفتها وتحديد مهمتها بالاعتبارات السياسية الصارخة .

٥ ـ ضرورة أن نضع ضوابط دولية على عمليات التسليح لدول المنطقة فى المستقبل على أن تطبق هذه الضوابط على كل دول منطقة الشرق الأوسط دون استثناء ، ولا تطبق على دول معينة بينما يترك لغيرها « الحبل على الغارب » تفعل ما تريد وتتسلح بأى نوع من الأسلحة . وبهذا يمكن أن نوقف عملية تصاعد سباق التسلح فى المنطقة والاخلال بالتوازن الاقليمى المنشود ، وبما لا يهدد عمليات التنمية الشاملة فى دول المنطقة والتى باتت أكثر ضرورة من أى وقت قبل ذلك خصوصا بعد الحرب وخرابها ودمارها ونتائجها .

ويكفى أن برامج التنمية فى كل دول المنطفة قد توقفت أو تأثرت تأثرا بالغا نتيجة حرب الخليج وهبطت معدلاتها هبوطا شنيعا ، كما أن كل الدول فى المنطقة قد أصيبت بأضرار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة بسبب هذه الحرب اللعينة التى نعيشها ، إذ لا توجد تنمية اقتصادية حقيقية فى ظل تهديد عسكرى ، أو فى ظل قوة عسكرية يمكن أن تسبب فى أى وقت الدخول فى متاهات وتحولات وأحداث غير متوقعة . ولا أحد يريد أن تتكرر مأساة تملك العراق لهذه الترسانة الهائلة من الأسلحة التى وجدها بين يديه فى أعقاب حربه مع إيران ، وحين فكر فيما يفعله بها غزا بها دولة جارة له واستباح حرماتها ومقدساتها ونهب أموالها وشرد شعبها .

كانت هذه هى ـ فى تصورى ـ الركائز الخمس لمسألة الترتيبات الأمنية فى الخليج بعد توقف آلة الحرب .

وقد طرحت تلك التصورات فى وقت مبكر ، وأعدت طرحها أكثر من مرة . وانتهت الحرب ، وكان من الواضح أن قضية أمن الخليج هى القضية الأولى على أجندة الاهتمامات الدولية ، لذا بدأت التحركات بشكل سريع لارساء تدابير أمنية محددة ، وتمكنت الدول العربية بالفعل من اضفاء الصيغة العربية بشكل عام على ترتيبات الأمن ، مع إضافة الحد الذى يمليه الواقع على تلك الترتيبات فيما يتعلق بالدور الدولى أو الخارجى فيها . لكن ما لم يكن متصورا بتلك الطريقة التى جرت هو هذا الاضطراب الذى حدث داخل العراق ، وهو ما يطرح أهمية التركيز على الركيزة الثانية من الركائز السابقة الخاصة بأمن واستقلال وسيادة الأراضى العراقية .

ثم نصل إلى بؤرة الصراع الحقيقى فى منطقة الشرق الأوسط ، واعنى بها القضية الفلسطينية ، والتى من بئرها تفجرت كل المشاكل والمتاعب والهموم فى هذه البقعة من الأرض التى نعيش عليها ، والتى مازلنا نحملها فوق ظهورنا إلى أن نجد حلا لها .

وبالنسبة لنا نحن المصريين ، فقد أخذت منا القضية الفلسطينية عمرا بأكمله - ٤٤ عاما حتى ساعة كتابة هذه السطور - وقدمنا لها من موقع المسئولية القومية نحو ١٠٠ ألف شهيد من خيرة جند مصر ، وأموالا وجهدا وعرقا ومداولات ومشاورات ومؤتمرات ومعاهدات ، ودخلنا من أجلها أربع حروب ٤٨ و٥٦ و٦٧ و٧٣ وعند البعض خمسا بإضافة حرب الاستنزاف المريرة . ومازلنا نعيش القضية بكل ما فينا من جهد وبذل وعطاء وثقل سياسى ودبلوماسى فى العالم كله .

وبصرف النظر عما دعا إليه المدّعون وأصحاب الدكاكين السياسية والمنتفعون بالقضية الفلسطينية فإننا نعتبرها قضية مصرية خالصة ، عن يقين وإدراك كاملين بأن هذه القضية العربية هى مفتاح حل مشكلات كل المنطقة .. فإذا انحلت عقدة الفلسطينيين وانتهى الصراع العربى الاسرائيلى عم السلام كل شبر من أرض المنطقة .

وإذا أردنا اليوم أن نتحدث عن مستقبل القضية الفلسطينية فى مرحلة ما بعد الحرب ، فإنه بغض النظر عن هذا الجدل الذى دار فى محاولة للربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والذى كان هدفه الأساسى تكريس الاحتلال العراقى للكويت ، فإننا نجد أن هناك إدراكا دوليا متزايدا لصعوبة تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط بدون حل النزاعات الرئيسية فيها ، وفى مقدمتها النزاع العربى الاسرائيلى .

والملاحظ أنه عندما اندلعت أزمة الخليج ، كان الانطباع الأول الذى ساد أنها أحدثت ضررا بالغا بالقضية الفلسطينية ، حيث تراجع الاهتمام الدولى ، بل والعربى بهذه القضية لصالح الأزمة الجديدة ، ومع أن هذا الانطباع صحيح تماما إلا أن أزمة الخليج أظهرت مدى خطورة استمرار بؤر التوتر فى المنطقة على العملية الجارية لبناء نظام عالمى جديد بعد انتهاء عصر « القطبية الثنائية » والحرب الباردة .

ورغم اتفاق القوى الدولية الرئيسية على عدم وجود أساس للربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية للاختلاف الجوهرى فى طبيعة كل منهما ، وللحرص على عدم مكافأة المعتدى ، فقد اتفقت هذه القوى أيضا - بأشكال وبدرجات مختلفة - على ضرورة ايجاد حلول للمشكلات الأخرى فى المنطقة عقب انتهاء أزمة الخليج . وكان الرئيس الأمريكى بوش واضحا فى التعبير عنها خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وإن كانت واشنطن قد رفضت القيام بأى تحرك على صعيد القضية الفلسطينية قبل انتهاء أزمة الخليج كلها ، إلا أن معظم الدول الأوروبية - ومنها الاتحاد السوفيتى - قد صممت على أنه مع تركيز اهتمامها على أزمة الخليج فإنه يمكن العمل على تهيئة الأجواء لحل

المشكلات الأخرى . وقدم البيان الأوروبى السوفيتى المشترك الذى صدر فى آخر سبتمبر ١٩٩٠ صياغة واضحة لهذا التصور .

ومع اندلاع حرب الخليج وتصاعد العمليات العسكرية ، ورغم انشغال العالم بهذه الحرب اللعينة ، فإن القوى الدولية الرئيسية استمرت فى التأكيد على أهمية حل المشكلات الأخرى فى المنطقة بعد انتهاء هذه الحرب .

ولقد أعلن دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا - بعد اجتماعه بالرئيس حسنى مبارك عند زيارته للقاهرة خلال الأزمة - أفكارا واقتراحات لفترة ما بعد الحرب ، قال فيها : « إن الوقت قد حان للبحث فى هذه المشكلات فور انتهاء الحرب ، وأن بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى تؤيد عقد مؤتمر دولى للسلام بعد الإعداد الجيد له لتوفير شروط نجاحه » . وقال هيرد : إنه يركز على إقامة « نظام أمنى » ومنع حدوث اعتداءات جديدة فى منطقة الخليج ، بالإضافة إلى مسألة الصراع العربى الاسرائيلى ، وما يتصل بها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وأمن اسرائيل .

من هنا ، فإنه قد بدأ عقب انتهاء الحرب تحرك دولى مكثف بشأن القضية الفلسطينية ، لمصر بطبيعة الحال فيه الدور الرئيسى امتدادا ودعما لدورها المبدئى فى أزمة الخليج . وتقوم مصر من جانبها بالدعوة إلى التعجيل بالتحرك الهادف لتسوية القضية الفلسطينية ، وأن يتجه هذا التحرك فى ثلاثة اتجاهات متزامنة :

(أ) الأول يتجه إلى اسرائيل .
(ب) والثانى إلى الفلسطينيين .
(جـ) والأخير إلى القوى الدولية الرئيسية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى اعتقادى أن كل الظروف مهيأة لمصر لتلعب هذا الدور الحاسم فى مستقبل القضية الفلسطينية لعاملين اثنين :

الأول : تزايد الإدراك الدولى - بما فى ذلك الأمريكى - لضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية لضمان عدم حدوث انفجار جديد بالمنطقة فى المستقبل ، حيث أصبح هذا الحل يمثل مصلحة لمختلف القوى الدولية الرئيسية بما فيها اكثرها ارتباطا والتزاما تجاه اسرائيل .

الثانى : ما اظهرته أزمة الخليج من « محدودية دور اسرائيل » فى رعاية المصالح الغربية بالمنطقة ، عندما يتعلق الأمر بصراعات عربية - عربية ، خصوصا بعد انتهاء

الحرب الباردة التى تراجعت أهميتها فى مواجهة ما كان يعتبر ، خطرا سوفيتيا ، على تلك المصالح فى المنطقة .

وقد يسأل البعض : وأين الفلسطينيون من هذا كله ؟.

وأقول : إن الفلسطينيين عموما وبسبب موقفهم المنحاز للعراق فى هذه الأزمة والذين ضللتهم شعارات ومزاعم صدام ، قد ألحق بهم هذا الموقف وبصورتهم على الصعيد العالمى ضررا بالغا حيث بدا للكثيرين كما لو أنهم كانوا يؤيدون استيلاء دولة على أراضى دولة أخرى بالقوة ، أو يجدون أعذارا لهذا الاحتلال فى نفس الوقت الذى يبنون فيه قضيتهم على أساس رفض احتلال دولة لأراضى الغير بالقوة .

وللحق فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد سقطت فى اختبار عملى لمصداقية سياستها المرنة التى كانت قد انتهجتها مؤخرا .

وفى تصورى لو أن مظاهرات الفلسطينيين من أبطال الانتفاضة قد خرجت تحمل أعلام الكويت ، وتندد بغزو العراق لدولة عربية شقيقة ، لكانت الاعلام الفلسطينية قد بلغت عنان السماء .

وعلى أية حال فإنه فى رأيى دائما أنه لا يجب ألا نغفل دور منظمة التحرير ، وألا نقوم باستبعادها عند فتح حوارات مستقبل القضية الفلسطينية أيا كان رأيها أو موقفها من أزمة الخليج . إذ يجب رغم ذلك أن يكون هناك ممثلون منهم ، ويجب أن يكونوا هم الذين يتحدثون باسم الفلسطينيين فى أية تسوية مستقبلية .

ولكن تظل هناك مشكلة عويصة تتمثل فى اقناع الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية بامكانية قيام المنظمة بتمثيل الفلسطينيين فى أى مفاوضات سلام ، فيكاد يكون هناك اجماع فى الدوائر المؤثرة فى هذه الدول على أن المنظمة ـ بقيادتها الحالية ـ قد فقدت مصداقيتها واهليتها لتمثيل الشعب الفلسطينى فى جهود السلام . ويرى البعض أن المخرج الوحيد سيكون قيام الأردن بتمثيل الفلسطينيين فى عملية السلام إما بتفويض من المنظمة ، وإما بإحياء الاتفاق الأردنى الفلسطينى الموقع فى فبراير ١٩٨٥ ، وإما بتجاوز المنظمة صراحة . واذا كانت هناك صعوبة فى اقناع الولايات المتحدة وغرب أوروبا بدور لمنظمة التحرير فى جهود السلام ، فإن الصعوبة تكون مضاعفة بالنسبة لاسرائيل ، حيث وجدت حكومة شامير ذريعة للقول بأن المنظمة قد أثبتت انها قوة مخربة لا يجوز أن تعطى أى دور فى عملية السلام .

ولقد بلغ ايمان اسرائيل بالاهتزاز العنيف لموقف منظمة التحرير على المستوى الدولى إلى حد أن ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل - كما علمت من مصدر كبير موثوق به - قد طلب من الحكومة الاسرائيلية فى اجتماعها يوم ١٠ فبراير ١٩٩١ أن تبدأ بتقديم افكارها وتصوراتها ومقترحاتها إلى العالم كله عن قضية السلام بالشرق الأوسط تمهيدا لبدء الحوار مع ممثلى الفلسطينيين ، وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ويمضى الموقف الاسرائيلى خطوة أبعد من هذا ، فيقول إن الاعتبارات العملية تدعو إلى المضى قدما فى تحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية ، أما المسألة الفلسطينية فترجأ إلى مرحلة تالية ، وحجة اسرائيل فى هذا أن المشكلة الفلسطينية بالغة التعقيد فضلا عن أن الجهة التى تطرح نفسها لتمثيل الفلسطينيين هى جهة غير مقبولة ولا يمكن أن تتبادل معها اسرائيل كلمة واحدة ، ويضاف إلى ذلك حجة أخرى وهى أن استعداد اسرائيل لاتخاذ موقف مرن تجاه الموضوع الفلسطينى سيتوقف إلى حد كبير على استعداد الدول العربية للتجاوب مع رغبة اسرائيل فى انهاء حالة الحرب ، وبدء مرحلة جديدة فى المنطقة .

وبصرف النظر عن تلك الأفكار ، أو غيرها ، فسوف تفعل اسرائيل أى شىء لعرقلة عملية السلام ، وسوف تطرح كل الأفكار التى تحقق لها أهدافها .

وعلى المستوى الدولى ، فقد تحركت الإدارة الأمريكية بصورة سريعة عقب انتهاء الحرب لاستكشاف أفكار كافة الأطراف ، واستعداداتهم للتسوية . وبدأت المنطقة تشهد طرح صيغ قديمة ، وصيغ جديدة للحل ، كصيغة المؤتمر الدولى ، والمؤتمر الاقليمى فى وجه اصرار اسرائيل على ما تسميه بناء الثقة ، أى ببساطة التنازل قبل التفاوض ، وهو ما يعنى أن أحدا فى اسرائيل لم يفهم جيدا درس الخليج .

فقبل شهور كان العالم كله يناشد صدام حسين أن يعلن الانسحاب من الكويت ويجنب بلاده والمنطقة ويلات الحرب . وكان صدام حسين يتمسك بعناده وصلفه ويرفض كل النداءات وكل التوسلات ويتمسك بمقولاته السخيفة البالية عن المحافظة رقم ١٩ والكويت جزء من العراق . حتى اضطر المجتمع الدولى إلى ارغامه بالقوة على الاستجابة للشرعية الدولية وكسر جيشه وطرده من الكويت شر طردة بعد هزيمة مدوية ، وكان سند الولايات المتحدة والدول المتحالفة فى كل ذلك هو الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

والآن لدينا المشكلة الأساسية التى تعرقل الاستقرار والسلام فى المنطقة ، ولدينا قراران من الأمم المتحدة يقضيان بانسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى عام ٦٧

هما القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ ، ولدينا صدام آخر فى اسرائيل يتمسك بمقولات سخيفة بالية كمقولة المحافظة رقم ١٩ ، ويتوجه له العالم من كل الجهات بالحديث عن ضرورة اعادة الحقوق العربية والفلسطينية لكى يستقر السلام فى هذه المنطقة ، ولأن الصراع العربى الاسرائيلى هو بؤرة القلاقل الحقيقية التى أفرزت مغامرة صدام حسين الأصلى - فلا يجيب صدام اسرائيل بشىء ، ولا يصدر عنه تصريح واضح بالرفض أو القبول .

ونلاحظ أن كل التصريحات التى صدرت من اسرائيل تعليقا على تصريحات بوش بضرورة حل المشكلة الاسرائيلية العربية وزيارة بيكر للمنطقة ، نلاحظ عليها التزامها الحذر البالغ بشأن موقف اسرائيل من تحريك عملية التسوية ، فالكبار فى اسرائيل - شامير وارينز وغيرهما - صامتون وبعض الموظفين بمكتب صدام اسرائيل ، أو وزارة الخارجية الاسرائيلية هم فقط الذين يدلون بتصريحات متحفظة تعليقا على هذه الجهود .

ومحور تصريحاتهم محاولة طمأنة الاسرائيليين المتشددين من أنصار صدام اسرائيل إلى أن أمريكا تنوى تحريك عملية السلام على أساس التفاهم مع اسرائيل وليس على أساس الضغط عليها .

وشامير نفسه صامت لا يتحدث . وحتى بعد محادثاته مع بيكر فى احدى جولاته لم يتحدث مباشرة ، وإنما ترك الناطق باسم رياسة الحكومة يدلى بتصريح عام يركز فيه على تفاؤل اسرائيل بشأن السلام فى المنطقة ، معلنا بطريقة استفزازية :

« إننا نأمل أن تكون الحرب فى الخليج قد لقنت درسا لبعض الدول العربية التى لم تكن متحمسة لإقامة سلام مع اسرائيل ، وأن تغير موقفها بعد هذه التجربة » .

مع أن الأصح أنه كان عليه أن يقول أنه يأمل أن تكون اسرائيل قد تعلمت درسا من حرب الخليج ، وعرفت أنه لا سلام فى المنطقة ما لم تعد الحقوق العربية إلى أصحابها وتنسحب من الأراضى التى احتلتها فى ٦٧ وأن تسمح بقيام الدولة الفلسطينية فى الضفة وغزة .

فهذه الحرب قد فجرها قميص عثمان الذى ارتداه صدام حسين ليخفى وراءه أطماعه فى ثروات الخليج والزعامة . وما دام القميص باقيا فسوف يظهر صدامون آخرون إلى ما لا نهاية ، وسيظل السلام معرضا للخطر ، وسيظل أمن اسرائيل نفسها فوق بركان طالما تمسكت بالمقولات البالية عن يهودا والسامرا وغيرها التى تذكرنا بالضبط بحكاية المحافظة رقم ١٩ .

فماذا يريد « صدام اسرائيل » ليقتنع بما تقتنع به الغالبية العظمى من دول العالم ؟.

إن اسرائيل تصر رغم كل ما جرى على أن القضية الفلسطينية ليست هى جوهر الصراع فى المنطقة ، ونحن والعالم كله معنا نصر على أنها جوهر الصراع ، وأنه لا سلام ولا أمان بغير حلها .

إن اسرائيل ترى أنه لا يمكن أن يتحقق تقدم فى حل المشكلة الفلسطينية إلا مع الارتباط باحراز تقدم فى العلاقات بين الدول العربية واسرائيل يبدأ باجراءات لبناء الثقة بين الجانبين . ونحن والعقلاء فى العالم نرى أن التقدم فى العلاقات بين الدول العربية واسرائيل مرهون باعادتها الحقوق الفلسطينية والحقوق العربية ، وأنه لا أحد يرغب فى استمرار القلاقل والحروب ، لكنه لابد أولا من إعادة الحقوق .

واسرائيل تعيد الآن الحديث عن « الطريق المزدوج » الذى يقضى بإقامة العلاقات بين اسرائيل والدول العربية التى فى حالة حرب معها وانهاء المقاطعة وتبادل العلاقات الدبلوماسية وتوقف النشاط المعادى ، واقامة تعاون اقليمى وثنائى مقابل اجراء انتخابات حرة فى الضفة وغزة ، واختيار ممثلين من أبنائهما لاجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتى تكون اختبارا للتعايش السلمى والتعاون ، وفى مرحلة تالية تجرى مفاوضات حول سلام دائم .

ونحن لا تهمنا الصيغ أو الأشكال التفاوضية وانما يهمنا بالدرجة الأولى أن تؤدى أية صيغة مقترحة إلى انسحاب اسرائيل من الجولان والجنوب اللبنانى ، وقيام كيان فلسطينى مستقل فى الضفة وغزة .

وإذا صح أن أمريكا تؤيد هذه الخطة الاسرائيلية المسماة بالطريق المزدوج ، فإن ما ينبغى أن نركز عليه هو ألا تسمح واشنطن لاسرائيل بالتلاعب لكى تضع العقبات أمام احراز تقدم حقيقى فى مجال تسوية المشكلة الفلسطينية . إذ هل تنتظر أمريكا أن تشتعل أرض المنطقة بحرب مدمرة جديدة تهدد مصالح العالم كله لكى تجيش الجيوش لحماية المصالح الدولية مرة أخرى ، أم أن القضية فقط هى ردع عدوان عربى من دولة عربية على دولة عربية أخرى بترولية ـ وتحمس لمنع دولة عربية عدوانية من السيطرة على منابع البترول ـ ولا حماس لمنع دولة غير عربية من الإصرار على الاحتفاظ ببئر المتفجرات كامنة كما هى فى قلب المنطقة .

لهذا كله فنحن نريد هذا المؤتمر الدولى للسلام لكى يضع الأمور فى نصابها ويوفر

ضمانات دولية لما قد يتم الاتفاق عليه بين الفلسطينيين واسرائيل ، وبينها وبين الدول العربية الأطراف المباشرة للنزاع .

وعندما تجد الدول العربية الأخرى أن الصراع الاسرائيلى الفلسطينى قد وصل أخيرا إلى حل عادل له ، فإنها سوف تبارك حتما هذا الحل خاصة ان جميع قرارات القمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أيدت الحل السلمى طريقا لتسوية هذا النزاع .

وما ينبغى أن يعرفه صدام اسرائيل ان المراوغات لن تجدى هذه المرة . فالاستقرار فى المنطقة ، كما أثبتت حرب الكويت ، اهتمام عالمى ومصلحة دولية لا مجال فيها للعواطف ولا للتحالفات الأبدية . وقد ثبت أن للمجتمع الدولى مصلحة مؤكدة فى ألا يظهر فى المنطقة صدام آخر يتسربل بقميص القضية الفلسطينية ليشعل نيران المنطقة . ولن تتردد المصالح الدولية فى الوقت المناسب فى التخلى عن صدام اسرائيل الذى يعوق بتحجره وصلفه وعناده إزالة آخر بؤر الصراع والتوتر فى المنطقة .

لقد عبأت أمريكا العالم كله ضد العراق الصدامى الذى خرج على الشرعية الدولية واحتل دولة عربية صغيرة ، فأصدر مجلس الأمن ١٢ قرارا ضد العراق وخاض المجتمع الدولى بقيادة أمريكا على أساسها حرب تحرير الكويت ، وحقق بقوة السلاح ذلك التحرير ، وفرض على العراق احترام الشرعية الدولية .

ويبقى الآن أن يتجه المجتمع الدولى وبنفس القوة إلى الساحة الفلسطينية ليفرض الشرعية الدولية المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة على اسرائيل ، ويجبرها على احترام إرادة هذا المجتمع ، وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها .

ففى اسرائيل أيضا « صدام » آخر خارج على الشرعية الدولية ويرفض نداءات الحق والعدل والسلام ، ويتمسك بدعاوى تاريخية باطلة لاغتصاب حقوق الآخرين .

ولقد انتهز فرصة انشغال العالم فى أزمة الخليج وانقض على انتفاضة الشعب الفلسطينى وسجن أكثر من مليون و ٧٠٠ ألف فلسطينى فى بيوتهم طوال الحرب ، واستعد لمواجهة المرحلة التى سوف تتجه فيها تلقائيا أنظار العالم إلى الأرض العربية المحتلة بعد انتهاء حرب الكويت بالمزيد من التشدد والتصلب .

وحين أعلن الرئيس الأمريكى بوش أن الوقت قد حان لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى خرجت التصريحات تلعب على الحبال من جديد وتحاول أن تمتص الاعلان الأمريكى وتفرغه من محتواه . فتقول انها تتفق مع تصريحات بوش فى ضرورة تسوية

النزاع لكن اسرائيل لا تعرف كيف يمكن أن يتم ذلك ؟ أو يخرج مسئول اسرائيلى ليقول إن اسرائيل قد تقبل بمؤتمر اقليمى لحل النزاع لكنها لا تقبل بمؤتمر دولى .

ونحن لا تعنينا حيرة اسرائيل الكاذبة ولا شكل المؤتمر الذى يدعى إليه لتسوية هذا النزاع ، وإنما يعنينا بالأساس أن تدرك اسرائيل عدة مبادىء أساسية وهامة هى :

● أن المناخ مهيأ الآن أكثر من أى وقت مضى لوضع نهاية لهذا النزاع ونزع فتيل عدم الاستقرار الدائم فى منطقة الشرق الأوسط .

● إذا كان المجتمع الدولى والنظام العالمى الجديد يعملان حقا وصدقا على ترسيخ السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط الحيوية ، فلا سبيل إلى تحقيق ذلك أبدا إلا بحل النزاع العربى الاسرائيلى واعتراف اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة تحت أى شكل من الأشكال التى يقررها الفلسطينيون أنفسهم .

● ان استمرار بؤرة الصراع العربى الاسرائيلى سوف يفرخ وعلى مر العصور مزايدين جددا يتسترون بقميص القضية الفلسطينية لتحقيق أطماعهم وطموحاتهم التوسعية ، كما فعل صدام حسين ، فإذا أردتم ألا يظهر صدام جديد فلا سبيل لذلك إلا بإعادة الحقوق الفلسطينية لأصحابها .

إن كل دعاوى اسرائيل فى نظرية الأمن المعتمد على الذراع القوية الطويلة والحدود الآمنة والاستناد إليها فى استمرار الصلف والتكبر ، ورفض الاعتراف بالحقوق قد انهارت نهائيا فى أزمة الخليج ، فالصواريخ يمكن أن تصل إلى اسرائيل من أى مكان مهما كانت حدودها « آمنة » والذراع القوية يمكن تحطيمها إذا استمرت فى مكابرتها واغتصابها للحقوق ، كما حدث مع الذراع العراقية ، أما الحدود الآمنة الوحيدة فهى الحدود العادلة المعترف بها من الجميع ، وليست الحدود المفروضة بمنطق القوة . لهذا فلن تنعم اسرائيل بسلام حقيقى مهما فعلت إلا إذا اعادت حقوق الشعب الفلسطيني ورحلت من الأرض العربية المحتلة ، وتبادل الجميع الاعتراف بحق كل دولة فى أن تحيا آمنة ومستقرة داخل حدودها . لهذا فلابد ان تعيش اسرائيل داخل حدودها وان تعلن هذه الحدود ، وأنها لن تتعداها إلى أرض جيرانها .

لقد قبل الفلسطينيون بقرارات الأمم المتحدة وقبلوا الاعتراف باسرائيل وبحقها فى الوجود ، ولم يثمر ذلك سوى حوار قصير مع الولايات المتحدة لم يلبث أن توقف بعد قليل ، ولا يمكن مطالبتهم بأكثر من ذلك . ويجب أن تتوجه كل المطالبات إلى اسرائيل ، وإلى

صدام اسرائيل « اسحق شامير » . وينبغى أن تقدم أمريكا والمجتمع الدولى الدعم الكامل للحقوق العربية فى مواجهة صلف اسرائيل وتعنتها بنفس الاصرار الذى واجهوا به صلف صدام وتعنته . فالمصالح الدولية أبقى من الأطماع الاقليمية الصغيرة لأية دولة ، والمصالح الدولية تتطلب أن يتحقق استقرار حقيقى فى الشرق الأوسط ، وهو لن يتحقق واسرائيل ترفض رد الحقوق العربية والفلسطينية .

وما لا يدركه شامير ، صدام اسرائيل ، حتى الآن هو أنه ليست هناك تحالفات أبدية ولا عداوات أبدية ، وإنما هناك سياسات مصالح . والمصالح الدولية تتطلب استقرار الشرق الأوسط وسلامة النظام العالمى الجديد تتطلب ذلك أيضا . فإن لم تع اسرائيل حقائق العصر فلا يمكن لهذا النظام الجديد أن يحقق مبادئه فى منطقة تبقت فيها بؤرة صراع متجدد سوف تفرز المزيد والمزيد من الحركات المتطرفة ، والمزيد والمزيد من المزايدين والمغامرين بمصالح الشعوب وباستقرار الأوضاع .

وليس من العدل أن تتكبد شعوب المنطقة العربية كل هذه التضحيات ، وان يفشل النظام العالمى الجديد فى « اختباره » الجديد مع اسرائيل بعد أن جيش الجيوش وخاض اختبار الكويت بنجاح ، لمجرد أن اسرائيل مازالت تتمسك بدعاوى بالية أكدنا مرارا زيفها ثم جاءت حرب الكويت لتؤكد عمليا كذبها وفسادها .

على أن شهر نوفمبر من عام ١٩٩١ قد شهد ملامح فجر جديد ينبىء باحتمالات فتح باب التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى . ونعنى بذلك انعقاد الجولة الأولى من مؤتمر السلام بين العرب واسرائيل فى مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وبحضور الأطراف العربية الرئيسية ـ مصر وسوريا ووفد أردنى فلسطينى مشترك ولبنان ، فضلا عن مراقب من مجلس التعاون الخليجى ـ وجها لوجه مع اسرائيل التى عمد اسحق شامير إلى رئاسة وفدها بنفسه ليمارس هوايته فى التطرف والرفض .

ورغم أن أحدا لم يكن يتوقع نتائج حاسمة وعاجلة من هذه الجولة ، إلا أن المؤكد أن بعض الجليد قد ذاب خلالها ، وبدأ فتح الطريق لمحادثات ثنائية ومتعددة الأطراف ، بحثا عن تسوية سلمية دائمة وعادلة لهذا الصراع الذى طال به الزمن .

ورغم أننا جميعا نعرف أن مؤتمر مدريد كان مؤتمرا افتتاحيا ، إلا أن مواقف الأطراف المشتركة قد تحددت فيه بصورة واضحة ، فقد أبدى العرب عامة ، والفلسطينيون

خاصة قدراً كبيرا من الاعتدال والرغبة فى السلام والاستقرار ، بينما أبدى شامير قدراً أكبر من التشدد والتعنت .

فى حين أكدت الولايات المتحدة ومعها أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى تصميما أكيدا على ضرورة متابعة جهود اتمام عملية السلام فى مراحل متتابعة ، بهدف اقرار تسوية دائمة . وهذا ما يدعمه المناخ الدولى السائد ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبروز الارادة الدولية فى بناء عالم جديد خال من الحروب وبؤر التوتر .

فماذا عن أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة بعد أن سكتت مدافع حرب تحرير الكويت ؟ .

إن أول ما ينبغى أن نفعله هو أن ننزع الفتيل من القنبلة المدمرة قبل أن تنفجر . وهذا هو المفهوم البسيط والمباشر لنزع أسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الأوسط . وهى القضية الثالثة فى تصورنا لما بعد أزمة الخليج ، وهى قضية طرحت أيضا بعد الحرب ، لكنها طرحت بطريقة غير كافية ، وربما غير مقنعة لا تؤدى إلى نتائج فعالة ، كما يستلزم إعادة طرحها من البداية .

والقنبلة الزمنية هنا ــ التى قد تنفجر دونما انذار ــ هى أسلحة التدمير الشامل ــ الكيماوية والبيولوجية والنووية ــ التى توجد الآن فى منطقة الشرق الأوسط التى نعيش فيها ونتفاعل بها ومعها ، وهى فى نظرنا من أهم القضايا التى يجب أن نجد لها حلا بعد أزمة الخليج .

فإذا كانت سحابات التوتر والحدة والقلق قد عبرت سماء المنطقة بعد انتهاء الحرب ، فإنه قد بات واضحا ــ بما لا يدع مجالا للشك ــ أنه قد حان الوقت للتصدى لمشكلة أسلحة التدمير الشامل التى تهدد حياتنا ومستقبل الأجيال القادمة ، فنقوم بنزع الفتيل قبل الانفجار حتى لا تتكرر فى حياتنا وفى حياة العالم هذه المأساة الكئيبة التى نعيش فصولها الدامية اليوم بالهم والألم .

وحتى لا تتكرر مأساة هيروشيما ونجازاكى التى مازالت آثارها موجودة حتى اليوم بعد مضى ٤٧ عاما على حدوثها . وكلنا يعلم أنها كانت قنبلة نووية بدائية إذا ما قيست بما يوجد فى الوقت الحاضر .

ونحن لا نقدم جديدا إذا قلنا إن أسلحة التدمير الشامل كانت موجودة فى ترسانات دولتين فى المنطقة هما : إسرائيل والعراق . وإذا كان ما جرى خلال الحرب ، وما بعدها

قد أدى بشكل أو بآخر إلى تدمير ما يملكه العراق من أسلحة كيماوية وتكنولوجية ومفاعلات نووية ، فإن ما تملكه اسرائيل من هذه الأسلحة مازال بكرا لم تمسه يد ، وجاهزة للكشف عن انيابها فى أية لحظة .

ولا يمكن أن ينتظر العالم حتى يستخدم من يملك أسلحة التدمير الشامل أسلحته لكى يشرع فى طرح فكرة نزع هذا التسليح بكل صوره وأبعاده ، بعد أن افلتت المنطقة خلال حرب الخليج بمعجزة من مخاطر استخدامها .

لقد طرحت حرب الخليج مشكلة أمن المنطقة بصورة أكثر حدة مما حدث فى أية مرحلة سابقة فى تاريخها الحديث . وظهرت منذ بداية الأزمة تصورات طرحتها الخارجية الأمريكية ، حول ضرورة إيجاد ترتيبات أمنية محددة فى المنطقة لمرحلة ما بعد انتهاء الأزمة ، ووجدت هذه التصورات قبولا واسعا على المستوى الدولى ، لكن هذه التصورات الأمنية التى طرحت كانت تتسم بأنها كانت ترتكز على حماية أمن الخليج فقط ، وليس على أمن منطقة الشرق الأوسط .

إنه بنهاية الحرب استقرت التصورات على أن الترتيبات الأمنية يجب أن تشمل كل دول منطقة الشرق الأوسط . وقد شاء قدرنا أن نفقد إحدى القوى العربية الرئيسية بتدمير البنية العسكرية والاقتصادية الأساسية العراقية فى الحرب الدائرة بعد أن كانت تمثل البعد الثالث مع مصر وسوريا فى مثلث مواجهة اسرائيل مالكة أسلحة الدمار الشامل ، حتى وإن كانت مصر وسوريا لا تملكان إلا السلاح التقليدى . حتى لو ملكنا القدرة على إنتاج السلاح المدمر ، فإن انتاجه يحتاج إلى ترتيبات سياسية ليست متاحة الآن ، ولا فى المستقبل القريب .

وعلى العموم فقد وضعت أزمة الخليج أمام أعين العالم كله ، مدى خطورة انتشار أسلحة التدمير الشامل فى المنطقة ومدى تهديدها لأمنها فى المستقبل . ويمكن فى هذا الاطار قيام مصر بتأكيد عدة عناصر اتصور أنها تمثل الاطار العام لتصور شامل هدفه إخلاء منطقة الشرق الأوسط كلها من أسلحة الدمار الشامل وهى :

١ ـ التأكيد على ألا تتقلص الترتيبات الأمنية المطروحة لمنطقة الشرق الأوسط كلها إلى ترتيبات أمنية لمنطقة الخليج وحدها . وأنه لابد أن تشمل كل المنطقة وفى قلبها العالم العربى ، بنفس الصورة التى جرى بها التفاهم على أمن الخليج .

٢ ـ التأكيد ـ عندما نطرح تصوراتنا حول أسلحة التدمير الشامل ـ على أن تشمل أيضا تلك الأسلحة فوق التقليدية : « الكيماوية والبيولوجية وأسلحة التفجير الحجمى

والأسلحة النووية » بدون وجود أية فواصل بين تلك الأنواع حيث لابد من الجمع بينها كلها فى سلة واحدة .

ومن المهم أن اقرر هنا أنه بعد تدمير بنية العراق العسكرية الأساسية وترسانته لانتاج الأسلحة الكيماوية ، فإنه لا يوجد فى المنطقة إلا مصر وسوريا القادرتان على إنتاج مثل هذا النوع من أسلحة التدمير ، بل وإلى جانب القدرة على الانتاج ، فإن لديهما الوسائل لإيصالها إلى أهدافها ، مع ادخال السعودية كعنصر أساسى لامتلاكها صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى ، ولقدراتها على مواجهة التهديد الاسرائيلى .

كما يهمنى هنا أن اؤكد أيضا على محاولة التمسك بمفهوم للأمن القومى العربى يقوم ى أساس اشتراك دول الجوار : إيران وتركيا واسرائيل ، فى اتفاقية للأمن الاقليمى ،



□ حلّ الدمار ببغداد مثلما حلّ بالكويت ، نتيجة للمغامرة الفاشلة .

تتضمن عنصر نزع أسلحة التدمير الشامل ، مع عدم اشراكها معنا كأطراف أساسية فى الترتيبات الأمنية الشاملة المحتملة التى يجب ان تعتمد اساسا علينا نحن ، وعلى قواتنا العربية ، وأن تقوم على اكتاف الدول العربية وحدها .

ويمكن أن أسجل هنا للحقيقة وللتاريخ ، أن اسرائيل لم تعترف رسميا بامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل ، رغم أنها تملكها بالفعل وعن يقين ، والعالم كله يعرف ذلك ، لكن هناك تصريحات ليوفال نئمان وزير العلوم الاسرائيلى فى مايو ١٩٩٠ التى يؤكد فيها امتلاك اسرائيل للأسلحة الكيماوية ، كما ان هناك تصريحات للرئيس الاسرائيلى نفسه هيرتزوج فى ديسمبر ١٩٩٠ تشير الى امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية . ولقد أصبح امتلاك اسرائيل لترسانة هائلة من الأسلحة النووية تتكون أساسا من ٣٠٠ رأس نووى فى معظم التقديرات ، أمرا معروفا على المستوى العالمى ، خاصة بعد أن صدرت كتب كثيرة ، وأذيعت معلومات موثقة تثبت ذلك .

ولعل أبرز ما يمكن الاستشهاد به فى هذا الصدد هو أولا اعترافات العميل الاسرائيلى « فانونو » ، وثانيا « الخيار شمشون » للصحفى « هيرش » ، وكلاهما قد أثار ضجة عالمية هائلة ، بعد نشر وثائق اسرائيلية تثبت ملكية اسرائيل لمثل هذه الترسانة الهائلة التى لا مثيل لها إلا فى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . ومن ثم فلا مجال ابدا لإبعاد اسرائيل وهى تملك ما تملك من أسلحة الدمار الشامل عن دائرة الحظر ، بل إنها لا بد وأن تكون أول من تشملها . ولكن الذى اتوقعه هو أن اسرائيل عندما تحين ساعة الجد سوف تحاول أن تتملص وتماطل ، ولا استبعد أبدا ـ كما يقول المراقبون ـ أن تطالب اسرائيل فى مقابل توقيعها على معاهدة حظر انتاج واستخدام السلاح النووى والكيماوى بنزع الدول العربية لكافة عناصر قوتها من الأسلحة التقليدية ، وهو أمر لا بد وان ترفضه وبشدة الدول العربية ، وفى مقدمتها مصر بالطبع .

وان أى ترتيبات أمنية لا تنبع من منطقتنا العربية ولا نقبلها بارادتنا الحرة تصبح غير ذات جدوى أو معنى ، ولن تحقق الأمن والاستقرار المنشود فى المنطقة ، كما أن أى سلام أو استقرار توجد فى سمائه سحب التهديد النووى والكيماوى الاسرائيلى لا يكتب له الاستمرار أو امكانية التعويل عليه كثيرا .

كما ان أى ترتيبات أمنية يتم وضعها أو الاتفاق عليها دون أن تمتنع اسرائيل عن اطماعها التوسعية ، وإيقاف الهجرة إليها بعد ان اتخمت بسكانها ، لن تحقق الاستقرار والأمن .

وفى نفس الوقت فإن أى ترتيبات أمنية لا تعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة لن تحقق أيضا الاستقرار والأمن فى المنطقة كلها .

لقد شقينا وأصابتنا حالات الكآبة النفسية من طول ما عانينا من حروب ومصائب وكوارث . وها نحن ما زلنا نتجرع قطرة من بعد قطرة مأساة هذه الحرب التى تنهك قوانا وتلتهم قدراتنا العسكرية والاقتصادية ، ولا نريد أن تتكرر هذه المأساة مرة أخرى فى زماننا الذى نعيشه .



الفصل الرابع عشر

الأغنياء والفقراء

« لكى تكون حرا .. اطعم نفسك بنفسك أولا » .

● تحتمس الثالث ●

وبعيدا عن تلك القضايا المتفجرة التى طرحتها الأزمة ، وبدأت التحركات للتعامل معها خلال الأزمة ذاتها ، وبعد انتهاء الحرب ، فقد فجرت الأزمة أيضا قضايا غاية فى الأهمية ، ولا تقل خطورة عن تلك القضايا السابقة لكنها بطبيعتها تستلزم وقتا طويلا لتسويتها ، أهمها قضية الأغنياء والفقراء فى الوطن العربى ، أو ما طرح خلال الأزمة تحت اسم « عدالة توزيع الثروة فى المنطقة العربية » . ولم يكن خلافنا مع ما طرح حول القضية نفسها ، لكن حول أسلوب الطرح وطرق التسوية . ونعود بالمشكلة الى البداية .

فالبعض قد تحدث خلال الأزمة عن الخلل الاقتصادى القائم بين الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة ، وعن توزيع الثروات العربية . ولا بد أن نعترف بوجود هذا الخلل ، وإن كنا نرفض ان تكون محاولات إصلاحه هى الحرب أو الغزو أو محاولة استعمال القوة لتحقيق التوازن الاقتصادى والمالى بين الفقراء والأغنياء فى المنطقة العربية . وإذا كنا نعترف بوجود هذا الخلل ، فإن ذلك لا ينفى دور دول الخليج العربية - وخاصة السعودية والكويت - فهى أسهمت إسهاما ماليا فعالا فى مساعدة الدول العربية غير الغنية وبعض الدول النامية عن طريق المعونات الثنائية أو من خلال صناديق التنمية العربية ، أو من خلال المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين . فلقد ساهمت مساهمات فعالة فى هذا الصدد - حتى وإن كان البعض يعتبر مساهماتها غير كافية . إذ لا بد أن نعترف أيضا بأن هذه الدول حرة من ناحية أخرى فى استخدام مواردها فى تحقيق ازدهار شعوبها ، وفى استخدام فوائضها بعد ذلك فى إنهاض الشعوب الأخرى .

لكننا رغم ذلك نقول : إن مرحلة ما بعد أزمة الخليج لا بد أن تشهد نظرة مختلفة اختلافا كبيرا للفوائض المالية العربية ، واستخداما جديدا لها يدخلها بقوة فى نسيج حياة شعوب الدول العربية الفقيرة ، ويجعل لهذه الشعوب مصلحة وطنية فى استمرار الثروة العربية واستمرار استقلال الأنظمة التى تقوم عليها . إذ أن بعض ذكريات ما قبل أزمة الخليج قد قدمت لصدام الذريعة التى يثير بها أحقاد رجل الشارع فى الدول الأكثر فقرا على بعض دول الخليج ، ويتهمها بأنها لم تحقق التكافل الاجتماعى المطلوب . ولا شك عندى أن الأوضاع الجديدة سوف تعكس مزيدا من التوازن للنظر إلى مشاكل الآخرين بقدر أكبر من الجدية والصدق .

لهذا فإنى اعتقد أن الوقت مناسب فى المرحلة القادمة لأن تبدأ دول الخليج ، مع بعض الدول العربية الرئيسية الأخرى بحث ودراسة أسس جديدة لزيادة فعالية الفوائض المالية العربية فى تنمية الدول العربية غير البترولية ، وحل مشاكلها المالية والاقتصادية عن طريق انشاء صندوق استثمارى عربى جديد ، أو تخصيص نسبة من عائدات البترول العربى لتمويل مشروعات التنمية فى الدول العربية الفقيرة ، وفقا لاحتياجاتها ولمدى جديتها فى التنمية ولحسن استثمارها لهذه الأموال العربية . وقد بدأ ذلك بالفعل فى إطار إعلان دمشق لكن من المتصور أن هذا المجال متسع لدرجة كبيرة .

فالشارع العربى المستفيد استفادة جادة وملموسة من المال العربى فى مشروعات التنمية ومحاربة التخلف ، هو الضمان الأول لعدم ظهور مغامرين جدد يخفون أطماعهم الحقيقية فى ابتلاع دول الخليج تحت الشعارات الرنانة عن عدالة التوزيع والتكافل الاجتماعى بين أغنياء العرب وفقرائهم .

ويتطلب ذلك من الناحية الأخرى أن تضع الدول العربية غير البترولية الضمانات الكاملة لحماية الاستثمارات العربية على أرضها ، وأن تهيىء المناخ المناسب لاستقبالها والاستفادة منها ، وأن تقدم لأصحابها التيسيرات الكافية ، وأبسطها أن تكفل لهم حق امتلاك المساكن وعدم تعقب حياتهم الخاصة بالتشهير .

وبعـــد .

فتلك المشكلة معقدة ، وبالتالى تحتاج إلى إعادة تأكيد على بعض النقاط ، وإعادة طرح اكثر تحديدا لتصور لا يلزم أحدا حول كيفية التسوية .

وأريد أن أؤكد مرة أخرى ، أننا لم نكن ننكر خلال شهور الأزمة والحرب ، ونحن نتحاور ونجتهد فى تصور ما سيحدث بعد حرب الخليج ، أن فقراء العالم العربى أكثر من أغنيائه ، وأن الدول العربية الفقيرة تعانى وتكابد وتواجه مشكلات مضنية ـ بسبب انخفاض معدلات دخولها ـ تتعلق بالقوت والمسكن والعلاج والتعليم والعمل ، بينما دول أخرى عربية تنعم بفائض كبير من الخيرات ، وحتى لو كانت قد قامت بمعاونة جيرانها العرب اقتصاديا ، فإن الفجوة بين الثراء والفقر فى عالمنا العربى مازالت شاسعة .

إننا لا نريد أن نضع فوق أكتافنا عباءة المصلحين وننادى بتوزيع الثروة العربية بالعدل والقسطاس ، كما طلع علينا أخونا فى العراق القائد المهيب الركن معللا ومتعللا بأنه ما غزا دولة الكويت إلا ليوزع ثرواتها وميراثها على كل العرب ، وخصوصا

الفقراء منهم . فى حين أنه شخصيا لم يفعل ذلك ، لا على مستوى المواطنين فى العراق ، ولا على مستوى العرب فى أقطارهم المختلفة . بل إن الثابت أنه بدد ثروات العراق البترولية الهائلة - ثانى احتياطى نفطى بعد السعودية - على مدى أكثر من خمس عشرة سنة ، فى مغامرات عسكرية فاشلة كحربه مع إيران وغزوه للكويت ، وفى شراء وتكديس أسلحة تفوق حاجة العراق وقدراته ، وفى مظاهر كاذبة كالإسراف فى إقامة المؤتمرات العالمية والندوات الدعائية ، والإنفاق الهائل على الإعلام الديماجوجي داخل الوطن العربى ، وفى أوروبا وأمريكا ، فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد المالى فى أوساط حكمه ودائرة أقاربه ، الذى تبلور فى تهريب مليارات الدولارات إلى بنوك أجنبية ، الأمر الذى يثبت أنه أهدر ثروة العراق على طموحاته الكاذبة وأوهامه الخادعة ، ولم ينفقها على تنمية حقيقية ترفع من مستوى فقراء العراق ، ولم ينفقها على مساعدة الدول العربية الفقيرة الأخرى الواقعة فى حصار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، وأسر الديون الخارجية .

لكننا - من ناحية أخرى - لا نستطيع أن ننكر أن هذه القضية تحتاج إلى نظرة جديدة فى مرحلة ما بعد سكون المدافع ، وسوف تطرح نفسها بشدة فيها . وبعيدا عن الفذلكات والدعاوى والمطامع الصدامية ، فإنه يكفى أن نقول إن العلاقات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء فى منطقتنا العربية بعد حرب الخليج ، لا بد لها أن تراعى هذه الاعتبارات الستة :

١ - ان تقليص الفجوة بين الثراء والفقر شرط لا غنى عنه للأمن والاستقرار فى المنطقة العربية بعد تحرير الكويت . ولا بد لنا أن نتعلم إيجابيا من درس الأزمة لإدراك ضرورة تقليل حجم التفاوت الحاد فى مستويات الدخل بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة ، لأن هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الأقطار ، كما يهدد الاستقرار السياسى فى البلدان العربية الفقيرة ، مع التأكيد مرة أخرى على أن تقليل الفجوة بين الثراء والفقر فى المنطقة العربية لا يعنى القول بالمزاعم الصدامية فى تبرير غزو الكويت ، أو التسليم بأن هدف ضم الكويت كان - كما ادّعى - إعادة توزيع الثروة الخليجية على فقراء العرب .

كذلك فإننا لا نعنى أيضا الخضوع لما يمكن أن نسميه « وعى العوام » الذى يفسر الاستجابة الجماهيرية لدى بعض الشعوب العربية الفقيرة لهذا الادعاء ، الذى ترتب على اختلاط الحق بالباطل فى مزاعم صدام .

وحتى لا يسىء أحد فهم المقاصد والنوايا ، فإننا نسلم هنا بأن الثروة العربية النفطية والمالية التى تملكها الدول الخليجية العربية ، ليست مشاعا للتقسيم والتوزيع بين الدول

العربية ، ذلك أنه على امتداد الزمان والمكان ، وفى كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب فيما بينها ثرواتها العينية والنقدية ، إلا إذا تم ذلك بالقرصنة والاغتصاب ، كما فعل العراق مع الكويت فى كارثة الغزو الأسود .

إلا أننا ندرك عن يقين أنه لا بد لنا من تطوير آليات التعاون من أجل مساعدة محدودى الدخل على أساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا عبر تقديم العون المالى والاقتصادى المباشر ، أو تصدير رؤوس الأموال ، أو انتقال العمالة العربية ، أو التبادل السلعى ، وغير ذلك من آليات التعاون الاقتصادى والتكامل الطوعى .

٢ ـ شيء آخر . دعونا نفتح قلوبنا وعقولنا ونكشف كل أوراقنا فوق الموائد ، ونحذر من الحرج والحساسيات فى مناقشة أدق أمورنا الداخلية العربية والمصيرية .

وأقول هنا . إنه إذا كان من الصعب القول بضعف إسهام العون الانمائى الخليجى فى إعادة توزيع الدخل بين الأقطار العربية الخليجية الغنية والأقطار العربية الفقيرة ، فإنه يمكن القول إن هذا العون المالى لم يرتبط عمليا بتصور متكامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان التى تتلقى هذا العون ، كما أن هذا العون لم يتضافر مع الآليات الأخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية باعتبارها دافعا أساسيا للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واللحاق بالثورة الصناعية والتكنولوجية فى المنطقة العربية ككل .

ومن الممكن أن نضيف هنا ضرورة زيادة عنصر المنحة فى العون الانمائى الخليجى ، وأهمية التوظيف فى مشروعات انتاجية لضمان سداد القروض المقدمة على أسس اقتصادية . وربما يمكن توجيه جانب من هذا العون باعتباره مشاركة فى رؤوس أموال المشروعات التى تقام على أسس تجارية مربحة ، وهو ما يخلق مصلحة للمقترضين فى مواجهة اختناقات التنمية ، وفى زيادة الكفاءة فى الاقتصاديات الفقيرة ، وإن كان هذا لا يعنى بالطبع أن تتراجع الدول الخليجية عن مواصلة تقديم العون الانمائى .

وللحق فإن دولا مثل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات قد قدمت فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ عونا انمائيا بلغ ٧٨ مليار دولار ، تمثل ٩٠ ٪ من إجمالى العون الانمائى الرسمى العربى ، بمتوسط سنوى قدره ٤,٣ مليار دولار ، ساهمت المملكة العربية السعودية فيها بما يقرب من ٦٤,٣ ٪ من إجمالى التمويل .

٣ ـ ما دمنا بسبيل المصارحة والمكاشفة بكل الحقائق حتى لا تتكرر مأساة الكويت فى حياتنا العربية مرة ثانية ، فإن الواقع يقول إنه رغم العون الانمائى الرسمى الواسع الذى قدمته البلدان الخليجية العربية إلى الأقطار العربية المتلقية للمساعدات الانمائية ، فإن مؤشرات الأوضاع الاقتصادية العربية تؤكد استمرار التأخر العربى عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية بل وتكريس التخلف الاقتصادى العربى ـ رغم مؤشرات الرفاهية الاقتصادية للدول النفطية الغنية ـ فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاختلالات التنموية فى جميع الأنظمة الاقتصادية العربية ، وخاصة فى سنوات الكساد النفطى .

وإذا كان النفط العربى يمثل نسبة ٩٠ ٪ من الصادرات العربية ، فإنه من الضرورى أن نعمل على استقرار اسعاره ، وأن تكون هذه الأسعار عادلة ومجزية .

٤ ـ لا تفسير لنا للتخلف الاقتصادى العربى ، إلا أن نرجعه إلى ضعف قاعدة الانتاج العربية خاصة فى قطاعات الانتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة ، رغم أن بعض المقومات الرئيسية لوجود ونمو هذه القطاعات أصبح موجودا وبوفرة لدينا : الأراضى الصالحة للزراعة ، والمياه ، والخامات الأساسية المطلوبة لبعض الصناعات ، ورؤوس الأموال ، والأيدى العاملة الرخيصة ، وسوق الاستهلاك الضخمة . كل هذه موجودة وبوفرة .

ويمكن أن نضع أمام أعين الجميع هنا هذه الأرقام التى تقول : إنه فى عام ١٩٨٠ لم تتجاوز الاستثمارات العربية الخاصة الاجمالية التى تمثل حركة رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر بين الدول العربية ، حوالى ٢٥٨ مليون دولار ، وتظهر ضآلة هذه الاستثمارات إذا قدرنا أن حوالى نصف الاستثمارات العربية فى الخارج المقدرة بنحو ٦٧٠ مليار دولار فى هذا العام نفسه هى كلها استثمارات خاصة .

وهكذا ـ وبصريح الأرقام ـ فإن الاستثمار العربى الخاص فى الأسواق العربية هو أقل من ١ ٪ من الاستثمار العربى الخاص فى الأسواق الدولية فى نهاية الثمانينات .

٥ ـ غير أننا نعلم أيضا أن وجود هذه المقومات وحدها لا يكفى ولا يبرر النمو المطلوب لقطاعات الانتاج ، إذ لا بد من أن تتوافر الأسواق المتنامية الحجم ، والبنية الأساسية المتميزة ، والكوادر البشرية المدربة ، ومؤسسات التسويق ذات الخبرة المتعاظمة .

٦ ـ إن غزو الكويت وبداية حرب تحريرها ، قد أظهرا بوضوح افتقار التنمية العربية الى الأمن والاستقرار . ومن ناحية أخرى ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية على أساس تبادل المصالح . كما أننا تعلمنا من دروس أزمة الخليج ـ وما أكثرها وما أعظمها ـ أن هناك أخطارا تهدد المصالح العربية الاقتصادية ، وأن علينا ألا نعتمد مستقبلا على دور الأجنبى في حماية أمننا واستقرارنا ، كما أنه ينبغى لنا أن يكون هذا الدور عاملا مساعدا ومؤقتا وليس عاملا رئيسيا ودائما . هنا يتم بناء المرتكزات العربية ـ الاقليمية للأمن والاستقرار .

ويهمنا هنا أن نقول : إن « رفض وجود الأجنبى » فى المنطقة لا يقتصر على هذا النظام أو ذاك من النظم السياسية العربية ، وإنما هو رفض يتغلغل فى الوجدان الشعبى العربى .

كما لا ننسى أن الأزمة كشفت للجميع أن دعم القدرة الاقتصادية المصرية هو شرط للاستقرار فى مصر ، ومن ثم شرط لدعم دورها فى زيادة المناعة الأمنية العربية بدلا من الاكتفاء بأناشيد الأخوة والتضامن .

ويقودنى هذا الموضوع إلى نقطة أخرى أرى أن الوقت قد حان لمناقشتها بغير حساسية ، والاستفادة بدروس الكارثة فى علاجها وبناء أسس جديدة للعلاقة بين العرب والعرب لا تسمح بتكرار ما حدث من انشقاق فى الشارع العربى حول غزو الكويت .

هذه النقطة هى تعاملنا فيما بيننا كعرب . لقد رفض الاجماع العربى غزو الكويت من ناحية المبدأ ، حتى من وقفوا مع صدام أدانوا الغزو لكنهم وجدوا بعد ذلك ما يقولونه من تحفظات ، فقالوا : ولكن لم تكن الكويت تمنح حق المواطنة لمن ولدوا على أرضها أو أقاموا ثلاثين عاما فيها بمقولة إنهم ليسوا من أصول كويتية .. وأى دولة أوروبية تمنح جنسيتها لمن ولد على أرضها ، وتمنح حقوق المواطنة الكاملة فى العمل والإقامة وتملك الأرض والمشروعات لكل من أقام على أرضها عدة سنوات . اذ لم يصبح من المقبول فى الحقيقة ـ بقاء الوضع الداخلى فى دول الخليج على أساس من الفصل الكامل بين مواطنين من الدرجة الأولى يملكون مختلف الحقوق ، وحشد كبير من الوافدين لا يتمتع بأية حقوق سوى ما يحصلون عليه من أجور أو مزايا مادية أو خدمات .

وما يقال عن الكويت يمكن أن يقال عن غيرها من بعض دول الخليج : من حديث عن التمييز بين أبناء هذه الدول وبين الوافدين العرب فى الأجور والامتيازات وكل حقوق المواطن ، بل التمييز بين هؤلاء الوافدين العرب وبين الأجانب الوافدين إلى هذه الدول ،

وأن الولايات المتحدة تعطى تأشيرة دخول لبعض المواطنين فى الدول العربية صالحة للاستخدام المتكرر لمدة خمس سنوات ، بينما يجد هؤلاء المواطنون صعوبات جمة للحصول على تأشيرة دخول للدول الخليجية ولو لمرة واحدة .

وقد ساهم كل ذلك فى ظهور بعض الاستجابات السلبية والفتور تجاه غزو الكويت لدى قلة عربية رغم إدانتهم الكاملة للغزو ورفضه .

ولقد آن الأوان لأن يتغير كل ذلك ، ولأن نضع أسسا جديدة للمساواة بين العرب وأبناء دول الخليج فى الحقوق والامتيازات ، ولأن نساوى بين العربى والأجنبى العاملين على أرض دول الخليج ، وإن كان العدل أن نميز العربى على الأجنبى لا العكس .

كما أنه قد آن الأوان لأن نتطلع إلى المنطقة العربية كلها بعد انتهاء هذه الأزمة لتصحيح الأخطاء ، وكفالة حق التعبير لشعوبها ، وكفالة حقها فى الحريات السياسية والحكم الدستورى وتوزيع المسئوليات بين أبنائها بالعدل .

فالمنطقة العربية بعد أزمة الخليج لن تكون مثلها قبلها وعلى الراشدين من الحكام العرب أن يستوعبوا هذه الحقيقة من الآن ، وأن يستعدوا لمسايرة العصر بعدها . كما أن الوضع الجديد الذى خلقه غزو الكويت لن يقتصر على مجرد إعادة الأمور إلى ما كانت عليه ، بل سيؤدى حتما إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية . وقد بدأنا نشهد بالفعل مقدمات إعادة الترتيب ، وبدأنا نشهد أيضا وعى دول الخليج الكامل بالأمور السابقة ، وبداية تحركاتها لتسوية المسألة من جانبها . وإن كانت هناك بعض الأمور التى نأمل فى ألا تكون سوى « ردة انفعالية » بسبب الأزمة .

وتبقى فى النهاية إحدى القضايا الأساسية المطروحة بعد الحرب ، والتى تعد أكثر إلحاحا من أمور فرعية كثيرة ، وهى قضية الفراغ الذى أحدثته الحرب فى المنطقة وتأثيراتها على القضايا العربية ، والدور المصرى الحتمى فى صياغة المستقبل العربى بالتعاون مع الدول العربية الأخرى .

فمنذ أن سكتت مدافع حرب الخليج اللعينة ونحن محاصرون كمعلقين أو كمراقبين للأحداث بسؤال واحد : ما هو دور مصر بعد الحرب ؟ .

ولقد كان منطلقى دائما فى الاجابة عن هذا السؤال هو : أن دور مصر بعد الحرب لا يمكن أن يكون إلا امتدادا لدورها قبل الحرب ، وهو حشد طاقاتها وتجاربها مع جميع الطاقات العربية والاقليمية والدولية ، لمواجهة التحديات الجديدة التى أفرزتها الأزمة

الطائشة والحرب المجنونة . وفى تقديرى أن مفتاح هذا الدور سيظل دائما قائما على ضرورة الالتزام بالشرعية العربية داخل البيت العربى السياسى الذى يجمع شعوبها وهو الجامعة العربية ، وميثاقها واتفاقية الدفاع العربى المشترك ، على أن يتوافق وينسجم هذا الدور مع الشرعية الدولية والقانون الدولى ، وأيضا مع الشرعية الاقليمية التى تتمثل فى مجموعة من التنظيمات والمؤسسات كمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامى .

فالسياسة المصرية هى حصيلة الالتزام بهذه الشرعيات الثلاث ، وفى مقدمتها الشرعية العربية فهى المنطلق والأساس ؛ مع إيمانها أيضا بأن الشرعية العربية قد تعرضت لأخطر امتحان واجهته بسبب أزمة الخليج والعدوان العراقى على الكويت ، الأمر الذى عطل حركة الجامعة العربية لاحتواء الأزمة ، وأدى فى نفس الوقت إلى انقسامات حادة بين الدول العربية أثرت للأسف على وحدة الشعب العربى نفسها .

ولا نريد هنا أن ندخل فى متاهة مناقشة أسباب عدم فاعلية الجامعة فى هذه الأزمة أو أسباب الانقسام العربى ، ذلك لأننا قد سبق أن تعرضنا له مرارا وأصبح كل شىء مكشوفا وواضحا إن لم يكن مفضوحا .

لكن تظل ظاهرة الانقسام العربى أحد التحديات التى تواجه العرب عامة ، ومصر خاصة بعد عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة . ولهذا تحس مصر قيادة وشعبا أنها مسئولة مسئولية خاصة بصدد المطلب العربى العارم بضرورة إعادة بناء الجامعة العربية بما يتوافق مع طبيعة المرحلة فى نهاية القرن العشرين ، وفى ضوء دروس أزمة الخليج وأهوالها . ولا شك أن مصر تنطلق فى ذلك من حقيقة أن الخلافات والمنازعات العربية مهما كانت خطورتها أو المصائب التى جرتها على الأمة العربية ، فإنه لا بديل عن تعاون الجميع داخل الأسرة العربية الواحدة المحكومة جغرافيا بسياسة واحدة وتراث واحد وبمجموعة رئيسية كبيرة من المصالح المشتركة ، ولا نقول كل المصالح ، وفى مقدمتها مصلحتنا ومصيرنا فى القضية الفلسطينية ، أو مصلحتنا ومصيرنا فى قضية الأمن القومى العربى ، أو مصلحتنا ومصيرنا فى إقامة سوق عربية مشتركة .

وليست دعوة التعايش والتعاون هذه دعوة مثالية نظرية ، أو كما قلنا من قبل إنها ليست أيضا دعوة تنادى بشعار « عفا الله عما سلف » ، وإنما تعنى أن التحديد الدقيق لمسئولية كل دولة من أزمة الخليج لا يعنى أن نترك الجرح الغائر مفتوحا يتقيح بالصديد والعفن حتى يسمم الجسد العربى كله بروح الانتقام والانتقام المتبادل ، سواء على مستوى

الإعلام أو الخطاب السياسى ، أو على مستوى الاجراءات التنفيذية ، وإنما يجب أن نستفيد جميعا من دروس المحنة ، وان نضع الضمانات الحقيقية لكيلا تتكرر تلك الأخطاء ، أو الأخطار فى المستقبل .

وفى الحقيقة فإنه لم يعد من حق أى بلد عربى أن يقدم على مغامرة جديدة كمغامرة صدام الدموية بشكل أو بآخر ، وهذا يعنى أول ما يعنى أنه لابد من أن تكون للجامعة العربية مؤسسات وآليات قادرة على تنفيذ مبادىء الشرعية العربية ضد أى عضو من أعضائها يعتدى على غيره أو يهدد أمنه وسلامه ، وأن تكون قادرة على استيعاب أى خلاف يثور بين أى دولة عربية وأخرى ، وهذا أمر وارد باستمرار مهما كان حجم هذا الخلاف ، لأن هناك دائما هامشا أو هوامش من المصالح الجزئية لكل بلد عربى قد تتناقض أو تصطدم بمصالح جزئية صغيرة لبلد عربى آخر بسبب الموقع الجغرافى ، أو بسبب تفاوت مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الأمة العربية .

ولعلنا فى ذلك نعبر عن التيار الغالب فى العقل والوجدان العربيين ، عندما نؤكد ضرورة أن تضم الجامعة العربية مجلسا للتحكيم الإجبارى بين الدول العربية يفصل فى النزاعات العربية عندما ينشب خلاف بينها . فإذا فشل مجلس التحكيم العربى فى حل هذا النزاع ، فإن محكمة عدل عربية لابد أن تشكل لتصدر أحكاما ملزمة لجميع الأطراف وواجبة التنفيذ . وهذا يعنى أيضا ضرورة وضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ الفعلى من خلال آلية مدعمة بطاقات قادرة على الحركة وفقا لالتزامات ولوائح يتفق عليها ، وكذلك وضع اتفاقيات الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة موضع التطبيق من خلال مؤسسات اقتصادية قومية قوية ، يجرى تكوينها على أساس علمى مجرد لا تقلل من فاعليته الاعتبارات والخلافات السياسية . وهذا يعنى أخيرا ضرورة تغيير أسلوب التصويت فى الجامعة العربية لتحطيم ذلك القيد الثقيل الذى يشل حركة العمل العربى تحت زعم ضرورة اتخاذ القرارات الأساسية بالاجماع ، وأن تكون هناك درجات مختلفة من التصويت تتناسب مع كل نوعية من القرارات من الأغلبية المطلقة إلى أغلبية الثلثين ، بقياس حجم ونوع الحالات المعروضة ، مع ضرورة مراعاة الأوزان الحقيقية لكل بلد عربى فى التصويت ، كما هو حادث فى جميع المؤسسات الدولية الجادة كالسوق الأوروبية المشتركة .

وقبل ذلك وبعده فإنه يبقى لمصر دور هام وبارز هو أن تبادر بترميم الجسور التى انقطعت وانقطع معها الحوار العربى ـ العربى بين البلاد العربية جميعا بسبب تباين المواقف حول أزمة الخليج أو تخاذل البعض فى اتخاذ موقف مبدئى واضح .

وفى هذا الشأن ، نتصور أن القاهرة وهى مضيفة المقر الدائم لجامعة الدول العربية يمكن أن تكون العاصمة المهيأة لشهود سلسلة من الاجتماعات العربية ـ العربية التى تبدأ غير رسمية ، لكى يمارس كل طرف فيها ـ بشجاعة وموضوعية ـ النقد والنقد الذاتى حول موقفه فى أزمة الخليج ، بهدف تحديد المسئول عن هذه الأهوال وحدود هذه المسئولية وللبحث عن بداية جديدة وجادة لتضامن عربى حقيقى جديد لا يتشدق بالشعارات ، وإنما يتعامل مع الواقع ومتغيراته بمعيار ما يتفق عليه من المصالح العربية المشتركة سواء فى تعامل العرب مع بعضهم البعض أو فى تعاملهم مع دول المنطقة ، أو مع أعضاء النظام الدولى الجديد .

وأتصور أيضا أن تشارك فى اجتماعات رأب الصدع العربى المبدئية هذه عقول هذه الأمة من الخبراء السياسيين والاقتصاديين والقانونيين والاجتماعيين . فإذا تم الوصول إلى أرضية مشتركة أو تفاهم مشترك ـ ولا نقول تطابقا كاملا فى الرأى ، فهذا هو المستحيل الذى لهثنا وراءه بلا طائل ـ فإنه يمكن عندئذ أن تبدأ الاجتماعات الرسمية الموحدة تحت سقف البيت العربى الواحد الجديد .

وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من أن تبادر كل مجموعة من الدول العربية ـ تشعر بتوافق سياسى أو بتجانس فى مواقفها وبالثقة فيما بينها ـ باللقاء والاجتماع لمناقشة مشروع برنامج واقعى ومستقبلى ، يضع فى اعتباره دروس محنة الخليج والمتغيرات العالمية من أجل التوصل إلى وضع الأسس الأمنية والسياسية والاقتصادية لبناء التضامن العربى الجديد ككل ، وأن تتقدم كل مجموعة بهذه الرؤى إلى بقية المجموعات الأخرى داخل البيت العربى الواحد ، ليتبلور مشروع قومى عربى جديد يتمشى بواقعية مع المتغيرات الدولية الراهنة .

وفى تقديرى أن هذا هو ما دفع مصر إلى أن تجتمع مع دول الخليج وسوريا فى دمشق ، فى محاولة لصياغة مشروع لمثل هذا البرنامج العربى الذى يتجاوز الدول الثمانى إلى كل دول العالم العربى ، على أساس أن الدول العربية الثمانى قد أدركت عمليا أن علاقاتها كمجموعة أصبحت متميزة وأن ظروف المحنة اثبتت فاعلية هذا التجمع عربيا ودوليا ، فأرادت استثمار هذا التميز فى المستقبل فى علاقاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية ، وأن يتم التعامل فيما بينها بمزية الدول الأكثر رعاية من الدول الأخرى ، وهذا الاتجاه يجب أن يتم بمواجهة تعقيدات التنفيذ التى تظهر تباعا ، كما حدث بالفعل بعد الحرب ، وطرح فى بعض اللحظات امكانية أن يكون إعلان دمشق قد انتهى .

وفى رأيى أيضا أن الأحداث تؤكد صحة هذا الأسلوب ، بدليل اجتماع الدول الخمس فى المغرب العربى بعد توقف حرب الخليج إحساسا منها بمسئولياتها من موقع آخر ، فى محاولة للوصول إلى مشروع برنامج ثان للأمة العربية . ويجب أن يبقى الباب مفتوحا أمام مجموعات عربية أخرى للتفكير فى مشاريع برامج إضافية تساعد على تحقيق البناء العربى الجديد .

وهنا يجب ألاّ يخيفنا أو يفت فى عضدنا ما قد يكون هناك من خلافات ضرورية بين هذه المشروعات جميعا أو بين بعضها البعض ، ذلك لأننا يجب أن نتعلم من درس الخليج أن الخلافات السياسية حتمية وطبيعية لأنها تقوم على التفاعل ، وليس التنافس . ولكن ما هو غير المعقول هو أن يتم حسم هذه الخلافات بالتآمر أو بالغزو المسلح ، كما أن ذلك سوف يشيع فى العلاقات العربية العربية الروح الديمقراطية التى تقبل التعدد فى الرأى وتلتزم بما تنتهى إليه الأغلبية من قرار .

لقد كنا نتعامل فى السابق أو قبل المحنة ، على أساس أن الإجماع ومداراة أو إخفاء الخلافات تتم حرصا على « التضامن العربى » وكان هذا فى الواقع وكما أثبتت الأحداث المريرة أشبه ببناء قصور فوق الرمال . والمعيار الجديد فى بناء التضامن العربى الأصيل فى رأيى ينبغى أن يكون فى ضرورة الرجوع إلى المبدأ العربى الأصيل الذى يؤكد أن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية ، أو بتعبير آخر : إننا يجب أن نتعلم كيف نختلف بغير أن نختصم بعضنا البعض وداخل الإطار العربى العام .

ولكن يبدو لى - مع إلحاح النتائج المروعة لأزمة وحرب الخليج - ان هناك فراغات مهولة يجب أن تملأ على وجه السرعة بحلول سريعة قبل أن يملأها غيرنا من خارج أراضينا أو يفرضها علينا .

الفراغ الأول : هو الفراغ الأمنى ، وخاصة فى منطقة الخليج . وهنا يصبح الحل الذى يجب التمسك به هو الإصرار على تكوين قوة أمن عربية تبدأ بقوات الخليج مع قوات من مصر وسوريا كمرحلة أولى ، وتظل أبوابها مفتوحة لمن يتقدم من العرب إلى هذه المسئولية فى إطار المبادىء ، والقواعد التى تضعها وتأمن لها البلدان العربية التى تضم هذه القوات على أرضها . وقد ارتضت بالفعل مجموعة الثمانى تكوين قوة كنواة أمن عربية ، رغم ما بدا أنه خلافات بين تلك الدول حول شكل وحجم هذه القوة ، كما ارتضت فى ظل الشرعية الدولية أن تساندها فى مهمتها الحالية قوات لحفظ السلام تتبع أطراف مختلفة بشكل مؤقت .

الفراغ الثانى : هو انعكاسات مغامرة صدام وما جرته من ويلات على وحدة العراق وتماسك شعب العراق بمختلف قومياته وطوائفه ، والحيلولة دون تقسيم هذا البلد العربى تحت خطر الحرب الأهلية التى يفجرها الديكتاتور المهزوم بالسلطة ، وقمع شعبه الذى يتضور الآن جوعا ، والذى لابد من نجدته رغم ما حدث بعمل جماعى دونما تدخل فى مسيرة الشعب العراقى فى اختيار نظامه وحكامه .

أما الفراغ الثالث : فيدور حول القضية الفلسطينية ، وحول حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، طبقا لمبادىء الشرعية الدولية ، وطرق حديد المنطقة وهو ساخن وجاهز للطرق ، فى مواجهة الصداميين الاسرائيليين الذين لا يصادرون فقط الحق الأصيل لشعب واقع تحت الاحتلال البشع ، بل يصادرون أيضا امكانية قبول اسرائيل نفسها كجزء من المنطقة ، وليس كجسم غريب عنها يهدد الاستقرار والسلام إلى ما لا نهاية .

ويبقى الفراغ الرابع : وهو علاج آثار التدمير الذى حاق بالكويت والعراق وبثرواتهما وبيئتهما وشعبيهما ، وذلك من خلال مشاركة حقيقية فى البناء ، تكون مدخلا طبيعيا ومشتركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى كله ، مما يزيل تدريجيا الفجوات الاجتماعية والنفسية بين الشعوب العربية ككل ، دون الافتئات على حق كل شعب فى التصرف والتمتع بثرواته .

وفى كل ذلك فمصر ليست طالبة زعامة ولا باحثة عن دور لا تؤهلها له امكاناتها وأوضاعها لكن عوامل الجغرافيا والتاريخ هى التى قد حكمت على مصر بأن يكون لها فى كل ذلك دور لا يمكن تجاهله ، أو التنصل منه سواء فى الحرب أو فى السلام .

فثقلها العربى والدولى هو وحده الذى فرض عليها دورها فى التصدى للعدوان على دولة عربية ، وهو الذى يفرض عليها دورها فى الوصول لحل للنزاع العربى الإسرائيلى والمصالحة العربية الضرورية قبله ، ثم فى لم الشمل وإعادة رأب الصدع وتجميع ما انفرط من عقد الأمة العربية بالمغامرة الصدامية المشئومة .

● ● كلمة أخيرة

إن أزمة الخليج لن تكون أبداً آخر الأزمات . وهى إن كانت قد أيقظتنا قليلا ، إلا أنها لم توقظنا بالقدر الكافى لكى نصحو ونفتح عيوننا وعقولنا إلى الآفاق الجديدة ونخرج بها إلى العالم الواسع المتحرك من حولنا ، ونتخلص من النظرة الضيقة للأمور . بل إن بعضنا بكل أسف لا يكاد ينظر إلى أبعد من قدميه ، ولا يهمه فى الدنيا إلا سلطانه .

وإذا كنا قد أخذنا درسا قاسيا من أزمة الخليج ، فإننا لم نستوعب الدرس جيداً ، ولم ندرك أبعاده أو حتى لم نعرف بعد اتجاهات الريح التى تصفر فى آذاننا .

إن أمامنا مشوارا كله شوك وصراع ، وإذا كنا قد عبرنا نفق أحزان أزمة الخليج ، فإن أمامنا أياما أشد سوادا ، إذا نحن بقينا على حالنا ، ولم ننحرك ولم نتقدم ولم نفهم ، ولم ندرك حقيقة ما يدور من حولنا .

الدنيا كلها تتحرك . ونحن مازلنا نتفرج .

اللهم قد بلغت . اللهم فاشهد .

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩١ / ٩٤٤٣

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



فى هذه الطبعة الثانية ، المزيدة والمنقحة ، يضيف الأستاذ إبراهيم نافع أسرارا وخبايا وتحليلات جديدة ، للقصة الحقيقية لحرب الخليج والتى كان قد رواها فى الطبعة الأولى ، وذلك من خلال نسيج فريد ومتميز من التحليل السياسى المتعمق المدعم بالوثائق التى استطاع الحصول عليها ، أو أتيحت له بحكم قربه من دوائر صنع القرار فى مصر والوطن العربى كله . من ذلك : ما قاله صدام حسين لعلى سالم البيض نائب رئيس اليمن عن اتفاقه المسبق والمبيت على غزو الكويت وشرق السعودية مع الملك حسين وعرفات ورئيس اليمن ، وما قاله صدام حسين لأقرب المقربين له من أن الملك حسين هو الذى شجعه على غزو الكويت وهو الذى دفعه لمهاجمة إيران ، ورواية أمير الكويت للمؤلف عن حقيقة ما جرى بينه وبين صدام حسين قبل غزوه للكويت عندما طلب منه التنازل عن ثلث الكويت للعراق .

ويضع الأستاذ إبراهيم نافع أمام القارىء العربى لأول مرة النصوص الكاملة للرسائل المتبادلة إبان أزمة الخليج بين الرئيس مبارك وصدام حسين بكل ما فيها من مواقف وما تكشفه من الكثير من خبايا شخصية صدام التى نتعرف عليها من خلال ردوده الغريبة ومنطقه الأكثر غرابة .

والكتاب لا يقتصر على رواية ما حدث ، لكنه يطرح أيضا برنامجا متكاملا لتجنب حدوث مثل هذه الزلازل المدمرة مستقبلا فى هذه المنطقة التى نعيش فيها .

النـــاشــر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر